جامعـــــة الأزهـــــر – غـــــزة
عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي
كليـــة الآداب والعلـــوم الإنســـانية
ماجســتير دراســات الشــرق الأوسط

أثر العملية السلمية في الشرق الأوسط على العلاقات السياسية المصرية السورية 1977- 2004

إعداد الطالب :

فتحي محمد الكحلوت

إشراف

الأستاذ الدكتور: أسامة محمد أبو نحل

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر

جامعة الأزهر – غزة

خطة بحث مقدمة لاستكمال متطلبات درجة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط
من قسم التاريخ بجامعة الأزهر – غزة

1433هـ / 2012 م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ يرفَعِ اللهُ الذِينَ آمَنُوا مِنكُم والذِينَ أُوتُوا العِلْمَ دَرجَاتٍ واللهُ بِمَا تَعمَلونَ خَبِيرٌ﴾

صدق الله العظيم

سورة المجادلة

الآية " 11 "

الإهـــــــــداء

إلى من كان دعاؤهما سر نجاحي ... إلى روحـــي والديّ رحمهما اللـــه

إلـى من وقفت بجانبي، ووفرت لي سبل الراحة والهدوء إلـى زوجتي

إلى من قصرت في حقهم، وأخذت من وقتهم الكثير أبنائي: محمد و حامد

إلى سندي وقوتي، إلى من آثرونـي على أنفسهم.. إخواني و أخواتي

إلـى الذين أرادوا إخراجنا من الظلمات إلـى النور، الشهداء والأسرى

إليهم جميعاً أهدي ثمرة جهدي المتواضع .

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي منّ علي بعونه وتوفيقه أن أتم هذا العمل الذي لم يكن ليرى النور لولا توفيقه سبحانه وتعالى. أتقدم بخالص الشكر والتقدير وعظيم الامتنان والعرفان إلى الأستاذ الدكتور/ أسامة محمد أبو نحل، والذي تفضل بالإشراف على هذه الرسالة، وعلى حسن معاملته وتجاوبه، وعلى ما شملني به من نصح وإرشاد. كما لا يفوتني أن أشكر جميع الأساتذة في برنامج "دراسات الشرق الأوسط"، وخاصة أساتذة قسم التاريخ، والذي كان لي شرف الاستفادة من علمهم وخبراتهم خلال فترة الدراسة. وأشكر الأستاذ الدكتور/ يوسف الكحلوت، والأستاذ/ نبيل إعلاو، على الإسهام في تدقيق الرسالة لغوياً. كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى الزميل/ سامر أبو رجيلة، لدعمه لي بالعديد من الكتب والمراجع. والشكر كذلك لشقيقي/ أحمد، وابن عمي/ عماد حنون الكحلوت، لوقوفهما إلى جانبي في تنسيق الرسالة وإخراجها. كما أتوجه بالشكر للقائمين على إدارة مكتبة التخطيط الفلسطيني، ومكتبة الجامعة الإسلامية، ومكتبة جامعة الأزهر، ومكتبة مركز الميزان، لمساعدتهم لي في الوصول إلى المصادر والمراجع اللازمة لإنجاز هذه الرسالة. وإلى كل من ساعدني في إتمام هذه الرسالة وإخراجها. إليهم جميعاً الشكر والتقدير.

ملخص الدراسة

استعرضت هذه الدراسة، جذور ونشأة وعوامل تطور العلاقات المصرية السورية، كما قامت بتسليط الضوء على طبيعة المحددات التي دفعت كلا الطرفين إلى عمليات (المد والجزر) بينهما، فقد جاءت دولة الوحدة بين عامي (1958–1961) لتشكل أقصى درجات المد في العلاقات المصرية السورية، وجاء الانفصال ليشكل أقصى درجات الجزر في تلك العلاقات.

كما أسهبت الدراسة في البحث حول مدى تأثر العلاقات المصرية السورية، في ظل الرؤى الدولية والإقليمية والسياسات الجديدة، وتمحورت الدراسة حول مدى الأثر الذي أحدثته الحروب العربية – الإسرائيلية، وكذلك العملية السلمية على مسار العلاقات المصرية السورية. ورغم التماثل في التحديات فإن ذلك لم يمنع تناقض سياسة الدولتين، ففي حرب عام 1973، كان الرئيس السوري "حافظ الأسد" يريدها حرب تحرير، بينما كان يريدها الرئيس المصري "أنور السادات" حرب تحريك. وعلى أثر التوجهات السلمية، قطعت سوريا علاقاتها مع مصر عام 1977 بعد زيارة السادات إلى إسرائيل، وما تم على أثر تلك الزيارة من صلح منفرد بين مصر وإسرائيل استند إلى اتفاقيات كامب ديفيد، حيث ساد العالم العربي بعدها تكتل ضد مصر، وما تبع ذلك من تداعيات.

واعتمدت الدراسة على تحليل المعطيات التي أسهمت في توطيد علاقات البلدين وتطورها بجوانبها الداخلية والخارجية، مستخدمة المنهج التاريخي، والمنهج الوصفي التحليلي، لكي تكون الدراسة أكثر دقة وتكامل.

وخرجت الدراسة بنتيجة مفادها: أن هناك محددات داخلية وخارجية دفعت بتجاذب وتنافر تلك العلاقات، كما اختلفت الرؤى لصانعي القرار في البلدين، من حيث التكتيك والإستراتيجية، في العمليات الحربية، وعملية السلام. وأن العلاقات المصرية – السورية كانت تقوم على المصالح، ولا تستند إلى ركائز العمل العربي المشترك.

كما أوصت الدراسة: بضرورة استغلال الظروف والتحولات التي تشهدها المنطقة العربية لعودة العلاقات بين البلدين ضمن الصف العربي، بدلاً من سياسة المحاور التي أدت إلى انشقاقه.

Abstract

"The Impact Of The Peace Process In The Middle East On The Egyptian–Syrian Political Relations (1977-2004)."

This study presents the establishment, progress and development in the Egyptian-Syrian relations and it shed the light on the limitations which consequently caused the fluctuated relations between the two parties. In the years (1958 – 1961) their relation reached its climax of integration but a complete collapse suddenly occurred to end this relation.

This study put the Egyptian-Syrian relations into details with reference to the regional and international views and moreover communicated the recent world policies. The most part of the study focused on the impact of Arab – Israeli wars and the peace process on the Egyptian–Syrian relations track and the despite the identical conditions for both parties, they approached two different policies; the Syrian president "Hafez Al-Assad" called for liberation war in 1973, where the later "Anwar al-Saddat" called for stirring war associated with his peace attitudes towards Israel and as a result, a complete separation occurred in 1977 at the eve of Saddat presence to Israel and his individual step for reconciliation with Israel after signing Camp David agreement to cause an Arab fracture and forming an Arab blockade against Egypt.

This study used the data and information which supported the enforcement and development in the internal and external sides, and the researcher used two methodologies: analytical descriptive and historical approaches to make the study more integrated and accurate.

The outcomes of this study ends to the fact that the internal and external limitations which led to attraction and repulsion in the norms of relations, and the decision makers views were contradicted towards the strategies and tactics in both war and peace and they almost agreed that the two parties were seeking their own interests rather than installing the pillars of the mutual Arab work.

The study recommended that such conditions and transformations should be learned to regain and sustain these two countries under the Arab umbrella rather than forming polar policies which leads to segregation.

الفهرس

الموضوع	الصفحة
الإهداء	**أ**
الشكر والتقدير	**ب**
الملخص باللغة العربية	**ج**
الملخص باللغة الانجليزية	**د**
الفهرس	**هـ – و**
المقدمة	**ز – ن**

الفصل الأول: تطور العلاقات المصرية– السورية		**1 – 38**
المبحث الأول: تأثير المد القومي على العلاقات المصرية السورية بين عامي 1958– 1961		**2 – 16**
1.	أهمية العمق السوري للأمن القومي المصري.	**7**
2.	الوحدة الاندماجية بين مصر وسوريا 1958	**10**
3.	فشل الوحدة بين مصر وسوريا 1961	**13**
المبحث الثاني: تداعيات حرب 1967 على العلاقات المصرية السورية		**17 – 41**
1.	الاحتلال الإسرائيلي لسيناء وهضبة الجولان.	**17**
2.	التنسيق المصري السوري لاسترداد الأراضي المحتلة.	**25**
3.	تداعيات حرب 1973 على العلاقات المصرية السورية	**33**

الفصل الثاني: محددات العلاقات المصرية السورية		**39– 94**
المبحث الأول: المحددات السياسية الدولية لحل الصراع العربي الإسرائيلي وتأثيره على العلاقات المصرية السورية.		**40– 54**
1.	المقترحات الدولية للحلول السلمية.	**40**
2.	الرؤية الدولية تجاه المقترحات للحلول السلمية.	**45**
3.	الرؤية الإقليمية تجاه المقترحات للحلول السلمية.	**47**
المبحث الثاني: المحددات الإقليمية لحل الصراع العربي – الإسرائيلي.		**55– 72**
1.	البرنامج المرحلي لمنظمة التحرير الفلسطينية عام1974.	**55**
2.	الموقف المصري والسوري من الأطروحات الأمريكية واتفاقية فض الاشتباك الأولى.	**58**

3.	اتفاقية فض الاشتباك الثانية بين مصر وإسرائيل عام 1975، وأثرها على العلاقات المصرية السورية.	62
4.	الموقف المصري والسوري من الحرب الأهلية في لبنان عام 1975.	66
المبحث الثالث: انطلاق العملية السلمية في الشرق الأوسط عام 1977 وتداعياتها الإقليمية:		**73- 94**
1.	مبادرة السادات التاريخية بزيارة إسرائيل 1977.	73
2.	اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل 1978.	79
3.	معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية 1979.	82
4.	تباين الموقف المصري والسوري من اندلاع الحرب العراقية الإيرانية.	85
5.	عودة العلاقات المصرية السورية 1989.	91

الفصل الثالث تطور العلاقات المصرية السورية بعد مؤتمر مدريد 1991.	**153-95**
المبحث الأول: تأثير حرب الخليج الثانية 1990-1991 على انتعاش العملية السلمية.	**135-96**
1. دعوة الرئيس جورج بوش الأب لمؤتمر مدريد عام 1991 .	**105**
2. المسارات التفاوضية المباشرة بين العرب وإسرائيل وأثرها على العلاقات المصرية السورية.	**114**
المبحث الثاني: مباحثات التسوية السلمية منذ 2000-2004 وأثرها على العلاقات المصرية السورية.	**153-136**
1. تعثر قمة كامب ديفيد عام 2000 وتداعياتها.	**136**
2. مبادرة السلام العربية عام 2002.	**144**
3. خارطة الطريق والبحث عن حلول خارج إطار القرارات الدولية.	**146**
4. تباين المواقف المصرية والسورية من دعم حركات المقاومة في لبنان والأراضي الفلسطينية.	**150**

الفصل الرابع: سياسة المحاور مستقبل العلاقات المصرية السورية في ظل التسوية السلمية.	**170-154**
1. بروز سياسية المحاور الإقليمية في الشرق الأوسط.	**155**
2. الوساطة التركية في المفاوضات السورية الإسرائيلية.	**159**
3. الموقف المصري من بروز الدور التركي في الشرق الأوسط.	**167**

الخاتمة (النتائج والتوصيات)	**175-171**
المراجع	**191-176**

1. مقدمة الدراسة:

تميزت العلاقات المصرية السورية بروابط تاريخية جمعت بين الدولتين على امتداد التاريخ العربي والإسلامي، ومن المسلم به أن مصر تمثل قلب الأمة العربية، وقوة مصر تعنى قوة العرب، وهى كذلك قوة جذب وتأثير بحكم عوامل عديدة، جغرافية وتاريخية وحضارية، كذلك دمشق التي هي عاصمة بلاد الشام، وأقدم مدينة في التاريخ، وهو ما يعنى حضارة ممتدة، وما تمثله سوريا من قوة تأثير وجذب، ورمز للعروبة. ولقد شهدت العلاقات المصرية السورية بداية طبيعية ما بعد استقلال الدولتين عن الاستعمار البريطاني والفرنسي، حيث كانت تلك العلاقات اللبنة القوية في البناء العربي الذي يقف أمام كافة الأطماع الخارجية التي تهدد أمن العالم العربي واستقراره.

ولتحقيق أهداف الدراسة فقد تم تقسيمها إلى أربعة فصول إضافة إلى مقدمة تناولت الإطار النظري للدراسة.

أما الفصل الأول، فقد تناول: **تطور العلاقات المصرية– السورية.** في ظل تأثير المد القومي على العلاقات المصرية السورية بين عامي 1958– 1961. وأهمية العمق السوري للأمن القومي المصري. وكذلك علاقات البلدين في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية في إطار الصراع العربي الإسرائيلي، وما واكبها من معطيات وأحداث وتداعيات، بدايةً من الوحدة الاندماجية بين مصر وسوريا، في"22 شباط (فبراير) 1958، وحتى الانفصال في 28 أيلول (سبتمبر) 1961"، كما تطرقت الدراسة إلى تداعيات حرب 1967، على العلاقات المصرية السورية. وما أوجدته الهزيمة للعرب من حقائق جديدة في المنطقة، حيث احتلت إسرائيل كل من سيناء، والجولان، الضفة الغربية، وقطاع غزة، والقدس. وشكلت الحرب منعطفاً حاداً في مسار تاريخ المنطقة وشعوبها، فأعادت رسم وصياغة معالم المفاهيم والمقولات والتحالفات من خلال نتائجها المباشرة وغير المباشرة، مروراً بأهم القرارات الدولية التي صدرت بعد تلك الحرب، وصولاً إلى حرب الاستنزاف.

ثم أوضحت الدراسة **دور التنسيق المصري السوري لاسترداد الأراضي المحتلة،** والتي كان من نتائجها حرب عام 1973، التي تعتبر أول تحول كيفي حقيقي في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي، فقد شهد العرب بأنفسهم قيمة التضامن والتعاون والتنسيق فيما بينهم، وجسدت تلك الحرب المفهوم الشمولي الحركي الفاعل للأمن العربي، وقد جنوا ثمارها، وانعكست عليهم أثارها، فنشبت خلافات عديدة بين مصر وسوريا، وهما في ذروة الانتصارات العربية منذ الأيام الأولى للحرب، مما أدى إلى تداعيات أثرت على علاقات البلدين.

أما الفصل الثاني، فقد تناول: **محددات العلاقات المصرية السورية** . من خلال المحددات السياسية الدولية لحل الصراع العربي – الإسرائيلي وتأثيره على العلاقات المصرية السورية. والتي

تمثلت في المقترحات الأمريكية للحلول السلمية، الرؤية الدولية والإقليمية تجاه تلك المقترحات. كما تناولت الدراسة: المحددات الإقليمية لحل الصراع العربي – الإسرائيلي، والتي تمثلت في البرنامج المرحلي لمنظمة التحرير الفلسطينية عام 1974، الموقف المصري والسوري من الأطروحات الأمريكية واتفاقيتي فض الاشتباك الأولى، والثانية، وكذلك الموقف المصري والسوري من الحرب الأهلية في لبنان عام 1975. وأثر تلك المحددات على العلاقات بين البلدين.

وأوضحت الدراسة **انطلاق العملية السلمية في الشرق الأوسط عام 1977 وتداعياتها الإقليمية:** والتي تمثلت في مبادرة السادات التاريخية بزيارة إسرائيل 1977، اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل 1978، معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية 1979، حيث ساد العالم العربي بعدها تكتل ضد مصر، ما لبث أن بدا بالانحلال عقب مقتل السادات عام 1981 وتولي الرئيس حسني مبارك مهام رئاسة الجمهورية المصرية، وتطرقت الدراسة إلى تباين الموقف المصري والسوري من الحرب العراقية الإيرانية. ومن ثم جاءت مرحلة أخرى في العلاقات المصرية السورية بعد قطيعة استمرت أكثر من اثني عشر عاماً، حيث استؤنفت العلاقات بينهما في عام 1989.

أما الفصل الثالث، فقد حمل عنوان: **تطور العلاقات المصرية السورية بعد مؤتمر مدريد 1991.** وتناول هذا الفصل ظاهرة تأثير حرب الخليج الثانية 1990-1991 على انتعاش العملية السلمية. والتي تمثلت في دعوة الرئيس جورج بوش الأب لمؤتمر مدريد عام 1991، والمسارات التفاوضية المباشرة بين العرب وإسرائيل، والموقف المصري من المفاوضات السورية الإسرائيلية، والموقف المصري والسوري من المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، والمفاوضات الأردنية الإسرائيلية، وأثر تلك المفاوضات على العلاقات المصرية السورية.

كما تناول مباحثات التسوية السلمية منذ 2000-2004، والتي اشتملت على: تعثر مفاوضات كامب ديفيد عام 2000 وتداعياتها، ومبادرة السلام العربية عام 2002، وخارطة الطريق، وتباين المواقف المصرية والسورية من دعم حركات المقاومة في لبنان والأراضي الفلسطينية. وأثر ذلك على العلاقات المصرية السورية.

أما **الفصل الرابع** والأخير فقد جاء تحت عنوان **سياسة المحاور ومستقبل العلاقات المصرية السورية في ظل التسوية السلمية. وتناول:** بروز سياسية المحاور الإقليمية في الشرق الأوسط، الوساطة التركية في المفاوضات السورية الإسرائيلية، الموقف المصري من بروز الدور التركي في الشرق الأوسط.

وانتهت الدراسة **بخاتمة** تناولت أهم النتائج التي أسفرت عنها الدراسة.

2. أهمية الدراسة:

أ- تنبع أهمية هذه الدراسة من كون العلاقات المصرية– السورية، تشكل منعطفاً كبيراً ومهماً في مستوى التضامن العربي وفاعليته ومرتكزاً أساسيا في برامج العمل العربي المشترك، فضلاً عن ثقل دور كل منهما في سياق العلاقات العربية – العربية.

ب- البحث في إشكاليات العملية السلمية وتفاعلاتها وتداعياتها على مستقبل العلاقات المصرية السورية، ومستقبل الصراع العربي الإسرائيلي، والقضية الفلسطينية، والأمن القومي للنظام الإقليمي العربي.

3. تساؤلات الدراسة:

تسعى الدراسة للإجابة عن السؤال الآتي:

ما أثر العملية السلمية في الشرق الأوسط على العلاقات السياسية المصرية السورية؟

ويتفرع من السؤال الرئيس، الأسئلة الفرعية التالية:

1- هل كانت العلاقات المصرية السورية تستند إلى ركائز العمل العربي المشترك أو على المصالح؟
2- هل تأثرت العلاقات المصرية السورية بعد انطلاق العملية السلمية عام 1977؟
3- كيف استطاعت حرب الخليج الثانية 1990–1991 أن تؤثر على انطلاق العملية السلمية في الشرق الأوسط؟
4- هل أثرت خارطة الطريق على العلاقات المصرية السورية؟
5- إلى أي مدى أثر بروز سياسة المحاور الإقليمية على العلاقات المصرية السورية؟

4. فرضيات الدراسة:

1- إدراك صانعي القرار في مصر بعدم جدوى الحل العسكري، وأن طبيعة الدور الدولي الضاغط، أدى إلى التحول نحو الحل السلمي.
2- تراجع الدور المصري انعكس سلباً على أداء النظام العربي، وعلى العلاقات المصرية السورية.
3- أدت العملية السلمية إلى إضعاف دول الطوق في مواجهة إسرائيل.
4- مهدت اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل لاتفاقيات سلمية لأطراف عربية أخرى مع إسرائيل.

5. أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

1- الكشف عن مستوى العلاقات المصرية السورية وتطوراتها وتأثيرها على البلدين وعلى العمل العربي المشترك، وإبراز مدى تأثير الحروب التي خاضتها الدول العربية مع إسرائيل على المنطقة العربية.

2- تسليط الضوء على العملية السلمية منذ عام 1977، والتي تعد من أهم المراحل السياسية في الشرق الأوسط.

3- رصد تداعيات التسوية السلمية على النظام الإقليمي وأمنه.

6. منهجية الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على منهجين رئيسين:

الأول- المنهج التاريخي التحليلي: والذي يقوم على استقراء الظاهرة السياسية لأنها ليست وليدة البيئة الآنية، وإنما تمتد جذورها إلى فترات زمنية ماضية، وهذا ما يساعدنا على معرفة الخلفية التاريخية لعلاقة الدولتين وتوثيقها من خلال الوثائق والمستندات والمصادر، والوقوف على العوامل التي حكمتها خلال تلك الفترة ومدى تأثيرها على الدولتين، ومن ثم تسهيل فهم حاضر هذه العلاقات.

الثاني- المنهج الوصفي التحليلي: كونه يقوم على الوصف الدقيق والتفصيلي للظاهرة موضوع الدراسة، من خلال الاعتماد على المعلومات والبيانات المتوفرة بشكل دقيق وموثق، ومن خلال الإطلاع على ما كتب حول هذا الموضوع في المراجع والكتب والدوريات كمصادر أولية، والصحف والانترنت والبيانات والمنشورات الأخرى كمصادر ثانوية، ومن ثم القيام بتحليلها وتقديمها بمصداقية ومنهجية علمية.

7. حدود الدراسة:

تغطي الدراسة تلك الفترة الزمنية مابين عامي 1977 و 2004، أي منذ زيارة الرئيس المصري أنور السادات إلى القدس عام 1977، وصولاً إلى مباحثات التسوية السلمية والتي اشتملت على: مبادرة السلام العربية، وخارطة الطريق، ورحيل الرئيس ياسر عرفات، والبحث عن حلول خارج إطار القرارات الدولية.

8. الدراسات السابقة:

1- كتاب، جمال سلامة علي (2002) بعنوان: **إسرائيل والعلاقات المصرية السورية "دراسة في أثر الصراع العربي الإسرائيلي على علاقات الدولتين"**. أبرز ذلك الكتاب المعالم السياسية التي تشكل محور العلاقات في الشرق الأوسط، وتفاعلات الصراع العربي الإسرائيلي، منذ وحدة مصر وسوريا مروراً بالانفصال وحرب عام 1967، وحرب عام 1973، ثم مبادرة الرئيس المصري وصولاً إلى مدريد.

2- دراسة منيب عبد الرحمن شبيب (2003) بعنوان: "**نظرية الأمن الإسرائيلية في ظل التسوية السلمية في الشرق الأوسط وأثرها على عملية التحول السياسي والاقتصادي للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة في الفترة (1991-2002)**". ركزت تلك الرسالة على نظرية الأمن الإسرائيلي، والذي تعتبره إسرائيل في مقدمة أولوياتها منذ قيامها وحتى اليوم، وبذريعة الحفاظ على الأمن شنت إسرائيل الحروب ضد الدول المحيطة بها، مما أدى إلى سقوط المزيد من الأراضي العربية بيد إسرائيل، والتي لا زالت تسيطر على أجزاء منها حتى الآن. كما سلطت الضوء على القرارات التي شكلت مرجعية للمفاوضات العربية الإسرائيلية التي انطلقت في أعقاب مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط عام 1991.

3- دراسة حنان ظاهر عرفات (2005) بعنوان: "**أثر اتفاق أوسلو على الوحدة الفلسطينية وانعكاسه على التنمية السياسية**". هدفت تلك الدراسة إلى التعرف على أثر اتفاق أوسلو على الوحدة الوطنية الفلسطينية، وأبرزت الاتفاق وما تبعه من اتفاقيات أخرى بهدف معرفة مدى تناسبها مع الميثاق الوطني الفلسطيني ومقررات المجلس الوطني الفلسطيني المختلفة. كما سلطت الضوء على مدى التوافق والاختلاف لذلك الاتفاق مع المواثيق الفلسطينية المختلفة كي يتسنى الحكم على السياسات التي تتفق مع المواثيق أو تتناقض معها. كما تناولت الدراسة أيضا ردة فعل الفصائل الفلسطينية المؤيدة للاتفاق والمعارضة له.

4- دراسة سمير حلمي سيسالم (2005) بعنوان: **المشاريع الأمريكية لتسوية القضية الفلسطينية (1947- 1977)**. عالجت تلك الدراسة المشاريع الأمريكية لتسوية القضية الفلسطينية على امتداد السنوات من 1947 - 1977 معالجة تاريخية تحليلية وثائقية، حيث شهدت تلك السنوات أخطر الأحداث التي عاشها الفلسطينيون و العرب والمسلمون والتي شغلت ومازالت تشغل الرأي العام العالمي حتى يومنا هذا.

5- دراسة حمزة عبد الحميد محمود الصمادي (2008)، بعنوان: **تجربة م. ت. ف السياسية من المقاومة المسلحة إلى التسوية السلمية (1964- 2006)**. بحثت تلك الدراسة في طبيعة التغيرات السياسية والفكرية التي طرأت على م .ت.ف منذ إنشائها عام 1964 وحتى العام 2006 ، ما شهدته تلك المرحلة من تحولات وتعديلات على المشروع الوطني الفلسطيني. وذلك استجابة لظروف ذاتية وموضوعية، كان من نتيجتها التحول عن الكفاح المسلح وحرب التحرير الشعبية كأسلوب للتحرير الكامل، إلى المفاوضات المباشرة مع إسرائيل كأسلوب للتسوية السياسية. والتحول عن هدف إقامة الدولة الديمقراطية على كامل التراب الفلسطيني، إلى سلطة وطنية على جزء من فلسطين، الأمر الذي اعتبره الباحث انقلاباً على المنطلقات السياسية، والعقائدية، لميثاق منظمة التحرير الذي طالته هذه التغيرات أيضاً.

6- دراسة سامي محمد الأخرس(2009) بعنوان: "**تأثير المحددات والأبعاد الإقليمية والدولية على سياسات منظمة التحرير الفلسطينية من عام 1982- 1996**". دارت تلك الدراسة حول أثر المحددات والأبعاد الإقليمية والدولية على سياسات منظمة التحرير الفلسطينية منذ عام 1982- 1996، وما شهدته تلك الفترة من أحداث غيّرت مجرى التاريخ الفلسطيني الحديث، ومجرى الصراع العربي الإسرائيلي. وتعرضت الدراسة بالبحث في نشأة وتطور الفكر السياسي الفلسطيني منذ عام 1948، مروراً بإنشاء منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964، وصولاً إلى انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني في عام 1996، وإلغاء بعض بنود الميثاق الوطني.

7- دراسة محمد القطشان (2009) بعنوان: **اتفاقية كامب ديفيد وآثارها على النظام الإقليمي العربي (1979- 1991)**. تناولت الدراسة أهم الضوابط السياسية العربية، التي غيّرت شكل العلاقات العربية الإسرائيلية، والعربية العربية، وهي اتفاقية كامب ديفيد وأثرها على النظام الإقليمي العربي منذ عام 1979 وحتى عام 1991، وقد حللت الدراسة أثر الاتفاقيات على النظام العربي من حيث مجرى الصراع العربي الإسرائيلي، وأثرها على وحدة النظام وأمنه وعلى أطروحات التسوية وتداعياتها وصولاً إلى مؤتمر مدريد عام 1991.

8- دراسة عبلة مزوزي (2009– 2010) بعنوان: "**العلاقات الإيرانية السورية في ظل التحولات الدولية الراهنة**". اعتمدت تلك الدراسة على تحليل التطورات على مستوى العلاقات الدولية بعد انتهاء مرحلة الثنائية القطبية، خاصة بعد صعود الولايات المتحدة كقوة عظمى ومهيمنة على النسق الدولي، كما ركزت الدراسة على التحولات والتغيرات التي عرفتها البيئة الدولية بعد حرب الخليج الثانية، وأحداث 11أيلول (سبتمبر)2011، لتعزز من التوجه الإستراتيجي للإدارة الأمريكية نحو المنطقة وقيامها ببناء تحالف دولي لمحاربة الإرهاب، ليشمل دولاً في الشرق الأوسط مثل سوريا وإيران والعراق، إلا أن ذلك شكّل تحدياً كبيراً لها، خاصة على مستوى التفاعلات والعلاقات بين إيران وسوريا.

9- دراسة سامر عبد المنعم أبو رجيلة (2010) بعنوان: **العلاقات الفلسطينية اللبنانية وأثرها على الوجود الفلسطيني في لبنان، 1969– 1982.** تناولت الدراسة العلاقات الفلسطينية اللبنانية وأثرها على الوجود الفلسطيني في لبنان، ما بين عامي 1969 – 1982، وهي الحقبة التاريخية الهامة في مسيرة الثورة الفلسطينية بعد خروجها من الأردن، وصولاً إلى حرب لبنان عام 1982 ضد منظمة التحرير الفلسطينية من قبل إسرائيل وبعض القوى اللبنانية اليمينية، وما آلت إليه الحرب من نتائج، أهمها خروج قوات الثورة الفلسطينية إلى خارج لبنان.

9. التعليق على الدراسات السابقة:

يمكن القول إن هناك عدداً كثيراً من الدراسات والأبحاث التي تناولت العلاقات الدولية، والصراع العربي الإسرائيلي والعملية السلمية على كافة الصعد والمستويات، لذا اعتمد الباحث على انتقاء لبعض تلك الدراسات واستعراضها، حيث راعى التنوع في الموضوع من حيث الهدف، والفترة الزمنية، ومجال البحث، وأسلوب البحث والمنهج كغاية استكمالية لأهداف البحث العلمي.

كما اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في مقاربة المتغيرات والعوامل التي فرضت التغيرات في العلاقات المصرية السورية، وهو ما شكل قاسماً مشتركاً معها، وشكل تقارباً مع الدراسة الحالية في العديد من نقاط البحث سواء التحليلي للنشأة والمسار، أو من خلال تحليل العوامل الداخلية والخارجية، أو المتغيرات التي شهدتها العلاقات المصرية السورية.

وتفردت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة، أنها تناولت العديد من المباحث: مثل تداعيات الحروب العربية الإسرائيلية على دول الطوق، وكذلك المحددات الإقليمية والدولية لحل الصراع العربي الإسرائيلي، كما رصدت الدراسة تباين الموقف المصري والسوري من الحرب الأهلية في لبنان، والحرب العراقية الإيرانية، وحرب الخليج الثانية، كما شملت الدراسة العملية السلمية، والمسارات التفاوضية بين الدول العربية وإسرائيل وتداعياتها على النظام الإقليمي وأمنه، كما أشارت الدراسة أيضاً إلى سياسة المحاور الإقليمية في الشرق الأوسط.

الفصل الأول

تطور العلاقات المصرية- السورية

المبحث الأول: تأثير المد القومي على العلاقات المصرية السورية بين عامي 1958- 1961 .

1- أهمية العمق السوري للأمن القومي المصري.

2- الوحدة الاندماجية بين مصر وسوريا 1958.

3- فشل الوحدة بين مصر وسوريا 1961.

المبحث الثاني: تداعيات حرب 1967 على العلاقات المصرية السورية

1- الاحتلال الإسرائيلي لسيناء وهضبة الجولان.

2- التنسيق المصري السوري لاسترداد الأراضي المحتلة.

3- تداعيات حرب 1973 على العلاقات المصرية السورية.

المبحث الأول

تأثير المد القومي على العلاقات المصرية السورية بين عامي 1958- 1961.

ما أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها، حتى استكمل مخطط تجزئة المنطقة العربية أبعاده كافة[1]. وفيه تضاربت المصالح السياسية والاقتصادية والاجتماعية، المحلية والعالمية، وما تفرع عنها من تناقضات على مختلف الصُعد. وقد تحولت المنطقة إلى ساحة تتفاقم فيها الصراعات المتعددة المقاييس[2]. إذ تمت السيطرة الاستعمارية على المنطقة، ورُسمت الحدود الفاصلة بين أجزائه، وأُنشئت الإدارات الخاصة لكل منها. وعلى ما يبدو فإنه كان ثمة حرص ملموس على تفكيك الروابط التاريخية بين تلك الكيانات المستعمرة، وذلك من خلال ربط كل منها مباشرة، وبشكل منفرد بالعاصمة الاستعمارية التي يتبعها[3].

فالعالم العربي لم يعرف الحدود السياسية الفاصلة بين وحداته، ولا التمييز بين مواطنيه على أساس الهوية القطرية، إلاّ بعد قيام الدولة الحديثة بالمعنى الأوروبي في مرحلة الاستعمار المباشر، واعتماد إستراتيجية لتفكيك وحدة الأمة العربية، بإقامة كيانات لم يشارك مواطنوها في ترسيم حدودها، وإقامة مؤسساتها، وإصدار قوانينها وأنظمتها، ولقد شهدت تلك المرحلة نضالات من أجل التحرر والاستقلال، قادتها حركات وطنية قطرية، وأسهمت في بلورة الوعي القطري، فضلاً عن أن الأقطار العربية خرجت من مرحلة الاستعمار المباشر مثقلة بجملة معوقات للتوجه الوحدوي[4].

وحين بدأت نكبة فلسطين بين عامي 1947 و1948، وجد العرب أنفسهم وحيدين في المعركة دون حلفاء، بعد أن اتفقت دول العالم على تقسيم فلسطين وقيام إسرائيل، فأعلنوا بطلان القرار لمخالفته ميثاق المنظمة، وهددوا بمقاومته بالقوة، وكان عرب فلسطين أسرع من غيرهم في مقاومة القرار، فهاجموا القوات الإنجليزية واليهودية على حد سواء في جميع أنحاء فلسطين وعمت المظاهرات جميع أنحاء العالم العربي، ودعت الجامعة العربية إلى اجتماع عُقد في القاهرة في 8 كانون أول (ديسمبر) 1948، حضره رؤساء وزارات الدول العربية، وأعلن في ختام الاجتماع بيان جاء فيه: "**أن الحكومات العربية لا تُقر قرار الأمم المتحدة، وتعتبر التقسيم باطلاً من أساسه، وهي تقف إلى جانب**

---

[1] سعدون حمادي، وآخرون: **دراسات في القومية العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت، 1992، ص71.

[2] معين حداد: **الشرق الأوسط دراسة جيوبوليتيكية في قضايا الأرض والنفط والمياه**، شركة المطبعات للتوزيع والنشر، ط2، بيروت، 1997، ص15.

[3] سعدون حمادي، وآخرون: **دراسات في القومية العربية**، ص71.

[4] عوني فرسخ: **التجارب الوحدوية في أعقاب تفكك الوحدة المصرية السورية**، موقع الفكر القومي العربي، 2009. http://www.alfikralarabi.org/modules.php?name=News&file=article&sid=4354

استقلال فلسطين وسيادتها، وستتخذ من التدابير الحاسمة ما هو كفيل بإحباط مشروع التقسيم وخوض المعركة من أجل ذلك"[1].

وحين عبرت الحدود بعض أرتال المجاهدين لمساعدة عرب فلسطين ضد المستعمرين اليهود، استدعت الخارجية الأمريكية الدبلوماسيين العرب في واشنطن، واتهمت دولهم بالعدوان، وحذرت من عواقب غزو فلسطين[2]. وهرع الوحدويون والقوميون العرب إلى فلسطين ليشاركوا في القتال، واستشهد منهم من استشهد، وعاد الباقون يُحولون خيبتهم إلى نقمة على الأوضاع العربية، ويعتبرون قضية فلسطين هي المقياس، وهي المحك الذي يجب أن تحاكم في ضوئه الأنظمة والقوى والقيادات دون استثناء، لا سيما بعد توقيع الدول العربية المشاركة في حرب عام 1948، اتفاقيات الهدنة في رودس* كل دولة بمفردها. وكان ذلك المناخ الثوري الذي أشاعته النكبة، هو التربة الخصبة لعمل الحركة القومية الوحدوية بمختلف تعبيراتها، فحصلت انقلابات في سوريا، ومشاريع ثورات في العراق والأردن ولبنان واليمن، وقامت ثورة 23 تموز(يوليو) 1952 في مصر، التي اتخذت وبسرعة منحاها القومي الوحدوي، وتراكم الفعل القومي والوحدوي حتى أنجب الوحدة المصرية السورية[3].

وشهدت تلك المرحلة تأييداً لحركات التحرر الوطني العربي، وانشداداً للقضية الفلسطينية، وتوالي وتعدد عقد ندوات ومؤتمرات التضامن لمساعدة المناضلين في مختلف الساحات العربية. كل ذلك أدى إلى تطور كيفي في الدعوة القومية العربية التي برزت في بداية القرن العشرين، إذ وسع دعاة الوحدة مساحة طموحاتهم الوحدوية لتشمل العالم العربي كله، وعندما ظفرت سوريا باستقلالها عام 1946، دون ارتباطها بأي معاهدة مع إحدى الدول الاستعمارية جرت محاولات ربطها بعجلة الاستعمار البريطاني بطرح مشروعي "سوريا الكبرى*" و"الهلال الخصيب"*، وذلك ما أفشلته القوى الوطنية السياسية والعسكرية دفاعاً عن استقلال سوريا ونظامها الجمهوري[1].

---

[1] سليمان المدني: **الملف العربي في القرن العشرين**، ط1، ج4، المنارة للإنتاج الفني والإعلامي، بيروت، 1998، ص580-581.

[2] أحمد طربين: **التجزئة العربية كيف تحققت تاريخياً**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987، ص262.

* **اتفاقيات الهدنة "رودس 1949"**: هي الاتفاقيات التي وقعت عام 1949 في جزيرة "رودس" تحت إشراف الأمم المتحدة بين الدول العربية (مصر، لبنان، الأردن،سوريا) كل على حدة من جانب، وإسرائيل من الجانب الآخر، وذلك في أعقاب الحرب العربية الإسرائيلية عام 1948. وقد أنشأ مجلس الأمن "لجان هدنة مشتركة" لمراقبة تنفيذ أحكام اتفاقيات الهدنة، كما أنشئت بموجب تلك الاتفاقيات مناطق مجردة من السلاح بين إسرائيل والدول العربية المعنية، بالإضافة إلى مناطق محايدة. الكيالي: **موسوعة السياسة**، ج2، ص 840- 842.

[3] معن بشور، وآخرون: **معوقات الوحدة العربية، المعوقات الذاتية لدى الوحدويين العرب**، مجلة المستقبل العربي، العدد 122، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989، ص23.

* مشروع **سوريا الكبرى**: دعوة أطلقها الأمير عبد الله "أمير شرق الأردن" في عام 1943 خلال الحرب العالمية الثانية، وظل متمسكا بها طوال حياته، وتضمنت الدعوة اقتراحاً بقيام دولة

ويتضح لنا مما سبق، وانطلاقاً من البعد القومي للقضية الفلسطينية، فإن مسؤولية تحريرها هي مسؤولية الأمة العربية بأسرها، ولذلك كانت الرؤية القومية تجاه القضية الفلسطينية تقوم على أساس فهمها لمشروع احتلال فلسطين، بأنه لم يكن مشروعاً صهيونياً فقط، ولم يكن هدفه أرض فلسطين وحدها وإنما هو مشروع استعماري غربي اعتمد الحركة الصهيونية ومطامعها في البحث عن وطن قومي لليهود في فلسطين، كوسيلة لتنفيذ مشروعه ضد الأمة العربية.

وحتى وقوع العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، كان العراق منفرداً أحياناً، وبالاشتراك مع بريطانيا أحياناً أخرى، يتزعم المؤامرات ضد الحكومات السورية. أما بعد العدوان فقد دخلت الولايات المتحدة كعنصر جديد في تلك الخطط تبعاً لتغيير سياستها الرسمية إزاء الشرق الأوسط[2]. وفي أول بيان أمريكي بعد العدوان الثلاثي على مصر، وجه الرئيس الأمريكي أيزنهاور في 5 كانون ثانٍ (يناير) 1957 رسالة إلى الكونجرس بعنوان "ضمان الأمن والاستقلال في الشرق الأوسط ودعم السلام العالمي"، أُعلن فيها مقترحات محددة عرفت باسم مشروع أيزنهاور. والمشروع الأمريكي يهدف إلى ملء الفراغ الذي تركه الغرب في الشرق الأوسط على الصعيدين: الاقتصادي بمساعدة أية دولة شرق أوسطية على تنمية أحوالها الاقتصادية، والعسكري باتخاذ تدابير عسكرية تشمل استعمال القوات الأمريكية المسلحة، لضمان وحماية الكيانات الإقليمية والاستقلال السياسي للدول التي تطلب هذا العون في سبيل "مواجهة أي عدوان مسلح من قبل أي دولة تسيطر عليها الشيوعية الدولية"[3].

ويتضح لنا مما سبق، أن الولايات المتحدة اعتبرت بريطانيا عاجزة عن تولي مهمة الدفاع عن الشرق الأوسط، بعد فشلها في تحقيق أهداف العدوان الثلاثي. واعتبرت أن الدول التي نشأت في

موحدة في سوريا بحدودها الطبيعية، والتي تضم سوريا الشمالية، وشرق الأردن، وفلسطين، ولبنان. **أنظر:** عبد الوهاب الكيالي: **موسوعة السياسة**، ج3، ط2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1990، ص310.

* مشروع الهلال الخصيب: مصطلح جغرافي أطلقه عالم الآثار الأمريكي جيمس هنري برستد على حوض نهري دجلة والفرات، والجزء الساحلي من بلاد الشام غطي الهلال الخصيب المفترض حاليًا الدول التي شكلتها اتفاقية سايكس بيكو وهي: العراق وسوريا والأردن وفلسطين ولبنان. **انظر:** حداد: **الشرق الأوسط دراسة جيوبوليتيكية في قضايا الأرض والنفط والمياه**، ص40. **وانظر:** محمد حسنين هيكل: **أزمة العرب ومستقبلهم**، ط2، دار الشروق، القاهرة، 2002، ص38.

[1] عوني فرسخ: **التجارب الوحدوية في أعقاب تفكك الوحدة المصرية السورية**، موقع الفكر القومي العربي، 2009، مرجع سبق ذكره.

[2] صلاح العقاد: **المشرق العربي المعاصر**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1998، ص109.

[3] هيئة الموسوعة الفلسطينية: **الموسوعة الفلسطينية**، ج1، ط1، تصدير محيي الدين صابر، دمشق، 1984، ص334.

المنطقة غير قادرة على الدفاع عن نفسها ضد خطر اعتقدت بأنه الاتحاد السوفيتي، وعلى ذلك أصدر "إيزنهاور" مبادئه* التي تملأ الولايات المتحدة بمقتضاها ذلك الفراغ.

مرحلة المد القومي:

توافقت معظم مرحلة المد القومي مع مرحلة الحرب الباردة على مستوى القمة الدولية، إذ بلغ خلالها التوتر الدولي أشده، نتيجة اتساع مجالات العمل السياسي الخارجي للدولتين العظميين، إلى حدود لم يسبق لها مثيل في التاريخ السياسي لكل منهما. وإزاء ذلك الوضع لم يكن أمام العديد من الدول الحديثة سوى الاستقلال، لتؤكد بأي شكل قدرتها على ملء الفراغ، والخلاص بنفسها من أخطار تطاحن العملاقين على أراضيها. ووجدت في سياسة "الحياد الإيجابي*"، إسلوباً تتقي به شر الانحياز لطرف أو أخر، ووسيلة تدعم بها إرادتها السياسية الناشئة في مواجهة القمة الدولية. ولم يقف عائقاً أمام الهجمة الغربية الجديدة في المنطقة، سوى رد الفعل الذي ولّده انبعاث الحركة القومية في أرجاء كثيرة من العالم العربي[1].

ومن ناحية أخرى، كانت هناك ضغوط خارجية متزايدة، تمثلت في محاولات الانحراف بسوريا عن الخط القومي التحرري الذي كانت تنتهجه، والعمل إلى جرها إلى حلف بغداد، والى مشروع إيزنهاور[2]. ولا شك أن الطاقة الأيديولوجية التي ولّدتها الثورة القومية، كانت من أهم العناصر التي

---

* **مبدأ أو مشروع إيزنهاور**: يتضمن الخطوط العامة للسياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، التي أعلنها الرئيس الأمريكي "دوايت إيزنهاور"، بعد موافقة الكونجرس في 5 كانون ثانٍ (يناير) 1957، على أثر فشل العدوان الثلاثي على مصر خريف عام 1956، وهي السياسة التي استهدفت ملء الفراغ الاستعماري المتأتي من هزيمة بريطانيا وفرنسا المعنوية في حرب السويس، وتضمنت تلك السياسة: حماية القوات الأمريكية لأية دولة تتعرض لعدوان مسلح من دولة تابعة لنفوذ الشيوعية الدولية. **أنظر**: الكيالي: **موسوعة السياسة**، ج1، ص 437- 438.

* ظهر **مفهوم الحياد** بشكل أكثر وضوحا في العلاقات الأوربية التي شهدت حروباً طاحنة على مر عصورها، وهو الموقف الذي تتخذه الدولة في عدم الاشتراك في حرب أو نزاع قائم بين دولتين أو أكثر، وتحتفظ بعلاقاتها السلمية مع كل الإطراف المتصارعة، وتتخذ الدول موقف الحياد لتجنب نفسها ويلات حرب لا مصلحة لها فيها. ومفهوم سياسة الحياد الايجابي، هو الامتناع عن اتخاذ أي موقف سياسي، بصدد الصراع القائم ما بين المعسكر الاشتراكي والمعسكر الرأسمالي، وقد اتضحت معالم هذه السياسة في مؤتمر "باندونغ" عام 1955م. ناظم عبد الواحد الجاسور: **موسوعة علم السياسة**، دار مجدلاوي، ط1، عمان، 2004، ص180-181.

[1] جميل مطر، وعلي الدين هلال: **النظام الإقليمي العربي، دراسة في العلاقات السياسية العربية**، ط7، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص80.

[2] علي الدين هلال: "**الوحدة المصرية- السورية 1958-1961**"، مجلة المستقبل العربي، العدد 13، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1980، ص68.

جعلت فكرة الحياد الإيجابي أكثر قبولاً في العالم العربي، وأكسبتها طابعاً ثورياً لم يتوافر لها في أي منطقة أخرى من العالم[1].

وفي آب (أغسطس) 1957 انفجرت أزمة الحشود التركية على الحدود الأمر الذي دفع القيادة المصرية لإرسال قوات عسكرية إلى سوريا[2]. وتنفيذا لاتفاقية التضامن المعقودة بين مصر وسوريا والسعودية، نزلت القوات المصرية في اللاذقية في 13 تشرين أول (أكتوبر) 1957. فكان ذلك على الصعيد القومي انتصاراً وتجاوزاً للاتجاهات التقليدية التي كانت تتجاذب سوريا تارة نحو الهاشميين، وأخرى نحو السعوديين. وانفتح الباب على مصراعيه لوحدة بين القطرين[3].

كما استخدمت المخابرات الأمريكية "أديب الشيشكلي*" في نفس العام، كأداة لإسقاط الحكم الوطني في سوريا، وبعد أن فشلت الولايات المتحدة، في تدبير المؤامرة، فكرت في أن تستخدم مبادئ أيزنهاور ضد سوريا. ويبدو أن السوفييت اعتبروا تركيا أكثر الدول المجاورة تهديداً لأمن سوريا، وكانت تقع فوق أراضيها آنذاك أهم القواعد العسكرية الأمريكية بالشرق الأوسط. ومن الجائز استخدام الخلافات السورية التركية القديمة، لتحريض الأتراك بالفعل على مهاجمة سوريا، وقد عجّلت تلك المخاوف بالخطى نحو الوحدة[4].

ومن ناحية أخرى كان الصراع بين القوى السياسية داخل سوريا في تزايد مستمر، فكان هناك صراع بين القوى الرجعية اليمينية والقوى القومية التحررية، وصراع آخر بين حزب البعث والشيوعيين. ولقد شهدت سوريا في تلك المرحلة تَوزع وانتشار للقوة بحيث لم يعد من الممكن لحزبٍ واحد أن يحصل على الأغلبية الشعبية، أو أن يسيطر على القوات المسلحة. لذلك تولدت القناعة لدى عدد كبير من السياسيين والعسكريين، بأن الوحدة مع مصر تمثل حلاً للازمة السورية، ولإنقاذ سوريا من مشاكلها الداخلية والخارجية، نظراً لعدم وجود حزب أو قائد يستطيع أن يوفر لها الاستقلال السياسي والاجتماعي [5].

---

[1] مطر، هلال: **النظام الإقليمي العربي**، ص81.

[2] هلال: "**الوحدة المصرية– السورية**، ص 68.

[3] الكيالي: **موسوعة السياسة**، ج3، ص298–299.

* **أديب بن حسن الشيشكلي:** ضابط سابق في الجيش السوري، قاد الانقلاب العسكري الثالث في سوريا عام 1949، واستولى على السلطة على دفعات منذ عام 1951 وحتى عام 1954، وبدأ الانقلاب عليه في حلب مما اضطره للهروب من البلاد في عام 1954. واغتيل في البرازيل عام 1960.

موقع المعرفة: http://www.marefa.org/index.php

[4] العقاد: **المشرق العربي المعاصر**، ص110–112.

[5] هلال: "**الوحدة المصرية– السورية**، ص 68–69.

ومن المعتقد، أن عامل المد الشيوعي في المنطقة وتصدي عبد الناصر والبعثيون له، من أهم العوامل التي أدت إلى قيام الوحدة المصرية السورية عام 1958.

1. أهمية العمق السوري للأمن القومي المصري.

الأمن القومي:

إن مفهوم الأمن القومي هو مفهوم سياسي، يطلق على السياسة الأمنية المشتركة التي تبلورها الوحدات السياسية المشكلة للنظام الإقليمي، لمواجهة مخاطر التهديدات الخارجية المشتركة للإقليم، ولا يمكن للأمن الإقليمي أن يكون منفصلاً عن الأمن الدولي، حيث التداخل والتفاعل بين وحدات النظام الإقليمي والنظام الدولي. فقد تعددت وتباينت التعريفات بصدده، إلاّ أن ما هو مشترك بين كل التعريفات التي جاءت حصيلة لدراسات متعددة، هو في ارتكازها على محور رئيس للأمن في المحافظة على الوجود الكياني للدولة، أرضاً وشعباً ونظاماً. وأن هذا الأمن حقيقة نسبية، وليست مطلقة، فمهما بلغت الدولة من القوة والبناء الصناعي والعسكري، فلابد من نقاط ضعف يعتريها، أي هنالك مصادر تهديد تواجهها بين فترة وأخرى، تهدد مصالحها وكيانها السياسي ورعاياها، وتقوض خططها الاستراتيجية بشكل أو بأخر[1].

وفي إطار التطلع لرسم استراتيجية عربية، لا بد من التعمق في فهم ثوابت الجغرافيا ودلالات التاريخ بالنسبة إلى دور مصر العربي، فهما الركيزتان الأساسيتان للعناصر المتغيرة التي تشكل أسساً ومقومات لدور مصر العربي، كالقيادة السياسية والقدرات الاقتصادية والعسكرية، والتقدم العلمي والتكنولوجي. كما يشكل موقع مصر الجغرافي أحد الثوابت الأساسية لسياستها العربية وقد عبر البعض عن ذلك بالقول: "إن مصر أكثر من عضو ضخم في الجسم العربي، إنها رأس مؤثر، ثم هي جهاز عصبي ومركزي فعال". ويضيف: "فبحكم هذا الموقع كانت مصر ملتقى العرب، وأحياناً ملجأً وملاذاً وخط دفاع مهم عن التراث العربي. وفي كل الحالات كانت تلعب دور المنبر والمنار للإسلام والعروبة. ابتداءً من الحروب الصليبية والتتار حتى الاستعمار الصهيوني الأحدث[2]. والجدير بالذكر أن الثقل الأكبر من السياسة القومية لمصر اتجه إلى الجبهة الآسيوية، حيث خاضت جيوش مصر معاركها الأساسية عليها، ولهذا أصبح البعُد الآسيوي هو البعُد المحوري في توجيه مصر الخارجي[3].

---

[1] الجاسور: **موسوعة علم السياسة**، ص79.

[2] حسنين توفيق إبراهيم، وآخرون: "**دور مصر في النظام الإقليمي العربي بعد قمة عمان تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1987**"، مجلة المستقبل العربي، العدد 122، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989، ص 103-104.

[3] جمال حمدان: **شخصية مصر وتعدد الأبعاد والجوانب**، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1982، ص29.

ذلك الدور يُلقي على مصر واجب الزعامة في المنطقة، فهي بالنسبة لمصر تكليف وتقليد بحيث يأتي التكليف من الجغرافيا، ويأتي التقليد من التاريخ" [1].

والجدير بالذكر أن أقدم الصلات وأوثقها بين مصر وسوريا قامت منذ فجر التاريخ، فكانت الشام تتطلع إلى مصر وتبادلها هموم الأمن والمواجهة والسلام. وقديماً قال فرعون مصر رمسيس الثاني، "إن أمن مصر يتوطّد بتأمين حدودها الشرقية، والبلاد التي وراءها". فمثلما كانت معركتي حطين وعين جالوت ملاحم بارزة في مسيرة ذلك التلاحم التاريخي الذي كان على الدوام يثمر عن الانتصار والعزة القومية، كانت أيضاً حرب تشرين أول (أكتوبر) 1973 واحدة من أبرز التجليات الرائعة لوحدة المصير والكفاح المشترك بين مصر وسوريا[2].

ومهما يكن من أمر فإن مصر أدت في مجالها الإقليمي ثلاثة أدوار رئيسة هي:

الدور الأول: دور التوحيد، فمنذ عهد الدولة الطولونية لم تعرف مصر فكرة الانعزال الإقليمي أو التقوقع، بل راحت توسع دائرة نفوذها وتضم أقاليم لها وولايات أخرى، فالدولة الطولونية امتدت من حدود العراق في الشرق حتى طرابلس في الغرب، وامتدت حتى جبال طوروس شمالاً. وشملت الدولة الإخشيدية مصر والشام والحجاز. وتوسعت الدولة الفاطمية لتشمل الشام واليمن والحجاز والشمال الإفريقي. وامتدت الدولة الأيوبية من الفرات شرقاً حتى تونس غرباً وشملت الشام والحجاز واليمن والنوبة. واتسعت الدولة المملوكية، لتضم مصر والشام والحجاز واليمن وبلاد النوبة. وعملية التوحيد غالباً ما كانت تتم بالقوة من جانب مصر، بغرض مواجهة القوى المعادية والمنافسة من بين القوى الإقليمية[3]. وبالتالي لم يفكر العرب المسلمون في فتح مصر، إلاّ بعد أن وصلت جيوشهم إلى جنوبي الشام، بعد الانتصار في معركة اليرموك الفاصلة. وقد تولى عمرو بن العاص فتح جنوب الشام، وكلّف "أبو عبيدة الجراح" فتح بيت المقدس (15هـ – 636 م) وشهد أيضاً فلول الروم المنهزمين مع قائدهم أرطبون يفرون إلى مصر، فأيقن ضرورة فتح مصر لتأمين الفتح الاسلامى في الشام، ثم تولى بنفسه فتح جنوب الشام لإدراكه بقاء مصر في يد الروم يشكل خطورة على المسلمين في الشام. ومن هنا فُرضت إستراتيجية الموقع المشترك بين مصر والشام[4]. وقد وصل العرب مصر عن طريق سيناء، ذلك الطريق الذي عبرهُ أكثر الذين زحفوا على مصر من الشرق، أو زحفوا من مصر إلى الشام، فعن طريق سيناء جاء الهكسوس إلى مصر، وجاء الفرس والرومان والمسلمون العرب والأتراك، وعن طريق

---

[1] إبراهيم، وآخرون: **دور مصر في النظام الإقليمي العربي**، ص104.

[2] مازن يوسف صباغ:" **لقاء النسور، القاهرة– دمشق، علاقة متميزة**"، ط1، دار الشروق، القاهرة، 1997، ص17.

[3] إبراهيم، وآخرون: **دور مصر في النظام الإقليمي العربي**، ص104.

[4] احمد صبحي منصور: موقع "**الحوار المتمدن**"، العدد: 3091– 11–8–2010.
ttp://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=225462

سيناء تحرك الفراعنة إلى الشام كما تحرك الطولونيون والإخشيديون والفاطميون والأيوبيون والمماليك ومحمد علي باشا، ولهذا كانت سيناء منطقة مهمة بالنسبة لتاريخ مصر[1].

ويتضح لنا مما سبق، أن الأمن القومي المصري تجاوز فكرة الدفاع عن الحدود، فكان من الصعب الدفاع العسكري عن الأمن القومي المصري من داخل الحدود المصرية نفسها، نظراً لضعف الدفاعات المصرية في شبه جزيرة سيناء.

والدور الثاني: دور القيادة، فمصر كانت الدولة القائد، وخاصة فيما يتعلق بتوجيه الحركة ضد القوى الغازية. كما ترتب على الغزو لمصر مضاعفات خطيرة، مما أدى إلى دخولها في عصر المنازعات الدولية، ودفعت ملوك مصر القدماء إلى اعتماد استراتيجية وتكتيك جديد قائم على مبدأ "هاجم حتى لا تهاجم. بل انقل الحرب إلى ما وراء سيناء حتى لا تضطر إلى الحرب داخل وادي النيل"[2].

أما الدور الثالث: دور الحماية والدفاع، فمصر تصدت لجميع القوى الغازية التي كانت تستهدفها ودائرتها العربية الإسلامية، فهي التي تصدت للمغول في عين جالوت عام 1260، وأنهت الوجود الصليبي في الشام عام 1292، وهي التي فرضت المزيد من القيود على حركة الدولة البيزنطية. ولم يكن الانتشار الإقليمي لمصر بغرض السيطرة في حد ذاتها، وإنما بغرض تحقيق القوة في إطار التكتل الإقليمي لمواجهة المخاطر والتحديات الخارجية[3]. فقد كان الاستيلاء على الشام مقدمة للاستيلاء على مصر في الفتوح الإسلامية، وهذه حقيقة ظهرت قبل ذلك عند القوى المختلفة التي أتت لمصر في العصور السابقة للفتح الإسلامي . بدءاً من الهكسوس ومروراً بالآشوريين والفرس، فقد استولوا جميعاً على الشام وانحدروا منها إلى مصر. ولذلك كانت مصر في بداية الفتوح عمقاً استراتيجياً للفتوح الإسلامية في الشام[4]. وإن تركز سلوك مصر الخارجي في الجانب الشمالي الشرقي من مجالها الإقليمي (الشام وفلسطين)، يعكس عدة دلالات، فالشام تعد بمثابة جسر بري إلى مصر، ومن يتحكم فيها لا يهدد مصر فحسب، ولكن يسعى إلى السيطرة عليها، وأية قوة لا يمكن أن تستقر في الشام دون السيطرة على مصر. لذلك نجد أن المعارك الحاسمة في تاريخ مصر قد حدثت على أرض الشام[5]. ويذكر أندرو راثميل في كتابه (الحرب الخفية في الشرق الأوسط): "إن العالم

---

[1] أحمد شلبي: **موسوعة التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية**، ط7، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1986، ص28.

[2] أسامة محمد أبو نحل: **تاريخ فلسطين القديم**، ط3، غزة، 2001، ص64.

[3] إبراهيم، وآخرون: **دور مصر في النظام الإقليمي العربي**، ص104.

[4] منصور: موقع "**الحوار المتمدن**"، مرجع سبق ذكره.

[5] إبراهيم، وآخرون: "**دور مصر في النظام الإقليمي العربي**، ص105.

الخفي الذي ينشط فيه العمل السري والإرهابي، يهيمن على المدركات الشعبية في الشرق الأوسط، كما أن نظرية التآمر قد ارتفع بها المقام في البلدان العربية إلى حد لبوسها شكل الفن القائم بحد ذاته[1].

ويرى الباحث: أن الغرب مارس سياساته ضد العالم العربي منذ أمد بعيد من خلال العنف السياسي والوقيعة، ولا زال يقوم بتلك الأدوار حتى في هذه الآونة أيضاً"، وأن تاريخ مصر كان يسير في مجرى مشترك مع تواريخ سائر الأقطار العربية، ولم تتكمش مصر وراء حدودها الحالية إلا منذ قرن واحد تقريباً.

2. الوحدة الاندماجية بين مصر وسوريا 1958.

لم يكن الحوار بين رجال السياسة والأحزاب هو الذي قرر مصير سوريا، بل إن الجيش هو الذي حسم الموقف، إذ كان شعوره بالحاجة الملحة إلى الوحدة أقوى، وذلك عندما رأى تسلسل قياداته ينهار[2]، فكان الصراع الداخلي في سوريا بين البعثيين والقوميين من جهة، والشيوعيين من جهة أخرى. وأن سوريا كانت بلا حكومة عملياً [3]، إلى جانب تحول الجيش السوري إلى جيش سياسي يتدخل في شئون البلاد[4].

ففي أواخر العام 1957 التقى وفد من كبار ضباط الجيش السوري بالرئيس المصري جمال عبد الناصر سراً في الإسكندرية، وفي منتصف ليلة 27 كانون ثانٍ (يناير) 1958، زار قائد الجيش السوري رئيس الجمهورية، وأخبره أن الحكمة تقتضي اختيار الوحدة مع مصر، وإلاّ تعرضت البلاد لحرب أهلية[5]. ولعب الجيش السوري دوراً أساسياً في مفاوضات الوحدة، وفي الاستجابة للتحفظات التي أبداها الرئيس عبد الناصر، الذي نصح بالتريث وعدم البدء فوراً بوحدة دستورية شاملة، والذي وضع شرطين لإتمام الوحدة هما: ابتعاد الجيش السوري عن السياسة والحزبية، وحل الأحزاب السياسية السورية، وهو ما تم قبوله من جانب الضباط السوريين، الذين كانوا يتفاوضون مع عبد الناصر في كانون ثان (يناير) 1958[6].

---

[1] أندرو راثميل: "**الحرب الخفيه في الشرق الأوسط، الصراع السري على سوريا 1949- 1961**"، ط1، دار سلمية للكتاب، سلمية، 1997، ص7.

[2] صلاح العقاد: **المشرق العربي المعاصر**، ص113-114.

[3] مراد غالب: **مع عبد الناصر والسادات، سنوات الانتصار وأيام المحن**، ط1، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 2001، ص55.

[4] إبراهيم، محمد إبراهيم: **مقدمات الوحدة المصرية- السورية، 1943- 1958**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1998، ص227.

[5] الكيالي: **موسوعة السياسة**، ج3، ص299.

[6] هلال: **الوحدة المصرية- السورية**، ص68.

ومن ثمّ أعلن في قصر القبة بالقاهرة في الأول من شباط (فبراير) 1958، في بيان خاص عن قيام دولة الوحدة المصرية – السورية "الجمهورية العربية المتحدة"، وحدد يوم الخامس من الشهر نفسه موعداً لعرض ذلك على مجلس النواب السوري، ومجلس الأمة المصري، وبالفعل تم ذلك، وجاءت الموافقة الجماعية من أعضاء المجلسين على قيام تلك الدولة، وحدد البيان يوم 21 من شباط (فبراير) موعداً لإجراء استفتاء شعبي على قيام دولة الوحدة، وعلى انتخاب الرئيس جمال عبد الناصر رئيساً لتلك الدولة الجديدة[1].

وتحقق في22 شباط (فبراير) 1958، أول انتصار وحدوي حقيقي لحركة القومية العربية، بعد نضال طال نصف قرن من الزمن، وقامت وحدة القطرين، المصري والسوري، في إطار "جمهورية عربية متحدة" لتكون قاعدة انطلاق، وجسراً تعبر عليه شعوب الأمة العربية نحو الوحدة العربية الشاملة[2].

ويرى الباحث، أن سوريا في تلك الفترة وجدت نفسها مطوقة في قلب المشرق العربي داخلياً وخارجياً، وبالرغم من التفرق والتشتت، إلاّ أن الجميع قادة وشعباً وافقوا على موضوع الوحدة، ولكن كان لكل منهم أهدافه الخاصة، التي يسعى إليها من خلال قيام هذه الوحدة.

وكانت الوحدة الاندماجية بين مصر وسوريا، تجربة فريدة من نوعها، ويدل قصر عمرها "22 شباط (فبراير) 1958– 28 أيلول (سبتمبر) 1961" من جهة، وعدم تكرار التجربة بين أي من الدول العربية، على أن النزعة المحلية أقوى تأثيراً في العالم العربي المعاصر من نظرية الوحدة العربية[3]. ولا شك أن اتفاق الحكومتين المصرية والسورية على الوحدة، وقيام الجمهورية العربية المتحدة، يشكلان حدثاً تاريخياً مهماً في إطار التجارب الوحدوية العربية. فقد استمرت محادثات الوحدة فترة وجيزة، وتمت الوحدة تحت إلحاح المؤسسة العسكرية وضغط الجماهير السورية[4]. واعتبرت الجمهورية العربية المتحدة: الاسم الحقيقي لدولة الوحدة بين "جمهورية مصر" و"الجمهورية السورية"، وفي 21 من الشهر نفسه، انتخب الرئيس جمال عبد الناصر رئيساً لها، وفي 5 آذار (مارس) 1958، صدر دستورها المؤقت[5].

---

[1] محمد عبد الكريم محافظة: **التاريخ السياسي والاقتصادي لدولة الوحدة المصرية السورية 1958– 1961**، ط1، دار جرير للنشر والتوزيع، عمّان، 2008، ص141.

[2] أحمد يوسف أحمد، وآخرون: **أربعون عاماً على الوحدة المصرية السورية**، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة 1999، ص21.

[3] العقاد: **المشرق العربي المعاصر**، ص114–115.

[4] عبد المنعم المشاط: "**ثلاثون عاماً على الوحدة المصرية السورية**"، مجلة المستقبل العربي، العدد96، مركز دراسات دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987، ص4.

[5] الكيالي: **موسوعة السياسة**، ج2، ص92.

بيد أنه من الواضح بالنظر إلى السياق التاريخي الذي تمت أثناءه الوحدة، أن عبد الناصر كان يرى أن سوريا هي بؤرة الصراع في العالم العربي، فكانت هناك محاولات لغزوها من الخارج (تركيا والعراق)، ومحاولات لغزوها من الداخل (محاولات الانقلاب المتكررة)[1].

وكان تأسيس الجمهورية العربية المتحدة، قد أدخل عناصر جديدة في السياسات الإقليمية والعالمية، فقيام تلك الدولة لم يغيّر فقط الخريطة الجغرافية والسياسية للعالم العربي، وإنما أجبر الدول العظمى على إعادة النظر في استراتيجيتها، فعلى المستوى العالمي أخفقت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في ترجمة قوتهما المادية، إلى نفوذ سياسي مباشر في المنطقة. ومنحت في الوقت نفسه حرية عمل واسعة للفاعلين المحليين[2]. وأصبحت الجمهورية العربية المتحدة، منذ ولادتها الهدف الأول والأساسي للدول والدوائر المعادية في المنطقة وخارجها، لما تعنيه من نهضة قومية، فاستطاعت تلك القوى المعادية، وفي طليعتها إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية أن تنفذ من خلال أخطاء وثغرات، لم تستطع دولة الوحدة تلافيها، فوقع الانفصال بانقلاب عسكري وقع في سوريا في 28 أيلول (سبتمبر) 1961[3]. ولكن مصر ظلت تطلق على نفسها اسم الجمهورية العربية المتحدة حتى عام 1971، عندما تغيّر اسمها إلى جمهورية مصر العربية[4].

ونخلص مما سبق، أن للقوة العسكرية مكانتها في التاريخ المصري، ليس للدفاع عن مصر فقط، بل للدفاع عن دائرتها الإقليمية أيضاً، الأمر الذي دفع السياسيين السوريين إلى اللجوء إلى النظام المصري بقيادة عبد الناصر، ورأوا فيه المنقذ لهم من مشكلاتهم. والجدير بالذكر هنا وفي ضوء تعقد الصراع الإقليمي– الدولي في المنطقة العربية، أصبح تطوير هذه القوة والارتفاع بفاعليتها مسألة أساسية، أخذاً في الاعتبار أن الصراعات العربية– العربية ثانوية.

---

[1] المشاط: **ثلاثون عاماً على الوحدة المصرية السورية**، ص4.

[2] فواز جرجس: **النظام الإقليمي العربي والقوى الكبرى**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 1997 ص 138.

[3] الكيالي: **موسوعة السياسة**، ج2، ص92.

[4] سيدني بيلي: **الحروب العربية الإسرائيلية وعملية السلام**، ترجمة إلياس فرحات، ط1، دار الحرف العربي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1992، ص6.

3. فشل الوحدة بين مصر وسوريا عام 1961 :

تضافرت مجموعة من العوامل والأسباب وساهمت بشكل أو بأخر في قيام الانقلاب السوري، الذي أنهى دولة الوحدة المصرية السورية، وعمل على فصل سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة، كما كانت قبل الوحدة مع مصر عام 1958[1]. فتلك الوحدة والدولة القومية، لم تعمر إلاّ ثلاث سنوات وسبعة أشهر، فقد انفصم عقد تلك الوحدة، بل جرى اغتيالها بالتآمر والغدر، وبتواطؤ من كل القوى المعادية لوجود الأمة أو لنهوضها وتقدمها، من داخلها وخارجها[2].

وعلى الرغم من الخطوات التشريعية لسلطات الجمهورية العربية المتحدة المركزية من أجل التنفيذ الفعلي للوحدة بين البلدين، وتحسين الوضع الاقتصادي، ورفع المستوى المعيشي في القطر السوري، فقد حالت عوامل مختلفة دون تحقيق الأهداف المرسومة[3]. بالإضافة إلى عدد من الحقائق التي تتعلق ببيئة الوحدة والتي لم يكن لأحد إمكانية السيطرة عليها أو توجيهها. فهناك الانفصال الجغرافي بين مصر وسوريا وعدم وجود امتداد للأراضي بين البلدين[4].

الأخطاء التي وقعت في النظام السياسي لدولة الوحدة:

ساهمت عدة أخطاء في تهيئة وخلق الظروف المناسبة لقيام الانفصاليين بتمردهم، وقد اعترف الرئيس عبد الناصر بوجودها عندما قال: "**هناك أخطاء حدثت أثناء الوحدة**". ويمكن تحديد أهمها بما يلي:

1- الأسلوب المصري في حل المشاكل السورية، أي فرض تجربة مصر على دولة الوحدة.

2- نظام الحكم الفردي المطلق (الديكتاتوري).

3- شكل الوحدة الاندماجية، (لم تؤثر تلك الوحدة على الهياكل الاقتصادية بين البلدين).

4- افتقار الوحدة إلى مضمون الديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

5- الفراغ السياسي الذي تركه حل الأحزاب في سوريا.

6- الاعتماد على العناصر الانتهازية والرجعية في الحكم.

7- كبت الحريات نتيجة لتطبيق نظام المباحث والبوليس[5].

---

[1] محافظة: **التاريخ السياسي والاقتصادي لدولة الوحدة المصرية السورية 1958- 1961**، ص315.

[2] أحمد، وآخرون: **أربعون عاما على الوحدة المصرية السورية**، ص21.

[3] بيير بوداغوفا: **الصراع في سورية، 1945- 1966**، ترجمة: ماجد علاء الدين، ط1، دار المعرفة، دمشق، 1987، ص161.

[4] هلال: **الوحدة المصرية- السورية 1958-1961**، ص71.

[5] محافظة: **التاريخ السياسي والاقتصادي لدولة الوحدة المصرية السورية 1958- 1961**، ص325-326.

وهكذا فقد وفر وقوع تلك الأخطاء لأعداء الوحدة النقاط التي يستطيعون من خلالها الدخول لضرب الوحدة في العمق.

وفي تفسير الانفصال يمكن التمييز بين أربعة اتجاهات أساسية:

1- اتجاه يركز على اختلاف مراحل التطور بين مصر وسوريا، وهو الرأي الذي أشارت إليه القيادة المصرية أكثر من مرة، عندما تحدثت عن أن استعجال مراحل التطور نحو الوحدة يترك من خلفه فجوات اقتصادية واجتماعية تستغلها العناصر المعادية للوحدة.

2- اتجاه يشير إلى الضغوط الخارجية ومحاولات القوى المعادية للوحدة، ضرب تلك التجربة والتآمر عليها، بل والحيلولة دون قيامها أصلاً.

3- اتجاه يشير إلى أخطاء نظام الحكم الذي شهدته دولة الوحدة مثل المركزية الشديدة، وعدم إقامة مؤسسات شعبية تسمح بالمشاركة السياسية الفعالة .

4- اتجاه يشير إلى أن الوحدة تمت دون إعداد كاف وتحت تأثيرات عاطفية مؤقتة، فالجماهير السورية التي نادت بالوحدة كانت تعبر عن فورة حماس مع عدم وجود روابط كافية بين البلدين في العديد من المجالات، ما عدا الاتفاق على شخص جمال عبد الناصر[1].

ومن جانب آخر، فقد عارض دولة الوحدة العديد من القوى الرجعية والامبريالية، والحزب الشيوعي السوري الذي تحول إلى العمل السري، ثم كانت الأزمات الاقتصادية وقوانين التأميم التي رافقها تفجر الصراع على السلطة بين "عبد الحميد السراج*، وعبد الحكيم عامر*"، ستاراً وذرائع للمتآمرين على الوحدة، فأمكنهم الانقضاض والقيام بالانفصال في 28 أيلول (سبتمبر) 1961[2].

---

[1] هلال: **الوحدة المصرية- السورية 1958-1961**، ص69.

* عبد الحميد السراج: ضابط وسياسي سوري، كافأه الرئيس عبد الناصر باختياره وزيراً للداخلية في الإقليم الشمالي، وفي أيلول(سبتمبر) 1960 أسندت إليه رئاسة المجلس التنفيذي للإقليم الشمالي، إضافة إلى وزارة الداخلية، وجهاز المخابرات. ثم اختير نائباً لرئيس الجمهورية للشؤون الداخلية . اعتقلته سلطات الانفصال واتهمته بإساءة استعمال السلطة. الكيالي: **موسوعة السياسة**، ط2، ج3، ص812.

* عبد الحكيم عامر: عسكري مصري عضو اللجنة التأسيسية للضباط الأحرار، أصبح قائداَ عاماً للقوات المسلحة برتبة لواء تموز (يوليو) 1953 ووزيراً للحربية، ونائباً للقائد الأعلى برتبة مشير عقب قيام الجمهورية العربية المتحدة 1958. تولى منصب نائب رئيس الجمهورية، وارتبط اسمه بالأخطاء الفادحة التي ارتكبت في حرب يونيو1967.
الكيالي: **موسوعة السياسة**، ط2، ج3، ص809.

[2] **المرجع السابق**، ج3، ص299.

ويرى الباحث: أن للانفصال السوري أثره، لدى الجماهير العربية التي كانت وما تزال ترى في الوحدة العربية طريقا لتحقيق المنعة والتحرر والارتقاء الحضاري.

أما الدروس المستفادة من تجربة الوحدة فبيانها كالتالي:

أولاً: أهمية تنظيم الجماهير وتعبئتها، وأن ذلك لا يتم عن طريق الدعاية العاطفية أو الزعامة الكاريزمية، ولكن من خلال التنظيمات الشعبية الديمقراطية للمواطنين.

ثانياً: إثارة قضية العلاقة بين الوحدة الدستورية من ناحية، والتكامل الوظيفي في مناحي الحياة الاجتماعية من ناحية أخرى، وأن الوحدة الدستورية في حد ذاتها ليست ضماناً لاستمرار التجربة ما لم ترتبط بالتكامل الوظيفي، وتعبر عنه في الجوانب الإدارية والاقتصادية والاجتماعية.

ثالثاً: إن أحد معوقات الوحدة هو عدم قدرة النخبة السياسية على الارتفاع فوق خلافاتها التقليدية، ومصالحها الضيقة، وارتباكاتها الاجتماعية. فالوحدة في التحليل الأخير تخدم مصالح أوسع للجماهير، ولذلك فإن النخبة القادرة على البدء والاستمرار في المسيرة الوحدوية لا بد وأن تظل مسئولة عن الالتزام بالمصالح القومية والاجتماعية لتلك الجماهير[1].

وفي الوقت نفسه كانت الإدارة الأمريكية ترى في الوحدة أخطاراً آجلة لأنها ستيسّر هيمنة عبد الناصر على العالم العربي، وتنشر سياسة الحياد الإيجابي، وتجمد سوريا في وضع غير طبيعي. لذلك فإن تلك الهواجس دفعت الولايات المتحدة إلى أن تعد جارات سوريا بالمساندة في أي عمل تقدم عليه لتمزيق الوحدة[2]. وقد ثبت ذلك عندما حاولت قيادة الوحدة تحريك جيشها من مصر إلى سوريا لقمع الانقلاب، الذي هو بمثابة تمرد داخلي بكل المقاييس، فإذا بالأسطول الأمريكي في البحر المتوسط يتحرك تحذيراً، واستنفرت القوات التركية والإسرائيلية، فكان على عبد الناصر أن يفهم بأن ليس بمقدوره التحرك عسكرياً لقمع الانقلاب، وعليه أن يبتلع الانفصال[3]. ولقد قامت بعد ذلك محاولات كثيرة ونضالات شعبية كبيرة لاستعادة تلك الوحدة، كما طرحت أشكال بديلة، وكلها أخفقت حتى اليوم في أن تضع الأمة على طريق وحدة حقيقية من جديد[4].

ويرى الباحث: أن تجربة الوحدة المصرية السورية كانت نقطة تحول كبرى، في التطورات السياسية لمنطقة الشرق الأوسط بصفة عامة، والعالم العربي بصفة خاصة، وعبّرت عن حالة قلما تتكرر ليس فقط في العلاقات العربية – العربية، وإنما في التوازنات الدولية، والتفاعلات الإقليمية. كما

---

[1] هلال: "**الوحدة المصرية– السورية 1958–1961**"، ص72.

[2] راثميل: "**الحرب الخفيه في الشرق الأوسط، الصراع السري على سوريا**، ص194.

[3] منير شفيق: **التجزئة والدولة القطرية**، ط1، دار الشروق، القاهرة، 2001، ص47.

[4] أحمد، وآخرون: **أربعون عاماً على الوحدة المصرية السورية**، ص21.

أن التحدي المصيري الذي يواجه الوطن العربي هو إسرائيل، ومحاولات الاختراق الخارجي، وأن أي تسوية للصراع لا يمكن أن تكون عادلة بالنسبة للعرب ما لم تستند إلى قوة فعالة تطرح المواجهة المسلحة كبديلاً للتسوية.

المبحث الثاني:

تداعيات حرب 1967 على العلاقات المصرية السورية

1- الاحتلال الإسرائيلي لسيناء وهضبة الجولان.

خرجت مصر من حرب 1956 منتصرة سياسياً، وتمثل انتصارها في اضطرار بريطانيا وفرنسا إلى الانسحاب من بور سعيد دون أن يحققا غرضهما الرئيسي من الحرب، وهو إلغاء تأميم قناة السويس، واضطرار إسرائيل إلى الانسحاب من شبه جزيرة سيناء وقطاع غزة، باستثناء ضمان الولايات المتحدة لها حرية الملاحة في خليج العقبة، عند مضائق ثيران بعد انسحاب القوات الإسرائيلية منها في العام 1957. وكانت هذه هي المرة الأولى التي لا تحقق فيها الحرب نتيجة حاسمة للطرف المنتصر عسكرياً. ويرجع ذلك إلى وجود ظرف دولي جديد، متمثل في توازن القوى بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة[1].

ويرى الباحث، أن التوازن ليس هو العامل الوحيد لجلاء ذلك العدوان، فالإتحاد السوفيتي والولايات المتحدة تدخلا لانسحاب الدول المعتدية، وذلك لأن الطرفين كان لهما مصالحهما الخاصة في المنطقة.

ولذلك ستظل إسرائيل أحد العوامل الأساسية في التفاعلات الحادثة في النظام الإقليمي العربي لارتباطها الوثيق بالولايات المتحدة الأمريكية. ذلك الارتباط الذي ينهض على مجموعة من الدعائم أهمها الاعتبارات الإستراتيجية، التي تتمثل في تشابه كل من المصالح الأمريكية والإسرائيلية في الشرق الأوسط، بالإضافة إلى نجاح إسرائيل الفائق في إقناع الولايات المتحدة بوجود وحدة في المصالح المشتركة. وتحت تلك الدعوى تمارس إسرائيل سياستها التوسعية العدوانية ضد العالم العربي[2].

وفي الوقت نفسه كانت القوة العسكرية المصرية والسورية تتزايد كماً ونوعاً، ففي العام 1960 كان قد تم إعادة تسليح وتنظيم وتدريب الجيش المصري وفقاً للنمط السوفيتي. وكان لا بد لإسرائيل أن تسعى بسرعة، لضرب تلك القوة العسكرية العربية، التي باتت تهدد قوتها العسكرية[3]. وبعد تفكك الوحدة بين مصر وسوريا عام 1961 تنفست إسرائيل الصعداء؛ لأنها كانت تتخوف من قيام جيش الوحدة

---

[1] المدني: **الملف العربي في القرن العشرين**، ج6، ص587.

[2] عاطف السيد: **من سيناء إلى كامب ديفيد، 1967- 1979**، دار عطوة للطباعة، القاهرة، 1987- 1988، ص3.

[3] المدني: **الملف العربي في القرن العشرين**، ج6، ص588-589.

بالهجوم عليها من الشمال والجنوب في وقتٍ واحد، وبخطةٍ واحدة[1]. وينظر كثير من الباحثين للانفصال، باعتباره في مقدمة العوامل التي أتاحت لإسرائيل تحقيق انتصار سهل بتكلفة محدودة في 5 من حزيران/ يونيه 1967م[2].

وعندما تسلم (ليندون جونسون)، رئاسة الولايات المتحدة 1963، أصبحت بلاده المصدر الرئيس للأسلحة الإسرائيلية، وقد ترافق ذلك مع تزايد نفوذ اللوبي المؤيد لإسرائيل في الولايات المتحدة، كما استغلت إسرائيل من جهتها المشاريع العربية لتحويل مياه أنهار الأردن واليرموك والحاصباني، لتوتير الأوضاع العسكرية على الجبهات: السورية والأردنية واللبنانية، وبدأت أجهزة الإعلام الإسرائيلي تروج لجولة ثالثة في المجابهة العربية الإسرائيلية[3].

وفي عام 1964 بدأ العمل العربي الموحد يتم من خلال مؤتمرات القمة، بعد فترة خلافات حادة، وتم اتخاذ قرارات حيوية، أهمها إنشاء قيادة عربية موحدة. حيث كانت أهم مظهر على الصعيد العسكري انبثق عن مؤتمر القمة الأول. ومن ثمّ سارت أعمال القيادة العربية الموحدة بشكل جيد خلال عامي 1964- 1965، ولكن الخلافات العربية أخذت تبرز وتقوى في بداية عام 1966[4]. حيث تباينت المواقف العربية تجاه إسرائيل، فكان النظام الحاكم في سوريا يرفض الوضع القائم في المسرح العربي – الإسرائيلي، ودعا إلى هجوم مشترك من قبل البلدان العربية ضد إسرائيل. وعلى الضد من ذلك كانت الإستراتيجية المصرية نحو إسرائيل دفاعية بالدرجة الأولى، وتقوم على الاحتواء لا على المواجهة. بيد أن بضعة زعماء عرب ذهبوا إلى أبعد من الموقف الذي جرت عليه مؤتمرات القمة، وذلك بالدعوة إلى تسوية سلمية نهائية شاملة مع إسرائيل، وقدم ذلك الرأي الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة[5]. وسيطرت الخلافات العربية على الموقف، مما سبب شللاً لخططها وتوجهاتها، ولما بدأت حرب 1967، كان دور القيادة العربية الموحدة قد أصبح معطلاً[6].

ويرى الباحث، أنه وبالرغم من فشل مبادرة الرئيس التونسي "الحبيب بورقيبة"، إلاّ أنها حققت هدفها في كسر الإجماع العربي، والموقف العربي الرسمي المعلن أمام الجماهير من القضية الفلسطينية والموقف الإسرائيلي.

---

[1] يوسف كعوش: **الدروس المستفادة من الحروب العربية الإسرائيلية، 1947- 1986**، ط1، جمعية عمال المطابع التعاونية، عمان، 1987، ص41.

[2] أحمد وآخرون: **أربعون عاماً على الوحدة المصرية السورية**، ص259.

[3] علي عبد فتوني: **المراحل التاريخية للصراع العربي- الإسرائيلي**، ط1، دار الفارابي، بيروت، 1999، ص130.

[4] كعوش: **الدروس المستفادة من الحروب العربية الإسرائيلية**، ص41.

[5] جرجس: **النظام الإقليمي العربي والقوى الكبرى**، ص 257.

[6] محمد القطشان: **اتفاقية كامب ديفيد وأثارها على النظام الإقليمي العربي (1979- 1991)**، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر- غزة، 2009، ص7.

وبقدر ما كانت تلك القوة العسكرية والسياسية العربية تثير قلق إسرائيل، فقد كانت الولايات المتحدة منزعجة للغاية من توثيق العلاقات العربية مع الاتحاد السوفيتي والكتلة الاشتراكية بصفة عامة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية، ولما فشلت الجهود الأمريكية المبذولة من أجل إجبار النظام المصري على التخلي عن سياسته العربية الداخلية عن طريق الضغوط الاقتصادية، والاستنزاف العسكري غير المباشر في اليمن، قررت الولايات المتحدة في بداية عام 1967 ضرورة إسقاط الرئيس جمال عبد الناصر وعزل مصر عن بقية العالم العربي[1].

ويرى الباحث: أن العالم العربي قبيل عدوان عام 1967، كان منقسماً على نفسه ويعيش حالةً من الفوضى، تمثلت في الضعف العربي الشامل، عسكرياً وإعلامياً وتعبوياً، نتيجة لقلة السلاح وقدمه وفساده، وعدم الإعداد الحقيقي للمعركة، بينما كانت الدعاية العربية غير الجدية للحرب عبارة عن مناورة سياسية – إعلامية غير محسوبة، إلى جانب ضعف الروح المعنوية للجندي العربي، وأما القيادة العربية الموحدة لم يكن لها إلا وجود شكلي.

الأهمية الإستراتيجية للجولان:

إن مجمل الخصائص الطبيعية، والبشرية للجولان، فضلاً عن المستجدات العسكرية الناشئة عام 1948، أعطتها أهمية إستراتيجية في الصراع العربي– الإسرائيلي. وبعد قيام إسرائيل تحولت الجولان إلى منطقة الصدام العسكري بين سوريا وإسرائيل. وسقطت مرتفعات الجولان في حزيران (يونيه) 1967، تحت الاحتلال العسكري الإسرائيلي[2]. فمن منطلق استمرار وتصعيد النوايا العدوانية ضد الأقطار العربية المجاورة، فقد ثابرت إسرائيل على تعزيز قوتها العسكرية، بدعم من الولايات المتحدة، ومارست نشاطاً سياسياً ودعائياً بهدف التحضير لضربة جديدة[3]. فشهد مطلع ربيع عام 1967 تصعيداً خطيراً في حدة التوتر على الساحة السورية – الإسرائيلية، نجم عن تزايد التهديدات الإسرائيلية بشن هجوم واسع على سوريا، لمنعها من الاستمرار في تقديم الدعم لعمليات الفدائيين الفلسطينيين، وكانت سوريا قد تبنت موقفاً داعماً للعمل الفدائي الفلسطيني، كما زادت من تقاربها مع مصر، ووقعت معها معاهدة دفاع مشترك في تشرين ثانٍ (نوفمبر)، من العام نفسه[4]. ثم شعر

---

[1] المدني: **الملف العربي في القرن العشرين**، ج6، ص589.

[2] عدنان السيد حسين: **التوسع في الإستراتيجية الإسرائيلية**، ط1، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1989م، ص64–74.

[3] فتوني: **المراحل التاريخية للصراع العربي– الإسرائيلي**، ص130.

[4] ماهر الشريف: **البحث عن كيان، دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني 1908– 1993**، ط1، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، نيقوسيا، 1995، ص143.

السوريون بالقلق من التهديدات الإسرائيلية، وكانوا يخشون من وقوع هجوم يستهدف الإطاحة بنظام حكمهم، فدعوا عبد الناصر إلى تنفيذ تعهده بنجدتهم[1].

وفي آيار(مايو) 1967، أدخلت مصر وحدات عسكرية كثيفة إلى سيناء،(رداً على التهديدات الإسرائيلية لسوريا). كما طلبت من قوات الأمم المتحدة الانسحاب من المناطق الفاصلة بين قواتها والقوات الإسرائيلية[2]. وفي 7 نيسان (أبريل)، نفذت إسرائيل تهديداتها بالفعل، وقامت بالاعتداء على المناطق الحدودية السورية، وأمام ذلك التصاعد في حدة التوتر، لم يكن أمام الرئيس جمال عبد الناصر سوى أن يهرع لنجدة سوريا، وقرر إغلاق خليج العقبة في وجه الملاحة الإسرائيلية. وفي 30 من آيار (مايو)، انضم الأردن إلى معاهدة الدفاع المشترك بين مصر وسوريا، وذلك بعد أن تيقنت حكومته من أن الحرب باتت وشيكة، وبسبب خصوصية تركيبته السكانية وموقعه الجيو– سياسي، لا يمكنه أن يبقى بعيداً عن المشاركة فيها[3].

ورغم عدم مشاركة الولايات المتحدة مباشرة في حرب 1967، فقد أعطت الضوء الأخضر لإسرائيل لكي تخوض الحرب، بعد أن أكدت لها المخابرات الأمريكية أن المواجهة العسكرية ستكون لصالحها. ووقفت الولايات المتحدة حائلاً في مجلس الأمن لمنع استصدار قرار ينص على عودة القوات المتحاربة إلى مواقعها قبل الحرب. واستخدمت حق الفيتو منذ ذلك الوقت وحتى الآن، ضد أي قرار يكون في غير صالح إسرائيل[4].

وجاءت حرب 1967 نتيجة الاتجاهات التوسعية للحكومة الإسرائيلية، وارتباطاتها بالقوى الاستعمارية المعادية لحركات التحرر في العالم، والمتخوفة من النفوذ السوفيتي في الشرق الأوسط، بالإضافة إلى المصاعب الاقتصادية الإسرائيلية في الداخل. وقد أدت تلك العوامل متجمعة مضافاً إليها استغلال عامل التوتر في الشرق الأوسط، فاتخذت حكومة إسرائيل قرارها بالمواجهة، وكانت تنتظر فقط الظرف الملائم[5]. ويمكن القول أن التفوق الإسرائيلي مارس تأثيره على مسار الصراع مع العرب، من خلال عدة مظاهر، في مقدمتها: القدرة على التخطيط، والكفاية في الأداء، ثم القدرة على المبادرة[6].

---

[1] جرجس: **النظام الإقليمي العربي والقوى الكبرى**، ص 280.

[2] فتوني: **المراحل التاريخية للصراع العربي– الإسرائيلي**، ص132.

[3] الشريف: **البحث عن كيان**، ص143.

[4] حسن نافعة، وآخرون: **الأبعاد الإقليمية والدولية للقضية الفلسطينية في الوقت الراهن**، ط1، دار المستقبل العربي، القاهرة،1983، ص61.

[5] حسين شريف: **الحرب والسلام، 1970– 1981**، ج3، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1996، ص24.

[6] أسامة الغزالي حرب: **مستقبل الصراع العربي– الإسرائيلي**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987، ص21.

وفيما يخص أهداف إسرائيل من حرب 1967، فإنها كالتالي:

أولاً: تدمير القوات المسلحة المصرية، و احتلال سيناء والاحتفاظ بها كمنطقة عازلة بينها وبين القوات المصرية. ومن ثم فتح قناة السويس للملاحة الإسرائيلية، لتضمن حرية الملاحة عبر البحر الأحمر إلى ميناء إيلات.

ثانياً: بعد تدمير القوات المسلحة المصرية، وهي أضخم قوة عربية في الساحة، تصبح الطريق أمامها معبدة لتحقيق الهدف الرئيسي الذي طالما سعت إليه منذ تأسيسها وهو احتلال القدس والضفة الغربية.

ثالثاً: احتلال مرتفعات الجولان السورية، لتأمين الحماية الكافية لمستعمراتها في منطقة طبرية[1].

وقد خلقت الهزيمة في عام 1967 حقائق جديدة في المنطقة، كان من بينها تصاعد التنافس الأمريكي – السوفيتي إلى درجة لم يشهدها الشرق الأوسط من قبل[2]. كما وتعتبر حرب 1967 أخطر معارك الحرب في الشرق الأوسط، وأكثرها إثارةً، وأشدها ضراوةً، وأبعدها تأثيراً، وأحفلها بالمفاجآت. وبالتأكيد فلقد كانت المفاجأة الكبرى والحاسمة فيها هي قصر المدة التي استغرقتها المعركة[3]. والمساحة الكبيرة التي احتلتها إسرائيل من الأراضي العربية، والتي بلغت 67 ألف كم2.

وما إن وضعت حرب 1967 بين الدول العربية "مصر، وسوريا، والأردن" وإسرائيل أوزارها، حتى دخلت المنطقة في مرحلة جديدة، وطور نوعي من الصراع، عكس نفسه على مجريات الأمور كلها في المنطقة (الأحزاب، القوى، الطبقات، الحكومات والشعوب). فلقد شكلت الحرب منعطفاً حاداً في مسار تاريخ المنطقة وشعوبها، ولم تبقِ شيئاً على ما هو عليه، بل أعادت رسم وصياغة معالم الأشياء والتحالفات والمقولات والمفاهيم من خلال نتائجها المباشرة وغير المباشرة[4]. وقد أفضت حرب 1967 إلى نتائج خطيرة ذات أثار مدمرة على مستقبل العالم العربي. فعلى المستوى السياسي، بدا لإسرائيل أن الأمة العربية التي أذهلتها الهزيمة، ولا بد أن ينتهي الأمر بها إلى الاستسلام[5]. وكانت كل كل حرب تخوضها إسرائيل ضد العرب تقول إنها الأخيرة. ولذلك تمنت "جولدا مائير" رئيسة الوزراء آنذاك، أن يكون نصر عام 1967 كاملاً بحيث أن الإسرائيليين لن يقاتلوا مرة أخرى. كما حققت

---

[1] صادق الشرع: **حروبنا مع إسرائيل، 1947– 1973**، ط1، دار الشروق، عمان، 1997، ص466.

[2] الشريف: **البحث عن كيان**، ص143.

[3] محمد حسنين هيكل: **حرب الثلاثين سنة، الانفجار 1967**، وكالة الأهرام للترجمة للنشر، ط1، القاهرة، 1990، ص 710.

[4] عمر حلمي الغول: **التحولات الفلسطينية 1967–1987**، ط1، دار الوسيم للخدمات الطباعية، دمشق، 1992، ص25.

[5] السيد: **من سيناء إلى كامب ديفيد**، ص9.

إسرائيل هدفها الرئيسي عام 1956 في فتح خليج العقبة للملاحة الإسرائيلية، وإزالة التهديد العسكري المصري من سيناء[1]. وإشغال كل من الدول العربية (دول الطوق) بقضاياها الخاصة.

ويرى الباحث، أن القيادات العربية قد أخفقت تماماً في التخطيط الاستراتيجي السياسي والعسكري وإدارة الصراع مع إسرائيل في الفترة من عام 1948 – 1967، وتمثل الهزيمة القاسية في حزيران (يونيه) 1967 ذروة الإخفاق العربي، ومرد ذلك إلى التخلف الحضاري والأمراض السياسية والاجتماعية المزمنة التي استشرت في الجسد العربي.

النتائج العامة لحرب عام 1967:

أولاً: على المستوى العربي:

1- حطمت إسرائيل القوة العسكرية لمصر والأردن، وجانباً هاماً من القوة العسكرية السورية، على حين أن الخسائر الإسرائيلية في الأسلحة والعتاد والأفراد كانت ضئيلة للغاية قياساً بالخسائر العربية الفادحة. وبطبيعة الحال أدى ذلك إلى اختلال ميزان القوى العسكري العربي – الإسرائيلي بدرجة خطيرة. وكان لتلك النتيجة العسكرية أثارها المادية المعنوية السيئة في الجانب العربي، بينما أوجدت ثقة مبالغ فيها في القدرة العسكرية الإسرائيلية داخل وخارج إسرائيل[2].

2- وأما من الناحية العسكرية فقد خسرت مصر العمق الاستراتيجي، الذي كان يعطيها ميزة ممتازة في حربها ضد إسرائيل[3].

3- غطت ظلال الهزيمة سماء الأنظمة العربية عموماً، والأنظمة التي خاضت الحرب "مصر، سوريا، الأردن" خصوصاً[4]. ولضرورة توحيد الجهود والعودة إلى العمل الجماعي العربي، انعقد مؤتمر القمة في الخرطوم في 29 آب (أغسطس) 1967. وقد تقرر في ذلك المؤتمر أن تدعم السعودية والكويت وليبيا اقتصادياً الدول العربية التي داهمها العدوان حتى "إزالة أثار العدوان". وقد تكشف في مؤتمر الخرطوم عن تراجع دور القاهرة فلم تعد العاصمة الأولى في

---

[1] بيلي: **الحروب العربية الإسرائيلية وعملية السلام**، ص232.

[2] المدني: **الملف العربي في القرن العشرين**، ج5، ص677-679.

[3] الشرع: **حروبنا مع إسرائيل**، ص514.

[4] الغول: **التحولات الفلسطينية**، ص26.

صنع المصير العربي[1]. وقد كان أبرز قرارات المؤتمر ما عرف فيما بعد باللاءات الثلاثة وهي: لا اعتراف بدولة إسرائيل، لا مفاوضات مع إسرائيل، لا سلام مع إسرائيل[2].

ثانياً: على المستوى الإسرائيلي:

1- سيطرت إسرائيل على مساحات كبيرة من الأراضي العربية تفوق بكثير المساحة التي احتلتها عام 1948، مما أدى ذلك إلى تحسين الوضع الجيو- إستراتيجي لها[3]. فباحتلالها لهضبة الجولان بكاملها، أصبحت دروعها المتمركزة في تلك المنطقة تُشكل تهديداً مباشراً باتجاه مدينة دمشق وسهولها، بعد أن كانت المدفعية السورية من مواقعها في الهضبة تهدد جميع المستوطنات الإسرائيلية في منطقة الجليل وغور الأردن[4].

2- احتلت إسرائيل منابع النفط في سيناء، وصار بوسعها تأمين حاجاتها النفطية محلياً، كما ربحت إسرائيل أعتدةً حربيةً كثيرةً من دبابات ومدافع وصواريخ، لم تلبث أن عدلتها وأدخلتها في الخدمة داخل قواتها المسلحة[5]. كما أصبح الطيران الإسرائيلي في وضع وقدرة أفضل على مهاجمة العمق العربي، كما تمكنت من فتح خليج العقبة أمام الملاحة الإسرائيلية[6].

3- احتلت إسرائيل بفضل الحرب موقعاً مرموقاً على الصعيدين الإقليمي والدولي، وساهمت نتائج الحرب المباشرة في إخراج إسرائيل من أزمتها الاقتصادية، وأعادت النشاط لدور الهجرة الوافدة إليها، الأمر الذي أشارت إليه "جولدا مائير" في خطاب ألقته بتاريخ 25 أيلول (سبتمبر)1971: "**إن الحدود الصحيحة هي الأماكن التي يقطن فيها اليهود، لا الخطوط المرسومة على الخرائط**". أما "ديفيد بن جوريون" فقال: "**إن تحقيق أمانينا لا يكون إلاّ عن طريق انتصاراتنا العسكرية**"[7].

4- زاد عدد العرب الخاضعين للاحتلال، وزادت مساحة الأرض المحتلة، الأمر الذي خلق ظروف أكثر ملائمة لنمو الثورة الفلسطينية، وأصبح لدى إسرائيل رهينة كبيرة (أراضي

---

[1] السيد: **من سيناء إلى كامب ديفيد**، ص9.

[2] الشرع: **حروبنا مع إسرائيل**، ص517.

[3] المدني: **الملف العربي في القرن العشرين**، ج6، ص677-678.

[4] الشرع: **حروبنا مع إسرائيل**، ص514.

[5] المدني: **الملف العربي في القرن العشرين**، ج6، ص679.

[6] غازي إسماعيل رباعية: **الإستراتيجية الإسرائيلية** 1967- 1980، ط1، مكتبة المنار، الزرقاء، 1983، ص141.

[7] الغول: **التحولات الفلسطينية**، ص25.

وسكان عرب)، أخذت تساوم عليها في سبيل إخضاع الدول العربية وإجبارها على قبول السلم الإسرائيلي، الأمر الذي أعد المناخ الملائم للحرب العربية– الإسرائيلية الرابعة 1973[1].

ثالثاً: على المستوى الدولي:

كان نتيجة حرب 1967 أن اتخذت الأمم المتحدة ومجلس الأمن قرارات متعددة من أبرزها القرار(242) الصادر في 22 تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1967، والذي نص على مبدأ عدم أخذ الأرض بقوة السلاح، والاعتراف بحق إسرائيل في الوجود، وقد رفضت منظمة التحرير ذلك القرار، وقد أيدها في ذلك عددٌ قليلٌ من الدول العربية مثل سوريا والعراق وليبيا[2]. في حين وافقت كل من مصر والأردن على القرار، أما إسرائيل فقد ربطت موقفها عملياً من القرار الدولي، بموافقة الدول العربية على الدخول في مفاوضات مباشرة معها، بهدف التوصل إلى معاهدة سلام شامل[3]. كما اكتملت القطيعة التامة في العلاقات المصرية الأمريكية، بعد أن اتهم جمال عبد الناصر الولايات المتحدة بالتواطؤ مع إسرائيل. وأصبح البديل المتاح له، توثيق العلاقات مع الاتحاد السوفيتي، لدرجة أجبرت مصر على الارتماء في أحضانه[4].

ويتضح لنا مما سبق، أن أحد معايير استياء الجماهير العربية تمثلت بموافقة النظام الرسمي العربي على قرار مجلس الأمن (242)، الأمر الذي كان يعني تخلياً كلياً عن مقررات قمة الخرطوم، التي عقدت في أعقاب الهزيمة، وتحديداً لاءاتها الثلاث: لا للصلح، لا للتفاوض، لا للاعتراف بإسرائيل. وأن عامل الهزيمة العربية وفر المناخ الملائم لبروز الظاهرة العلنية لحركة المقاومة المسلحة الفلسطينية، حيث سجلت المقاومة أول انتصاراتها العسكرية في معركة الكرامة في 21 آذار (مارس)1968. لذلك برزت أهمية توحيد القوى العربية الثورية في جميع البلاد العربية في الجبهة المعادية لإسرائيل والاستعمار، وعدم إثارة معارك فرعية جانبية تعرقل أو تبدد جهودها المشتركة. فكان هم القيادتين المصرية والسورية التأهب من جديد، لاستعادة زمام المبادرة، والهجوم على القوات الإسرائيلية في سيناء وهضبة الجولان.

---

[1] المدني: **الملف العربي في القرن العشرين**، ج6، ص679.

[2] عدنان صافي: **الجغرافيا السياسية بين الماضي والحاضر**، ط1، مركز الكتاب الأكاديمي للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص333.

[3] الشريف: **البحث عن كيان**، ص144.

[4] السيد: **من سيناء إلى كامب ديفيد**، ص10.

2- التنسيق المصري السوري لاسترداد الأراضي المحتلة.

أصيبت مكانة مصر في المنطقة العربية بعدة نكسات، ابتداءً من نكسة الانفصال والتي سددت ضربة قوية إلى وضع القيادة المصرية للعالم العربي، وانتهاءً بالتورط في حرب اليمن الذي انتهى في (كانون أول) ديسمبر 1967. وقد أثرت تلك النكسات تأثيرا ضاراً على الزعامة الناصرية، غير أن عبد الناصر تمكن قبيل حرب 1967- بعد تصعيد الأزمة مع إسرائيل - من أن يستقطب الزعامة العربية دون منازع. ولكن بعد الهزيمة أخذت تنحسر تلك الزعامة تدريجياً، وبدأ تألق شخصيات عربية على مسرح الصراع العربي- الإسرائيلي، من أمثال الرئيس العراقي "عبد الرحمن عارف"، والرئيس الجزائري "هواري بومدين"، وتضاءلت النزعة المتشددة عند جمال عبد الناصر، وبدأ يتخذ موقفاً وسطاً بين فريق المتشددين العرب وفريق المعتدلين[1].

ويرى الباحث في هذا الصدد ضرورة تناول المواقف المختلفة من الصراع العربي- الإسرائيلي:

أولاً: الموقف الإسرائيلي:

تغلبت إسرائيل على قدرة عبد الناصر، في إثارة الملايين ضد "الغرب الاستعماري"، حيث غيرت معالم خارطة الشرق الأوسط سياسياً وجغرافياً في ستة أيام، بينما وقف عبد الناصر "مخلص العرب" أعزلاً من كل شيء، حيث ذهبت الضفة الغربية وقطاع غزة وسيناء ومرتفعات الجولان والقدس إلى أيدي الإسرائيليين، ومنذ ذلك الحين أصبحت تلك الأراضي المفقودة هي المركز الجديد للوحدة العربية[2]. كما وضعت إسرائيل لنفسها هدفين بعد حرب 1967، **الأول:** هو السعي إلى سلام رسمي ونهائي مع البلدان العربية. **والثاني:** إعادة تحديد حدود عام 1948. غير أنها لم تحدد رسمياً التغييرات التي تسعى إليها، ودعت البلدان العربية إلى الدخول في مفاوضات مباشرة غير مشروطة، بهدف تسوية كل القضايا وإقامة سلام دائم[3].

وكان كل ما تعرضه إسرائيل ضمنياً، هو استسلام كل العرب بلا قيد أو شرط، مقابل عودة مشروطة لجزء من الأراضي المحتلة، واعتقدت إسرائيل أنها ستحصل على ذلك بفضل انتصارها الساحق عام 1967، والذي يبدو أنه برهان على تفوقها العسكري الدائم في المنطقة[4].

---

[1] **المرجع السابق**، ص21.

[2] ساندرا مكي: **الملفات السرية للحكام العرب**، ط1، الدار العالمية للكتب والنشر، القاهرة، 1999، ص9.

[3] هالة أبو بكر سعودي: **السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي 1967-1973**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1983، ص52.

[4] هنري لورانس: **اللعبة الكبرى المشرق العربي والأطماع الدولية**، ترجمة، عبد الحكيم الأربد، ط2، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراته، 1993، ص306.

ثانياً: الموقف الأمريكي:

عملت الإستراتيجية الأمريكية على تعميق التناقضات الإقليمية في المنطقة العربية، وجرى تعميق التناقض العربي- الإسرائيلي، من خلال التأييد الأمريكي لإسرائيل، مع العلم بأن الحكومة الأمريكية كانت قد أعلنت في صباح 5 من حزيران (يونيه) 1967 وقوفها على الحياد، في حين أن تصرفات مندوبها (آرثر جولد برج)، ومواقفه في مجلس الأمن كانت تؤكد انحيازها التام لإسرائيل طوال مدة القتال حتى وصفه البعض بأنه من أفضل مؤيدي الصهيونية في الولايات المتحدة[1]. الأمر الذي جعل مشكلة إسرائيل أكبر من مشكلة فلسطين. ولم تعد الأزمة في الشرق الأوسط كما كانت قبل حرب 1967، هي حقوق شعب فلسطين، وإنما أصبحت الأزمة هي تراب الشعب المصري، وتراب الشعب السوري، والخطر الإسرائيلي على كل التراب العربي[2].

ثالثاً: الموقف السوفيتي:

سخط العديد من العرب على الاتحاد السوفيتي، الذي نظر إليه على أنه مسئول عن هزيمة عام 1967 بتصرفه الدبلوماسي، وكذلك بقصور سلاحه[3]. وانطلاقاً من شعور السوفييت بتحملهم لجانب من المسئولية عن الهزيمة التي لحقت بالدول العربية الموالية له في حرب 1967، ورغبةً منهم في إعادة بناء الثقة في علاقاتهم مع تلك الدول، وفي حرمان إسرائيل من استغلال انتصارها العسكري في إملاء شروطها على الدول العربية التقدمية، أدرك السوفييت أن التزاماً يقع عليهم في إمداد دول المواجهة العربية بما تحتاجه من سلاح، لإعادة بناء قواتها المسلحة وإزالة أثار العدوان[4].

وقد كان هدف عبد الناصر منذ هزيمة 1967، تدويل الصراع العربي- الإسرائيلي، من خلال توريط الاتحاد السوفيتي إلى جانب العرب في صراعهم ضد إسرائيل[5]. وقد كان تصور عبد الناصر مبنياً على أساس، أن تصعيد مستوى الصراع من المستوى الاقليمي إلى مستوى المجابهة المباشرة بين القطبين، بما تنطوي عليه من مخاطر، قد يدفع القطبين إلى العمل بصورة أكثر جدية للتوصل إلى تسوية لذلك الصراع، غير أن تصور عبد الناصر لم يكن في محله، ومرد ذلك إلى اختلاف وجهة النظر السوفيتية للصراع عن وجهة النظر المصرية أو العربية، فمصر كانت تنظر إلى الاتحاد السوفيتي بإعتباره المورد الرئيسي للسلاح الذي تحتاجه في حربها ضد إسرائيل، بينما لم يكن لدى السوفييت الحافز القوي، الذي يدفعهم إلى مسايرة الرغبة العربية في تصعيد الصراع مع إسرائيل إلى

---

[1] صلاح العقاد: **مأساة يونيو 1967**، ط1، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1975، ص290.

[2] محمد حسنين هيكل: **عند مفترق الطرق**، ط1، دار الشروق، القاهرة، 2003، ص25.

[3] لورانس: **اللعبة الكبرى المشرق العربي والأطماع الدولية**، ص311.

[4] ممدوح محمود منصور: **الصراع الأمريكي السوفيتي في الشرق الأوسط**، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1996، ص387.

[5] هيكل: **الانفجار 1967**، ص 396.

مستوى المجابهة المسلحة. وهكذا فقد عمل السوفييت دائماً على تشجيع خيار التسوية السياسية للصراع العربي– الإسرائيلي، رغبة منهم في إثناء الدول العربية عن اللجوء إلى خيار الحل العسكري[1].

كما أدان الاتحاد السوفيتي "العدوان الإسرائيلي"، وطلب سحب القوات الإسرائيلية فوراً من الأراضي المحتلة. وعلى أثر الهجوم على سوريا قطع علاقاته الدبلوماسية مع إسرائيل، وأجبر الديمقراطيات الشعبية على الإقتداء به، واضطرت إسرائيل إلى الالتفات نحو الولايات المتحدة دون سواها، من أجل الحصول على دعم سياسي ومالي وعسكري[2]. ولذلك كان السبيل الوحيد المتاح للمصريين، هو التحول تجاه الإتحاد السوفيتي طلباً لمزيد من العلاقة الحميمة والالتزام، وأسفرت زيارة عبد الناصر إلى موسكو عن اتفاق بإقامة قواعد الصواريخ بمصر، والتزاماً بالدفاع عن العمق المصري[3]. ولقد أصبح التراب المصري بمنأى على الهجمات الإسرائيلية المحتملة، بسبب الحضور السوفيتي بمصر في شكل مستشارين وتسهيلات بحرية، ذلك أن إسرائيل كانت لا تريد مواجهة عسكرية مع دولة عظمى. وأمكن بذلك بناء القوة العسكرية المصرية. وكان تنامي الدور السوفيتي المستمر في تلك المنطقة الإستراتيجية من العالم، لا يمكنه إلاّ أن يثير قلق الولايات المتحدة[4].

رابعاً: الموقف الأردني:

لم تكن تداعيات حرب 1967 وقفاً على مصر وحدها، إنما انتشرت في كل شبر من الأرض العربية. ففي الجانب الأردني: كان الملك "حسين" أكثر الأطراف العربية متابعة لما يجري في إسرائيل. ولقد أحسّ مبكراً ببوادر العاصفة واتجاهاتها الحقيقية، وأدرك – مع التطورات المتسارعة في إسرائيل – أن مصير مملكته في مهب الريح[5]. فلقد تغيرت تركيبة السكان جغرافياً وسكانياً، بعد أن فقدت المملكة الأردنية الهاشمية الضفة الغربية والتي يمثل سكانها خمسين بالمائة من مجموع السكان. ويختلف ذلك الوضع تماماً عن الوضع في هضبة الجولان أو شبه جزيرة سيناء اللتين تفتقران إلى الكثافة السكانية. ويتضح من ذلك أن الملك حسين كان يسعى إلى تطويق أثار الاحتلال في أعقاب الهزيمة، ووصل به الأمر إلى فتح باب النضال أمام الفدائيين الفلسطينيين فانطلقوا من الأردن لمهاجمة الأهداف الإسرائيلية في الأراضي المحتلة[6]. حيث لم تعد القضية بالنسبة للملك حسين مقصورة على فقدان نصف المملكة وأكثر من خمسين بالمائة بالنسبة للسكان، وإنما أصبح عليه أن يواجه فقدان الضفة

---

[1] منصور: **الصراع الأمريكي السوفيتي في الشرق الأوسط**، ص387–388.

[2] لورانس: **اللعبة الكبرى المشرق العربي والأطماع الدولية**، ص308–309.

[3] د. ك. باليت: **العودة إلى سيناء**، ترجمة محمد شفيق زيد، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1997، ص21.

[4] لورانس: **اللعبة الكبرى المشرق العربي والأطماع الدولية**، ص312.

[5] هيكل: **الانفجار 1967**، ص 625.

[6] السيد: **من سيناء إلى كامب ديفيد**، ص17.

الغربية للأبد، هذا فضلاً عن أن فقدان القدس يجرد المملكة من أهميتها الدولية[1]. وكان الملك محقاً في اعتقاده بأن إسرائيل إذا أخذت الضوء الأخضر بالعمل ضد مصر، فإن عملها لن يقتصر على مصر وحدها[2].

خامساً: الموقف المصري:

أساءت هزيمة حرب 1967 إلى العرب بصفة عامة، ومصر بصفة خاصة، باعتبارها عاصمة العرب استراتيجياً، والقوة الوطنية الأولى التي يقع عليها عبء الدفاع عن العالم العربي. وقد وجد العرب في الهزيمة التي لحقت بهم دليلاً على عجزهم عن الصمود في حرب حديثة، كما أدت تلك الحرب إلى تفاقم الانقسامات في العالم العربي، خاصةً في أعقاب صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم (242)، فتوالت الانقسامات داخل القطر العربي الواحد، كذلك احتجبت قضية فلسطين والدعوة إلى القومية العربية[3]. ولم يستطع مفهوم الأمن القومي ومؤسساته وأجهزته، أن تغير معالم الخريطة الأمنية الناجمة عن حرب 1967[4]. كما أعلن عبد الناصر استقالته في يوم 9 حزيران (يونيه) 1967، 1967، وتشكّلت في الحال مظاهرات شعبية هائلة تطالبه بالعدول عن استقالته، وقبِل عبد الناصر الرجوع إلى السلطة. واغتنم الفرصة وزاد من سلطاته، حيث جمع بين رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزارء وأمانة الإتحاد الاشتراكي[5]. كما تمكن من استعادة سيطرته على الجيش، وشرع منذ غداة الهزيمة، بفضل تشكيل فريق جديد من الضباط الذين كانت لهم إرادة الثائر، في جعل الجيش البعيد عن السياسة مهنياً أكثر من ذي قبل، وأفضل تدريباً وأكثر انضباطاً[6].

وفي 26 تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1967، كان جمال عبد الناصر يناقش مع القيادة العسكرية، احتمالات تنشيط الموقف العسكري على جبهة القتال، وكان رأيه في ذلك ضروري، حتى لا يتصور أحد وخصوصاً إسرائيل، أن خطوط وقف إطلاق النار قد تجمدت لتصبح خطوط هدنة جديدة، وكذلك لإعادة بناء صورة الجيش المصري أمام الأمة العربية والعالم، ولكسر حاجز الرهبة لديها بعد تجربة حرب 1967. حيث كان تشويه صورة الجيش من أهم أغراض السياسة الأمريكية والعسكرية الإسرائيلية. وكذلك لإقناع العالم بأن أزمة الشرق الأوسط أزمة ساخنة، لا تستطيع أن تنتظر المناورة

---

[1] العقاد: **مأساة يونيو 1967**، ص309.

[2] هيكل: **الانفجار 1967**، ص 625.

[3] السيد: **من سيناء إلى كامب ديفيد**، ص13-14.

[4] هيثم الكيلاني، وآخرون: **القدس والحال الفلسطيني وقراءات في الأمن القومي العربي**، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1999، ص20.

[5] السيد: **من سيناء إلى كامب ديفيد**، ص13-14.

[6] لورانس: **اللعبة الكبرى المشرق العربي والأطماع الدولية**، ص307.

الدولية[1]. وقد دخل في روع عبد الناصر أن هناك أملاً في تغيير مجرى الحوادث، بعد أن جمع عناصر القوة في يده. ولكن القدر لم يمهله حتى يجني ثمار سياسته، فقد رحل في 28 أيلول (سبتمبر) 1970، وتولى أنور السادات مقاليد السلطة في مصر[2].

سادساً: الموقف السوري:

سارع موت عبد الناصر من اشتداد وتيرة الصراع على السلطة في سوريا. إذ حاول "صلاح جديد" رئيس المخابرات السورية، المسيطر على الحزب، من منع "حافظ الأسد" وزير الدفاع آنذاك، من السيطرة على البلاد، لكن الأخير استولى على السلطة بفضل الجيش، في13 تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1970، وقام باعتقال خصومه الرئيسيين أو نفيهم، وأعلن الأسد أنه يريد تحقيق الوحدة الوطنية بفضل حركة تصحيحية، وأصبح الجو العام أكثر تحرراً مما قبل. وفي22 شباط (فبراير) 1971، تولى الأسد السلطات الرئاسية، وكرس ذلك باستفتاء في 12 آذار(مارس) من العام نفسه[3]. ثم اتخذ التنسيق العسكري بين وسوريا ومصر شكلاً جديداً، حيث بدأت خطوات هامة وفعالة لتحويل الاتفاقيات المكتوبة والنوايا الحسنة إلى أعمال إيجابية. فبعد عشرة أيام فقط من قيام الحركة التصحيحية، وبالتحديد في26 تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1970، وقعت اتفاقية عسكرية بين مصر وسوريا، حددت أهداف الصراع المقبل وطرق قيادته وأجهزته التنفيذية[4]. وكان الأسد من أنصار الوحدة العربية الشاملة، ونتيجة لذلك كانت رؤيته أن مصر وسوريا تمثلان محوري تاريخ العرب، فحينما كانت مصر وسوريا متحدتين انتصر العرب، وحينما انفصلتا، تداعى العرب وترنحوا، ونتيجة لذلك إما أن تقف مصر وسوريا ومجموعة الدول العربية معاً أو تسقط معاً[5].

ويمكن القول: أنه رغم فداحة الخسارة، فإن النظام السوري ظل متماسكاً، والظاهر أن نظام الحكم في دمشق استطاع أن يتوارى خلف زعامة أكبر منه اعترفت بالهزيمة، وقبلت وقف إطلاق النار، وظلت الجبهة السورية أكثر هدوءاً في المجال العسكري. ويبدو أن الإتحاد السوفيتي أقنع أصدقاءه في دمشق، بالتزام تلك السلبية إلى أن تسترد مصر قوتها، مما يحتاج إلى بعض الوقت[6].

وكانت ردود الفعل الشعبية في سوريا خافتة، وقد اغتنم النظام العلوي الحاكم الفرصة واتخذ من الحرب ذريعة ليقضي على معارضة الإخوان المسلمين للنظام، ويشدد من قبضته على الشعب

---

[1] هيكل: **الانفجار 1967**، ص 396.

[2] السيد: **من سيناء إلى كامب ديفيد**، ص14.

[3] هنري لورانس: **اللعبة الكبرى الشرق العربي المعاصر والصراعات الدولية**، ترجمة، محمد مخلوف، ط1، دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث، ليما سول، 1992، ص268.

[4] المدني: **الملف العربي في القرن العشرين**، ج7، ص232.

[5] مكي: **الملفات السرية للحكام العرب**، ص145-146.

[6] العقاد: **مأساة يونيو 1967**، ص310.

السوري. ثم أخذ النظام الحاكم يطلق الشعارات التي تنادي بالحرب الشعبية، على الرغم من إيقافه نشاط الفدائيين الفلسطينيين عبر الحدود السورية- الإسرائيلية. بيد أنه لم يحدث تغيير جذري في النظام السوري إنما اقتصر على تبديل المواقع بين شخصيات النظام الحاكم تدريجياً[1].

كما دعّم الأسد من علاقاته مع الإتحاد السوفيتي، وأكثر من زياراته له. وأراد بذلك الحصول على الأسلحة، وكرّس نفسه كشريك أساسي في العالم العربي، قادراً أن يحل محل عبد الناصر. وبحث عن كسر عزلة سوريا داخل العالم العربي، حيث كان من المستبعد التقارب مع العراق بسبب التعارض الشديد بين البعثيين فيه، ومع الأردن على أثر أحداث "أيلول الأسود"، فتفاهم الأسد مع السادات، وشارك في مشروع الإتحاد العربي لعام 1971، والذي أجهض سريعاً. وفي 8 آذار (مارس) 1972، أعلن الأسد بأن سوريا تقبل القرار 242 شريطة أن يتحدد بدقة، أن المقصود هو الانسحاب من جميع الأراضي المحتلة، وإقرار الحقوق الفلسطينية[2].

وكانت القيادة السورية أكثر معارضة من القيادة المصرية لتبني السعي إلى السلام، نظراً لموقف سوريا التقليدي من الصراع العربي الإسرائيلي، ولأن ما فقدته في الحرب كان أقل مما فقدته مصر. فقد كان من الممكن لها أن تتحمل تجميداً طويلاً للقضية أكثر من مصر، وبالتالي عندما عرض السوفييت على القيادة السورية السياسة التي تبنتها مصر، رفضت تلك القيادة ذلك، ووافقت فقط على عدم معارضة سعي مصر إلى تسوية سلمية علناً[3].

وقد حجبت النتائج الطبيعية للوحدة العربية الحقيقة القاسية المتمثلة في أن تكتيكات أنور السادات كانت تختلف عن تكتيكات حافظ الأسد، فقد كان الأسد يسعى للحرب لأنه يعتقد أن إسرائيل لن تتفاوض أبدا بشأن الأراضي التي احتلتها في حرب 1967، إلاّ بعد أن يستعيد العرب بعض أراضيهم بالقوة، وكان السادات، من ناحية أخرى، يرى أن الحرب بمثابة أداة سياسية لفتح الطريق أمام العملية الدبلوماسية المتوقفة. كما كان يدرك جيداً أوجه اختلافه مع حافظ الأسد، ولكنه أقنع الرئيس السوري بأنهما يتبعان إستراتيجية مشتركة[4]. وهكذا فبينما خطط الأسد لاستعادة الأرض، كان السادات لا يأمل في أكثر من إزالة العقبات أمام عملية دبلوماسية. لقد كانت الحرب التي يريدها الأسد حرب تحرير، بينما كانت الحرب التي يريدها السادات في جوهرها حرب تحريك. ولقد كان هناك نوع من التوافق الجزئي بين موقفيهما. فلم يكن الأسد يعتقد بأن الحرب بنفسها يمكنها أن توجد تسوية للنزاع العربي- الإسرائيلي المعقد مهما كان مقدار الأرض التي قد تستعاد خلال تلك الحرب، بل سيتوجب أن

---

[1] السيد: **من سيناء إلى كامب ديفيد**، ص17.

[2] لورانس: **اللعبة الكبرى، الشرق العربي المعاصر والصراعات الدولية**، ص268.

[3] سعودي: **السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي**، ص53.

[4] مكي: **الملفات السرية للحكام العرب**، ص145-146.

تتبعها مفاوضات سياسية. ولكن الوزن الذي أعطاه كل منهما للجوانب السياسية والعسكرية للحملة كان مختلفاً عن الذي أعطاه للآخر[1].

ويتضح لنا مما سبق، أنه في تاريخ الصراع بين العرب وإسرائيل، تبدو النتيجة بأكبر قدر من الوضوح، فكانت الإستراتيجية الإسرائيلية في جوهرها إستراتيجية هجومية، تهدف إلى نفل الحرب إلى أرض العدو، وتحطيم أكبر قدر من عناصر قوته، في أقصر وقت ممكن. فلقد هزمت إسرائيل العرب عام 1948 واحتلت جزءاً من فلسطين، أقامت عليها دولتها، وخرجت من حرب 1956، مسيطرة على المياه الإقليمية في خليج العقبة، وهزمتهم عام 1967، واستولت على بقية فلسطين "القدس، والضفة، وغزة"، وسيناء ومرتفعات الجولان. وفي مقابل ذلك، كان العرب يدركون أن تلك الهزائم ما هي إلاّ جولات كانت لصالح العدو، وعليهم الاستعداد لاستئناف المعارك.

حرب الإستنزاف المصرية الإسرائيلية:

بعد صدور مجلس الأمن الدولي للقرار رقم (242) لحل الصراع بين العرب وإسرائيل، وافقت مصر ومعظم البلاد العربية على القرار، ما عدا سوريا والعراق ومنظمة التحرير، لكنه لم يوضع موضع التنفيذ[2]. كما أدرك عبد الناصر مستوى الهزيمة بالرغم من جسامتها، فبعد شهرين من انتهاء الحرب، رفع شعار "**ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة**"، وبعد أقل من ستة أشهر استؤنف القتال تحت اسم "**حرب الاستنزاف**"، وذلك في إطار من الإجماع العربي على أن "لا مفاوضة، ولا صلح، ولا اعتراف" مع إسرائيل[3]. لذلك قررت القيادة المصرية السياسية والعسكرية، البدء بتطبيق إستراتيجية عسكرية أكثر إيجابية، تتفق مع ظروف توازن القوى القائم وقتئذ. وقد عرفت في بادئ الأمر باسم إستراتيجية "الدفاع الوقائي"، ثم سميت "حرب الاستنزاف" عندما اتسع نطاقها. وحتى بداية حرب الاستنزاف على الجبهة المصرية في آذار(مارس)1969، لم تتوان إسرائيل عن سعيها المحموم من أجل إحباط المشروعات العربية، لإعادة إنشاء القوات المسلحة وتطويرها وتسليحها، استعداداً لجولة حربية أخرى، فكانت تقوم باعتداءات متتالية على دول الطوق المحيطة بها، وتوقعت إسرائيل أن تتوج انتصارها العسكري في حرب 1967 بانتصار سياسي، فتحقق أهدافها من العدوان، وتعقد اتفاقية مع العرب وفق الشروط الإسرئيلية. غير أن شيئاً من هذا لم يحدث، بل أخذت دول الطوق المحيطة بإسرائيل، مدعومة ومؤيدة من الدول العربية الأخرى، بالسعى لتوفير عوامل الصمود، وإعادة بناء

---

[1] باتريك سيل: **الأسد الصراع على الشرق الأوسط**، ط10، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2007، ص315-316.

[2] محمد سعيد العشماوي: **الصراع الحضاري بين العرب وإسرائيل**، ط1، دار المعارف، القاهرة، 1997، ص19.

[3] حسين معلوم، أمين اسكندر: **عبور الهزيمة**، ط1، دار الملتقى للطباعة والنشر، بيروت، 1997، ص13.

قواتها المسلحة وتسليحها من جديد. وفي الوقت ذاته لم تغلق الدول العربية الباب في وجه الجهود السياسية الدولية، الهادفة إلى إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية بالطرق السلمية[1].

وبعد أن بدأ العرب إعادة تسليح أنفسهم، ومع بداية حرب الاستنزاف على الجبهة المصرية وتزايد نشاط المقاومة الفلسطينية، بدأت إسرائيل تتجه نحو مفهوم أكثر تشدداً، وأصرت على شروط جديدة للتوصل إلى تسوية مع كل من مصر وسوريا[2].

وكانت الجهود الدبلوماسية الدولية التي بذلها المبعوث الدولي "غونار يارنغ" طيلة عام 1968، قد أخفقت، كما أخفقت محادثات الدول الأربع الكبرى في التوصل إلى تسوية سلمية على أساس قرار مجلس الأمن رقم (242)، واتضحت بجلاء نيات الولايات المتحدة في المضي بسياسة دعم إسرائيل[3]. وبعد فشل مهمة يارنغ، وفي أواخر حرب الاستنزاف تقدم وزير الخارجية الأمريكية (وليام روجرز) في شهر كانون أول (ديسمبر) 1969، بخطة جديدة للسلام عرفت باسم (مشروع روجرز)*. وحيث أن حرب الاستنزاف كانت تعرقل مسألة استكمال بناء شبكة الصواريخ السوفيتية على طول القناة في الجانب المصري، ما دام إطلاق النار مستمراً، لذلك وجد عبد الناصر أنه من الأفضل الموافقة على مشروع روجرز الثاني والذي تقدم به وزير الخارجية الأمريكية (روجرز)، في 19 حزيران (يونيه) 1970[4]. وفي 8 آب (أغسطس) 1970 قبلت مصر وإسرائيل وقف إطلاق النار نتيجة المساعي التي قام بها "وليم روجرز". وهكذا انتهت حرب الاستنزاف المصرية التي استمرت من 8آزار (مارس) 1969 وحتى 7 آب (أغسطس)1970. والتي تعد أهم المراحل التي سبقت حرب 1973[5]. وكانت تلك الموافقة المصرية في حينها مفاجأة مستغربة من قبل الكثيرين في الأوساط العربية المختلفة، وقد وصل هذا الاستغراب إلى درجة الاستنكار والشجب والخروج بالمظاهرات الاحتجاجية تعبيراً عن رفضهم لتلك الموافقة[6].

---

[1] المدني: **الملف العربي في القرن العشرين**، ج7، ص171.

[2] سعودي: **السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي**، ص52.

[3] المدني: **الملف العربي في القرن العشرين**، ج7، ص173.

* مشروع روجرز: هو خطة شبيهة بما ورد في القرار رقم 242، وهي تنص على انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي المحتلة تقريباً مقابل السلام، وقد تركت هذه الخطة موضوع قطاع غزة وشرم الشيخ، مفتوحة للتفاوض، ولكن قبول هذه الخطة من قبل الأطراف المعنية، كان يتطلب الموافقة على وقف إطلاق النار لمدة ثلاثة أشهر. **انظر**:
الشرع: **حروبنا مع إسرائيل**، ص527.

[4] **المرجع السابق**، ص527.

[5] المدني: **الملف العربي في القرن العشرين**، ج7، ص180-181.

[6] الشرع: **حروبنا مع إسرائيل**، ص527.

والجدير بالذكر، أنه على امتداد سنوات حرب الاستنزاف، قام السوفيت بإمداد مصر وسوريا بالمستشارين والخبراء والفنيين اللازمين لتدريب قواتها المسلحة، والإشراف على تشغيل الأسلحة الدفاعية المتطورة التي قدمها الاتحاد السوفيتي إلى كل من مصر وسوريا[1].

ويتضح لنا مما سبق، أنه رغم الخسائر التي منيت بها الجبهات العربية على الصعيدين المدني والعسكري، فقد كانت الحرب دافعاً أساسياً لرفع معنويات الشعوب والجيوش العربية، بعد أن عانت من مرارة الهزيمة. كما كانت حرب الاستنزاف بمثابة مرحلة تدريب واختبار للقوات المصرية، وإعدادها للمعركة المقبلة، فكانت الأساس الذي انطلقت منه إلى حرب تشرين أول (أكتوبر) 1973.

3- تداعيات حرب 1973 على العلاقات المصرية السورية.

عملت إسرائيل بعد المكاسب التي حققتها في حرب 1967، على تجميد الأمر الواقع أطول مدة ممكنة، بهدف تأمين ضم أجزاء كبيرة من الأراضي العربية التي احتلتها (مثل قطاع غزة والضفة الغربية والقدس والجولان وسيناء)، والمساومة عليها من أجل فرض السلام الإسرائيلي، آخذة بالاعتبار أن إطالة فترة الاحتلال تسمح بإقامة المستوطنات، واستثمار ثروات الأرض الطبيعية وخاصة بترول سيناء الذي يؤمن لها60% من حاجاتها النفطية. لذا أخذت إسرائيل، تساندها الولايات المتحدة، تماطل وتتهرب من تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 242[2].

وبعد رحيل الرئيس عبد الناصر في 28 أيلول (سبتمبر) 1970، وتولى أنور السادات مقاليد السلطة في مصر[3]. أعلن السادات أن عام 1971 سيكون عام الحسم[4]. أما في سوريا فقد كان أهم انجاز أساسي حققه حافظ الأسد كحاكم لسوريا، هو تحويل النظام السياسي من نظام أنهكته الانقلابات، ومن شبه الدولة في مرحلة ما بعد الاستعمار إلى نموذج حقيقي للاستقرار. بدءاً من عام 1949، أي بعد ثلاث سنوات من حصول سوريا على استقلالها، ولحين وصول الأسد إلى سدة الحكم فيما يسمى ثورة التصحيح في عام 1970، عانت سوريا خلالها من عشرين انقلاباً عسكرياً، أو محاولات انقلابية بمعدل انقلاب في السنة[5].

وتعتبر سوريا دولة مواجهة أساسية، والسجل الدبلوماسي العربي- الإسرائيلي، يتضمن اعترافات هامة بأن أي سلام شامل بين إسرائيل والعالم العربي، لا يمكن أن يتحقق دون التوصل إلى

---

[1] منصور: **الصراع الأمريكي السوفيتي في الشرق الأوسط**، ص387.

[2] المدني: **الملف العربي في القرن العشرين**، ج7، ص231.

[3] السيد: **من سيناء إلى كامب ديفيد**، ص14.

[4] لورانس: **اللعبة الكبرى، الشرق العربي المعاصر والصراعات الدولية**، ص266.

[5] فلاينت ليفريت: **وراثة سوريا- اختبار بشار بالنار**، ترجمة، عماد فوزي شُعيبي، ط1، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2005، ص68.

اتفاقية سلام بين سوريا وإسرائيل. وفي ذلك يقول "هنري كيسنجر": "**لا يمكن للعرب القيام بحرب دون مصر، ولا سلام دون سوريا**"[1].

والجدير بالذكر أنه بعد أن انتثرت بذور الهزيمة في كل شبر من الأرض العربية. بدأت مصر تستوعب درس الهزيمة، وأخذت تخطط لجولة قادمة مع إسرائيل على أساس علمي، وهي في الوقت نفسه لم تخضع لإرادة العدو في فرض الهدوء على جبهة القتال. فشنت حرباً استنزافية ضارية كما سبق الإشارة إليه، ثم استنفذت تلك الحرب أغراضها، فكان لابد من جولة حاسمة مع إسرائيل[2]، رغم الإحباط العربي في مقابل الثقة بالنفس عند الإسرائيليين عشية حرب 1973، حيث صرح "ديان" 1972-1973، أكثر من مرة بأنه لا يتوقع نشوب حرب خلال العقد القادم مؤكداً بأن تدفق السلاح إلى إسرائيل سوف يمكنها من السيطرة على جيرانها العرب نظراً لتفوقها النوعي[3].

كما شهدت الأعوام الأولى من السبعينات تطوراً هاماً في نظام العلاقات العربية، أدى إلى قيام تحالف مصري- سوري- سعودي، يستطيع أن يخوض مواجهة ناجحة مع إسرائيل. وقد نجح ذلك التحالف أبان حرب 6 تشرين أول (أكتوبر) 1973، في أن يجمع حوله معظم الدول العربية في تضامن غير مسبوق في العصر الحديث[4].

ويرى الباحث: أن التصدي للمشاكل في هذا العصر المتطور، خصوصاً بعد أن أظهرت حرب 1967 نتائجها، قد حتمّ أن تكون القرارات فيه نتيجة دراسات معمقة، تنهض على البحث العلمي، والدراسة الجماعية في إطار تضامن القوى العربية مجتمعة.

وفي 25 شباط (فبراير) 1973، جرى اللقاء بين الرئيسين حافظ الأسد وأنور السادات، في استراحة "برج العرب" غربي الإسكندرية، واتخذ الرئيسان في ذلك الاجتماع القرار التاريخي لتحرير الأراضي العربية السورية والمصرية التي احتلت نتيجة حرب 1967، باستخدام وسائل الصراع المسلح[5]. ومع ذلك لم يعتقد الأمريكيون والإسرائيليون بإمكانية نشوب الحرب، بالرغم من أن أجهزة الاستخبارات الأمريكية والإسرائيلية عرفت بالحشود المصرية والسورية خلال الأيام السابقة للحرب، بل وجلب لهم بعض عملائهم خطة العملية العربية، واعتقدوا أن الأمر لا يتعدى مناورة للتضليل. ولم يكن موطن الضعف على مستوى جمع المعلومات، وإنما على مستوى قراءتها. ولم يكن بمقدور المسئولين الإسرائيليين الواثقين من تفوق جيشهم، تصور أن العرب قد يمتلكون إرادة استئناف القتال. وبدت لهم

---

[1] ليفريت: **وراثة سوريا- اختبار بشار بالنار**، ص32-33.

[2] السيد: **من سيناء إلى كامب ديفيد**، ص4.

[3] Smith, Charles D., Palestine and Arab-Israeli Conflict, 2nd,New York: Martin's Press, Inc, 1992, p226

[4] السيد: **من سيناء إلى كامب ديفيد**، ص216.

[5] المدني: **الملف العربي في القرن العشرين**، ج7، ص232.

تصريحات السادات وبقية الرؤساء العرب بمثابة تهويشات لا أهمية لها. ولم يفهم كيسنجر الذي أصبح وزيراً للخارجية الأمريكية منذ عهد قريب، أن سياسته في الطريق المسدود ستؤدي إلى تجدد العنف[1].

فكانت حرب عام 1973، التي تعتبر أول تحول كيفي حقيقي في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي[2]. والتي أُديرت بأسلوب سياسي وعسكري أدى إلى إحراز انتصار مصري وسوري أفزع إسرائيل والإسرائيليين[3]. وبذلك تكون إسرائيل قد واجهت هجوم منسق على أكمل وجه من المصريين والسوريين. وشهد العرب بأنفسهم قيمة التضامن والتعاون والتنسيق فيما بينهم وقد جنوا ثمارها، وانعكست عليهم أثارها في شتى المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية[4].

وقبل أن تدرك الإدارة الأمريكية مدى الخسائر الإسرائيلية في المراحل الأولى من الحرب، كانت تفترض أن العرب سيتم سحقهم بسرعة، ولكن الأبعاد الخطيرة للموقف أخذت تتكشف بعد بضعة أيام، عندما هرعت إسرائيل تطلب إمدادات طارئة وعاجلة من الأسلحة[5]. كما كانت إسرائيل تأمل بالحصول على الدعم الأمريكي[6].

وبالرغم من الانتصار العربي الساحق والذي أصاب الجيش الإسرائيلي في مقتل، توقفت القوات المصرية فجأة لمدة أربعة أيام حتى يوم 13 تشرين أول (أكتوبر) 1973، وبذلك تكون قد أعطت المبادرة لإسرائيل والتي استغلتها إلى أقصاها في الأيام التالية، وبسبب توقف الجيش المصري، سُمح لإسرائيل بتنفيذ مخططها[7]. فبدأت المعركة تميل إلى صالحها. وفي 16 تشرين أول (أكتوبر) عبرت وحدات إسرائيلية إلى غرب قناة السويس، ودارت **معركة الثغرة** التي اختلف الجانبان بشأنها. ومن ثمّ تحولت إسرائيل أيضاً إلى الجبهة السورية، حيث أصبحت قواتها على بعُد 20 ميلاً من دمشق[8]. ولم يمر أسبوع على بدء القتال إلاّ وكان الجيش السوري، قد انقلب من حالة الهجوم إلى حالة الدفاع. وعلى الأثر شاركت قوات عربية عراقية وفلسطينية ووحدات سعودية ومغربية وكويتية وأردنية، لمساندة القوات السورية[9].

---

[1] لورانس: **اللعبة الكبرى، الشرق العربي المعاصر والصراعات الدولية**، ص277.

[2] السيد: **من سيناء إلى كامب ديفيد**، ص4.

[3] العشماوي: **الصراع الحضاري بين العرب وإسرائيل**، ص19.

[4] السيد: **من سيناء إلى كامب ديفيد**، ص4.

[5] دان تشيريجى: **أمريكا والسلام في الشرق الأوسط**، ترجمة: محمد مصطفى غنيم، ط1، دار الشروق، القاهرة، 1993، ص102.

[6] Smith, Charles D., Palestine and Arab-Israeli Conflict, 2nd, New York: Martin's Press, Inc, 1992, p.231

[7] فتوني: **المراحل التاريخية للصراع العربي- الإسرائيلي**، ص150-151.

[8] دان تشيريجى: **أمريكا والسلام في الشرق الأوسط**، ص103.

[9] فتوني: **المراحل التاريخية للصراع العربي- الإسرائيلي**، ص151-152.

ولم يقم أنور السادات بإخطار حافظ الأسد مسبقاً، بمشروعه لوقف إطلاق النار الذي عرضه على الهيئة التشريعية في مصر في 16 تشرين أول (أكتوبر). ورد الأسد على ذلك بتوجيه رسالة مفعمة بالغضب لحليفه بقوله: " **لقد كنت أفضل رؤية المشروع الذي عرضته على مجلس الشعب قبل إعلانه على الملأ ... ويحزنني أن أكتب إليك هذه الكلمات، لكني لا أرغب في إخفاء أفكاري وآرائي عنك، لأننا مشتركان معاً في معركة حياة أو موت** "[1].

فكان رد السادات على ذلك بقوله: "كتبت للرئيس الأسد شريكي في القرار برقية بتاريخ 20 أكتوبر، أخطره فيها: "**أنني قررت الموافقة على وقف إطلاق النار، وسجلت في هذه البرقية موقفي، وهو أنني لا أخاف مواجهة إسرائيل، ولكنني أرفض مواجهة أمريكا... وأنني لن أسمح أن تدمر القوات المصرية مرة أخرى... وأنني مستعد أن أحاسب أمام شعبي في مصر، وأمام الأمة العربية عن هذا القرار**"[2]. ولكن إستراتيجية الجبهتين التي شارك الأسد على أساسها في الحرب، كانت قد انهارت فعلاً. إذ تفكك محور القاهرة – دمشق، الذي تم تكوينه باسم العرب مع قرار مصر بقبول وقف إطلاق النار[3].

ويرى الباحث: أنه بالرغم من الصورة الشجاعة التي ظهر بها الأسد فإن كلاً من سوريا ومصر كانتا مستعدتين لوقف إطلاق النار. ولم يكن السادات يحارب من أجل هوية مصر العربية ولا من أجل القومية العربية، إلا بقدر ما كان ذلك يخدم مصلحة مصرية بحتة. وهذا يفسر المسيرة المتعرجة لسياسة السادات نحو العرب والعروبة، فنجده في الفترة الأولى من حكمه 70–73 كان حريصاً على مهادنة كل الأنظمة العربية على مختلف أيديولوجياتها، ونجده سياسته بعد حرب أكتوبر قد تغّيرت مع الأنظمة العربية، وخضعت لحسابات المصالح الجديدة لمصر كما تصورها السادات.

وفي 20 تشرين أول (أكتوبر)، توجه كيسنجر إلى موسكو لإعداد موقف مشترك بشأن وقف إطلاق النار، وعملية التسوية التي تتلوه، وسرعان ما تمّ التوصل إلى اتفاق، ودعت القوتان العظميان إلى وقف إطلاق النار في المكان الذي توجد فيه القوات، وإلى سلام يقوم على أساس قرار مجلس الأمن رقم 242، وإجراء مفاوضات تحت " رعاية مناسبة " بين الأطراف المتنازعة، كما اتفقتا أيضاً على العمل كرئيسين مشاركين في مؤتمر للسلام الشامل [4].

---

[1] مكي: **الملفات السرية للحكام العرب**، ص147.

[2] أنور السادات: **البحث عن الذات**، ط3، المكتب المصري الحديث للطباعة، القاهرة، 1979، ص273.

[3] مكي: **الملفات السرية للحكام العرب**، ص147.

[4] تشيريجى: **أمريكا والسلام في الشرق الأوسط**، ص103.

وقد صادق مجلس الأمن على مشروع القرار الأمريكي السوفيتي رقم (338) في 22 تشرين أول (أكتوبر) 1973[1]. والذي دعا إلى وقف إطلاق النار على كافة جبهات الحرب، وإلى تنفيذ القرار 242 بجميع أجزاءه[2].

أدت حرب عام 1973، إلى إصابة الإسرائيليين بخيبة أمل كبيرة لكثرة ما تكبدته إسرائيل من خسائر في الأرواح والمعدات، كما زعزعت ثقة الشعب الإسرائيلي بقيادته السياسية والعسكرية. كما ساهمت تلك الحرب في إرهاق الاقتصاد الإسرائيلي، وأدت إلى إضعاف الحجج الإسرائيلية القائمة على نظرية الأمن الإسرائيلي[3]. كما كان لحرب أكتوبر 1973 أثارها على المستوى التكتيكي والإستراتيجي والدولي، وأن أبرز الحقائق التكتيكية هو عنصر المفاجأة العربية عند الهجوم على خط بارليف، وخط الجولان في 6 تشرين أول (أكتوبر)، والذي أدى إلى رفع القدرات القتالية للجانب الذي يمتلكها بمعدل الضعف تقريباً. ومن أهم النتائج على المستوى الإستراتيجي، هو تحقيق الهدف المصري- السوري، وهو إنهاء حالة اللاسلم واللاحرب، وإرغام القوتين العظميين على إعطاء اهتمام جاد لموضوع السلام في الشرق الأوسط، وأثبتت الحرب حاجة الدول الغربية إلى البترول العربي. أما على المستوى الدولي، فكان القرار المصري- السوري بالمعركة في حد ذاته أكبر تحدٍ لسياسة (الاسترخاء العسكري) التي أرادتها القوتين العظميين[4]. وما جرى في حرب 1973 كان ثمرة اتفاق ثنائي بين مصر وسوريا. وعلى الرغم من هذه الثنائية الظاهرة، يمكن القول إن حرب 1973 كانت تجسد المفهوم الشمولي الحركي الفاعل للأمن العربي. وقد كانت تلك الحرب – وبخاصة في مراحلها الأولى- أخر مشهد – حتى اليوم – من مشاهد الأمن القومي العربي في مظاهره السياسية والعسكرية والاقتصادية[5].

ويرى الباحث: أن الحرب أثبتت، أن إسرائيل لا تستطيع الصمود في حرب طويلة، دون الاعتماد على دولة قوية مثل الولايات المتحدة، إذ لولا الجسر الجوي الأمريكي لإسرائيل لتغير مجرى الحرب لصالح العرب.

وكان من المؤكد أن السادات شن الحرب لتحريك الموقف الأمريكي لإجلاء إسرائيل عن أرض سيناء، ولم يذهب في حربه لتدمير إسرائيل، لأنه كان على علم مسبق بأن قدرته على فعل ذلك محدودة. كما افترض محقاً بأن الولايات المتحدة لن تسمح بدمار إسرائيل[6].

---

[1] فتوني: **المراحل التاريخية للصراع العربي- الإسرائيلي**، ص150-152.

[2] الكيالي: **موسوعة السياسة**، ج4، ص774.

[3] ربايعة: **الإستراتيجية الإسرائيلي**، ص377.

[4] **المرجع السابق**، ص383-384.

[5] الكيلاني، وآخرون: **القدس والحال الفلسطيني وقراءات في الأمن القومي العربي**، ص20.

[6] Stein, Kenneth W., Heroic Diplomacy: Sadat,Kissinger,Carter,Begin,and the quest for peace, New York , NY 10001ACE:Routledge 29 West 35th Street,1999,p11

ونخلص مما سبق، إلى أن العرب أدركوا أن الحرب قضية شاملة، وأن للعنصر العسكري دور جزئي ضمن إطارها العام. فلقد توصلوا إلى استنتاج، بأن حسماً شاملاً ضد إسرائيل لا يمكن إحرازه بضربة عسكرية واحدة، سواء بسبب التفوق العسكري الإسرائيلي أو بسبب الوضع الدولي. كما أدركوا أيضاً أن وحدة العالم العربي، لم تعد شرطاً ضرورياً للبدء في الحرب، إذ يكفي التعاون العربي لشن حرب ضد إسرائيل. فمن غير الضروري تأجيل الحرب إلى حين تحقيق الوحدة العربية. ولقد أدرك الفكر العربي الحديث أن تأجيل الحرب، هو بمثابة وضع خطير للغاية. وفي الجانب الأخر كان الغرور قد أعمى إسرائيل عن جدية الاستعداد العربي لشن حرب 1973.

الفصل الثاني
محددات العلاقات المصرية السورية

المبحث الأول: المحددات السياسية الدولية لحل الصراع العربي – الإسرائيلي وتأثيره على العلاقات المصرية السورية.

1- المقترحات الدولية للحلول السلمية.
2- الرؤية الدولية تجاه المقترحات للحلول السلمية.
3- الرؤية الإقليمية تجاه المقترحات للحلول السلمية.

المبحث الثاني: المحددات الإقليمية لحل الصراع العربي – الإسرائيلي.

1- البرنامج المرحلي لمنظمة التحرير الفلسطينية عام1974.
2- الموقف المصري والسوري من الأطروحات الأمريكية واتفاقية فض الاشتباك الأولى.
3- اتفاقية فض الاشتباك الثانية بين مصر وإسرائيل عام 1975، وأثرها على العلاقات المصرية السورية.
4- الموقف المصري والسوري من الحرب الأهلية في لبنان عام 1975.

المبحث الثالث: انطلاق العملية السلمية في الشرق الأوسط عام 1977 وتداعياتها الإقليمية:

1- مبادرة السادات بزيارة إسرائيل 1977.
2- اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل 1978.
3- معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية 1979.
4- تباين الموقف المصري والسوري من اندلاع الحرب العراقية الإيرانية.
5- عودة العلاقات المصرية السورية 1989.

المبحث الأول:

المحددات السياسية الدولية لحل الصراع العربي الإسرائيلي وتأثيره على العلاقات المصرية السورية.

1- المقترحات الدولية للحلول السلمية.

إن الحلول السلمية أو التسوية السلمية، تعني حل النزاعات والصراعات الدولية دون اللجوء إلى العنف والحرب، وذلك بالوسائل السياسية والدبلوماسية، كالمفاوضات والمباحثات والوساطة والتوفيق والتحكيم والمحاكم الدولية، ومن خلال المنظمات الدولية كالأمم المتحدة، التي تستخدم مثل هذه الوسائل والتي ينص ميثاقها(المادة الثانية) على حل المنازعات الدولية بالوسائل السلمية. وقد تتم التسوية على أثر التوتر أو التأزم، تجنباً لحرب أو على أثر حرب تجنباً لنشوبها من جديد؛ أو أثناء الحرب كطريق لوقف القتال[1].

وعادة ما تتم التسوية بقبول الأطراف لحل يوقعون عليه، ويلتزمون بتنفيذه، بناء على اتفاقية محددة، وليس شرطاً أن تكون التسوية السلمية عادلة أو حلاً وسطاً، إذ أنها تعكس في كثير من الأحيان موازين القوى، وحالات الانتصار والهزيمة، والضغوط الداخلية والخارجية. كما أن التسوية السلمية ليست بالضرورة حلاً دائماً، إذ قد تلجأ إليها القوى المتصارعة لأخذ فسحة من الوقت بانتظار تغير الظروف إلى الأفضل، من أجل فرض تسويات جديدة تعكس تغيّر موازين القوى[2].

ويتضح لنا مما سبق، أن القوي العظمي في العالم تلعب دوراً كبيراً في فرض الحلول السلمية للنزاعات الإقليمية والدولية، وبذلك من المتوقع أن تميل هذه القوى إلى تحقيق مصالحها من خلال تلك الحلول.

وكان الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية مسرحاً لصراع بين نظامين: **أولهما:** النظام العربي الذي كان يضم الدول العربية التي يربطها معاً ميثاق الجامعة العربية. وكان ذلك النظام العربي يحدد استقلال العرب وعدم انحيازهم كإستراتيجية أساسية، كما أنه يحدد إسرائيل كعدوٍ رئيسٍ في المنطقة. وفي مقابل هذا النظام فقد كان هناك **نظام آخر** متمثل بنظام الشرق الأوسط، والذي ترعاه الدول الغربية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية. وكان هدف ذلك النظام تجميع دول الشرق الأوسط كلها، بما فيها تركيا وإيران وباكستان وإسرائيل في بوتقة واحدة، كما كان يهدف إلى مقاومة المد الشيوعي، وكان العدو الرئيس بالنسبة له هو الاتحاد السوفيتي ومنظومته الاشتراكية في أوروبا الشرقية[3].

---

[1] الكيالي: **موسوعة السياسة**، ج1، ص731-732.

[2] محسن محمد صالح: **فلسطين سلسلة دراسات منهجية في القضية الفلسطينية**، ط1، فجر، كوالالامبور،2003، ص253.

[3] محمد حسنين هيكل: **خريف الغضب**، ط1، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 2006، ص158.

وقد شهد الصراع العربي– الإسرائيلي مراحل، تمكنت فيها إسرائيل من الحصول على التأييد الكامل من جانب الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي معاً، اللتان اعترفتا بإسرائيل فور إعلان قيامها كدولة عام 1948[1]. ولتمرير التحالفات الغربية مع إسرائيل في العالم العربي وخاصة منطقة دول الطوق، فقد عرضت فكرة التحالف الغربي على مصر عام 1950، باسم "منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط"، وتم رفض تلك الفكرة، وعادت المحاولة مرة أخرى تحت اسم "حلف بغداد" فرفضتها مصر مرة ثانية، ثم رفضتها ثالثاً حينما عادت تحت اسم "مبدأ إيزنهاور"[2]. فقررت الولايات المتحدة أن تلعب دوراً نشيطاً ومباشراً في العالم العربي، وخصوصاً بعد هزيمتها في فيتنام، وبعد ازدياد أهمية البترول، ومع تصاعد حركة القومية العربية التي هدَّدت المصالح الغربية[3].

ويرى الباحث، أن الرؤية العربية وخاصة المصرية للمحاولات الغربية، صائبة في توقعاتها للسلوكيات السياسية التي ينتهجها الغرب بقيادة الولايات المتحدة، تجاه تسوية الصراع العربي الإسرائيلي لصالح إسرائيل، وأنه يجب على المنظومة العربية مقاومتها إلى أبعد مدى.

وكانت الولايات المتحدة قد لعبت بين عامي 1947–1948، الدور الأساسي داخل الأمم المتحدة وخارجها، لإنجاح مشروع تقسيم فلسطين وتمكين قيام دولة إسرائيل. وفي حرب عام 1967، لعبت الولايات المتحدة دور الخديعة الدبلوماسية لحساب إسرائيل، كما قامت بإمدادها بأدق المعلومات عن الجيش المصري. وفي حرب 1973، ألقت الولايات المتحدة بثقلها كله وراء إسرائيل للحيلولة دون هزيمتها[4]. وقد حاولت السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط في أعقاب حرب أكتوبر 1973، إلحاق مصر بركب التحالف الأمريكي الإسرائيلي بما يسهم في إخراجها من الصف العربي[5]. كما أوضح كل الرؤساء الأمريكيين المتعاقبين التزامهم الثابت بأمن إسرائيل، بما يتضمنه ذلك من الاحتفاظ بالتفوق لإسرائيل دوماً على كل الدول العربية[6].

ومن ثم أصبحت مشاريع التسوية من الكثرة، بحيث يصعب مجرد سردها. وأهم تلك المشاريع:

أولاً: قرار مجلس الأمن رقم (242):

لقد نظر مجلس الأمن خمسة مشاريع قرارات قدمت إليه خلال اجتماعاته، منها مشروع قدمته الهند ومالي ونيجيريا، واثنين آخرين قدمهما الإتحاد السوفيتي، ومشروع قرار قدمته الولايات المتحدة، أما مشروع القرار الخامس والأخير فقد قدمته بريطانيا ، وهو المشروع الذي وافق عليه مجلس الأمن

---

[1] نافعة: وآخرون، **الأبعاد الإقليمية والدولية للقضية الفلسطينية**، ص65.

[2] هيكل: **خريف الغضب**، ص158.

[3] عبد الوهاب المسيري: **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية**، ج4، ط1، دار الشروق، القاهرة، 1999، ص386.

[4] نافعة: وآخرون، **الأبعاد الإقليمية والدولية للقضية الفلسطينية**، ص61.

[5] الكيالي: **موسوعة السياسة**، ج2، ص664.

[6] هيكل: **خريف الغضب**، ص156.

بالإجماع[1] . والذي كان وليد الأفكار الأمريكية، وتم إقراره بدعم أمريكي، وصيغ بأسلوب بريطاني مراوغ[2].

ويُعد قرار مجلس الأمن رقم (242) * الذي صدر في 22 تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1967، من أهم المشاريع التي لا تزال تستند إليها كافة مشاريع التسوية في المنطقة إلى الآن[3] ، حيث أكد القرار على انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها* في النزاع الأخير. كما طالب القرار في البند الثالث منه بإجراء اتصالات بالدول المعنية بغية إيجاد اتفاق، ومساعدة الجهود لتحقيق تسوية سلمية ومقبولة، فقد عيّن الأمين العام للأمم المتحدة مبعوثاً خاصاً له هو الدكتور (جونار يارنج)، للمساهمة في تنفيذ أحكام القرار. وقام بجولات عديدة بين دول المنطقة بغية الاتفاق على أسس مشتركة يبني عليها تنفيذ هذه الأحكام. ولكن الاختلاف حول طبيعة القرار، والتعنت في فهم أحكامه، من جانب إسرائيل– مؤيدة بالدعم السياسي في داخل أجهزة الأمم المتحدة من قِبل الولايات المتحدة– حال حتى الآن دون تنفيذ ذلك القرار[4].

وفي حقيقة الأمر لم تكن الولايات المتحدة الأمريكية تريد أن تقوم إسرائيل بالانسحاب من الأراضي التي احتلتها عام 1967، إلاّ بضمان اتفاقيات ما بين دول الجوار الإسرائيلي وتكون الولايات المتحدة هي الراعي الوحيد لتلك الاتفاقيات، فكانت تهدف من وراء هذه السياسة إلى تمكين إسرائيل، وتعزيز موقفها الأمني في المنطقة، أما الهدف الثاني فهو إبعاد التغلغل والتقارب السوفيتي في المنطقة العربية وخاصة مع مصر[5].

---

[1] صالح: **فلسطين سلسلة دراسات منهجية في القضية الفلسطينية**، ص253.

[2] سمير حلمي سيسالم: **المشاريع الأمريكية لتسوية القضية الفلسطينية(1947– 1977)**، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية– غزة، 2005، ص123.

* **النص الحرفي لقرار مجلس الأمن رقم (242)** انظر: **قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي – الإسرائيلي**، 1947– 1974، جمع وتصنيف: سامي مسلم، ط2، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1975، ص197–198، وانظر، حسن نافعة: **مصر والصراع العربي الإسرائيلي، من الصراع المحتوم إلى التسوية المستحيلة**، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986، ص145.

[3] صالح: **فلسطين سلسلة دراسات منهجية في القضية الفلسطينية**، ص253.

* النص الفرنسي والأسباني: من الأراضي المحتلة. **قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي – الإسرائيلي**، 1947– 1974، ص197.

[4] عبد العزيز محمد سرحان: **النزاع العربي الإسرائيلي، في ضوء ميثاق وقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي**، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، 1987، ص15.

[5] القطشان: **اتفاقية كامب ديفيد وآثارها على النظام الإقليمي العربي**، ص8–9.

ثانياً: مبادرة روجرز:

عرضت الإدارة الأمريكية مشروعها لتنفيذ قرار مجلس الأمن (242) في رسائل بعث بها وزير الخارجية الأمريكية وليم روجرز إلى وزراء خارجية كل من مصر والأردن وإسرائيل. وقد أعلن الوزير الأمريكي – الذي اقترن المشروع باسمه وعرف "بمبادرة روجرز" في25 حزيران (يونيه)1970، أن حكومته أطلقت مبادرة سياسية جديدة في الشرق الأوسط، هدفها تشجيع الدول العربية (مصر والأردن) وإسرائيل على وقف إطلاق النار، والبدء بمباحثات تحت إشراف الدكتور جونار يارنج، الممثل الشخصي للأمين العام للأمم لتنفيذ قرار مجلس الأمن (242)[1]. للتوصل إلى اتفاق سلام عادل ودائم على أساس الاعتراف بالسيادة، وسلامة الكيان الإقليمي لكل طرف واستقلاله السياسي2.

وقد أظهرت السنوات ما بين عام 1970، وحتى اندلاع الحرب عام 1973، دعوات عدة للرئيس المصري أنور السادات، لمزيد من السياسة الأمريكية النشطة، وذلك بعد فشل مبعوث الأمم المتحدة (جونار يارنج) في شباط (فبراير) 1971 لإعادة تنشيط المفاوضات [3].

ثالثاً: قرار مجلس الأمن رقم (338) :

صدر قرار مجلس الأمن رقم (338*) بتاريخ 22 تشرين أول(أكتوبر) 1973، وينص على دعوة جميع الأطراف المشتركة في القتال إلى وقف إطلاق النار، ودعوة الأطراف المعنية إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم (242) لعام 1967، بكافة أجزائه، والبدء في مفاوضات بهدف إقامة سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط[4].

رابعاً: قرار مجلس الأمن رقم (339):

وافقت كل من مصر وسوريا وإسرائيل والأردن على قرار مجلس الأمن رقم (338)، وتعهدت باحترامه، لكن إسرائيل لم تلتزم عملياً به، واستغلت القرار لتجميع قواتها وشن هجمات برية وجوية على المواقع المصرية، في محاولة لإنقاذ صورة الجيش الإسرائيلي التي هزتها الحرب بعنف، وذلك عن

---

[1] **نص مبادرة روجرز: انظر،** هيئة الموسوعة الفلسطينية: **الموسوعة الفلسطينية،** القسم العام، ج2، ط1، دمشق، 1984، ص 488.

[2] صالح: **فلسطين سلسلة دراسات منهجية في القضية الفلسطينية،** ص263.

[3] القطشان: **اتفاقية كامب ديفيد وآثارها على النظام الإقليمي العربي،** ص10.

[*] النص الحرفي لقرار مجلس الأمن رقم (338) انظر: **قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي – الإسرائيلي،** 1947– 1974، ص210، نافعة: **مصر والصراع العربي الإسرائيلي،** ص146.

[4] طه الفرنواني: **الصراع العربي الإسرائيلي في ضمير دبلوماسي عربي،** ط1، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1994، ص102–103.

طريق تحقيق نصر سريع بالاستيلاء على أراضٍ جديدة غربي قناة السويس[1]. وبسبب الخرق الإسرائيلي وعدم الاحترام للقرار، أكد مجلس الأمن مجدداً ضرورة التقيد بوقف إطلاق النار. وفي 23 تشرين أول (أكتوبر) 1973، أصدر مجلس الأمن قراره رقم (339*)، والذي تضمن التأكيد على قراره السابق رقم (338)[2].

خامساً: قرار مجلس الأمن رقم (340):

لم ترتدع إسرائيل، ولم تنفذ قراري مجلس الأمن السابقين، رقم (338)، (339)، مما أدى إلى عودة المجلس إلى الانعقاد مرة أخرى، ليبحث من جديد في أمر تمرّد إسرائيل على قراريه وانتهت المناقشة بإصدار المجلس قراره رقم (340) في 25 تشرين أول (أكتوبر) 1973[3]. وقد طالب المجلس فيه بوقف إطلاق النار وقفاً كاملاً وفورياً، وإقامة قوة طوارئ دولية تابعة للأمم المتحدة وتكليف الأمين العام بتشكيلها، ونص على مهامها في تنفيذ القرارات (338)، (339)، ومراقبة تنفيذ وقف إطلاق النار *.

سادساً: مؤتمر جنيف 1973:

نتيجة لحرب عام 1973، في منطقة الشرق الأوسط، وبعد أن وجه الرئيس المصري أنور السادات "رسالة مفتوحة" للرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون في 16 تشرين أول (أكتوبر) 1973، وبعد صدور قرار مجلس الأمن رقم (338) في 23 تشرين أول (أكتوبر) 1973، وبعد قيام "هنري كيسنجر" وزير الخارجية الأمريكي بزيارتين لدول المنطقة، بعد ذلك كله وجهت حكومتا الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي والأمين العام للأمم المتحدة، الدعوة لحكومات المنطقة للحضور والمشاركة في "مؤتمر سلام" يعقد في جنيف بسويسرا لحل الصراع العربي الإسرائيلي[4].

وافتتح المؤتمر الأمين العام للأمم المتحدة (د. كورت فالدهايم)، في 21 كانون أول (ديسمبر) 1973، بحضور وفود كل من الإتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية[5]، ووزراء خارجية مصر

---

[1] منير الهور، طارق الموسى: **مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية 1947– 1982**، ط1، دار الجليل للنشر، عمان، 1983، ص132.

* النص الحرفي لقرار مجلس الأمن رقم (339) انظر: **قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي – الإسرائيلي**، 1947– 1974، ص210.

[2] فتوني: **المراحل التاريخية للصراع العربي– الإسرائيلي**، ص153.

[3] هيئة الموسوعة الفلسطينية: **الموسوعة الفلسطينية**، ج2، ص 200.

* النص الحرفي لقرار مجلس الأمن رقم (340) انظر: **قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي – الإسرائيلي**، 1947– 1974، ص210–211.

[4] مهدي عبد الهادي: **المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية 1934– 1974**، ط1، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، 1975، ص555.

[5] الشريف: **البحث عن كيان**، ص234–235.

والأردن وإسرائيل وسكرتير عام الأمم المتحدة. أما سوريا فقد امتنعت عن حضور المؤتمر. وأما منظمة التحرير الفلسطينية– التي كانت مصر تطالب بمشاركتها– فإنها لم تدع إلى المؤتمر، على أن يقوم أعضاء المؤتمر ببحث مسألة التمثيل الفلسطيني[1]. واقتصرت الجلسة العلنية على كلمات رؤساء الوفود[2]. وكان الهدف من ذلك المؤتمر هو التوصل إلى تسوية شاملة للصراع العربي الإسرائيلي. وطبقاً لذلك الهدف، شرح كل فريق وجهة نظره موضحاً أهداف بلاده[3]. وتوصل المؤتمر إلى اتفاق على مواصلة عمل المؤتمر عن طريق تشكيل (لجنة عسكرية) ولجان عاملة أخرى، حيث تبدأ اللجنة العسكرية البحث فوراً في قضية فك ارتباط القوات، على أن يعود المؤتمر إلى الاجتماع على مستوى وزراء الخارجية في جنيف إذا لزم الأمر في ضوء التطورات. ولذلك تشكلت اللجنة العسكرية من ممثلين عن مصر وإسرائيل والأمم المتحدة[4].

2– الرؤية الدولية تجاه المقترحات للحلول السلمية.

أولاً: الموقف الدولي من القرار(242):

لقد صاغت بريطانيا القرار رقم (242) ببراعة ودقة فائقتين، بحيث لا تقبل الزيادة أو النقصان، لتضمن موافقة جميع الأطراف عليه، فكان الإبهام الذي ساد بعض النقاط في المشروع كان إبهاماً مقصوداً، وشكل جزءاً لا يتجزأ من القرار ككل. وعندما قدم اللورد كارادون، مندوب بريطانيا، مشروع قراره إلى مجلس الأمن، قال: "بأن القرار كان وليد مشاورات قام بها مع جميع الدول الأعضاء في مجلس الأمن، وأنه لا يمكن إدخال أي تفسير عليه مهما كان ذلك التغيير ضئيلاً، فالقرار إما أن يُقبل كما هو برمته، أو لا يُقبل على الإطلاق"[5].

واختلف رد الفعل الدولي للقرار رقم (242)، من دولة إلى أخرى. فقد ذكر مندوب الهند بأن حكومته فهمت القرار على أنه يعني سحب القوات الإسرائيلية من جميع أراضي سيناء ومن غزة ومن القدس، ومن الأراضي الأردنية والسورية، أما المندوب الأمريكي فقد صرح: بأن مشروع القرار البريطاني ينسجم كلياً مع سياسة حكومته، كما سحب المندوب السوفيتي مشروع قراره، وقال بأن مفهومه لمشروع قرار بريطانيا ينطبق تماماً على مفهوم الهند له، وصرح بأنه سيصوت إلى جانب

---

[1] طاهر شاش: **المواجهة والسلام في الشرق الأوسط– الطريق إلى غزة أريحا**، ط1، دار الشروق، القاهرة، 1995، ص95.

[2] عبد الهادي: **المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية**، ص555.

[3] السيد: **من سيناء إلى كامب ديفيد**، ص155.

[4] عبد الهادي: **المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية**، ص566.

[5] محمد نصر مهنا: **مشكلة فلسطين أمام الرأي العام العالمي، 1945–1967**، ط1، دار المعارف، القاهرة، 1979، 1979، ص 743، 750.

القرار[1]. كما أشار مندوب كل من فرنسا، أثيوبيا، البرازيل، الأرجنتين، مالي، ومندوبو الدول الاشتراكية، والعربية إلى أن القرار يعني الانسحاب الكامل، لعدم جواز اكتساب الأقاليم نتيجة للتهديد أو استعمال القوة[2]. وهكذا وافقت عليه جميع الدول الأعضاء في مجلس الأمن[3].

ويتضح لنا مما سبق، أن المقصود من الموقف البريطاني، هو محاولة إحباط أي جهد أو مسعى يهدف إلى إدخال "أل" التعريف على كلمة "أراضٍ" في جملة: "انسحاب القوات الإسرائيلية من أراضٍ احتلت في النزاع الأخير"، أي أن الموقف البريطاني كان متعمداً للضغط على المواقف العربية للقبول بالحد الأدنى من التسوية السلمية.

ثانياً: الموقف الدولي من مبادرة روجرز:

جاءت المبادرة على شكل رسالة موجهة من(وليم روجرز) وزير الخارجية الأمريكية إلى (محمود رياض) وزير الخارجية المصرية في مطلع شهر حزيران(يونيه) 1970، نصت على ما يلي: "في رأينا أن أكثر الوسائل فعالية من أجل الوصول إلى تسوية هي تمكين الفرقاء أن يبدأو العمل تحت إشراف الدكتور يارنج، بهدف إيجاد الخطوات التفصيلية اللازمة لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم (242)[4]، وأطلق شعار "أوقفوا القتال وابدءوا الحوار"[5]، وعلى أساس هذه الأفكار، فإن الحكومة الأمريكية تضع أمامكم الاقتراحات لتأخذها جمهورية مصر العربية بعين الاعتبار"[6].

ثالثاً: الموقف الدولي من القرار(338):

قامت الولايات المتحدة بدور أساسي في إقرار القرارات الدولية، رقم (338)، (339)، (340)، وذلك لتطبيق قرار مجلس الأمن (242)، والذي تمت صياغته على أساس مبادئ الرئيس جونسون والتي أعلنها في 19 حزيران (يونيه) 1967[7].

رابعاً: الموقف الدولي من مؤتمر جنيف:

كانت إستراتيجية الولايات المتحدة مغايرة للهدف الأساسي للقرار(338)، فقد صرح هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكية آنذاك، بقوله: "سنستعمل الاجتماعات العامة بهدف التكرار الرسمي للمواقف المعروفة، أما المفاوضات الرئيسية فتتم تحت إشرافنا خارج المؤتمر، وعلى أساس ثنائي بين

---

[1] **المرجع السابق**، ص 749-750.

[2] سرحان: **النزاع العربي الإسرائيلي**، ص21.

[3] مهنا: **مشكلة فلسطين أمام الرأي العام العالمي**، ص750.

[4] عبد الهادي: **المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية**، ص506.

[5] سيسالم: **المشاريع الأمريكية لتسوية القضية الفلسطينية**، ص136.

[6] عبد الهادي: **المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية**، ص506.

[7] سيسالم: **المشاريع الأمريكية لتسوية القضية الفلسطينية**، ص141.

كل دولة عربية وإسرائيل"[1]. ولم يتمكن كيسنجر من الترتيب لفصل القوات على الجبهة السورية– الإسرائيلية، وبالتالي تأمين مشاركة سوريا في المؤتمر، فلقد انعقد المؤتمر بدون مشاركة سوريا[2]، وقد سُر كيسنجر من هذا التطور الأخير، إذ كان يخشى أن تستخدم الحكومة الإسرائيلية – التي لن تتمكن من الحصول على قائمة بأسرى الحرب من دمشق – ذريعة لمقاومة الضغط الأمريكي الكبير الذي أدى إلى حضورها إلى جنيف على مضض[3]. فانفض مؤتمر جنيف ولم يعقد مرة أخرى، وذلك بعد إلقاء الوفود كلماتهم الافتتاحية، فقد كان كيسنجر حريصاً على العمل خارج نطاقه[4].

ويرى الباحث، أن مؤتمر جنيف كان مجرد (إجراء رمزي)، بسبب عزم السياسة الأمريكية ترك الجهود الدبلوماسية الحقيقية لجماعات عمل ثنائية إسرائيلية– عربية، وكان تشكيل المؤتمر يستهدف تسهيل إيجاد دور أمريكي أكبر، مع تقليل دور السوفيت إلى أدنى حد [5].

3– الرؤية الإقليمية تجاه المقترحات للحلول السلمية.

أولاً: المواقف العربية من القرار(242):

وافقت حكومتا مصر والأردن على قرار مجلس الأمن الدولي رقم (242)، وكان ذلك خطوة أولى وحاسمة نحو التراجع العربي والرسمي[6]، على الرغم من قرارات مؤتمر القمة العربية في الخرطوم التي رفضت الاعتراف أو التفاوض أو الصلح مع إسرائيل[7]. وقد تمّ تبرير هذه الموافقة عن طريق القول بأنها خطوة تكتيكية من قبل مصر، هدفها كسب الوقت من أجل إعادة بناء القوات المسلحة العربية[8]. ومن هنا جاء قبول بعض الدول العربية بهذا القرار، ومنها مصر والأردن، يكرس الاعتراف بالاختلال الحاصل في موازين القوى[9].

بينما أعلن ناطق سوري رسمي بياناً سياسياً في 24 تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1967، جاء فيه: "إن المشروع البريطاني الذي أقره مجلس الأمن، تكريس دولي خطير لمبدأ حل المشاكل بالقوة

---

[1] **المرجع السابق**، ص142.

[2] الكيالي: **موسوعة السياسة**، ج2، ص666.

[3] تشيريجى: **أمريكا والسلام في الشرق الأوسط**، ص110.

[4] شاش: **المواجهة والسلام في الشرق الأوسط**، ص95.

[5] تشيريجى: **أمريكا والسلام في الشرق الأوسط**، ص110.

[6] عبد الهادي: **المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية**، ص273.

[7] نافعة: **مصر والصراع العربي الإسرائيلي**، ص44.

[8] ليلى سليم القاضي: "**تقرير حول مشاريع التسويات السلمية للنزاع العربي– الإسرائيلي 1948– 1972**"، شؤون فلسطينية، العدد 22، بيروت، 1973، ص104.

[9] الكيالي: **موسوعة السياسة**، ج4، ص773.

المسلحة، ومساومة مكشوفة على القضية الفلسطينية الأساسية مقابل الوعد المبهم بانسحاب القوات الإسرائيلية المعتدية من بعض الأراضي العربية الجديدة، الأمر الذي رفضته الجمهورية العربية السورية رفضاً مطلقا وحازماً[1]. وفي كانون أول(ديسمبر) 1970، بعد أيام قلائل من تسلم حافظ الأسد للسلطة في سوريا، أعاد تأكيد رفضه لقرار مجلس الأمن على أساس أنه يعني (تصفية القضية الفلسطينية)[2]. كما أعلنت كل من منظمة التحرير، والعراق، وسوريا رفضهم للقرار[3].

ولعل أخطر ما في القرار(242) ليس ما نص عليه، بل ما أهمله وصمت عنه، فلقد صمت القرار عن الشعب الفلسطيني ومصيره وحقوقه، بل إنه تجاهل وجوده، وكان الأخطر من ذلك هو قبول الحكومات العربية به[4]. لذلك فقد كان واضحاً لبعض دول المواجهة أن النشاط السياسي الذي بدأ بعد صدور القرار(242)، كان لا بد أن ينتهي يوماً بعمل عسكري نتيجة للتغلب الإسرائيلي وللموقف الأمريكي الداعم لها[5].

ويري الباحث: أن القرار(242) فيه قصوراً شديداً في مطالبة إسرائيل بالانسحاب من جميع الأراضي المحتلة عام 1967، مع مطالبته العرب بإجراء سلام كامل معها. كما أن القرار لم يذكر شيئاً عن حقوق الشعب الفلسطيني، وبالتالي فإن ذلك القرار كان في مجمله لصالح إسرائيل، كما أن الموقف السوري فقد تحول من الرفض المطلق للقرار 242، إلى عدم الممانعة، ثم القبول بذلك القرار لاحقاً، الأمر الذي يعني أن الموقف السوري من القرار كان أكثر تقدماً من مواقف دول الطوق الأخرى، وذلك بعدم القبول بالتهافت نحو أي تسوية منقوصة.

ثانياً: الموقف الإسرائيلي من القرار (242):

اتبعت إسرائيل سياسة الاستخفاف بالهيئات الدولية وقراراتها، وجعلت من التسوية أو السلام أمراً مستحيلاً، حيث صرحت بقبول القرار (242) ظاهرياً، لأنه يربط مسألة الانسحاب بمفاوضات تأخذ الانسحاب إلى "حدود آمنة ومعترف بها". وهكذا فإن نصف القرار يبدو متعارضاً مع نصفه الآخر. وكانت مشكلة التوفيق بين النصفين، أيهما يمثل نقطة البداية. ففي حين أعطى الجانب العربي الأولوية للانسحاب، فإن إسرائيل أعطت الأولوية للسلام داخل حدود آمنة ومعترف بها[6]. ولذلك فقد رفضت تماماً أن تلتزم بالانسحاب من كافة الأراضي المحتلة عام 1967، وطالبت بمفاوضات مباشرة

---

[1] سيسالم: **المشاريع الأمريكية لتسوية القضية الفلسطينية**، ص122.

[2] سيل: **الأسد الصراع على الشرق الأوسط** ، ص297.

[3] الشريف: **البحث عن كيان**، ص144.

[4] فايز صايغ: "**ملاحظات على قرار مجلس الأمن رقم 242**"، شؤون فلسطينية، العدد 15، تشرين ثانٍ(نوفمبر)، 1972، ص6.

[5] منير الحُمش: **السلام المدان**، ط2، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1997، ص136.

[6] **المرجع السابق**، ص136.

لتحديد "الحدود الآمنة" كما تراها هي، كما طالبت في الوقت نفسه أن تتجاوز العلاقات بينها وبين كل بلد عربي على حده. مجرد الاعتراف القانوني لتشمل "العلاقات الطبيعية بكل جوانبها السياسية والاقتصادية والثقافية"[1].

ويرى الباحث، أن موقف إسرائيل من القرار (242)، أظهر رغبتها في أن يكون ثمرة انتصارها في 1967 ليس مجرد انتزاع اعتراف الأقطار العربية بها وإنهاء حالة الحرب، وإنما أيضاً تطبيع العلاقات معها، مع تخلي الأقطار العربية في الوقت نفسه عن مطالبها الخاصة باستعادة كافة الأراضي المحتلة، مستفيدة من قدرتها على تغيير موازين القوى لصالحها، طالما أن العرب فقدوا قوتهم العسكرية خلال أيام معدودة أثناء حرب عام 1967.

أولاً: المواقف العربية من مبادرة روجرز:

لقد وافقت مصر على مبادرة روجرز في 23 تموز (يوليه) 1970، ووافقت عليها الأردن في 26 من الشهر نفسه، بينما وافقت عليها إسرائيل في 6 آب (أغسطس)، وأكدت واشنطن في اليوم التالي، أنها أخذت علماً بموافقة الأطراف الثلاثة على مبادرة روجرز، ووقف إطلاق النار لمدة 90 يوماً[2]. ولقد أحدث قبول مصر والأردن بمبادرة روجرز انشقاقاً في الصف العربي[3]. حيث حاولت مصر تبرير قبولها للمبادرة ووقف إطلاق النار، بالأمر الذي سيمكنها من استكمال حائط الصواريخ غرب القناة، والتدريب على الخطط العسكرية المعدة لاستعادة الأرض المحتلة[4].

كما صدرت في سوريا والعراق بيانات وتصريحات وتعليقات جميعها رفضت القرار (242)، ومبادرة روجرز المنبثقة عنه. وصرح مسئولون في المملكة المغربية والجمهورية العربية اليمنية، بتأييدهم للحلول السلمية التي تحقق الانسحاب من الأراضي المحتلة، وتضمن الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني. وأما مجلس الثورة ومجلس الوزراء في الجزائر فقد أصدر بياناً أكد فيه: "أن مواصلة الكفاح المسلح ما زالت هي الوسيلة الوحيدة للوصول إلى حل يطابق أمال الجماهير العربية"[5].

كما رفضت منظمة التحرير في بيان أصدرته في 25 تموز (يوليه)1970 المبادرة الأمريكية، واعتبرت قبولها اعترافاً رسمياً بإسرائيل، وتراجعاً عن الالتزام العربي الذي اتفق عليه في مؤتمر الخرطوم بعدم التفاوض مع إسرائيل، وأما إعادة وقف إطلاق النار فيعني حظر نشاط العمل الفدائي، بالتالي الاصطدام مع حركة المقاومة الفلسطينية[6].

---

[1] نافعة: **مصر والصراع العربي الإسرائيلي**، ص44.

[2] هيئة الموسوعة الفلسطينية: **الموسوعة الفلسطينية**، ج2، ص 488.

[3] المدني: **الملف العربي في القرن العشرين**، ج7، ص188.

[4] نافعة: **مصر والصراع العربي الإسرائيلي**، ص35.

[5] المدني: **الملف العربي في القرن العشرين**، ج7، ص190.

[6] هيئة الموسوعة الفلسطينية: **الموسوعة الفلسطينية**، ج2، ص 489.

ثانياً: الموقف الإسرائيلي من مبادرة روجرز:

رفضت إسرائيل في البداية مبادرة روجرز، لكنها عادت تحت الضغط الأمريكي فأبدت موافقة متحفظة في 6 آب (أغسطس)1970[1]، وذلك عندما طرح الوزير الأمريكي مبادرته، فنصحت الولايات المتحدة إسرائيل بألاّ تكون المبادرة لرفض مشروع روجرز. غير أن الحكومة الإسرائيلية بعد أن ناقشت المشروع الأمريكي، قررت – من أجل المساومة والابتزاز– رفضه وأرسلت ردّها إلى واشنطن. وبعد أن تلقت واشنطن رد إسرائيل السلبي، بادرت إلى طمأنة حكومتها بأن الإدارة الأمريكية ستزود إسرائيل بأنواع من الأسلحة الدفاعية وبمساعدات مالية، وجاء ذلك في رسالة من الرئيس الأمريكي نيكسون إلى رئيسة الوزراء الإسرائيلية جولدا مائير[2]. ومن ثم عادت حكومة إسرائيل إلى دراسة المبادرة مرة ثانية، فقررت الاستجابة لمشروع روجرز، وبعد أن تلقت واشنطن رد إسرائيل، أخذت أجهزة الإعلام الإسرائيلية تتحدث عن خرق مصر لوقف إطلاق النار، ولذلك قررت الحكومة الإسرائيلية في 6 أيلول (سبتمبر)1970، "عدم الاشتراك في المباحثات مع الدكتور يارنج، ما دامت اتفاقية وقف إطلاق النار لم تتحقق بأكملها، وبذلك تعذّر على يارنج أن يتابع مهمته[3].

ورغم قبول مصر والأردن وإسرائيل للمبادرة الأمريكية، إلاّ أنها فشلت في إحياء مهمة يارنج، وذلك لأن المبادرة حصرت نفسها في مجرد الدعوة إلى وقف إطلاق النار دون أن تقدم اقتراحات محددة بشأن التسوية، وبسبب أزمة الصواريخ المصرية، ولذلك عاد يارنج سفيراً لبلاده السويد في موسكو، مما حدا بالولايات المتحدة لتبني موقفاً جديداً من مشكلة الشرق الأوسط، يقوم على حل عن طريق سياسة الخطوة خطوة "Step by Step[4].

---

[1] **المرجع السابق**، ص263.

[2] المدني: **الملف العربي في القرن العشرين**، ج7، ص190.

[3] هيئة الموسوعة الفلسطينية: **الموسوعة الفلسطينية**، ج2، ص 489–490.

[4] سيسالم: **المشاريع الأمريكية لتسوية القضية الفلسطينية**، ص137.

المواقف الإقليمية من القرار (338):

أولاً: المواقف العربية من القرار(338):

فكان الموقف المصري من القرار المذكور، أن أعلنت مصر موافقتها على القرار فور صدوره[1]. وجاءت تلك الموافقة على لسان الرئيس أنور السادات، والذي أصدر أوامره إلى القوات المسلحة، بوقف إطلاق النار في الموعد الذي حدده قرار مجلس الأمن، شريطة التزام إسرائيل به[2]. أما الموقف السوري من القرار المذكور، فقد جاءت الموافقة عليه رسمياً بعد 24ساعة من صدوره، وذلك عندما تمكنت القيادة السورية من دراسة مشروع القرار دراسة وافية، وكذلك التأكيدات التي قُدمت إلى مصر والتي تشكل ضماناً للحقوق العربية[3]. ونتيجة لذلك وافقت الحكومة السورية على القرار، مؤكدة أن فهمها للقرار يرتكز على الانسحاب الإسرائيلي الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة عام 1967 وما بعده، وضمان حقوق الشعب الفلسطيني وفقاً لقرارات الأمم المتحدة[4].

أما المواقف العربية الأخرى من القرار (338)، فقد كان على النحو التالي: فقد أصدرت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير بياناً أعلنت فيه: " أنها ليست معنية بهذا القرار، وهي تؤكد أنها ستتابع الكفاح المسلح والجماهيري ضد الكيان الصهيوني من أجل تحرير الوطن، وحق شعبنا في تقرير مصيره بنفسه وعلى أرضه"[5]. كما صرح رئيس الوزراء الأردني: " بأن الأردن كان قد قبل مسبقاً قرار مجلس الأمن رقم (242)، واعتبر تنفيذه بالكامل يرسي أساساً متيناً لسلام عادل ودائم ومشرف في هذه المنطقة وأن حكومته تقبل بقرار مجلس الأمن الجديد رقم (338) والذي يؤكد على وجوب تنفيذ قرار (242)". كما أصدرت الحكومة العراقية بياناً جاء فيه: " إننا لا نعتبر أنفسنا طرفاً في أي قرار أو إجراء أو تدبير من هذا القبيل أتخذ ويتخذ في المستقبل. وإننا نحتفظ بحقنا الكامل في توضيح رأينا الذي يستند إلى الإيمان المطلق بحق شعبنا في سوريا ومصر وشعبنا الفلسطيني في أرضه"[6].

ثانياً: الموقف الإسرائيلي من القرار (338):

قررت الحكومة الإسرائيلية بالإجماع في جلستها التي عقدت في 22 تشرين أول (أكتوبر) 1973، الاستجابة لطلب حكومة الولايات المتحدة والرئيس نيكسون، وإعلان استعدادها للموافقة على وقف القتال بموجب قرار مجلس الأمن[7]. وكانت موافقة إسرائيل علي القرار (338) بشيء من

---

[1] هيئة الموسوعة الفلسطينية: **الموسوعة الفلسطينية**، ج2، ص 199.

[2] الهور: **مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية 1947- 1982**، ص133.

[3] **المرجع السابق**، ص134.

[4] هيئة الموسوعة الفلسطينية: **الموسوعة الفلسطينية**، ج2، ص 200.

[5] صالح: **فلسطين سلسلة دراسات منهجية في القضية الفلسطينية**، ص264.

[6] الهور: **مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية 1947- 1982**، ص134.

[7] **المرجع السابق**، ص135.

التحفظ[1]. وقد ألقت جولدا مائير بياناً في الكنيست عن استجابة حكومتها قالت فيه: "إن موافقة إسرائيل على وقف القتال مشروطة بموافقة مصر، وليست مشروطة بموافقة سوريا على وقف القتال معها"[2].

وفي أعقاب حرب أكتوبر، بدأت العلاقات بين مصر والولايات المتحدة تتحرك بعد أن كانت راكدة منذ قطع الرئيس عبد الناصر العلاقات الدبلوماسية معها، احتجاجاً على الدور الأمريكي في حرب 1967[3]. ولم تلبث أن استؤنفت العلاقات بين الدولتين في عام 1974، بممارسة وزير خارجية الولايات المتحدة – وقتذاك– هنري كيسنجر، التي اشتهرت بسياسة "الخطوة خطوة"، والتي كان من نتائجها اتفاقيات فض الاشتباك بين مصر وإسرائيل، التي أقدم عليها الرئيس السادات، دون التشاور مع بقية الدول العربية، خاصة سوريا حليفة مصر وشريكتها في حرب 1973، وبذلك بدأ أول تصدع خطير في الموقف العربي خاصة بين مصر وسوريا[4].

المواقف الإقليمية من مؤتمر جنيف:

أولاً: المواقف العربية من مؤتمر جنيف:

أعلنت سوريا قبل ثلاثة أيام من افتتاح مؤتمر جنيف، عدم مشاركتها فيه، كونه يهدف، كما قدّرت قيادتها، إلى البحث في أمور جزئية ستجر المشاركين فيه "إلى متاهات لا نهاية لها بغية تمييع القضية الأساسية"، وهي قضية الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة[5]. وأنها لن تشارك في المؤتمر أيضاً بسبب رفضها للقرار رقم (242)[6].

وأكدت إصرارها على أن يتحقق فك الاشتباك بين القوات على جبهات القتال قبل حضور المؤتمر الدولي، وإنها ليست مستعدة لتسليم إسرائيل قائمة بأسراها لدى الجيش السوري إلاّ في إطار اتفاق واضح على فك الاشتباك يسبق مؤتمر جنيف[7].

ويرى الباحث، أن التقديرات السورية جاءت في محلها، حيث توصل المؤتمر في جلسة سرية، عقدها بعد جلسته الافتتاحية، إلى اتفاق على عقد مفاوضات عسكرية "فورية" بين مصر وإسرائيل للتوصل إلى اتفاق حول الفصل بين قوات الطرفين على جبهة السويس. وقد تم التوقيع على هذا الاتفاق في 18 كانون ثانٍ(يناير) 1974.

---

[1] صالح: **فلسطين سلسلة دراسات منهجية في القضية الفلسطينية**، ص264.

[2] الهور: **مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية**، ص135.

[3] محمد إبراهيم كامل: **السلام الضائع في كامب ديفيد**، ط1، جريدة الأهالي، القاهرة، 1987، ص25–26.

[4] علي أبو الحسن: **فلسطين العربية في ظل الاحتلال الصهيوني**، ط1، دار الحكمة، بيروت، 1990، ص157.

[5] الشريف: **البحث عن كيان**، ص235.

[6] سيسالم: **المشاريع الأمريكية لتسوية القضية الفلسطينية**، ص142.

[7] محمد حسنين هيكل: **عواصف الحرب وعواصف السلام**، ط8، دار الشروق، القاهرة، 2001، ص199.

وبالنسبة للفلسطينيين، فكانت المفارقة أن أحداً لم يدع منظمة التحرير إلى المشاركة في مؤتمر جنيف[1]. رغم أن كيسنجر كان قد أكد للسادات في البداية استعداد بلاده للبحث عن شكل ما للوجود الفلسطيني، فإن اعتراضات إسرائيل سرعان ما غيرت رأيه. وقد وافقت كل من مصر والأردن على حضور المؤتمر على أساس أن تتعهد الدعوة إليه بأن "موضوع المشتركين الآخرين من منطقة الشرق الأوسط سوف تناقش خلال المراحل الأولى من المؤتمر"[2]. وبما أن منظمة التحرير لم تدع لحضور المؤتمر [3]. فكان موقفها التأكيد على الرفض السابق للقرار (242)، وعدم التعامل معه في أي مستوى من مستويات التعامل العربية والدولية، بما في ذلك مؤتمر جنيف[4].

يتضح مما سبق، أن سياسة "الخطوة خطوة" التي اتبعتها الإدارة الأمريكية أدت إلى بذر الشقاق والشكوك بين مصر وسوريا، خاصة وأن الخطوة الأولى تبدأ دائمًا من مصر، والمخطط الأمريكي والإسرائيلي يشير دائماً ومنطقياً إلى معاملة مصر معاملة خاصة (بصفتها الدولة الأقوى) لإغرائها بالابتعاد عن الآخرين. ومن خلال التحليل للأسلوب الذي عقد به مؤتمر جنيف، يمكن اكتشاف حقيقة أن كافة المناورات والوعود قد استخدمت لاستبعاد السوريين ولشق الصف العربي؛ بإعطاء أولوية خاصة لمصر، ثم لتفريغ المؤتمر من أي مضمون فعلي.

ثانياً: الموقف الإسرائيلي من مؤتمر جنيف:

كانت الاستعدادات تجري لانعقاد مؤتمر جنيف بسرعة حتى يحدث تأثيره بالكامل على الانتخابات الإسرائيلية[5]. ولكن موقف إسرائيل المتعنت أدى إلى إخفاق مؤتمر جنيف، إذ أن إسرائيل لم لم تكن راغبة في عرض مبدأ الحل الشامل الذي يتضمن إحياء القضية الفلسطينية، فضلاً عن اتفاق إسرائيل مع الولايات المتحدة على إنفراد الأخيرة بالحل[6].

وفي ختام تناولنا للموقف الإسرائيلي من المقترحات الدولية لحل الصراع العربي الإسرائيلي، يتبين لنا أن الموافقة الإسرائيلية على تلك المقترحات لم يكن إيماناً منها بالحل السلمي للصراع، بقدر ما كان تكتيكاً سياسياً وإستراتيجياً لسحب البساط من تحت أقدام العرب، بحيث ألاّ تظهر إسرائيل أمام الرأي العام الدولي بمظهر المتعدية التي لا هم لها سوى الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة، بينما

---

[1] الشريف: **البحث عن كيان**، ص248.

[2] تشيريجى: **أمريكا والسلام في الشرق الأوسط**، ص110.

[3] سيسالم: **المشاريع الأمريكية لتسوية القضية الفلسطينية**، ص142.

[4] عبد الله أحمد برهم: **إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية، إشكالية "الهيكلية والبرنامج"**، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية– نابلس، 2008، ص52.

[5] هيكل: **عواصف الحرب وعواصف السلام**، ص199.

[6] السيد: **من سيناء إلى كامب ديفيد**، ص156.

يتمكن العرب بمفردهم من كسب التأييد والتعاطف الدوليين، بعد أن يظهروا بمظهر المعتدى عليهم والمتعطشين للحل السلمي بمفردهم دون إسرائيل. ويتضح لنا أن الولايات المتحدة و(إسرائيل)، كحلفين متضامنين، ما أرادا أصلاً عقد المؤتمر، وذلك لقناعة راسخة لديهما بأن التسوية ينبغي أن تكون انفرادية بين إسرائيل وكل دولة عربية على حدة، لا مع العرب المعنيين كجماعة واحدة، لأن في التعامل مع الدول العربية منفردة مزايا لإسرائيل وأمريكا. ففي ذلك إمكانية استدرار التنازلات من الجانب العربي دون سواه. كما يتضح أيضاً أن الولايات المتحدة تحركت للدعوة إلى مؤتمر جنيف كواجهة تتظاهر من خلالها بالامتثال للشرعية الدولية التي عبر عنها قرار مجلس الأمن 338 دون أن تكون مؤمنة بهذا الأسلوب. وكان كل همها الانتهاء من مسألة فك اشتباك القوات المصرية الإسرائيلية تمهيداً لأمرين: أولهما فصل الارتباط بين الجهتين المصرية والسورية. أما الثاني الاستمرار في سياسة الخطوة خطوة التي تستهدف ضرب التضامن العربي. وقد نجحت في ذلك نجاحاً واضحاً.

المبحث الثاني:
المحددات الإقليمية لحل الصراع العربي الإسرائيلي.

1- البرنامج المرحلي لمنظمة التحرير الفلسطينية عام 1974.

بعد انتهاء حرب عام 1973، وبعد قبول كلٍ من مصر وسوريا بوقف إطلاق النار وفق القرار الدولي (338)، وازدياد النشاط الدبلوماسي العربي، وبخاصة المصري في اتجاه عقد مؤتمر للسلام، وإجراء تسوية شاملة ونهائية، استشعرت الفصائل الفلسطينية المختلفة، ما تحمله المرحلة الجديدة من معاني؛ وما يمكن أن تعكسه من آثار كبيرة على مسيرة حركة النضال الفلسطيني؛ إلاَّ أنه لم يكن ثمة إجماع على قراءة المستقبل، وبالتالي على تحديد الخطوات اللازم اتخاذها تجاه المتغيرات المستجدة[1].

حيث كانت قيادة منظمة التحرير ترفض باستمرار فكرة الحلول المرحلية، وتقوم بشجبها أو استنكارها، إلاَّ إنه بعد حرب العام 1973، حدث تطور دراماتيكي على الرغم من الانتصار العربي فيها؛ فباتت قيادة منظمة التحرير؛ تُدرك أن الخيارات أمامها أصبحت محدودة، بل ومحددة ولا خيار أمامها سوى القبول بالتسوية السلمية، حل يحقق ولو جزء ضئيل من الحقوق الوطنية الفلسطينية، خصوصاً بعد اقتناع القيادة الفلسطينية؛ بأن مشروع الدولة الديمقراطية، قد بات ترفاً سياسياً لا طائل من وراءه؛ وأنه غير قابل للتطبيق في ظل المعطيات الإقليمية والدولية وقتذاك[2].

وعندما بدأت العمليات السياسية بعد انتهاء المعارك، بالدعوة إلى عقد مؤتمر دولي في جنيف جرى استبعاد منظمة التحرير، التي وجدت نفسها مضطرة إلى تكيف إضافي تضمن معه عدم الخروج من المعادلة، وبُني ذلك التصور على أن تسوية سياسية ما سوف تعقب تلك الحرب، وقد ينتج عنها انكفاء الاحتلال عن أجزاء من الأرض الفلسطينية، وكان الاستخلاص بأن منظمة التحرير هي الأولى بتسلم الأرض المنتظرة، وإقامة سلطة عليها[3]. وحاولت أطراف عربية ودولية الاستفادة من رغبة منظمة التحرير، في القبول بأهداف أقل من هدفها الإستراتيجي، فمارست عليها أقسى الضغوط، لانتزاع

---

[1] شفيق الحوت: **عشرون عاماً في منظمة التحرير الفلسطينية. أحاديث الذكريات (1964-1984)**. ط1، دار الاستقلال للدراسات والنشر، بيروت، 1986، ص196-197.

[2] أسامة أبو نحل، وآخرون: **تأثير المتغيّرات السياسية على البناء الفكري وسياسات منظمة التحرير الفلسطينية من 1968 – 1974**، بحث مقبول للنشر في حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، بالكويت، ص65-66.(توجد لدى الباحث نسخة منه).

[3] أحمد سعيد نوفل، وآخرون: **منظمة التحرير الفلسطينية، تقييم التجربة وإعادة البناء**، ط1، مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، بيروت، 2007، ص31.

تنازلات تحرف المنظمة عن مسيرتها النضالية، ولتدفعها للاعتراف بالأمر الواقع تحت شعار الواقعية[1].

توصلت فصائل المقاومة الفلسطينية إلى اتفاق سياسي في أيار (مايو)1974، وأقره المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثانية عشرة المنعقدة في القاهرة في مطلع حزيران (يونيه) 1974، كبرنامج سياسي مرحلي لمنظمة التحرير[2]. يؤهلها كي تكون طرفاً فاعلاً في التسوية السياسية. وفي جلستها الختامية، التي انعقدت في 8 حزيران (يونيه)، أُقر بإجماع المشاركين البرنامج السياسي المرحلي (برنامج النقاط العشر *) للمنظمة الذي أنهي مرحلة تاريخية طويلة من عمر الفكر السياسي الفلسطيني، تميزت برفض تبني منهج المرحلية في النضال. وقد عبرت صياغة البرنامج عن رغبة واضعيه في الحفاظ على حد أدنى سياسي من الاتفاق الوطني[3].

وكان أهم بند في ذلك البرنامج هو البند الثاني الذي جاء فيه: "**تناضل منظمة التحرير بكافة الوسائل وعلى رأسها الكفاح المسلح لتحرير الأرض الفلسطينية، وإقامة سلطة الشعب الوطنية المستقلة المقاتلة على كل جزء من الأرض الفلسطينية التي يتم تحريرها**"[4]. وتعني تلك العبارة أن المنظمة قبلت بأقل من هدف تحرير فلسطين، وأُضيفت عليها كلمة "المقاتلة"، لترضي بعض الفصائل المتمسكة بالميثاق وتحرير كامل التراب الفلسطيني، لأنه بمجرد الاتفاق على إقامة السلطة عن طريق المفاوضات المباشرة، فلن تكون مقاتلة، كما أن إسرائيل هي الطرف المقرِر في التسوية، وأن الولايات المتحدة هي الطرف الوسيط والفعال والذي يتعاطف مع الموقف الإسرائيلي، لذلك فإن التسوية الأمريكية، لا يمكن في حال من الأحوال أن تقود إلى سلطة وطنية فعالة ومستقلة[5]. وبإقرار البرنامج المرحلي، سرعان ما وقع الانقسام في الساحة الفلسطينية، وانسحبت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين من منظمة التحرير، وشكلت مع فصائل أخرى ما عرف(بجبهة الرفض)* [1].

---

[1] إبراهيم أبراش: "**مفهوم الدولة الفلسطينية: النشأة والتطور**"، مجلة السياسة الدولية، العدد 157، مؤسسة الأهرام القاهرة، يوليه 2004. ص44.

[2] الكيالي: **موسوعة السياسة**، ج6، ص605.

* **بنود البرنامج السياسي المرحلي(برنامج النقاط العشر)** انظر: هيئة الموسوعة الفلسطينية: **الموسوعة الفلسطينية**، ج4، ص 112.

[3] عبد القادر ياسين، وآخرون: **أربعون عاماً من حياة م. ت. ف**، ط1، المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات، دمشق، 2006، ص260.

[4] هيئة الموسوعة الفلسطينية: **الموسوعة الفلسطينية**، ج4، ص 112.

[5] غازي حسين: **الفكر السياسي الفلسطيني 1963- 1988**، ط1، دار رانية للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 1993، ص162.

* جبهة الرفض: تشكلت «جبهة رفض الحلول الاستسلامية»، خريف 1974، وضمت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الجبهة الشعبية- القيادة العامة، جبهة التحرير العربية، وجبهة النضال الشعبي.

ياسين: **أربعون عاماً من حياة م. ت. ف**، ص260.

وبذلك أصبحت الساحة الفلسطينية منقسمة بين تيارين، إذ أن أصداء ذلك الانقسام قد انتشرت على امتداد الساحة الفلسطينية وتجاوزها إلى الساحة العربية، فوقفت بعض الدول ومنها سوريا إلى جانب جبهة الرفض، بينما وقفت مصر ودول أخرى إلى جانب قيادة المنظمة.

وحسمت القمة العربية* في الرباط في تشرين أول (أكتوبر) 1974 مسألة التمثيل الفلسطيني، فأكدت: "حق الشعب الفلسطيني في إقامة السلطة الوطنية المستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، بوصفها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني على أية أرض فلسطينية يتم تحريرها"[2]. وهكذا تكون جميع الدول العربية قد اعترفت بوحدانية المنظمة لتمثيل الشعب الفلسطيني، وبالتالي القبول بما تراه المنظمة بالنسبة لقضية فلسطين[3]. كما أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة، بعد شهر أيضاً، أن المنظمة هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وألقى ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير في 13 تشرين ثانٍ(نوفمبر) 1974 خطاباً لأول مرة أمام الجمعية العامة[4].

ويتضح للباحث مما سبق، أن البرنامج المرحلي والذي أكد رفض القرار (242)، الذي يؤدي إلى طمس الحقوق الوطنية والقومية للشعب الفلسطيني، ورفض التعامل معه على كل المستويات بما في ذلك مؤتمر جنيف، وتمسك بإستراتيجية إقامة الدولة الفلسطينية المنصوص عليها في قرارات المجالس الوطنية السابقة، فإنه مثّل بذلك الأرضية المشتركة، ومثل طريقاً وسطاً بين التيارات المتشددة المعارضة لأية تنازلات، وبين التيارات الراغبة في إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وغزة من جهة، والظهور بمظهر الاعتدال أمام المحاولات الدولية والمحلية لفرض تسوية سياسية سلمية على المنطقة العربية من جهة أخرى.

---

[1] نوفل، وآخرون: **منظمة التحرير الفلسطينية، تقييم التجربة وإعادة البناء**، ص32.

* انعقد مؤتمر القمة العربي السابع في 26 تشرين أول (أكتوبر) 1974، في العاصمة المغربية الرباط، وعقد المؤتمر بأعلى مستوى القمة باستثناء ليبيا، وتمت فيه الموافقة على اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني بموافقة الأردن، وأكد على الالتزام بالمحافظة على الوحدة الوطنية الفلسطينية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للعمل الفلسطيني، كما أكد المؤتمر على الالتزام باستعادة حقوق الشعب الفلسطيني، وعدم التنازل عنها، مع عرض القضية الفلسطينية كبند مستقل في الدورة 29 لجمعية الأمم المتحدة، ودعا المؤتمر إلى عدم القبول بأي وضع من شأنه المساس بسيادة العرب كامل على المدينة المقدسة.

هاني الهندي: **التقويم الفلسطيني محطات في تاريخ القضية**، ط1، المكتبة الوطنية، عمان، 1997، ص180.

[2] عصام الدين فرج: **منظمة التحرير الفلسطينية 1964– 1993**، ط1، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، القاهرة، 1998، ص205.

[3] حسين: **الفكر السياسي الفلسطيني 1963– 1988**، ص163.

[4] فرج: **منظمة التحرير الفلسطينية**، ص205.

2- الموقف المصري والسوري من الأطروحات الأمريكية واتفاقية فض الاشتباك الأولى.

أ- فصل القوات على الجبهة المصرية:

كان الموقف الأمريكي واضحاً في دعم إسرائيل خلال حرب عام 1973؛ والوقوف إلى جانبها حتى لا تهزم، بل وحتى لا تضطر للانسحاب من الأراضي المحتلة. وذلك إلى جانب محاولة إقناع العرب بأن التسوية السلمية هي الوسيلة الوحيدة لحل الصراع في الشرق الأوسط؛ وأن الإدارة الأمريكية هي الوحيدة التي بمقدورها التوسط في جهود التسوية السلمية. كما أظهرت الحرب حاجة أطراف الصراع المعنيين للبحث عن تسوية سلمية[1]. وكانت الإستراتيجية الأمريكية تهدف إلى التصدي للصراع العربي الإسرائيلي من خلال خطوات متتالية دون تحديد ماهية الحل النهائي[2].

وجاء التقارب الحذر مع الإدارة الأمريكية في السنوات الأولى من تولي السادات منصب الرئاسة في مصر[3]. وذلك من خلال قناتين هما القناة السعودية والقناة الإيرانية، حيث بدأ السادات في إحياء صلته القديمة بالشاه، ولم يترك فرصة للصدام مع الإتحاد السوفيتي إلاّ واستغلها[4]. ولم تكد تمضي بضعة أسابيع على حرب عام 1973، حتى قام السادات بتكثيف تحركه من أجل "علاقة خاصة" مع الولايات المتحدة. وفي أوائل عام 1974، عادت العلاقات الدبلوماسية الكاملة بين البلدين، والتي قطعت منذ حرب عام 1967، وسيطرت دبلوماسية "المكوك" التي ابتدعها كيسنجر على مسرح الأحداث في الشرق الأوسط، وحظت بمباركة السادات وتقديره العلني[5].

وكانت الثغرة في فكر السادات التي نفذت إليها إسرائيل والولايات المتحدة، هي المتمثلة برأيه بأن أوراق الحل بيد الولايات المتحدة، وثقته بكيسنجر. وبدأت الانحدارات في الموقف العربي منذ نكوص السادات عن تنفيذ كامل خطة الحرب، ثم كان القرار المفاجأة، أي قرار المفاوضات، والذي بدأ والمعركة لم تنته بعد على جبهة القتال، ثم إنه جاء دون تنسيق مسبق مع سوريا، مما يعني الدخول في مفاوضات مباشرة، لم تكن لها سابقة في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي[6]. وكان السادات يروج لفكرة أنه إذا اتفقت مصر فستذعن بقية الدول العربية[7].

---

[1] ربايعة: **الإستراتيجية الإسرائيلية 1967- 1980**، ص557-558.

[2] شاش: **المواجهة والسلام في الشرق الأوسط**، ص96.

[3] شريف: **الحرب والسلام، 1970- 1981**، ص199.

[4] نافعة: **مصر والصراع العربي الإسرائيلي**، ص46.

[5] وليام ب. كوانت: **كامب ديفيد بعد عشر سنوات**، ط1، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1989، ص44.

[6] الحُمش: **السلام المدان**، ص163.

[7] شريف: **الحرب والسلام**، ص209.

وكانت الاستعدادات تجري لانعقاد مؤتمر جنيف بسرعة، حتى يحدث تأثيره بالكامل على الانتخابات الإسرائيلية[1]. كما كان هناك تعهداً أمريكياً لإسرائيل، بعدم دعوة أطراف أخرى لاجتماعات مؤتمر جنيف القادمة بدون موافقة الأطراف المشاركة في الاجتماعات الأولى، أي منح إسرائيل حق الفيتو ضد مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية[2].

بينما أعلنت سوريا أنها لن تحضر المؤتمر، لإصرارها على أن يتحقق فك الاشتباك بين القوات على جبهات القتال قبل حضور المؤتمر الدولي[3]. وكان رأى كيسنجر: "**بأن إسرائيل إذا تهورت بالموافقة على فصل القوات على نطاق واسع في سيناء قبل انعقاد مؤتمر جنيف، فإن سوريا ستطالب بمعاملة مماثلة على جبهة الجولان، وبالتالي فإن المحادثات السورية الإسرائيلية سرعان ما تصل إلى طريق مسدود، وبذلك تعرض اتفاق مصر مع إسرائيل للخطر**"[4]. وقد سجلت مصر تراجعاً سياسياً عندما قبلت حضور مؤتمر جنيف قبل انسحاب الإسرائيليين إلى خطوط 22 تشرين أول (أكتوبر) 1973، وكان حضور مصر لمؤتمر جنيف، رغم عدم حضور سوريا، يمثل تراجعاً سياسياً آخر[5].

ولم تخرج الجلسة الافتتاحية لمؤتمر جنيف عما توقعه كيسنجر، وهو أن تكون مجرد جلسة إجرائية تشرف عليها وتديرها الولايات المتحدة، وإن كان ذلك لا يمنع تواصل اللجان الثنائية المتفرعة عن المؤتمر دورها، على اعتبار أن ذلك سيعطي الإيحاء بأن عملية السلام مستمرة[6]. وانفضت الجلسة الأولى من مؤتمر جنيف من دون نتائج تذكر[7]، سوى توصل المجتمعون في جلسة سرية لاحقة إلى اتفاق على عقد مفاوضات عسكرية فورية بين مصر وإسرائيل، هدفها التوصل إلى اتفاق حول فصل القوات على قناة السويس، وتشكيل لجان عمل أخرى للبحث في عدة قضايا تتعلق بالصراع[8].

وكان الاتفاق الأول لفصل القوات المصرية والإسرائيلية، أول اتفاق يتم من خلال المفاوضات المباشرة بين البلدين، وإن كان ذا طابع عسكري، وقد تم التوقيع على ذلك الاتفاق في 18 كانون

---

[1] هيكل: **عواصف الحرب وعواصف السلام**، ص199.

[2] الكيالي: **موسوعة السياسة**، ج2، ص666.

[3] هيكل: **عواصف الحرب وعواصف السلام**، ص199.

[4] سيل: **الأسد الصراع على الشرق الأوسط**، ص369.

[5] هيثم الأيوبي: **اتفاق فصل القوات الثاني في سيناء 1975**، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1975، ص99- 100.

[6] هيكل: **عواصف الحرب وعواصف السلام**، ص199.

[7] الشريف: **البحث عن كيان**، ص249.

[8] الأيوبي: **اتفاق فصل القوات الثاني في سيناء 1975**، ص101.

ثانٍ(يناير) 1974، بعد مفاوضات شاقة في نقطة تعرف باسم الكيلو 101[1]، على طريق القاهرة – السويس، وبإشراف الأمم المتحدة[2]، من قِبل رئيسي أركان حرب القوات في البلدين، ونص على أن تتقيد مصر وإسرائيل بوقف إطلاق النار[3].

وقام الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون بإذاعة نبأ الاتفاق على فصل القوات بنفسه، وقال: "**إن الاتفاق يعتبر أول خطوة مهمة نحو سلام دائم في الشرق الأوسط، تلك المنطقة التي يمكن أن تتعرض فيها الدول الكبرى إلى مجابهة فيما بينها**". ووصف الرئيس السادات الاتفاق، "**بأنه نقطة تحول في تاريخ المنطقة، ستمهد الطريق أمام سلام دائم لم يسبق له مثيل...**"، وسجل بأن الاتفاق تم "**بفضل جهود كيسنجر، وأن التهنئة يجب أن تذهب إليه**"[4].

وأسفر الاتفاق عن انسحاب إسرائيلي إلى خط يقع على مسافة حوالي 15 ميلاً شرقي قناة السويس، وبذلك تحرر الجيش الثالث المصري، وعادت كل القوات الإسرائيلية إلى سيناء، بينما احتفظت مصر بمواقعها على الضفة الشرقية للقناة، ولكن طلب منها خفض قواتها هناك، والالتزام بقيود على التسليح في المنطقة، كما أنشئت منطقة مماثلة على الجانب الإسرائيلي. وكانت تفصل بين القوتين منطقة عازلة، تقوم قوة دولية تابعة للأمم المتحدة بدوريات فيها[5].

وقد سعى السادات في أعقاب اتفاقية فصل القوات الأولى على الجبهة المصرية، إلى الدول النفطية وبخاصة المملكة العربية السعودية لرفع الحظر عن النفط – استرضاء للولايات المتحدة – دون أن يحقق قرار الحظر أهدافه[6]. وكان رد الملك السعودي فيصل ملك على ذلك، في اجتماع على هامش مؤتمر القمة العربية في الجزائر عام 1973، "**إنني أرفع حظر النفط فقط إذا قالت لي دول المواجهة كتابة إن رفع الحظر الآن في مصلحتها**"، وكان له ما طلب[7]. غير أن الملك فيصل لم يوافق إلاّ بعد تحقيق فصل القوات على الجبهة السورية[8].

ويتضح مما سبق أن الرئيس السادات كان يتحرك بمصر من نظام إلى نظام، كان يتحرك من النظام العربي وإمكانياته وتحالفاته التي حققت نصر أكتوبر، إلى نظام الشرق الأوسط الذي ترعاه الولايات المتحدة وتحركه لمصالحها الشخصية، ولصالح حليفتها إسرائيل. وبإمكاننا الذهاب إلى أن

---

[1] شاش: **المواجهة والسلام في الشرق الأوسط**، ص95.

[2] سيل: **الأسد الصراع على الشرق الأوسط**، ص367.

[3] الشريف: **البحث عن كيان**، ص235. وانظر نصوص الاتفاق في: الكيالي: **موسوعة السياسة**، ج4، ص548.

[4] عبد الهادي: **المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية**، ص567.

[5] تشيريجى: **أمريكا والسلام في الشرق الأوسط**، ص111.

[6] السيد: **من سيناء إلى كامب ديفيد، 1967– 1979**، ص4.

[7] هيكل: **خريف الغضب**، ص160.

[8] السيد: **من سيناء إلى كامب ديفيد**، ص4.

النجاح العسكري والسياسي لمصر في بداية الحرب، لم يصاحبه نجاح مماثل في القدرة، أو في الرغبة، على المحافظة على عناصر القوة التي تم توظيفها، وبدأت عناصر تلك القوة تتسرب من بين يدي المفاوض المصري الواحد تلو الآخر في مرحلة ما بعد الحرب، وهو ما يفسر المفارقة بين النتائج العسكرية والنتائج السياسية لحرب أكتوبر. وبعد وقف إطلاق النار وتحقيق اتفاق فض الاشتباك الأول، تمكن السادات وبنجاح كبير من استثمار الإنجاز العسكري لحرب أكتوبر لمصلحته الخاصة، وظهر على المسرح السياسي وكأنه استطاع أن يحقق ما عجز عنه عبد الناصر نفسه عن تحقيقه.

ب- فصل القوات على الجبهة السورية:

كان السوريون على الرغم من معارضتهم لمؤتمر جنيف للسلام بعد الحرب، يخافون من إمكانية الوصول إلى تسوية مصرية إسرائيلية منفصلة، لذلك فبعد توقيع أول اتفاقية فك ارتباط مصرية إسرائيلية في كانون ثانٍ (يناير) 1974، شنوا حرب استنزاف محدودة على مرتفعات الجولان، وكان هدفهم سياسياً بسعيهم إلى منع خطوط وقف إطلاق النار من التجمّد، كما فعلوا بعد حرب عام 1967، وإلى ضمان اشتراك الدولتين العظميين في عملية لإحلال السلام بين سوريا وإسرائيل، بالإبقاء على خطر نشوب حرب جديدة ماثلاً في الشرق الأوسط[1]. وبالرغم من موافقة سوريا على الالتزام بالقرار رقم (242)، أصرت إسرائيل على الاحتفاظ بهضبة الجولان السورية[2]. كما شرع كيسنجر الذي شجعه نجاح اتفاق فض الاشتباك على الجبهة المصرية، في محاولة ترتيب اتفاق مماثل على الجبهة السورية، فالتقى بالرئيس السوري حافظ الأسد في كانون أول (ديسمبر) 1973، واكتشف كيسنجر أن مهمته الجديدة لا بد أن تواجه عقبات أعمق مما كان يتضمنها ترتيب فك الاشتباك المصري الإسرائيلي. كما أدت النزعة القومية للأسد كزعيم عربي إلى إصراره المتشدد على أن سوريا لن تدخل في أي اتفاق لفض الاشتباك، إلاّ إذا استعادت مصر بعض الأراضي التي فقدتها في عام 1967على الأقل. ولم يستطع كيسنجر أن يحقق فك اشتباك سوري إسرائيلي إلّا في أواخر أيار (مايو) 1974، عقب جهد شاق ومفاوضات استمرت أربعة أسابيع[3].

حيث أعلن الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون نجاح مهمة وزير خارجيته هنري كيسنجر في الشرق الأوسط، في التوصل إلى اتفاق للفصل بين القوات في الجولان، وقد جرى التوقيع على هذا الاتفاق، الذي انسحبت القوات الإسرائيلية بموجبه من مناطق محددة في الهضبة السورية المحتلة، في مدينة جنيف في 31 من الشهر نفسه، لتنتهي بذلك حرب الاستنزاف التي خاضتها القوات السورية ضد

---

[1] بيتر مانغولد: **تدخل الدول العظمى في الشرق الأوسط**، ترجمة: أديب شيش، ط1، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، 1979، ص346.

[2] Smith, Charles D., Palestine and Arab-Israeli Conflict, 2nd, New York: Martin's Press, Inc, 1992, p.231

[3] تشيريجى: **أمريكا والسلام في الشرق الأوسط**، ص112.

القوات الإسرائيلية ودامت 81 يوماً، وقد نص ذلك الاتفاق على تطبيق القرار الدولي رقم (338)، والتزام الجانبين السوري والإسرائيلي، التزاماً دقيقاً بوقف إطلاق النار[1].

وقد وُضع الاتفاق على نمط نظيره المصري، حيث قبل الطرفان إنشاء مناطق محددة للقوات، تفصلها منطقة عازلة وقوات الأمم المتحدة، وانسحبت إسرائيل إلى خط يطابق بوجه عام مواقعها قبل 6 تشرين أول (أكتوبر)، ولكنها أعادت بلدة القنيطرة المدمرة التي كانت عاصمة للجولان قبل سقوطها في أيدي الإسرائيليين في 1967، وكذلك وافق الجانبان على مبدأ أن قوات الأمم المتحدة لا يمكن سحبها إلّا بموافقة متبادلة، وعرض الأسد تأكيدات سرية بأنه لن يسمح للفدائيين الفلسطينيين بمهاجمة إسرائيل عبر خطوط فك الاشتباك[2].

وضماناً للتعهد، اعترفت الولايات المتحدة علناً بحق إسرائيل في الرد إذا هوجمت بقوات شبه عسكرية، كما فازت إسرائيل أيضاً بوعد من واشنطن بأن تنظر في إمكانية إقامة علاقة عسكرية ثنائية طويلة المدى، وقد انضمت المملكة العربية السعودية إلى مصر في تشجيع المرونة السورية أملاً في نجاح سياسة المكوك. فقد كان الاتفاق السوري الإسرائيلي حدثاً يعتبر نقطة تحول، لأنه يتضمن أكثر الدول العربية تطرفاً حول حدود إسرائيل،[3].

ومما سبق نرى أن العرب كانوا مدعوون دوماً إلى خوض حروب محدودة كل عدة سنوات لتحريك القوى العظمى لإجبار إسرائيل على الانسحاب، وإلّا فعدم قيام حروب بين العرب وإسرائيل، من شأنه تعزيز بقائها في الأراضي المحتلة إلى ما لا نهاية. فإذا كانت حرب أكتوبر، قد أثبتت أن مفاوضات السلام مع إسرائيل منذ عام 1967 وحتى حرب 1973، لم تغير شيئاً من موقف إسرائيل، ولم تزحزحها عن قناة السويس وبقية الأراضي العربية، فإن الذي يحركها لتتفاوض حول فصل القوات هو الحرب. فإن الحرب وحدها هي الضمان في المستقبل أيضاً، في إطار معادلة الصراع العربي الإسرائيلي. فلا بد إذاً من بقاء العمل العسكري دوماً، لأنه هو المحرك الأساس لأية تسوية مستقبلية.

3- اتفاقية فض الاشتباك الثانية بين مصر وإسرائيل عام 1975 وأثرها على العلاقات المصرية السورية.

عكست اتفاقيتا فض الاشتباك بين القوات المصرية والإسرائيلية، وبين القوات السورية والإسرائيلية، نهجاً مختلفاً تجاه عملية التسوية[4]. حيث انفردت الحكومة الأمريكية، برعاية مفاوضات طويلة وعسيرة، وعلى آثرها وقعت الحكومة المصرية اتفاقاً مرحلياً جديداً مع حكومة إسرائيل، ظاهره

---

[1] الشريف: **البحث عن كيان**، ص246، وانظر نصوص الاتفاق في: الكيالي: **موسوعة السياسة**، ج4، ص548.

[2] تشيريجى: **أمريكا والسلام في الشرق الأوسط**، ص112.

[3] **المرجع السابق**، ص112- 113.

[4] شريف: **الحرب والسلام**، ص201.

عسكري، يتعلق بخطوط جديدة للفصل بين القوات في سيناء، وباطنه سياسي، يتضمن تعهدات وضمانات، هي في جوهرها تنازلات سياسية[1]. ولم يؤد الدور الأميركي في النهاية إلاّ إلى دفع مصر في اتجاه تسوية منفردة مع إسرائيل[2]. حيث بدأ الخلاف المصري السوري بعد أقل من شهرين من نهاية الحرب، وكانت أولى بوادره، حول خطوات التسوية السلمية. وقد اشتد ذلك الخلاف بعد توقيع مصر اتفاقية فك الاشتباك الثانية مع إسرائيل في أيلول (سبتمبر) 1975[3]. وكانت إسرائيل تأمل من ذلك عزل مصر عن باقي الدول العربية وخاصة سوريا[4].

كما أثارت الاتفاقية الثانية بصفة خاصة جدلاً حاداً على نطاق واسع في العالم العربي، وعرّضت الرئيس المصري السادات لانتقادات قاسية لا تقل عن تلك التي تعرض لها قبل تلك الحرب[5]. ورغم ذلك فقد سار السادات في طريقه حتى النهاية، دون أن يضع أية وزن أو قيمة للمواقف العربية المعارضة لتوجهاته[6]. حيث أعلن الرئيس السادات مجدداً أن حرب عام 1973 كانت أخر الحروب. فقوضت تلك الاتفاقية خيار الحرب لدى السادات، وأصبح في ظلها حبيس اتفاق لا يمكن أن يحل محله غير معاهدة صلح مع إسرائيل، كما تعهد السادات ضمنياً بإنهاء حالة العداء لإسرائيل، إلى جانب تعهده لكيسنجر بالامتناع عن الاشتراك في القتال في حالة قيام سوريا بمهاجمة إسرائيل[7]. وبذلك يكون السادات قد ألغى المشروع النهضوي العربي، وألغى الحلم التنموي بتحرير الأراضي العربية.

وبعد سلسلة من الجولات المكوكية التي قام بها كيسنجر بين مصر وإسرائيل، في النصف الثاني من آب (أغسطس) 1975[8]. تم التوقيع على "اتفاق فصل القوات الثاني في سيناء*" بين

---

[1] إلياس شوفاني: "**الاتفاق المرحلي في سيناء، دفعة أولى على حساب التسوية**"، مجلة، شؤون فلسطينية، العدد 50-51، مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، 1975، ص59.

[2] نافعة: **مصر والصراع العربي الإسرائيلي**، ص55.

[3] السيد: **من سيناء إلى كامب ديفيد**، ص216.

[4] Smith, Charles D., Palestine and Arab-Israeli Conflict, 2nd, New York: Martin's Press, Inc, 1992, p.231.

[5] المدني: **الملف العربي في القرن العشرين**، ط1، ج7، ص228.

[6] شاش: **المواجهة والسلام في الشرق الأوسط**، ص96.

[7] جمال سلامة علي: **من النيل إلى الفرات "مصر وسوريا وتحديات الصراع العربي الإسرائيلي"**، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003، ص429.

[8] الشريف: **البحث عن كيان**، ص252.

* **نص اتفاق فصل القوات الثاني في سيناء 1975، انظر**

الكيالي: **موسوعة السياسة**، ج4، ص548،

وانظر، بيلي: **الحروب العربية الإسرائيلية وعملية السلام**، ص420- 422،

الطرفين المصري والإسرائيلي في الأول من أيلول (سبتمبر)1975، بالأحرف الأولى فقط، ثم جرى التوقيع الكامل في جنيف في الرابع من الشهر نفسه، ولم يحضر المندوب السوفيتي جلسة التوقيع في جنيف تعبيراً عن احتجاج موسكو على الاتفاق وعلى الأسلوب الذي عقد به[1].

كما رفضت كل من منظمة التحرير وسوريا تلك الاتفاقية[2]. وأرسلت الحكومة السورية بياناً إلى الجامعة العربية باعتراضها على تلك الاتفاقية، نتيجة لالتزام مصر فيها بعدم استخدام القوة ضد إسرائيل، على الرغم من أن الاحتلال الإسرائيلي ما زال مستمراً للجزء الأكبر من سيناء والجولان والضفة الغربية وقطاع غزة، وأن ذلك الالتزام يعني فعلياً إنهاء حالة الحرب مع إسرائيل. وأضاف البيان السوري أن تلك الاتفاقية تتيح لإسرائيل تركيز قوتها ضد الجبهات العربية الأخرى، وستؤدي إلى تفتيت الجبهة العربية[3]. وفُسرت آلية السادات لتوقيع تلك الاتفاقية مع الإسرائيليين، من قِبل الأسد وآخرين بأنها كشفت نوايا مصر الخروج عن الإجماع العربي، وذلك من خلال إتباع النهج الذي رسمه الإسرائيليين، والذي من شأنه زيادة قوتها العسكرية وتحقيق أهدافها في المنطقة[4]. وكان السوريون يعون جيداً أن إسرائيل تحاول عزل مصر، الأمر الذي سيترك سوريا حينئذ وحدها لتواجه الآلة العسكرية الإسرائيلية المتفوقة، لذلك كان الأسد يعارض الخطوة الثانية على الجبهة المصرية، ولتأكيد موقفه أمر بوضع قواته في حالة تأهب قصوى منتصف تشرين ثانٍ(نوفمبر) 1975، عشية تجديد تفويض قوات الأمم المتحدة[5].

وانظر جمال سلامة علي: **إسرائيل والعلاقات المصرية السورية "دراسة في أثر الصراع العربي الإسرائيلي على علاقات الدولتين"**، ط1، دار مصر المحروسة، القاهرة، 2002، ص 425-427.

وانظر الأيوبي: **اتفاق فصل القوات الثاني في سيناء 1975**، ص277-280،

وانظر بطرس بطرس غالي: **اتفاقية فك الاشتباك الثاني في سيناء**، مجلة السياسة الدولية، العدد 42، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 1975، ص252-254،

وانظر الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1975، جمع واختيار: جورج خوري نصر الله، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1977، ص375-376.

[1] الأيوبي: **اتفاق فصل القوات الثاني في سيناء 1975**، ص275.

[2] نافعة: **مصر والصراع العربي الإسرائيلي**، ص55.

[3] علي: **إسرائيل والعلاقات المصرية السورية "دراسة في أثر الصراع العربي الإسرائيلي على علاقات الدولتين"**، ص 254.

[4] Smith, Charles D., Palestine and Arab-Israeli Conflict, 2nd, New York: Martin's Press, Inc, 1992, p.231

[5] علي: **من النيل إلى الفرات "مصر وسوريا وتحديات الصراع العربي الإسرائيلي"**، ص340.

ويعتقد الباحث، أن التأهب السوري لمواجهة إسرائيل، فذلك الإجراء لم يعد له جدوى أو تأثير في ظل غياب الدور العسكري المصري، وخاصة بعد أن فقدت مصر إلى أجل غير مسمى، أي قدرة على ممارسة أي ضغط عسكري على إسرائيل.

ولم تستطع سوريا أن تصل مع إسرائيل إلى أكثر من فك ارتباط واحد محدود في مرتفعات الجولان، وكانت تعد نفسها لصراع طويل مع إسرائيل، وذلك الصراع يصعب أن يكون عسكرياً في غياب القوة العسكرية المصرية. وإذا كان الأمر كذلك، فهو بالتالي صراع سياسي يحتاج بالدرجة الأولى إلى مقدرة الصبر وقوة الأعصاب. وبالتالي فإن سوريا لا بد أن تؤمن طرق الاقتراب إليها من لبنان، ومن ثم تصبح بيروت موقعاً لا يمكن أن تسمح فيه سوريا بقوى مناوئة لسياساتها أو خارجة علي سياستها[1]. وذلك لأن لسوريا مصالح متنوعة في لبنان تريد الدفاع عنها؛ بالإضافة إلى إرادة البعث الأيديولوجية والسياسية في أن يقدم نفسه وكأنه المسئول عن القضايا العربية. كما أن سوريا أرادت، ضمن سياق اتفاق سيناء الثاني، أن تظهر كشريك أساسي ومسئول في تسيير أمور المنطقة، ومنذ اتفاق فك الارتباط في الجولان عام 1974، أصبح من المستبعد التفكير بمواجهة مباشرة مع إسرائيل، حيث يمكن أن يشكل موقع لبنان خطراً جغرافياً على سوريا[2]. وكان الهاجس السوري دائماً أن طريق الجنوب إلى البقاع مؤد بالضرورة إلى مشارف دمشق، وبذلك لم تعد مشكلة ما يجري في لبنان مشكلة لبنانية، وإنما أصبحت في ذات الوقت أيضاً مشكلة سورية. مع فهم سوريا لطبيعة التركيبة اللبنانية، ومع سوء فهم مستحكم بين القيادة السورية وبين قيادة منظمة التحرير، فإن عوامل الخطر في لبنان وعليه أصبحت مقلقة[3]. كما أن إرادة السيطرة على المقاومة الفلسطينية تعبر عن حلم قديم عند المسئولين السوريين الذين لا يثقون بياسر عرفات رئيس منظمة التحرير[4]. وبالتالي عملت المنظمة على تثبيت موقفها من خلال تعزيز موقعها في لبنان[5].

ولقد حاول العرب بعد ذلك إيقاف انجراف السادات نحو واشنطن والحد من تراجعاته والحيلولة دون خروجه عن الصف العربي، لكنه تجاهل كل تلك المحاولات، وتابع السير على خط منفرد قوامه الثقة المطلقة بالإدارة الأمريكية، والرغبة في مصالحة إسرائيل، والاستعداد للتنازل بلا حدود حتى لو كان الثمن التفريط بالحقوق والمصالح العربية[6].

---

[1] محمد حسنين هيكل: **سلام الأوهام– أوسلو ما قبلها وما بعدها**، ط5، دار الشروق، القاهرة، 1996، ص51.

[2] لورانس: **اللعبة الكبرى المشرق العربي والأطماع الدولية**، ص409.

[3] هيكل: **سلام الأوهام– أوسلو ما قبلها وما بعدها**، ص46–48.

[4] لورانس: **اللعبة الكبرى المشرق العربي والأطماع الدولية**، ص409.

[5] هيكل: **سلام الأوهام– أوسلو ما قبلها وما بعدها**، ص46–48.

[6] المدني: **الملف العربي في القرن العشرين**، ج8، ص362.

ويرى الباحث، أن حرب عام 1973 كانت أكبر مشروع عسكري في العصر الحديث، ولكنه بدلاً من أن يحقق الآمال العريضة التي عقدها العرب عليه، فتبدل من الناحية السياسية إلى كارثة وضعتهم على طريق التفكك والتمزق، وزادت من تعرضهم للضعف، بالرغم من الاجتماعات المتكررة والمؤتمرات على مستوى القمة.، كما أن اتفاقيات الفصل بين القوات التي أبرمت عامي 1974، 1975، بين كل من مصر وإسرائيل وسوريا في أعقاب حرب عام 1973؛ قد أسدلت الستار نهائياً على تلك الحرب التي ابتدأت بانتصارات باهرة للقوات العربية، وانتهت بانتصارات ضائعة دخلت التاريخ بتلك الصفة، ليبدأ متغيراً جديداً من متغيرات الصراع العربي الإسرائيلي، وكانت بشيراً للاتفاقيات والمبادرات اللاحقة والمتمثلة في زيارة السادات للقدس مروراً بتوقيع اتفاقية كامب ديفيد عام 1978، وما أعقبها من متغيرات أخرى.

4- الموقف المصري والسوري من الحرب الأهلية في لبنان عام 1975.

نشبت خلافات عديدة بين مصر وسوريا، وهمّا في ذروة الانتصارات العربية منذ الأيام الأولى لحرب عام 1973. منها خلافات حول العمليات العسكرية المتفق عليها، وخلافات حول وقف إطلاق النار في أوائل أيام الحرب. ثمّ خلافات حول القبول بقرار مجلس الأمن رقم (338)، وطرأت خلافات أخرى حول مؤتمر جنيف، وعلى اتفاق فض الاشتباك الأول عام 1974، وكان من المتصور والمطلوب أن يكون فض الاشتباك بتوقيت واحد على الجبهتين، ثمّ تعقّد الموقف أكثر باتفاقية فصل القوات الثانية في سيناء عام 1975، وانقسمت دول المواجهة بعد ذلك إلى قسمين: مصر في جانب، وسوريا والثورة الفلسطينية والأردن في جانب أخر، وهكذا تعطل دور مصر المركزي في العالم العربي، وتفجرت نتيجة لذلك مشاكل وقضايا عديدة منها الانفجار الدموي في لبنان، والذي كان في حقيقته حرباً أهلية عربية[1].

ولقد وجدت مختلف التنظيمات الفلسطينية، بعد أحداث الأردن عام 1970، نوعاً من الحرية في لبنان، أي حرية التنظيم سياسياً. وقامت التنظيمات الفلسطينية انطلاقاً من لبنان بعمليات فدائية ضد إسرائيل، وكانت تراها ضرورية لتأكيد تصميمها على الوجود[2]، حيث سمحت اتفاقية القاهرة في عام 1969 الموقعة بين الحكومة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية بتنظيم وجود المقاومة الفلسطينية على الأرض اللبنانية وخاصة في منطقة الجنوب[3]. مما دفع بالإستراتيجية الإسرائيلية

---

[1] محمد حسنين هيكل: **الحل والحرب**، ط7، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 1988، ص46-48.

[2] لورانس: **اللعبة الكبرى، الشرق العربي المعاصر والصراعات الدولية**، ص300.

[3] Deeb, Marius: **Syria's Terrorist War on Lebanon and the Peace Process**, Palgrave Macmillan, 2003, p6.

للبحث عن أيلول أسود ثانٍ في لبنان، تتواجه فيه المقاومة الفلسطينية مع الدولة اللبنانية، وذلك عبر جعل الوجود الفلسطيني غير مقبول[1].

وكان ثمة إجماع في الرأي العام اللبناني لوضع كل امكانيات البلاد في تصرف الأنشطة السياسية للمقاومة الفلسطينية. ولكن الأمور انقلبت عندما أخذت المنظمات الفلسطينية تسعى إلى استخدام لبنان كمنطلق للعمليات العسكرية. ونتيجة لذلك تكاثرت الإشتباكات بين الفدائيين والجيش اللبناني[2]. وازداد الموقف توتراً بعد حادث اغتيال ثلاثة من قادة المنظمة التحرير بواسطة متسللين إسرائيليين وصلوا إلى قلب بيروت عام 1973، وعادوا منها بسلام وأثار ذلك الحادث الشكوك حول احتمال تواطؤ السلطات اللبنانية*.

ويرى الباحث، أن الأمور تبدلت بعد تصفية المقاومة في الأردن، وغدا لبنان المعقل الأخير للحركة الفدائية. كما أن تركزها فوق أرض لبنان، جعل منها أقوى منظمة عسكرية خارجة عن سلطة الدولة.

وعندما تمّ توقيع اتفاقية فض الاشتباك الثاني بين مصر وإسرائيل[3]، لم يثر ذلك مشاعر جبهة الرفض فحسب، بل أثار بنوع خاص غضب سوريا واستياءها أيضاً، عندئذ لم يكن أمام السادات إلاّ (فك التضامن) الذي كان قائماً مع سوريا في حرب عام 1973، والعمل في سبيل مصلحة مصر فقط، وهكذا لم يبق للفلسطينيين وللسوريين ولدول جبهة الرفض البعيدة عن حدود إسرائيل، إلّا العمل على إزعاج التقارب المصري الإسرائيلي من خلال الجبهة اللبنانية[4]، حيث ساهمت تلك الاتفاقية في إشعال واستمرار الحرب الأهلية في لبنان، وتصعيد الاعتداءات الإسرائيلية عليه وفي الاقتتال بين العرب هناك[5]. وكانت تلك التطورات الإقليمية تُلقي بظلالها على لبنان، مما كان لها الأثر في توجيه البوصلة إلى تلك الساحة الأكثر سخونة لمواصلة الصراع[6]. وأيقنت القيادة الفلسطينية أن مصر

---

[1] لورانس: **اللعبة الكبرى، الشرق العربي المعاصر والصراعات الدولية**، ص300.

[2] تيودور هانف: **لبنان تعايش في زمن الحرب، من انهيار دولة إلى انبعاث أمة**، ترجمة: موريس صليبا، ط1، مركز الدراسات العربي- الأوربي، باريس، 1993، ص209.

* **تفاصيل حادثة نيسان 1973**، انظر **اليوميات الفلسطينية: المجلد 17**، من 1973/1/1 إلى 1973/6/31، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، 1975، ص302. **انظر**: العقاد: **المشرق العربي المعاصر**، ص166.

[3] الأيوبي: **اتفاق فصل القوات الثاني في سيناء 1975**، ص231.

[4] هانف: **لبنان تعايش في زمن الحرب**، ص221.

[5] محمد الأطرش: **السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي 1973- 1975**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987، ص140.

[6] سامر عبد المنعم أبو رجيلة: **العلاقات الفلسطينية اللبنانية وأثرها على الوجود الفلسطيني في لبنان، 1969-1982**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر- غزة، غزة، 2010، ص3.

خرجت من معادلة القوة العسكرية العربية، ومعنى ذلك أنه رُفع الضغط العسكري المصري على إسرائيل، وأطلقت يد إسرائيل للعمل على بقية الجبهات، وبالتالي فإن الثورة الفلسطينية أصبح محكوماً عليها أن تعمل ولأول مرة في تاريخها بدون غطاءاً مصرياً سواء أكان سياسياً أو عسكرياً[1].

وبينما كانت منظمة التحرير الفلسطينية تراكم انتصاراتها السياسية على الصعيدين العربي والدولي، كانت تختمر في لبنان العوامل السياسية والطائفية والديموغرافية والاجتماعية، التي أدت في 13 نيسان (أبريل) 1975، "أحداث عين الرمانة*" إلى تفجير الحرب في لبنان، واعتبر ذلك إيذاناً ببدء الحرب الأهلية[2]. كما اعتبرت تلك الحادثة نقطة تحول تاريخي في العلاقات الفلسطينية اللبنانية[3].

ومما لا شك فيه فقد لعب الوجود الفلسطيني المسلح في ذلك البلد دور صاعق التفجير لتلك الحرب، وعلى الرغم من أن الفصائل الفلسطينية حاولت أن تتجنب في البدء، الدخول طرفاً في الحرب، إلّا أن تزامن اندلاع القتال في لبنان مع تصاعد الاعتداءات الإسرائيلية على مناطق الجنوب اللبناني، ومع تكثف مساعي الإدارة الأمريكية من أجل التوصل إلى اتفاق ثانٍ لفصل القوات على جبهة سيناء، فقد جعل تلك الفصائل ترى في أحداث لبنان حلقة من حلقات المؤامرة الرامية إلى تصفية القضية الفلسطينية[4].

ويعتقد الباحث، أن الولايات المتحدة كان لها الدور الأكبر في تفجير الأزمة في لبنان، من أجل تصفية المقاومة والقوى الوطنية اللبنانية، لأن ذلك يساعد على فرض تسوية أمريكية للقضية الفلسطينية. إذ أن ضرب المقاومة ورموزها في لبنان يتيح الفرصة أمام تسوية أمريكية، ويتيح فرض الهيمنة الرجعية على لبنان، وإسكات كل القوى المعارضة للتسوية.

ومن جانب آخر فرضت سوريا قيوداً على المنظمات الفلسطينية في عملها على الأراضي السورية، ثمّ جاءت مبادرة سوريا في مرحلة لاحقة، إلى التدخل في النزاع بين اللبنانيين والفلسطينيين عام 1976، تدخلاً يرمي إلى ضبط الوجود الفلسطيني المسلح، وإخضاعه لمقتضيات الأمن اللبناني والسيادة اللبنانية[5]. ثم اتخذ الأسد في 31 أيار (مايو) 1976، قراره النهائي بالتدخل عسكرياً في

---

[1] هيكل: **سلام الأوهام– أوسلو ما قبلها وما بعدها**، ص46.

* **حادثة عين الرمانة** : في 13 نيسان (إبريل) وقع هجوم على باص في حي عين الرمانة في ضاحية بيروت الخاضعة لسيطرة ميليشيات حزب الكتائب، أدى إلى قتل وجرح عدد من ركابه الفلسطينيين، واعتبر ذلك إيذاناً ببدء الحرب الأهلية. انظر: أبو رجيلة: **العلاقات الفلسطينية اللبنانية وأثرها على الوجود الفلسطيني في لبنان**، ص66–67.

[2] الشريف: **البحث عن كيان**، ص251.

[3] نقولا نصر: **حرب لبنان ومداها**، ط1، منشورات دار العمل، بيروت، 1977، ص77.

[4] الشريف: **البحث عن كيان**، ص251.

[5] السيد: **من سيناء إلى كامب ديفيد**، ص164.

لبنان، وبرر السوريون تدخلهم بدعوة مسبقة للتدخل كانت قد وجهتها لهم السلطات الدستورية اللبنانية[1]. وكذلك لمنع التدخل العسكري الإسرائيلي في لبنان بالتفاهم مع حزب الكتائب[2]، وأن الوجود السوري يأتي في سياق حفظ توازن القوى في الصراع العربي الإسرائيلي[3]. الأمر الذي يحمل على الاعتقاد بأن سوريا لم تؤازر عملية نقل الثورة الفلسطينية من الأردن إلى لبنان إلاّ للإمساك بالورقتين معاً، الورقة الفلسطينية والورقة اللبنانية[4].

ويرى الباحث، أن خبرة الولايات المتحدة في التعامل مع العرب، تؤكد أنها تستطيع دائماً استغلال التناقضات العربية، والحصول في ظروف معينة على دعم أطراف عربية بالتنسيق مع إسرائيل وضد المقاومة الفلسطينية التي تمثل طلائع المواجهة العربية.

كما ساهم الوضع الداخلي في لبنان ممثلاً في الحرب الأهلية والتواجد المسلح الفلسطيني، في التدخل الإقليمي (إسرائيل) والدولي في الشأن اللبناني، وكان التدخل العربي ممثلاً بسوريا عام 1976، تحت شعار قيادة قوات الردع العربية، للفصل بين القوى المتصارعة على الساحة اللبنانية[5]. ولم تكن الحرب الأهلية في لبنان حرباً أهلية فقط، وإنما كانت حرباً عربية – عربية، وعربية – دولية، وقعت على أرض لبنان[6]. ولم يدرك الزعماء اللبنانيون والفلسطينيون أن الحرب قد خرجت عن نطاق السيطرة، ولم تعد حرباً أهلية، بل باتت لعبة تداخلت فيها العوامل الإقليمية والدولية، وأصبح اللبنانيون والفلسطينيون مجرد أدوات فيها[7].

وذكرت الصحافة المصرية: أن السوريين رحبوا بدعوة الجانب المسيحي للتدخل، وزحفوا بقواتهم داخل الحدود اللبنانية، واشتركوا في الحرب الأهلية إلى جانب المسيحيين، ولم تقبل سوريا التدخل في الحرب، حباً في الجانب المسيحي، ولا كرهاً للجانب الفلسطيني الإسلامي، وإنما تدخلت لا لشيء إلّا لتضع لها قدماً فوق الأرض اللبنانية، التي ما زال السوريون يعتبرونها أرضهم، التي انتزعها منهم الاستعمار الفرنسي، وأطلق عليها اسم دولة لبنان[8].

---

[1] لورانس: **اللعبة الكبرى المشرق العربي والأطماع الدولية**، ص415.

[2] السيد: **من سيناء إلى كامب ديفيد**، ص164.

[3] Deeb, Marius: **Syria's Terrorist War on Lebanon and the Peace Process**, Palgrave Macmillan, 2003, p8.

[4] جوزيف أبو خليل: **لبنان وسوريا مشقة الأخوة**، ط2، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 1991، ص35.

[5] أبو رجيلة: **العلاقات الفلسطينية اللبنانية وأثرها على الوجود الفلسطيني في لبنان**، ص3.

[6] هيكل: **أزمة العرب ومستقبلهم**، ص24.

[7] ناجي علوش: **حول الحرب الأهلية في لبنان**، سلسلة الثقافة العربية 3، بيروت، 1976، ص74.

[8] شلبي: **موسوعة التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية**، ج5، ص688.

بالنسبة لرد الفعل المصري على الأحداث الأولى، فقد ركز على الحفاظ على هدوء الساحة اللبنانية أطول مدة ممكنة من الوقت، وكان ذلك التصور للقيادة المصرية يحكمه خط العمل السياسي في تلك المرحلة[1]. وقد مُني النظام الرسمي المصري بهزيمة نكراء، وأُخرج نهائياً من دائرة التأثير في الأزمة اللبنانية، وخرجت عن إرادته كل القوى المرتبطة به – على أثر اتفاقية سيناء – وتعكرت علاقاته مع المقاومة الفلسطينية إلى أخر مدى، فبرز كقوة ضعيفة لا يمكنها التأثير، وبالتالي ابتعدت عنه القوى الانعزالية ذاتها لتتجه نحو صاحب النفوذ وهو النظام السوري[2].

وبالنسبة للموقف السوري ورد الفعل على الأحداث في لبنان، فقد أصبحت سوريا منذ عام 1974، معادية لمصالح مصر السياسية في المنطقة[3]، وعملت القيادة السورية على ربط موقفها بالموقف الفلسطيني، وذلك لإفهام القيادة المصرية أن مفتاح الحل لا يزال بيد سوريا، وأن تجاهل ذلك العنصر، يعني فقدان التسوية قوة الدفع الأساسية فيها، وفي النهاية إن ذهاب القيادة المصرية منفردة بعيداً في الحل دون الموقف الفلسطيني، قد يعرض التسوية للانهيار في أية لحظة[4].

ويرى الباحث، أنه بسبب تدهور العلاقات بين مصر وسوريا –حليفي حرب عام 1973–، ومن ثمّ انعزال مصر وتوجهاتها نحو التسوية وخلافاتها مع سوريا، شعرت أطراف لبنانية تساندها قوى خارجية – بينها إسرائيل – أن الفرصة سانحة لضرب الثورة الفلسطينية وإخراجها من لبنان. أن التصلب في الموقف السوري تجاه الدور المصري لم يكن منطلقاً من المبادئ والإيمان بالقومية العربية، وإنما لضرورة إبعاد النفوذ المصري عن الساحة اللبنانية لكي تخلو له الساحة. إذ أن مصالحة مصر وسوريا تعني وقتئذ وجود إمكانية أكبر، لإخضاع المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية لمخططات التسوية.

وفي أيار (مايو) 1976، انتخب إلياس سركيس رئيساً للجمهورية اللبنانية، وكانت رؤيته لحل الأزمة اللبنانية تكمن بأن: "حل أزمة لبنان يساوي التفاهم بين القوات الفلسطينية – التقدمية والجبهة اللبنانية زائد الاتفاق بين مصر وسوريا". فما دامت الخصومة السورية المصرية مستمرة، ستظل الحرب اللبنانية مشتعلة، فإذا كانت سوريا تملك مفتاح الحل في لبنان، فمصر بالمقابل تستطيع أن تعرقل كل تسوية[5].

وسعت كل من المملكة السعودية ودولة الكويت لتضييق شقة الخلاف بين مصر وسوريا دون جدوى، فكان النظام السوري لا يقبل أن يلتقي مع النظام الرسمي المصري إلّا على أساس البحث

---

[1] الطيب عزيز: **عن التسوية والتغيير وحرب الكتائب**، ط1، منشورات الثائر العربي، بيروت 1976، ص12.

[2] ماجد أبي يونس: **المؤثرات العربية في الحرب اللبنانية**، ط1، المنشورات الشعبية، بيروت، 1976، ص88.

[3] شريف: **الحرب والسلام، 1970– 1981**، ص419.

[4] عزيز: **عن التسوية والتغيير وحرب الكتائب**، ص15–16.

[5] كريم بقرادوني: **السلام المفقود 1976– 1982**، الناشر: عبر الشرق للمنشورات، ط1، بيروت، 1984، ص39.

باتفاقية سيناء وخروج مصر عنها، أما النظام الرسمي المصري فلم يكن مستعداً للقبول بذلك الشرط[1]. وكان انعقاد القمة العربية المصغرة في الرياض*، بمثابة بداية النهاية للحرب الأهلية في لبنان[2]، وفي 25 تشرين أول (أكتوبر) 1976، عقد مؤتمر القمة العربية في القاهرة*، وصادق على نتائج مؤتمر الرياض، مع التأكيد على تضامن الشعبين اللبناني والفلسطيني في إطار المحافظة على سيادة لبنان ووحدة أراضيه، وتعهد متبادل بعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وإزالة آثار النزاع في لبنان.

وتم تنفيذ وقف إطلاق النار في كامل لبنان بدأً من 21 تشرين أول (أكتوبر) 1976، وكان على التحالف الفلسطيني التقدمي أن ينسحب إلى المناطق التي كان يحتلها قبل بداية الحرب، كما استحدثت قوة الردع العربية بتمويل الجامعة العربية، وابتدءاً من 14 تشرين ثانٍ (نوفمبر) بدأت قوة الردع العربية بالانتشار في كامل البلاد اللبنانية باستثناء الجنوب، وبذلك ترك جنوب لبنان مفتوحاً للفلسطينيين، إذ أصبح المنطقة الوحيدة من البلاد غير الخاضعة لسلطة قوات الردع العربية، مما يعني استمرار الحرب في لبنان، واستمر العنف في جنوب لبنان بين الفلسطينيين والإسرائيليين والميليشيات المسيحية المدعومة بالإسرائيليين، في الوقت الذي شهدت فيه بقية مناطق البلاد هدوءاً نسبياً[3].

وقد شهدت الساحة العربية آنذاك تكتلاً عربياً وصف بالاعتدال، يضم مصر والسعودية وسوريا وبعض دول الخليج، وقد أفضى ذلك التكتل العربي الذي انضمت إليه سوريا إلى الاختفاء المؤقت للخلافات المصرية السورية، التي نجمت عن اتفاق فصل القوات في سيناء. ثمّ تطورت العلاقات المصرية السورية قدماً لدرجة الإعلان عن قيادة سياسية موحدة بين مصر وسوريا في كانون أول (ديسمبر) 1976[4].

---

[1] أبي يونس: **المؤثرات العربية في الحرب اللبنانية**، ص89.

* **القمة العربية بالرياض:** عقدت في 18 تشرين أول (أكتوبر) 1976، بالرياض مؤتمر القمة السداسي غير العادي لبحث أحداث لبنان، وكان من أبرز قراراته، الحفاظ على المقاومة الفلسطينية ممثلة بمنظمة التحرير طبقاً لمقررات الرباط، ودعم صمودها وتمكينها من تحقيق أهدافها، كما تقرر وقف إطلاق النار في لبنان وإنهاء حالة الاقتتال في كافة الأراضي اللبنانية، مع وضع نقاط مراقبة من قوة الأمن، وسحب المسلحين وجميع الأسلحة الثقيلة مع إزالة المظاهر المسلحة.

انظر: الهندي: **التقويم الفلسطيني محطات في تاريخ القضية**، ص175،

وانظر الكيالي: موسوعة السياسة، ج6، ص398.

[2] هيلينا كوبان: **لبنان 400 سنة من الطائفية**، ترجمة: سمير عطا الله، ط1، منشورات هاي لايت، 1985، لندن، ص138.

* **مؤتمر القمة العربية في القاهرة عام 1976، انظر**، الهندي: **التقويم الفلسطيني محطات في تاريخ القضية**، ص180، **وانظر، الكيالي:** موسوعة السياسة، ج6، ص399.

[3] لورانس: **اللعبة الكبرى المشرق العربي والأطماع الدولية**، ص416-418.

[4] السيد: **من سيناء إلى كامب ديفيد**، ص164.

ويتضح للباحث مما سبق، أن الإدارة الأمريكية عملت على توظيف نتائج حرب عام 1973 لخدمة مصالحها في المنطقة، وتدعيم انحيازها إلى جانب إسرائيل، فقد أدى دخول مصر الحرب بالتوافق مع سوريا وما تبعها من اتفاقيات، إلى إضعاف الدور المصري وإخراجه من معادلة الصراع العربي الإسرائيلي، تلك المعادلة التي كانت تستند إلى العمل القومي الجماعي، والتي أصبحت بعد الحرب تستند إلى العمل الثنائي، خاصة بعد توقيع مصر لاتفاقية فصل القوات الثاني في سيناء عام 1975 بمعزل عن سوريا، مما اعتبر أحد أسباب توتير الساحة اللبنانية واندلاع الحرب الأهلية فيها، وجعل لبنان ساحة تتصارع فيها جميع الأطراف كل لمصلحته، وغير ذلك من التداعيات الدولية في المنطقة العربية وعلى رأسها فرض التسوية السلمية من منظور أمريكي بمعزل عن الاتحاد السوفييتي.

المبحث الثالث:
انطلاق العملية السلمية في الشرق الأوسط عام 1977 وتداعياتها الإقليمية:

1- مبادرة السادات بزيارة إسرائيل 1977.

إن مختلف المتغيرات خلال النصف الأول من عقد السبعينات كانت تدفع النظام العربي نحو كارثة محققة، وذلك بسبب انقسام الحركات والأحزاب القومية العربية، وتحول بعضها إلى نظم قطرية متناقضة ومتنافسة، ورحيل الزعامة الكاريزمية، وأزمة الثورة الفلسطينية في الأردن ولبنان، واختراق الولايات المتحدة لمصر كطرف رئيس في النظام، وانفجار الثورة النفطية، بالتزامن مع تفاقم الأزمة الاقتصادية، وارتفاع معدلات الفقر في مصر وغيرها من الدول العربية، وتدهور الإمكانات السياسية والعسكرية، وغيرها من المتغيرات التي شكلت الإطار العام الذي تمت فيه زيارة الرئيس المصري أنور السادات إلى إسرائيل. وبذلك لم تكن الزيارة مفاجأة، إذا وضعت في سياقها السياسي والتاريخي، وفي إطار البيئة المحيطة بها[1].

فقد انتهج الرئيس السادات الطريق السلمي منذ بداية توليه الحكم، حيث أعلن مبادرته الأولى في 4 شباط (فبراير)1971 أمام مجلس الشعب المصري، على أن يتم بمقتضاها فتح قناة السويس، وانسحاب إسرائيل من شاطئ القناة الشرقي إلى المضايق، وعلى إعادة مصر علاقاتها مع الولايات المتحدة، مقابل أن تبرم مصر اتفاق سلام مع إسرائيل، تنهي بموجبه حالة الحرب القائمة بين العرب وإسرائيل[2].

كما لم يأت قرار السادات بالحرب عام 1973 إلاّ كرد فعل لفشل الاتصالات السلمية، ولم تكن الحرب ذاتها إلاّ وسيلة لتأكيد الاتجاه السلمي في "الإطار الإيديولوجي" الذي يؤمن به، فلم تمض عشرة أيام على بدء الحرب، حتى أعلن السادات في خطابه أمام مجلس الشعب المصري في 16تشرين أول (أكتوبر) 1973، عن الدعوة لمؤتمر دولي لحل الصراع، واستعداد مصر لانتهاج الطريق السلمي للتوصل إلى تسوية الصراع العربي الإسرائيلي، لتنتهي حالة الحرب بين العرب

---

[1] مطر، وهلال: **النظام الإقليمي العربي، دراسة في العلاقات السياسية العربية**، ص116.

[2] جمال علي زهران: **السياسة الخارجية لمصر(1970- 1981)**، تقديم: علي الدين هلال، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1986، ص311.

وإسرائيل التي استمرت منذ عام 1948[1]. وكان الوفاق العربي أول ضحايا اتفاقية سيناء 1975، وازدادت شقة الخلاف بين مصر وبعض الدول العربية، خصوصاً سوريا ومنظمة التحرير[2]. وقد أعقب توقيع تلك الاتفاقية، فترة جمود في الموقف العسكري، وشبه جمود في الموقف السياسي، ويبدو أن السادات قد شعر بأن ذلك الجمود في الوضع السياسي والعسكري يمكن أن يستمر إلى ما لانهاية، خاصةً أنه لم يعد يملك من أوراق الضغط إلاّ القليل، وأنه لم يعد بمقدوره القيام بأي عمل عسكري جديد لتحريك الموقف، لذلك لم يكن هناك بديل من التفكير في عمل جذري لا يقل في تأثيره عما أحدثته حرب عام 1973 من تحريك للموقف، لكن في إطار سياسي بعد استحالة العمل العسكري[3]. وكان مقتنعاً بأنه يجب تبني موقف جرئ في القضية العربية الإسرائيلية[4].

ولقد شهدت الفترة السابقة لزيارة السادات للقدس، ولأول مرة في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي مفاوضات رسمية سرية ومباشرة، حيث توسط "الملك الحسن الثاني" عاهل المغرب، ولعب دوراً أساسياً فيها حين تمكن من ترتيب لقاء سري بين "حسن التهامي" نائب رئيس الوزراء المصري في ذلك الوقت، وبين "موشى ديان" وزير الخارجية الإسرائيلي، وقد تم ذلك اللقاء في 16 أيلول (سبتمبر) 1977[5]، كما لعب الرئيس الروماني "نيكولاي تشاوشيسكو" دوراً هاماً في ترتيب اللقاءات السرية[6].

وفي 9 تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1977، ألقى السادات خطابه الشهير أمام مجلس الشعب المصري[7]. حيث فاجأ العالم بأنه على أتم الاستعداد للذهاب إلى أي مكان في العالم، لو كان ذلك يساعد على حقن دماء أبنائه، بل إنه مستعد للذهاب إلى إسرائيل والاجتماع بهم في عُقر دارهم بالكنيست الإسرائيلي[8]. وفي 16 من الشهر نفسه، سافر السادات إلى سوريا، وأخبر الرئيس الأسد بنيته الذهاب إلى القدس، ودارت بينهما مناقشات غاضبة استمرت 4 ساعات، وكشف السادات عن بعض ما جاء باجتماعه بالأسد بقوله: "**لو ثبت لي أن هذه أخر مهمة أقوم بها كرئيس جمهورية، فسأقوم بها وأعود لأقدم استقالتي، أما أنا فمقتنع 100% بإتمام هذه المبادرة**"[9]. وأثناء مغادرة السادات لدمشق عقد مؤتمراً صحفياً في مطار دمشق رفض الأسد الاشتراك فيه، وأعلن خلاله أنه

---

[1] **المرجع السابق**، ص312.

[2] إلياس شوفاني: **طريق بيجن إلى القاهرة**، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1979، ص19.

[3] علي: **من النيل إلى الفرات "مصر وسوريا وتحديات الصراع العربي الإسرائيلي"**، ص433.

[4] ج. ب. دروزيل: **التاريخ الدبلوماسي**، ترجمة: نور الدين حاطوم، ط1، ج2، دار الفكر، دمشق، 1987، ص248.

[5] نافعة: **مصر والصراع العربي الإسرائيلي**، ص63.

[6] شوفاني: **طريق بيجن إلى القاهرة**، ص43.

[7] حمدي الكُنيسي: **الحرب طريق السلام**، الناشر مجلة النهار، القاهرة، 2005، ص394.

[8] علي: **إسرائيل والعلاقات المصرية السورية**، ص265.

[9] علي: **من النيل إلى الفرات "مصر وسوريا وتحديات الصراع العربي الإسرائيلي"**، ص447-448.

ذاهب إلى إسرائيل، وبعد مغادرته أعلن الأسد أنه حزين لأنه لم يتمكن من إقناع السادات بخطورة زيارته للقدس، وانعكاساتها على القضية العربية[1]. بينما رحب "مناحيم بيجن" رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك، باقتراح زيارة السادات، وحدد شروطه المسبقة والأساسية وركز على نقطتين هما:

1- أن إسرائيل لا تقبل بمبدأ الانسحاب إلى خطوط ما قبل حزيران (يونيه) عام 1967.

2- أن إسرائيل لن تسمح بقيام دولة فلسطينية[2].

ومما سبق ذكره يرى الباحث، أن زيارة السادات لإسرائيل كانت تنطوي على مخاطر كبرى، وذلك لأن مصر لم تحصل مسبقاً على التزام إسرائيلي بالانسحاب لحدود عام 1967 قبل الزيارة، فأصبحت الزيارة في حد ذاتها تعني اعتراف مصر بإسرائيل وبلا مقابل.

فكانت زيارة السادات لإسرائيل في 19- 21 تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1977، واستقبل فيها بحرارة، ثم ألقى خطابه أمام الكنيست الإسرائيلي*[3]، ووصف السادات زيارته للقدس بالمبادرة الحضارية الحضارية التي تهدف إلى اختراق جدار الشك والكراهية[4]، وإزالة العقبات وتحطيم الجمود في التحرك نحو "جنيف"، ومنع وقوع حرب جديدة في المنطقة[5]. ولم يرحب بتلك الخطوة باعتبارها عملاً ايجابياً، سوى إسرائيل والأوساط الغربية[6]. ولم يكن السادات أثناء زيارته لإسرائيل يريد التفاوض على تفاصيل محددة وقضايا حساسة، بل أراد أن يجر مناحيم بيجين إلى مناقشات حول مبادئ عامة، كما أراد أن يجر العرب نحو نهج التفاوض[7].

ورغم المكاسب السياسية التي حققتها إسرائيل من وراء زيارة السادات للقدس، فلم يكن في خطابات وتصريحات القادة الإسرائيليين، سواء أثناء زيارة السادات لإسرائيل أو بعدها، ما يشير من قريب أو بعيد إلى أن إسرائيل معنية بالتوصل إلى السلام العادل الذي تحدث عنه السادات[8]. كما

---

[1] **المرجع السابق**، ص448.

[2] محمد حسنين هيكل: **حديث المبادرة**، ط5، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 1984، ص22.

* **أنظر** نص خطاب السادات في الكنيست: **مسيرة السادات الاستسلامية**: منشورات مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، إشراف: حبيب قهوجي، دمشق، 1977، ص245-258.

[3] دروزيل: **التاريخ الدبلوماسي**، ص248.

[4] **كامب ديفيد - أعلى مراحل التآمر على الشعب الفلسطيني**، ط1، إعداد: قسم الدراسات، منشورات فلسطين المحتلة، المحتلة، بيروت، 1980، ص13.

[5] **مسيرة السادات الاستسلامية**: ص49.

[6] نافعة: **مصر والصراع العربي الإسرائيلي**، ص61.

[7] Stein, Kenneth W. , Heroic Diplomacy: Sadat, Kissinger, Carter, Begin, and the quest for peace, New York , NY 10001ACE:Routledge 29 West 35th Street,1999,p225

[8] **مسيرة السادات الاستسلامية**، ص47-51.

اعتبرت القيادة الإسرائيلية قرار الزيارة تعبيراً عن يأس القيادة المصرية من حل الصراع بالوسائل التقليدية سواء بالحرب أو الدبلوماسية المعتادة [1].

ردود الفعل العربية على المبادرة:

لم يحصل السادات على مساندة وتأييد من البلاد العربية التي عبّرت عن استياءها بعنف على ما اعتبرته "سلام منفصل" من جانب مصر[2]. وقد تراوحت ردود الفعل الفورية بين اتهام السادات بالخيانة العظمى، وبين التحفظ أو الصمت المشوب بالذهول[3]، ففي اليوم الذي وصل فيه السادات إلى إلى إسرائيل، توقفت الحكومة السورية وقطاع الأعمال فيها عن العمل، باعتبار أن ذلك اليوم يوم حداد قومي[4] . ومن ثم أراد السادات العمل على تفادي الاتهامات التي وجهت إليه من مختلف الأطراف العربية بأنه يسير في طريق الحل المنفرد، لذا أعلن في مجلس الشعب المصري في 24 تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1977، عن دعوته لعقد اجتماع غير رسمي بالقاهرة في 3 كانون أول (ديسمبر)، وهو ما سمي باجتماع "مينا هاوس"، للتحضير لمؤتمر جنيف[5]. فجاء الرد العربي بعدم الاستجابة للدعوة[6]، ولم ولم يحضر إلى جانب مصر سوى إسرائيل والولايات المتحدة، وممثلون عن الأمم المتحدة[7]،

وعلى أثر ذلك وفي الفترة ما بين 2-5 كانون أول (ديسمبر)، عقدت قمة عربية مصغرة بطرابلس في ليبيا سُميت "قمة الرفض"، وضمت كل من "الجزائر وليبيا ومنظمة التحرير وسوريا واليمن الجنوبي"[8]. وقرر المشاركون فيها إدانة الزيارة، واعتبروها خيانة عظمى لنضال الشعب العربي، ودعوا إلى العمل على إسقاط نتائجها وتجميد العلاقات السياسية والدبلوماسية مع الحكومة المصرية، ودراسة نقل مقر الجامعة العربية من مصر وعضويتها فيها[9]. فرد السادات بقطع علاقاته الدبلوماسية مع تلك الدول المشاركة في قمة طرابلس[10].

---

[1] نافعة: **مصر والصراع العربي الإسرائيلي**، ص68.

[2] دروزيل: **التاريخ الدبلوماسي**، ص248-249.

[3] نافعة: **مصر والصراع العربي الإسرائيلي**، ص61، 70.

[4] مكي: **الملفات السرية للحكام العرب**، ص150.

[5] علي: **من النيل إلى الفرات**، ص452.

[6] ياسين العيوطي: "**مصر والسلام والأزمة العربية** "، مجلة السياسة الدولية، العدد57، القاهرة، يوليه، 1979، ص17. ص17.

[7] دروزيل: **التاريخ الدبلوماسي**، ص249.

[8] لورانس: **اللعبة الكبرى المشرق العربي والأطماع الدولية**، ص427.

[9] محمد حسن: **مصر في المشروع الإسرائيلي للسلام**، ط1، دار الكلمة للنشر، بيروت، 1980، ص219.

[10] لورانس: **اللعبة الكبرى المشرق العربي والأطماع الدولية**، ص427.

وأصبحت عزلة مصر في تزايد. وفي القمة العربية بالجزائر في الفترة ما بين 2-4 شباط (فبراير) 1978، تشكلت جبهة الصمود العربية وضمت حلفاء سوريا، بينما وقفت بقية الدول العربية موقف المسايرة. وبالتزامن مع القمة العربية، قرر الرئيس الأمريكي كارتر أن يتولى بنفسه ملف المفاوضات، وبعد التشاور مع الأطراف المعنية اتجه نحو اتفاق منفصل بين مصر وإسرائيل، يرافقه إعلان عن المبادئ من أجل تسوية شاملة تقوم على إعادة تأكيد القرار (242)، واعتبار حساب المسألة الفلسطينية[1].

وبعد وقت قصير حدث ما لم يكن بالحسبان ، ففي 11 آذار (مارس) 1978. قامت مجموعة من الفدائيين الفلسطينيين بعملية جريئة داخل إسرائيل، قُتل فيها حوالي 36 إسرائيلياً، فأضحى الرد الإسرائيلي متوقعاً، مما أدى فيما بعد لغزو إسرائيل لجنوب لبنان "عملية الليطاني"*[2]. فانتهز "بيجن" الفرصة، واستغل العملية الفدائية مبرراً لغزو الجنوب اللبناني، التي كان هدفها الأساسي خلق وضع سياسي جديد في المنطقة، يفتح مجالًا للمساومة بين الأطراف المعنية في التسوية[3]. الأمر الذي أدى إلى عواقب وخيمة وزاد الموقف تعقيداً بين مصر وسوريا ومنظمة التحرير، حيث وضع السادات في موقف صعب تجاه بقية العالم العربي[4].

بينما أصدرت وزارة الخارجية المصرية تصريحاً في 12 آذار (مارس) جاء فيه: "**إن الحادث الذي وقع بالأمس في إسرائيل، إنما يعتبر تأكيداً جديداً بصحة الموقف المصري الذي عبّرت عنه مبادرة الرئيس السادات للسلام، من ضرورة الإسراع بإيجاد التسوية السلمية الشاملة لمشكلة الشرق الأوسط** "[5].

---

[1] لورانس: **اللعبة الكبرى المشرق العربي والأطماع الدولية**، ص428.

* **عملية الليطاني:** تذرعت إسرائيل بالعملية الجريئة التي نفذها عشرة فدائيين فلسطينيين على الساحل الفلسطيني بين تل أبيب وحيفا في 11 آذار (مارس) 1978، وكانت المجموعة الفدائية بعد وصولها إلى الشاطئ، استولت على حافلة مدنية واحتجزت ركابها، ومن ثم توجهت المجموعة بالحافلة نحو تل أبيب كي تفاوض السلطات الإسرائيلية من أجل إطلاق بعض الأسرى الفلسطينيين، إلاّ أنها اصطدمت بحواجز الجيش الإسرائيلي، ودار اشتباك انتهي بمقتل حوالي 36 جندياً ومدنياً إسرائيلياً، واستشهاد 9 فدائيين وأسر الفدائي العاشر، وعلى آثر ذلك حشد الجيش الإسرائيلي ما بين 25-30 ألف من قواته، وقام بعملية سميت (عملية الليطاني)، احتل فيها جميع جنوب لبنان حتى نهر الليطاني، وأسفرت تلك العملية عن مقتل 2500 شخص من اللبنانيين والفلسطينيين. المدني: **الملف العربي في القرن العشرين**، ج8، ص574، لورانس: **اللعبة الكبرى، الشرق العربي المعاصر والصراعات الدولية**، ص341.

[2] القطشان: **اتفاقية كامب ديفيد وأثارها على النظام الإقليمي العربي**، ص33.

[3] شوفاني: **طريق بيجن إلى القاهرة**، ص59.

[4] لورانس: **اللعبة الكبرى المشرق العربي والأطماع الدولية**، ص428.

[5] كامل: **السلام الضائع في كامب ديفيد**، ص214.

ولم يحاول السادات أن يفكر بعمق وإمعان في الموقف الناشئ عن الغزو الإسرائيلي للبنان، لاتخاذ الخط الذي يتسق مع خطورة الوضع ومع المصلحة العربية، وإنما ترك العنان لانفعالاته وأصدر تعليماته لوزير الإعلام ولرؤساء تحرير الصحف للقيام بحملة إعلامية لتجريح الموقف السوري وتعريته، مما تدعيه سوريا من صمود وتصدي، بينما جيشها يتقاعس عن مواجهة الغزو الإسرائيلي الذي يعتدي على سيادة لبنان، وعن الدفاع عن المقاومة الفلسطينية[1].

وكما كانت العملية الفدائية داخل إسرائيل، والهجوم الإسرائيلي الذي أعقبها على جنوب لبنان محرجة لمصر، فقد كانت بدورها محرجة لسوريا وبشكل مباشر، حيث يمثل الجيش السوري في لبنان العمود الفقري داخل قوات الأمن العربية "قوات الردع"، ولا شك أن قيام الجيش الإسرائيلي بغزو لبنان في الوقت الذي توجد لسوريا قوات داخل لبنان تصل إلى نحو عشرين ألف جندي سوري، دون أن تحرك ساكناً، بل وتسعى إلى تلافي الاشتباك مع القوات الإسرائيلية بكل السبل، كان يشكل إحراجاً بالغاً لسوريا[2].

فقد كان وجود كل من القوات السورية ومنظمة التحرير الفلسطينية في لبنان يشكل إزعاجاً لإسرائيل، لذلك قررت القيام بتدخل عسكري ضد وجود منظمة التحرير بادعاء إنها تشكل (قوات إرهابية) وذلك في ظل الوجود السوري في لبنان مما شكل إحراجاً لسوريا[3].

ومما سبق ذكره نستنتج، أنه مهما كانت رؤية الموقف السوري بعدم الدخول في معركة مع الجيش الإسرائيلي، نتيجة العملية الفدائية، إلاّ أن المظهر العام خاصة أمام الرأي العام العربي كان يصيبها بالحرج، خاصة وأنها ترفض مبادرة السلام مع إسرائيل، التي قام بها الرئيس السادات، وتلعب دوراً رئيسياً في جبهة الصمود والتصدي التي تكونت عقب المبادرة.

وفي الأشهر التالية تواصلت المفاوضات بين مصر وإسرائيل والولايات المتحدة بشكل ثلاثي، وقرر الرئيس الأمريكي كارتر أن يضع ثقله السياسي للحصول على نجاح في الملف العربي الإسرائيلي، فدعا المصريين والإسرائيليين لمؤتمر قمة بكامب ديفيد أحد مقرات إقامة رئيس الولايات المتحدة[4]. وكان من بين دوافع كارتر إلى الدعوة لعقد مؤتمر كامب ديفيد، تخوفه من أن يؤدي قطع

---

[1] القطشان: **اتفاقية كامب ديفيد وأثارها على النظام الإقليمي العربي**، ص33-34.

[2] كامل: **السلام الضائع في كامب ديفيد**، ص218-219.

[3] Bregman, Ahron (2001) Israel's Wars, 1947-93., This edition published in the Taylor & Francis e-Library, p 101.

[4] لورانس: **اللعبة الكبرى المشرق العربي والأطماع الدولية**، ص428.

الرئيس السادات للمفاوضات إلى استئناف مؤتمر جنيف، وإلى التدخل السوفيتي في مجرى المفاوضات[1].

وبناء على ذلك نرى، أن الخطوة التي اتخذها السادات لم تأت من العدم، ولم تكن مقطوعة الجذور عن النهج الذي سلكه منذ توليه الرئاسة في مصر، وأن فكرة المبادرة لم تكن طارئة على ذهنه كما حاول البعض تصويرها، ولم تكن فكرة فرد أو رئيس، ولكنها سياسة نظام، حيث جرى تداولها ومناقشتها وتعديلها داخل الدوائر والمجالس الحكومية، وشارك فيها عدد من المسئولين، ولذلك تعتبر المبادرة نتيجة لمفاوضات سياسية متكاملة، توصلت في النهاية إلى مسودة اتفاقية بين مصر وإسرائيل، كما أنها عُرضت على مجلس الشعب المصري قبل التوجه لإسرائيل. وبزيارة السادات لإسرائيل تكون مصر فقدت دورها الطليعي في المنطقة العربية، فلقد شكلت مسيرته بدايات الوصول إلى كامب ديفيد، وبالتالي تحددت معالم الإستراتيجية الإسرائيلية لمّا بعد المبادرة، لاغتنام تأييد الرأي العام الإسرائيلي والعالمي المؤيد لها، باعتبار مبادرة السادات مكسباً حصلت عليه إسرائيل، وتستطيع البناء عليه وفق شروطها.

2- اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل 1978.

إن ذلك الاتفاق للتسوية السياسية بين مصر وإسرائيل، أشرفت على وضعه الإدارة الأمريكية، وأعلن بصورة رسمية في 18 أيلول (سبتمبر) 1978، في مؤتمر صحفي حضره موقعو الاتفاق الثلاثة وهم: الرئيس الأمريكي جيمي كارتر، والرئيس المصري أنور السادات، ورئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيجن[2]، حيث تمّ التوصل إلى الاتفاق بعد مفاوضات شاقة[3]، في "مؤتمر قمة" عقد في منتجع "كامب ديفيد" في الولايات المتحدة، واستمر لمدة 13 يوماً متوالية[4]، وذلك في محاولة من الإدارة الأمريكية لتفعيل دورها، حيث رأس كارتر الوفد الأمريكي طيلة فترة الاجتماعات التي استمرت من 6-17 أيلول (سبتمبر) 1978[5].

وفي ذلك المؤتمر الصحفي أعلن الرؤساء الثلاثة اتفاقهم على وثيقتين أساسيتين معلنتين "اتفاقيتين" سميت **الأولى** "إطار عمل للسلام في الشرق الأوسط"، وسميت **الثانية** "إطار عمل لعقد معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل"*. وقد كرست الاتفاقية الأولى مبدأ الحكم الذاتي للضفة الغربية

---

[1] شوفاني: **طريق بيجن إلى القاهرة**، ص81.

[2] الكيالي: **موسوعة السياسة**، ج5، ص52.

[3] الكُنيسي: **الحرب طريق السلام**، ص394.

[4] الكيالي: **موسوعة السياسة**، ج5، ص52.

[5] علي: **من النيل إلى الفرات**، ص464.

* **انظر نص اتفاقيتي كامب ديفيد** الكيالي: **موسوعة السياسة**، ج5، ص52-55،

وقطاع غزة، بينما نصت الاتفاقية الثانية على الانسحاب الإسرائيلي الكامل من سيناء مقابل عقد سلام مع مصر تأكيداً لمبدأ الأرض مقابل السلام[1]. وتبعاً لاتفاقية كامب ديفيد فقد أدت تلك الاتفاقية إلى إعادة تسليم سيناء إلى مصر، وانسحاب إسرائيل منها بالكامل وذلك في 25 نيسان (أبريل) 1982[2].

والجدير بالذكر أنه خلال مفاوضات السلام بين مصر وإسرائيل في كامب ديفيد، أصر السادات على تحقيق انجاز ما بخصوص الملف الفلسطيني، حيث كرر السادات بأنه يسعى لتحقيق سلام شامل وليس منفصل. وطلب من بيجين التصريح بأن إسرائيل لديها النية بأن تعيد الأراضي العربية التي احتلتها عام 1967[3].

رد الفعل العربي على اتفاقيتي كامب ديفيد:

أثارت اتفاقيات كامب ديفيد ردود فعل معارضة من قِبل معظم الدول العربية، حيث تصاعد الرفض العربي، وتصاعدت الإجراءات العملية لتطويق آثار الاتفاقيات وإحباط نتائجها، وقد تبلور ذلك الموقف المعارض في مؤتمر القمة العربي التاسع*، والذي عُقد في بغداد ما بين 2- 5 تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1978، بمبادرة من الحكومة العراقية وبدعوة من الرئيس أحمد حسن البكر، وخلال تلك القمة تقرر إرسال وفد إلى القاهرة مهمته، مناشدة الرئيس السادات العدول عن توقيع صلح مع إسرائيل، فرفض السادات مقابلة ذلك الوفد العربي[4].

كما اتخذ المؤتمر عدداً من القرارات لمواجهة المرحلة الجديدة، أهمها توحيد الجهود لمعالجة الخلل الاستراتيجي الذي ينجم عن خروج مصر من ساحة المواجهة، وضرورة التمسك بأنظمة

كوانت: **كامب ديفيد بعد عشر سنوات**، ص627- 633،

المدني: **الملف العربي في القرن العشرين**، ج8، ص399- 400،

شريف: **الحرب والسلام، 1970- 1981**، ج3، ص254- 264،

مسيرة السادات الاستسلامية، ص293- 300،

مؤسسة الدراسات الفلسطينية: **اتفاق كامب ديفيد وأخطاره**، عرض وثائقي، ط1، بيروت، 1978، ص3-11.

[1] الكُنيسي: **الحرب طريق السلام**، ص394.

[2] Bregman, Ahron (2001) Israel's Wars, 1947–93., This edition published in the Taylor & Francis e-Library, p 100.

[3] William B. Quandt, Camp David: Peacemaking and Politics, Washington D.C: The Brooking Institution,1986, p.322

* **نص الكامل** البيان لمؤتمر القمة العربية التاسع في بغداد حول اتفاقيتي كامب ديفيد، **انظر**: مؤسسة الدراسات الفلسطينية: **اتفاق كامب ديفيد وأخطاره**، ص200-202.

[4] علي: **إسرائيل والعلاقات المصرية السورية**، ص277.

المقاطعة العربية، كما اتخذت عدة عقوبات ضد مصر [1]. كما رفضت منظمة التحرير والفلسطينيون في الداخل والخارج اتفاقية كامب ديفيد، واعتبرتها إنكارا للحقوق الوطنية الفلسطينية، وأن مشروع الحكم الذاتي المقترح يكرس هدف إسرائيل خاصة بالنسبة لضم القدس كاملة[2].

وفي ذلك الصدد أبدى قادة كل من سوريا والأردن وفلسطين تخوفهم، من أن الاتفاقية المصرية الإسرائيلية المنفصلة سوف تترك العرب جانباً ضعفاء، الأمر الذي سيؤثر على المفاوضات العربية الإسرائيلية. وتلك المخاوف ظهرت بشكل جلي عندما تم توقيع تلك الاتفاقية بين الطرفين[3]. كما أصدرت القيادة القومية لحزب البعث الاشتراكي في سوريا بياناً في 5 تشرين أول (أكتوبر) 1978، بياناً شديد اللهجة شجبت فيه اتفاقيات كامب ديفيد، واعتبرت تلك الاتفاقيات لم تخرج مصر من المعركة فحسب، بل حولتها عملياً وقانونياً إلى حليف لإسرائيل، ودعا البيان إلى العمل على زيادة فعالية جبهة الصمود العربية، وتوثيق التعاون والصداقة مع الاتحاد السوفيتي، ومع بلدان حركة عدم الانحياز، ومختلف قوى التحرر والتقدم في العالم، ومواصلة مسيرة التنسيق والتضامن العربي لما يخدم المعركة، كما رحبت سوريا بأي جهد عربي لمواجهة أخطار المرحلة[4]. ولقد حاولت الدول العربية بعد اتفاقية كامب ديفيد، أن تجد وسائل بديلة لخروج مصر من إطار المؤسسة القومية[5]. ومع ذلك استمر الرئيس السادات في نهج كامب ديفيد، وتابع المباحثات المشتركة مع إسرائيل والولايات المتحدة من أجل التوصل إلى الصلح. وفي 26 آذار (مارس) 1979، تم في واشنطن التوقيع على معاهدة الصلح المصرية الإسرائيلية وفق الأسس التي أرستها اتفاقيتا كامب ديفيد[6].

ومما سبق يتضح لنا، أن اعتزال سوريا عن مصر وبعدها منظمة التحرير والدول العربية الأخرى، والذي بلغ منتهاه في الانفصال بعد كامب ديفيد، كان له جذوره في سلوك السادات بالانفراد بالعمل أثناء حرب 1973 وما بعدها، فلم يحفل بالتشاور مع حلفائه السوريين بشأن أي من تلك الأمور الحيوية، فهدمت سياسته جسوراً كثيرة مع الدول العربية، ومع الاتحاد السوفيتي، وعندما تم إبرام اتفاقيات كامب ديفيد ترسخ في ذهن القيادة المصرية أن الولايات المتحدة تجاوزت مستوى التوفيق والوساطة، وأصبحت شريكاً كاملاً في عملية السلام بين العرب وإسرائيل. بينما كانت تهدف السياسة

---

[1] حسن: **مصر في المشروع الإسرائيلي للسلام**، ص219-220.

[2] فرج: **منظمة التحرير الفلسطينية 1964- 1993**، ص207.

[3] Quandt, William B., Camp David: Peacemaking and Politics, Washington D.C: The Brooking Institution, 1986, p.329.

[4] مؤسسة الدراسات الفلسطينية: **اتفاق كامب ديفيد وأخطاره**، ص133-134.

[5] هيثم الكيلاني: **التسوية السلمية للصراع العربي – الإسرائيلي وتأثيرها في الأمن العربي**، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية – دراسات إستراتيجية، العدد3، أبو ظبي، 1996، ص14.

[6] الكيالي: **موسوعة السياسة**، ج5، ص55.

الأمريكية من وراء كامب ديفيد إلى إعادة ترتيب الأوضاع في المنطقة العربية، على أساس فرض نوع من التعايش والاستقرار النسبي في المنطقة، وذلك في ظل التفوق العسكري الإسرائيلي وتحت المظلة الأمريكية. بينما تجاهلت اتفاقية كامب ديفيد المشاكل الأساسية للقضية الفلسطينية، كالقدس واللاجئين والمستوطنات، وبذلك حصدت إسرائيل أهم نتائج كامب ديفيد، وهو إزالة خطر العمليات العسكرية عن حدودها الجنوبية، ومن ثم كان التوجه السياسي لأطراف اتفاقية كامب ديفيد، هو إنهاء المفاوضات وتوقيع معاهدة الصلح المنفرد في أسرع وقت ممكن.

3- معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية 1979.

في 26 آذار (مارس)1979 تمّ في واشنطن، التوقيع على معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية*، وفق الأسس التي أرستها اتفاقيات كامب ديفيد، بين الحكومة المصرية وحكومة إسرائيل، وقد وقع عن مصر الرئيس أنور السادات، وعن إسرائيل رئيس وزرائها مناحيم بيجن، كما وقعها بصفته "شاهد" الرئيس الأمريكي جيمي كارتر[1].

ولم تستطع مصر الحصول من خلال المعاهدة على ضمانات إسرائيلية أو أمريكية بالانسحاب من الأراضي المحتلة عام 1967، ولم تحصل على أكثر من الحكم الذاتي للفلسطينيين، دون أن تعترف إسرائيل بوجود الشعب الفلسطيني، وبالتالي فإن إمكانية الضغط المصري على الموقف الإسرائيلي للتراجع أصبحت ضعيفة، وذلك بعد توقيع المعاهدة بمشاركة الولايات المتحدة[2]. وفي 11 نيسان (أبريل) 1979، وافق مجلس الشعب المصري على معاهدة الصلح المصرية الإسرائيلية بكل وثائقها، كما وافقت الحكومة الإسرائيلية على المعاهدة من خلال "الكنيست" الإسرائيلي[3]. ومن ثم انحازت مصر بشكل جلي للولايات المتحدة، وفي مقابل ذلك حصلت على مساعدات مالية ودعم عسكري أمريكي[4].

---

* **نصوص معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية: انظر**، هيئة الموسوعة الفلسطينية: **الموسوعة الفلسطينية**، ج3، ص41- 45، المدني: **الملف العربي في القرن العشرين**، ط1، ج8، ص401-404، **المعاهدة المصرية الإسرائيلية - نصوص وردود فعل**: ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1979، ص3- 8.

[1] هيئة الموسوعة الفلسطينية: **الموسوعة الفلسطينية**، ج3، ص41.

[2] حسين: **التوسع في الإستراتيجية الإسرائيلية**، ص86.

[3] هيئة الموسوعة الفلسطينية: **الموسوعة الفلسطينية**، ج3، ص45.

[4] Stein, Kenneth W., Heroic Diplomacy: Sadat, Kissinger, Carter, Begin, and the quest for for peace, New York , NY 10001ACE:Routledge 29 West 35th Street,1999,p12

رد الفعل العربي المعارض للمعاهدة:

شهد الوسط العربي سخطاً شديداً وغضبة شعبية عربية على توقيع المعاهدة، وأعلن الحداد العام في الأراضي العربية المحتلة، كما وجه العراق الدعوة لاجتماع وزراء الخارجية والاقتصاد العرب، إنفاذاً لمقررات مؤتمر القمة التاسع، وفي 31 آذار (مارس) 1979، صدر عن اجتماع الوزراء مجموعة من القرارات السياسية والاقتصادية الهامة، تضمنت فرض المقاطعة العربية الشاملة على النظام الرسمي في مصر، كما تقرر نقل مقر جامعة الدول العربية مؤقتاً إلى تونس، وتعليق عضوية مصر في المنظمات العربية كلها، وبدأت الدول العربية التي لم تكن قد قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع القاهرة تفعل ذلك تباعاً[1].

وفي مقابلة إذاعية مع الرئيس الأسد بدمشق، رداً على سؤال حول الخيارات التي يمكن الأخذ بها، قال: "**إن خروج السادات من ساحة الصراع العربي الإسرائيلي ومن الموقع العربي، وجثوه تحت المظلة الإسرائيلية، لم يغيّر شيئاً في طبيعة الخيارات العربية، أو في الخيارات المفتوحة أمام الأمة العربية. علينا أن نسعى لسد الثغرات التي خلفها خروج مصر المؤقت من ساحة الصراع العربي الإسرائيلي، والهدف لدينا ثابت وهو تحرير أرضنا التي احتلت عام 1967، واستعادة الحقوق الوطنية للشعب العربي الفلسطيني، وأدواتنا ووسائلنا لتحقيق هذا الهدف يجب أن تعمل بشكل متكامل، ولا يغني بعضها عن البعض الآخر**"[2].

وقد خلقت معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل واقع جديد، حيث أن مصر الدولة العربية والأقوى عسكرياً والأكثر شعبية قد أقامت علاقات مع إسرائيل، وذلك بتخطيها عقبات تاريخية ثقيلة، حيث فاجأ السادات الأصدقاء والأعداء على حد سواء، ومن ثم عاشت مصر كدولة منبوذة من الدول العربية عقب تلك الخطوة[3].

ويتضح لنا مما سبق، أن المعاهدة أوجدت متغيرات إستراتيجية للصراع العربي الإسرائيلي، حيث هدفت إسرائيل إلى عزل أكبر قوة عربية عن مسار الصراع، فكانت رؤية الرئيس الأسد أن السلام في الشرق الأوسط لا يكمن في تفوق إسرائيلي بل في توازن عربي– إسرائيلي، ولذلك دعا إلى حشد الطاقات العربية في مواجهة التحديات.

---

[1] هيئة الموسوعة الفلسطينية: **الموسوعة الفلسطينية**، ج3، ص45.

[2] **المعاهدة المصرية الإسرائيلية – نصوص وردود فعل**، ص105.

[3] Stein, Kenneth W. , Heroic Diplomacy: Sadat, Kissinger, Carter,Begin,and the quest for peace, New York , NY 10001ACE:Routledge 29 West 35th Street,1999,p12

رد الفعل الدولي المعارض للمعاهدة:

وبالتوازي مع الرفض العربي، أعلن الاتحاد السوفيتي رفضه الصريح للمعاهدة، كما أعلنت معظم الدول الاشتراكية نفس الموقف. كذلك قرر مؤتمر القمة الأفريقية السادس عشر في ليبيريا، إدانة قاطعة للاتفاقيات والمعاهدة، وفي مؤتمر دول عدم الانحياز في هافانا في أيلول (سبتمبر) 1979، حيث تقرر إدانة المعاهدة[1]. مع الإشارة إلى أنه تم تعليق عضوية مصر في المؤتمر الإسلامي في فاس عام 1978، بعد توقيع السادات على اتفاقيات كامب ديفيد[2].

وصدر عن البروفيسور الإسرائيلي "يهودا بلوم" مندوب إسرائيل لدي الأمم المتحدة وأستاذ القانون الدولي العام في جامعة تل أبيب، أثناء مناقشة القضية في الأمم المتحدة في (نوفمبر) 1979، قوله: "**أن الولايات المتحدة ومصر وإسرائيل هي الدول الوحيدة التي تؤيد حالياً معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، وتدافع عنها بوجه الحملات التي تتعرض لها من معظم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة** "[3].

لقد أوجدت المعاهدة المصرية الإسرائيلية متغيرات إستراتيجية في منطقة الصراع العربي الإسرائيلي، بحيث تهدّد الأمن العربي الشامل. وتعرضت أقطار المشرق العربي للضغط الإسرائيلي الذي وصل إلى مرحلة الهجوم المسلح، وخاصة في غزو لبنان صيف عام 1982، والذي أدّى إلى دخول الجيش الإسرائيلي لأول عاصمة عربية (بيروت)[4].

ومما سبق نرى، أنه قد استكملت حلقة الرفض للمعاهدة ابتداء من الدول العربية والإسلامية، ومروراً بالدول الاشتراكية، والدول الأفريقية ووصولاً إلى دول عدم الانحياز، فلم يبق بعد ذلك إلاّ الدول الغربية والتي تحكمها علاقات المصالح مع إسرائيل والولايات المتحدة. وقد ألزمت المعاهدة – والاتفاقيات التي سبقتها – مصر بقيود كثيرة، أهمها إخراج قوة مصر من الصراع العربي الإسرائيلي، وذلك قبل أن يسترجع الفلسطينيون حقوقهم المشروعة، وقبل أن تنسحب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة. وكأن تلك المعاهدة أطلقت يد إسرائيل في العالم العربي، بحيث أصبحت تهدد الأمن العربي بأكمله، وذلك في ضوء اختلال التوازن الاستراتيجي لمصلحة إسرائيل في صراعها مع العرب، مما أدي قيام إسرائيل بغزو لبنان عام 1982 بعد ذلك، فضلاً عن تراجع العمل العربي المشترك، وإضعاف النظام الإقليمي بالخلافات القطرية.

---

[1] حسن: **مصر في المشروع الإسرائيلي للسلام**، ص221-223.

[2] الكيالي: **موسوعة السياسة**، ج6، ص358.

[3] حسن: **مصر في المشروع الإسرائيلي للسلام**، ص223.

[4] حسين: **التوسع في الإستراتيجية الإسرائيلية**، ص83.

4- تباين الموقف المصري والسوري من اندلاع الحرب العراقية الإيرانية (1980- 1988).

انقسم العالم العربي على نفسه عقب زيارة الرئيس السادات للقدس عام 1977، وتكرّس الانقسام العربي في قمة بغداد العربية عام 1979، والذي قضى بتجميد عضوية مصر في جامعة الدول العربية، وقطع معظم الدول العربية العلاقات السياسية معها. كما انقسم العالم العربي على نفسه في موضوع حرب الخليج الأولى التي دارت رحاها بين كل من العراق وإيران[1]. تلك الحرب التي دامت ثماني سنوات، وإن كان لها بذور فتنة تاريخية، فإن تلك الفتنة أعيد توظيفها لإحداث قطيعة نهائية بين الحالة الإسلامية والحالة القومية. وتحمس أصحاب المصلحة في التوظيف فباعوا السلاح إلى الجانبين، لكي تستمر الحرب، وبحيث لا يخرج منها منتصر ومهزوم، وإنما يخرج طرفان كلاهما مهزوم، وكانت أدوات التوظيف في الغالب عربية[2].

ومن البديهي أن مشاكل المنطقة الخليجية لا تنفصل عن مشاكل الشرق الأوسط لشدة الترابط والتفاعل بينهما، فقد دأبت الولايات المتحدة على مراقبة المنطقة منذ عام 1973، خاصة عندما استعمل العرب لأول مرة سلاح النفط في صراعهم مع إسرائيل، فبدأت الولايات المتحدة بالتخطيط للسيطرة على المنطقة بشكل لا يسمح بتكرار حظر البترول[3]. ويوضح ذلك مقال للسفير الأمريكي الأسبق في السعودية "جيمس اكينز" نشرته جريدة "الواشنطن بوست" في 12 أيلول (سبتمبر)1990، بقوله: "**هناك خطة يمكن تصورها أكثر وهي تدويل النفط العربي، وبالتالي تصحيح أحد أخطاء (القدر) الذي لا يمكن تفسيره، والمتمثل في وضع هذه الموارد القيمة في مكان لا يستحقها**"[4]. وفي ضوء تلك الرؤية خططت الإدارة الأمريكية لضمان دوام البقاء لها في الخليج، والذي تعتبره منطقة حيوية لمصالحها[5].

وعندما انهار نظام الشاه "محمد رضا بهلوي" في إيران، بانتصار الثورة الإيرانية في شباط (فبراير) 1979، اهتز لذلك النظام السعودي وأنظمة دول الخليج[6]. وفي الأيام الأولى للثورة، أعلن آية الله الخميني: "**أن تلك الثورة إسلامية لا مذهبية، وهي لصالح المستضعفين، ولأجل تحرير الأمة الإسلامية عامة وفلسطين خاصة**".

---

[1] حمدي الطاهري: **الموسوعة العربية، مشكلات العام العربي**، ط1، ج2، دار الكتب القومية، القاهرة، 1995، ص10-11.

[2] هيكل: **أزمة العرب ومستقبلهم**، ص24.

[3] الطيب البكوش: **الخليج بين الهيمنة والارتزاق**، نشر وتوزيع مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله، تونس، 1991، ص16.

[4] أحمد محمد كمال: **انفجار الخليج، العراق المغبون وكلمة للتاريخ**، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1991، ص36.

[5] البكوش: **الخليج بين الهيمنة والارتزاق**، ص17.

[6] أمين هويدي: **البيروسترويكا وحرب الخليج الأولى**، ط1، دار الشروق، القاهرة، 1997، ص93.

وأبدى الرئيس العراقي "صدام حسين" الذي وصل إلى سدة الحكم في 16 تموز (يوليو) 1979، استعداده لفتح صفحة جديدة من العلاقات مع إيران، واستعداده لدعم ثورة إيران متى ثبت حُسن نيتها وأهدافها تجاه جاراتها من البلدان العربية السبع المجاورة. وكانت كل تلك التطورات بعد فترة وجيزة من خروج مصر من حلبة الصراع العربي الإسرائيلي بعد اتفاقية كامب ديفيد[1].

وعندما تمكنت الثورة الإسلامية من السيطرة على زمام الحكم في إيران، حتى رفع العديد من رجالها شعار تصدير الثورة للخارج، كما أن الإعلام الإيراني كان ينتقد بصورة دائمة حزب البعث الحاكم في العراق ويدعو إلى إسقاطه[2]. وقد أعطت الثورة الإيرانية زخماً كبيراً للحركة الشيعية في العراق، وتكاثرت الحوادث الحدودية بين الطرفين منذ تاريخ استلام الخميني للسلطة[3]. وفي أول نيسان (أبريل) 1980، ازداد التوتر إثر محاولة اغتيال "طارق عزيز" نائب رئيس الوزراء آنذاك في اجتماع طلابي في بغداد، وكان رد فعل صدام الفوري، حيث أمر في 8 نيسان (أبريل) بالحكم على جميع أعضاء حزب الدعوة الشيعي بالإعدام بأثر رجعي، وفي اليوم نفسه أعدم العلامة الشيعي "آية الله باقر الصدر"[4]، حيث بثت إذاعة طهران رسالة للخميني هاجم فيها العروبة، وطالب فيها بإسقاط نظام صدام حسين، وفي 27 من الشهر نفسه، بثت الإذاعة الإيرانية خبر مقتل صدام حسين، على أثر محاولة انقلاب عسكري للإطاحة بحكمه، وكان كلا البلدين يدعم معارضة البلد الآخر، بينما ازداد التوتر العسكري على الحدود[5].

وأخذت الاستفزازات العسكرية والسياسية والحملات الإعلامية الإيرانية تتصاعد، وفي 4 أيلول (سبتمبر) 1980، أعلنت إيران عن تراجعها عن (اتفاقية الجزائر)*، التي وقعها الشاه ولم يطبقها، كذلك قامت إيران بإغلاق "شط العرب". وفي 17 من الشهر نفسه، أعلن صدام حسين بالمثل إلغاء اتفاقية الجزائر، واستعادة السيادة الكاملة على شط العرب، وقد بدأت الحرب بعدد من المناوشات

---

[1] كمال: **انفجار الخليج**، ص28-29.

[2] المدني: **الملف العربي في القرن العشرين**، ج9، ط1، 1998، ص5.

[3] لورانس: **اللعبة الكبرى، الشرق العربي المعاصر والصراعات الدولية**، ص336.

[4] سيل: **الأسد الصراع على الشرق الأوسط**، ص579.

[5] لورانس: **اللعبة الكبرى، الشرق العربي المعاصر والصراعات الدولية**، ص337.

* **اتفاقية الجزائر**: وقعّت في 6 آذار (مارس) 1975، بشأن تسوية النزاع العراقي الإيراني حول الحدود. وقضت باقتسام شط العرب مناصفة بين العراق وإيران، وهو المجرى المائي الواسع الذي يتكون من التقاء نهري دجلة والفرات، وفي نفس الوقت يمثل حدوداً مائية طبيعية بين البلدين. وكان العراق إلى عام 1975 يدعي أن شط العرب كله أرض عراقية. **انظر**، المدني: **الملف العربي في القرن العشرين**، ج9، ص124-125،

انظر، سعد الدين إبراهيم: **القومية العربية الخروج من زقاق التاريخ**، ط2، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2000، ص21.

الحدودية، والتي لم تكن تشير بشكل من الأشكال إلى احتمال نشوب حرب شاملة بين البلدين[1]. وفي 22 أيلول (سبتمبر) أطلق العراق هجومه المفاجئ ضد الأراضي الإيرانية، واعتقدوا أنهم يستطيعون النجاح في حرب خاطفة على الطريقة الإسرائيلية، قد تؤدي إلى سقوط نظام الخميني[2]. وقد استطاع صدام إقناع الآخرين بأنه يدافع عنهم جميعاً في حربه ضد إيران، مما جعل دول الخليج تقدم له المال والسلاح وكل ما يلزمه لاستمراره في تلك الحرب[3]. وفي حقيقة الأمر كانت دول الخليج تتخوف من نتيجة الحرب، واعتبرت أنه إذا نجحت إيران في الحرب فستشكل خطراً على دول الخليج العربية، وكذلك إذا نجح العراق في تلك الحرب فسيشكل نفس الخطر[4].

والجدير بالذكر: أنه بعد أيام من اندلاع الحرب اجتمع الكنيست الإسرائيلي، وبحث موضوع الحرب لعدة ساعات، وأصدر بعدها قراراً يعبر فيه عن ارتياحه لقيام تلك الحرب، وأكد أن تلك الحرب ما قامت إلّا لتستمر[5]. ويرى البعض أن العراق بشنه الحرب ضد إيران، فقد أحدث صدعاً واضحاً في الجبهة المعادية لإسرائيل من ناحية، وأحدث فرقة في العالم العربي بين من يؤيدون إيران، ومن يؤيدونه، وأكثر من ذلك فقد أخرج العراق نفسه من نطاق المجابهة مع إسرائيل، ما دام قد جند طاقاته العسكرية وموارده الاقتصادية وقدراته السياسية في سبيل الانتصار في تلك الحرب[6].

---

[1] المدني: **الملف العربي في القرن العشرين**، ج9، ص22-24.

[2] لورانس: **اللعبة الكبرى، الشرق العربي المعاصر والصراعات الدولية**، ص337.

[3] المدني: **الملف العربي في القرن العشرين**، ج9، ص22-24.

[4] محمد نصر مهنا: **تحديث الخليج العربي**، ط1، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2000، ص257.

[5] كمال: **انفجار الخليج**، ص30.

[6] السيد يسين: "**الحرب العراقية الإيرانية**"، مجلة السياسة الدولية، العدد 63، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 1981، ص59. ص59.

الموقف المصري من الحرب العراقية الإيرانية:

بعد اندلاع الحرب العراقية الإيرانية، كانت أغلب الدول العربية تقف وراء العراق ماعدا سوريا[1]. أما الموقف الرسمي المصري فقد عبر عنه الرئيس السادات "**بالإقرار بأن العراق هو الذي بدأ الحرب، الأمر الذي دفع بدولتين إسلاميتين لصراع مسلح** "، ومن ناحية أخرى قررت مصر بعد عدة أشهر من اندلاع الحرب ببيع السلاح للعراق، وقد برر الرئيس السادات ذلك "**بحاجة العراق للسلاح، وأن مصر لا تستطيع أن تنسى وقفته لجانبها في حرب عام 1973**"[2]. وعندما تولى "حسني مبارك" الرئاسة بعد اغتيال الرئيس السادات، وبسبب تطورات الحرب العراقية الإيرانية فقد أكد "**بأن مصر لا تقبل أي مساس بأمن البلدان العربية في الخليج وسلامة أراضيها، مع الإعراب عن الأمل في انتهاء الحرب**" واستمر في الوقت نفسه بتقديم السلاح والذخائر للعراق[3]. وكانت مصر ترى أن الأصولية الإسلامية التي تصدرها إيران إلى الخارج، بمثابة خطر يهدد الشرق الأوسط بكامله، وقد دعمت مصر العراق في صراعها مع إيران، وكانت تعتقد أن الولايات المتحدة تفعل نفس الشيء، وعندما اكتشفت في تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1986، شحنات الأسلحة السرية التي أرسلتها الولايات المتحدة إلى إيران بالتواطؤ مع إسرائيل، في الوقت الذي كانت الولايات المتحدة تتظاهر فيه، بأنها تريد فرض حظر عالمي على توريد الأسلحة لإيران، فكان ذلك بمثابة صدمة لمصر[4]. ومن المعتقد أن قيام الثورة الإيرانية، شجع على امتداد الأصولية الإسلامية في غير إيران من أنحاء الشرق الأوسط، ونتيجة لذلك قام الإسلاميون المصريون باغتيال السادات عام 1981، وهم من المعادين للولايات المتحدة وإسرائيل وكامب ديفيد.

---

[1] كمال: **انفجار الخليج**، ص33.

[2] عمرو هاشم: **القضايا الخارجية في عهد مبارك**، تقديم: أسامة الغزالي حرب، سلسلة كتاب الأهالي، العدد 46، إصدار جريدة الأهالي، القاهرة، 1993، ص96.

[3] حسن أبو طالب، وآخرون: " **السياسة الخارجية المصرية في البيئة العربية 1970- 1987**"، مجلة المستقبل العربي، العدد 122، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989، ص49.

[4] شريف: **الحرب والسلام**، ص421-422.

الموقف السوري من الحرب العراقية الإيرانية:

دفع الهلع الناجم عن اتفاقات كامب ديفيد كلاً من سوريا والعراق في البداية إلى تكوين تحالف تحدى التنافس الإقليمي والخلاف الحزبي بين البلدين[1]. وفي حقيقة الأمر كانت سوريا تشكل حلفاً مع إيران ضد العراق، وذلك الحلف ظهر جلياً على أرض لبنان[2]. وعندما قامت الحرب العراقية الإيرانية، شجب الأسد حرب العراق ضد إيران، ووصفها "**بأنها حرب خاطئة ضد عدو غير حقيقي في الوقت غير المناسب**"، وكان الموقف السوري يتخوف من انتصار العراق على إيران، مما سيجعل سوريا محصورة بين العراق وإسرائيل. كما اختلف الأسد مع العرب بتقديمه الدعم والتأييد لإيران، فأخذت شحنات السلاح تمر عبر سوريا في طريقها إلى إيران، وسمح الأسد لبلاده أيضاً بأن تكون جسراً بين الشيعة في إيران وجنوب لبنان، وقاطع الأسد قمة عمان – التي دعا إليها العاهل الأردني حسين– في تشرين ثانٍ (نوفمبر)1980، كي يحصل على تأييد العرب لمفاوضاته المقترحة مع إسرائيل[3].

ومن المعتقد أيضاً، أن تخوف الرئيس السوري يعود لأسباب دينية طائفية، كما أن التحالف السوري الإيراني هو تحالف استراتيجي ويعتبر جزءاً من الهلال الشيعي المزعوم، فضلاً عن أهمية التعاون الاقتصادي بين البلدين في مناخ الضغوط والتهديدات الخارجية التي تتعرض لها سوريا.

كما وقعّت سوريا مع الاتحاد السوفيتي "معاهدة الصداقة والتعاون"، في كانون أول (ديسمبر)1980، وذلك بسبب تطورات الحل السلمي للصراع العربي الإسرائيلي، وبسبب الحديث عن قرب ارتباط أطراف عربية أخرى بجانب مصر بعملية الحل السلمي، وهو ما يعني أن سوريا ستظل الدولة الوحيدة البعيدة عن عملية الحل السلمي، وهي في حالة عداء كامل مع إسرائيل، بينما قدراتها العسكرية محدودة بالمقارنة بقدرات إسرائيل العسكرية، إلى جانب تخوف النظام الرسمي السوري من قيام إسرائيل بأعمال عسكرية على الجبهة السورية، لذلك عملت سوريا على توثيق علاقتها بالسوفييت. بينما كانت رؤية السوفييت للمعاهدة، أن سوريا هي البلد العربي الذي ما زال متورطاً في الصراع مع إسرائيل، الأمر الذي يتيح للسوفييت الدخول في مساومات دولية مع الولايات المتحدة التي انفردت بالعملية السلمية[4].

وفي 8 آب (أغسطس) 1988، وضعت الحرب أوزارها، والتي استمرت ثمان سنوات، وخلّفت وراءها آثاراً اقتصادية واجتماعية هائلة، كما فقد الجانبان ما يقارب المليون بين قتيل وجريح وعشرات

---

[1] مكي: **الملفات السرية للحكام العرب**، ص151.

[2] كمال: **انفجار الخليج**، ص33.

[3] مكي: **الملفات السرية للحكام العرب**، ص151–152.

[4] حسن أبو طالب: "**التطورات الأخيرة في العلاقات السورية السوفيتية**"، مجلة السياسة الدولية، العدد 62، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 1980، ص190.

الآلاف من الأسرى[1]. ولم تعد مصر كما أريد لها، قوة محايدة في الصراع العربي الإسرائيلي، فلقد تغيّرت نظرة العرب لسياسة مصر التي استعادت قدراً كبيراً من توازنها وفاعليتها بحيث بدت القاهرة عاصمة للسياسة العربية من جديد[2]. وبعد أن نجح الأسد في تحقيق أهدافه الخاصة بمنع أية تسوية بين إسرائيل وجيرانها العرب، بدأ في شغل سوريا في عملية تحقيق الاستقرار في المشرق العربي، والعودة بسوريا إلى وضع الاحترام الدولي، وشرع الأسد في إصلاح علاقاته مع مصر[3].

ويتضح مما سبق: أن الحرب العراقية الإيرانية أثارت التوترات بين الانتماء العربي والانتماء الإسلامي في المنطقة، في الوقت الذي كان فيه العالم العربي يحاول التأليف بين القومية العربية وبين الإسلام، وبغض النظر عن أهداف سوريا من مناصرة إيران على حساب العراق، فقد أدت مواقف تلك الدول إلى التخفيف من حدة الاستقطاب العربي الإسلامي، كما أدت الحرب إلى خلق موقف بالغ الصعوبة والحرج للثورة الفلسطينية، فقد كان عليها أن تختار بين إيران التي فتحت أبوابها لها تأييداً ودعماً، وبين العراق. وكذلك الموقف للدول الخليجية، فهي إن ناصرت العراق، استعدت وأغضبت إيران، وأصبحت هدفاً محتملاً للانتقام الإيراني، وهي إن ناصرت إيران وقعت في تناقض حاد مع النظام العراقي بكل ما يمثله لها من مصادر تهديد. كما أدت الحرب إلى استدعاء الدول العظمى إلى منطقة الخليج العربي، فسارعت تلك الدول إلى فرض وجودها العسكري في المنطقة، الأمر الذي سيكون له آثاره السلبية على مستقبل العالم العربي برمته.

---

[1] المدني: **الملف العربي في القرن العشرين**، ج9، ص123.

[2] مصطفى الفقي: **حوار الأجيال، رحلة قلم في ثلاثة عهود**، ط2، دار الشروق، القاهرة، 1999ص193.

[3] مكي: **الملفات السرية للحكام العرب**، ص158-159.

5- عودة العلاقات المصرية السورية إلى طبيعتها عام 1989.

منذ نهاية السبعينات ظهرت أصوات معتدلة في مصر والعالم العربي، تحذر من محاولات تحييد دور مصر في الصراع العربي الإسرائيلي، أو على الأقل الحد من فاعليته، باعتبار ذلك هو المدخل الضروري والوحيد لتحقيق أهداف السياسة الإسرائيلية والتي تتفق مع إستراتيجية الولايات المتحدة في المنطقة. ولأن إخراج مصر من الساحة العربية يعني غياب القيادة التاريخية للأمة العربية في مرحلة دقيقة وصعبة بصورة أخلت بالتوازن في المنطقة[1].

وفي مطلع الثمانينات انغمس العالم العربي في أعماق جديدة من العنف، الذي نجم عن التأثيرات المتراكمة والمتداخلة للحرب الأهلية في لبنان، والغزو الإسرائيلي لها، وكذلك تداعيات الحرب العراقية الإيرانية، والانتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة، واستنفذت الفوضى طاقات العالم العربي[2]. وكانت سوريا والعديد من الدول العربية قد قطعت علاقاتها مع مصر أواخر عام 1977، بعد زيارة السادات إلى إسرائيل، وما تمّ على أثر تلك الزيارة من صلح منفرد بين مصر وإسرائيل استند إلى اتفاقيات كامب ديفيد، حيث ساد العالم العربي بعدها تكتل ضد مصر، ما لبث أن بدأ بالتفتت عقب مقتل السادات عام 1981، وتولي الرئيس الجديد "حسني مبارك" مهام الرئاسة المصرية، حيث أخذ يتبع نهجاً سياسياً جديداً وبعيداً عن نهج سلفه، فكان أن أعادت الكثير من الدول العربية علاقاتها مع مصر تباعاً، وفي مقدمة من أعادوا العلاقات مع مصر كانت منظمة التحرير، حيث زار ياسر عرفات القاهرة في 23 كانون أول (ديسمبر) 1983، عقب خروجه من طرابلس في لبنان[3].

وفي27 كانون ثانٍ (يناير) 1987، التقى الرئيسان السوري والمصري في المؤتمر الإسلامي في الكويت لأول مرة ، وكان ذلك اللقاء بين الرئيسين بعد عشر سنوات من القطيعة، بمثابة فاتحة لبدء إعادة ما انقطع من العلاقات التاريخية بين البلدين[4]. وكانت مصر قد استطاعت عزل سوريا، والتي كانت تمثل العقبة الرئيسية في سبيل سياستها العربية، وذلك بالدعم الذي قدمته مصر للعراق أثناء الحرب[5]. وتبدّل الموقف السوري، عندما جرى تدويل حرب الخليج الأولى والتصويت على قرار مجلس

---

[1] الفقي: **حوار الأجيال**، ص193.

[2] مكي: **الملفات السرية للحكام العرب**، ص158.

[3] مجلة البيادر السياسي: "**عودة العلاقات السورية- المصرية**"، العدد 381، السنة 9، ، دار الطباعة العربية، القدس، 1990، ص33-34.

[4] صباغ: **لقاء النسور القاهرة – دمشق**، ص59.

[5] لورانس: **اللعبة الكبرى، الشرق العربي المعاصر والصراعات الدولية**، ص532.

الأمن رقم (598)، الصادر في20 تموز (يوليه) 1988، حول وقف إطلاق النار بين العراق وإيران[1]. ومن ثم وضعت السعودية كل ثقلها من أجل انعقاد قمة عربية استثنائية في عمان ما بين 8-11 تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1987، عُرفت بقمة (الوفاق والاتفاق)*، ولم تكن سوريا قادرة على الاعتراض عليها، بل أرغمت على المشاركة فيها، وقبول البيان الختامي الصادر عنها، والمعبّر عن تضامن الدول العربية مع العراق والسعودية[2]، كما أعلن الشاذلي القليبي*، حول موضوع عودة مصر للصف العربي: "**أن القادة قرروا أن العلاقات الدبلوماسية مع مصر، عمل من أعمال السيادة تقرره كل دولة بموجب دستورها وقوانينها**"[3]. وبذلك سمحت تلك القمة لأغلب الدول العربية باستئناف علاقاتها الدبلوماسية مع مصر، ليعكس قرار قمة بغداد عام 1978، والذي طالب البلدان نفسها ليس بقطع علاقاتها مع مصر فقط، ولكن بمعاقبتها ومقاطعتها اقتصادياً وعزلها في الساحات الدولية مثل الجامعة العربية، والمؤتمر الإسلامي، ومنظمة الوحدة الأفريقية، وحركة عدم الانحياز[4].

وكانت عودة مصر إلى العالم العربي، تمثل أكبر نجاح للرئيس حسني مبارك في سياسته الخارجية، حيث قامت تلك السياسة على التحالف مع الولايات المتحدة، وتحسين العلاقات مع الاتحاد السوفيتي، ومع بقية دول العالم، وإعادة مصر إلى النظام السياسي العربي مع الاحتفاظ بمكاسب كامب ديفيد[5]. وأكد ذلك الرئيس مبارك بقوله: "**إن أي تقارب مصري- عربي لن يكون على حساب**

---

[1] **نص القرار (598) لوقف إطلاق النار بين العراق وإيران**، انظر، لورانس: **اللعبة الكبرى، الشرق العربي المعاصر والصراعات الدولية**، ص379-380،

انظر الطاهري: **الموسوعة العربية، مشكلات العام العربي**، ص55.

* **قمة الوفاق والاتفاق:** استضافت العاصمة الأردنية عمّان قمة الوفاق والاتفاق الطارئة في الفترة ما بين 8-11 تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1987، وجاء في البيان الختامي: أن القادة جددوا تمسكهم بدعم التعاون العربي، كما أكدوا الالتزام بمعاهدة الدفاع العربي المشترك، وعبروا عن استيائهم بسبب استمرار إيران في حربها مع العراق وتهديد دول الخليج. وطالب القادة النظام الإيراني بتطبيق قرار مجلس الأمن رقم (598)، وأعلنوا تضامنهم مع العراق ودعمهم له.
انظر، الكيالي: **موسوعة السياسة**، ج6، ص401.

[2] لورانس: **اللعبة الكبرى، الشرق العربي المعاصر والصراعات الدولية**، ص386.

* **الشاذلي القليبي:** سياسي تونسي، من مواليد 1925، شغل منصب أمين عام جامعة الدول العربية بين 1979 و 1990، عندما كان مقرها تونس بعد اتفاقية كامب ديفيد، استقال خلال الحشد الأمريكي على العراق 1990 - 1991 قبيل حرب الخليج الثانية. **انظر**، موقع المعرفة- http://www.marefa.org/index.php

[3] الكيالي: **موسوعة السياسة**، ج6، ص401.

[4] عبد المنعم سعيد، وآخرون: " **العودة إلى الصف، مصر والوطن العربي 1978- 1988**"، مجلة المستقبل العربي، العدد 122، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989، ص 109.

[5] لورانس: **اللعبة الكبرى، الشرق العربي المعاصر والصراعات الدولية**، ص531.

الاختيار المصري للسلام"[1]. وأعيدت عضوية مصر في الجامعة العربية في مؤتمر القمة العربية الطارئ في الدار البيضاء بالمغرب، والذي انعقد في الفترة ما بين 22-26 أيار (مايو) 1989، حيث رحب المؤتمر في جلسته الافتتاحية بالوفد المصري برئاسة مبارك، وباستئناف مصر لعضويتها الكاملة في جامعة الدول العربية، وفي جميع المنظمات والمؤسسات التابعة لها*.

وكان اللقاء الثاني بين الرئيسين الأسد ومبارك على هامش القمة في الدار البيضاء، والتي عقدت على – خلفية استمرار الانتفاضة الفلسطينية، واحتدام الأزمة اللبنانية – حيث صرح الأسد للصحفيين بقوله: "**كلانا** (الأسد – مبارك) **حريص على العمل العربي المشترك، وكلما كان المناخ العربي أخوياً وجيداً، ينعكس ذلك على العلاقات بين الأقطار العربية كافة**"[2]. وفي 27 كانون أول (ديسمبر) 1989، استأنفت العلاقات بين كل من مصر وسوريا، بعد قطيعة استمرت أكثر من 12 عاماً[3]، وأصبحت حقيقة عزل مصر وإخراجها من الصف العربي من حقائق الماضي[4].

ويعود نجاح دبلوماسية مبارك إلى ثلاثة عوامل: التحالف مع منظمة التحرير الفلسطينية، والتي أوقفت إدانة اتفاقات كامب ديفيد، وحرب الخليج التي أشعرت كل من السعودية والعراق بضرورة الحصول على مساعدة مصر ودعمها، وكذلك الانهيار المتسارع للنفوذ السوفيتي بالمنطقة، والذي أجبر سوريا على تعديل توجهاتها الإستراتيجية. الأمر الذي جعل مصر مجدداً مركزاً للعالم العربي في إطار الاعتدال الذي تدعو إليه الولايات المتحدة[5].

ويتضح لنا مما سبق، أن القمة العربية اعترفت بما هو قائم فعلاً، فكان للعديد من البلدان العربية علاقات اقتصادية وسياسية وعسكرية مع مصر دون غطاء من العلاقات الدبلوماسية الرسمية، كما دفعت الانتفاضة في الأراضي المحتلة الدول الكبرى إلى إعادة الاهتمام بالقضية الفلسطينية، لكن التعنت الإسرائيلي المتمثل بعدم الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وعدم استعداد الحكومة الإسرائيلية لمقايضة الأرض مقابل السلام، الأمر الذي فرض على كل من مصر وسوريا وبشكل استثنائي ضرورة عودة العلاقات الدبلوماسية والتنسيق بينهما على كافة المستويات، وإضافة إلى ذلك الأزمة اللبنانية بأبعادها وتطوراتها المختلفة، والتي ضغطت على الرئيس السوري الأسد من أجل التقارب مع الرئيس المصري مبارك، لكي يجند موقفاً عربياً داعماً له، ولكي يخفف المعارضة

---

[1] هاشم: **القضايا الخارجية في عهد مبارك**، ص119.

* **النص الكامل للبيان الختامي لمؤتمر القمة العربية** الطارئ المنعقد في الدار البيضاء بالمغرب 1989، **انظر**، الكيالي: **موسوعة السياسة**، ج6، ص402.

[2] صباغ: **لقاء النسور القاهرة – دمشق**، ص61-62.

[3] مجلة البيادر السياسي: "**عودة العلاقات السورية- المصرية**"، العدد 381، ص33-34.

[4] سعيد، وآخرون: " **العودة إلى الصف، مصر والوطن العربي 1978- 1988**"، ص 109.

[5] لورانس: **اللعبة الكبرى، الشرق العربي المعاصر والصراعات الدولية**، ص534.

العراقية للمخططات السورية في لبنان. ومن ثم جاءت قرارات القمة لاستعادة بعض الحيوية للنظام العربي الذي قسمته اتفاقيات كامب ديفيد، وفككته الحرب العراقية الإيرانية. وبالتالي فإن كل الظروف السابقة التي أدت إلى تطور العلاقات السورية المصرية، لا شك أنها تهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الخاصة لكل بلد والعامة للبلدين، وذلك لمواجهة عقد التسعينات والتغييرات الدولية الهائلة التي طرأت على المجتمع الدولي، وهو ما سنتعرض له في الفصل القادم.

الفصل الثالث: تطور العلاقات المصرية السورية بعد مؤتمر مدريد 1991.

المبحث الأول: تأثير حرب الخليج الثانية 1990-1991 على انتعاش العملية السلمية.

1- دعوة الرئيس جورج بوش الأب لمؤتمر مدريد عام 1991 .

2- المسارات التفاوضية المباشرة بين العرب وإسرائيل وأثرها على العلاقات المصرية السورية.

أ- الموقف المصري من المفاوضات السورية الإسرائيلية.

ب- الموقف المصري والسوري من المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية.

ت- الموقف المصري والسوري من المفاوضات الأردنية الإسرائيلية.

المبحث الثاني: مباحثات التسوية السلمية منذ 2000-2004 وأثرها على العلاقات المصرية السورية.

1- تعثر قمة كامب ديفيد عام 2000 وتداعياتها.

2- مبادرة السلام العربية عام 2002.

3- خارطة الطريق والبحث عن حلول خارج إطار القرارات الدولية.

أ- الموقف المصري من خارطة الطريق.

ب- الموقف السوري من خارطة الطريق.

4- تباين المواقف المصرية والسورية من دعم حركات المقاومة في لبنان والأراضي الفلسطينية.

المبحث الأول:

تأثير حرب الخليج الثانية 1990-1991 على انتعاش العملية السلمية.

ساد النظام العربي حالة من التشرذم، تمثلت في خروج مصر من خندق المواجهة مع إسرائيل وعُزلتها عن العرب منذ عام 1979، وانهيار العلاقات السورية العراقية، وقيام الثورة الإسلامية في إيران، والحرب الطاحنة التي أعقبتها بين العراق وإيران، إضافة إلى تفاقم الأخطار المحدقة بدول الخليج الصغرى[1].

كما شهد العالم منذ منتصف الثمانينات تغييرات جذرية على كافة المستويات عالمياً وإقليمياً ومحلياً، وبدأت مرحلة جديدة وحاسمة من التطور العالمي، وازدادت الشكوك بشأن قدرة النظام العربي على التكيّف معها[2]. فالمعايير الإقليمية كانت تمر بعملية تغير في لونها السياسي، فسوريا كانت تعاني من صعوبات اقتصادية متزايدة، إلى جانب تورطها في لبنان، والعراق الذي تحرر من حربه مع إيران بعد وقف القتال عام 1988، انضم إلى الأنظمة الموالية للغرب في مصر والأردن واليمن الشمالي لإنشاء مجلس التعاون العربي عام 1989. ومنظمة التحرير بعد أن انحازت إلى الحكومات العربية المعتدلة، ونبذت الإرهاب ودخلت في حوار مع الولايات المتحدة، إلى جانب اندلاع الانتفاضة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، واستمرار بناء المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، وتزايد عدد سكان إسرائيل بأعداد كبيرة من المهاجرين السوفييت في عام 1990[3].

وارتبطت حرب الخليج الثانية بتلك التغييرات الهيكلية في البيئة الدولية، على مستوى الوحدات المكونة للنظام الدولي أو التفاعلات فيما بين تلك الوحدات، حيث تزامنت الحرب مع انهيار النظام الدولي الذي ساد منذ الحرب العالمية الثانية، والذي اتسم بالقطبية الثنائية، إلى نظام آخر جديد آخذ في التبلور[4]. وقد تبلورت تلك المتغيرات وانعكاساتها في تدشين مرحلة جديدة من محاولات التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي، كما اتضح ذلك في انعقاد مؤتمر مدريد في تشرين أول (أكتوبر) 1991، وما تلاه من تطورات في إطار التغيّرات الجذرية، إيذاناً بدخول العالم العربي في حلقة جديدة من حلقات الصراع بين الترتيبات الإقليمية التي يُخطط لها من الخارج لأوضاعه الذاتية وعلاقاته

---

[1] طربين: **التجزئة العربية كيف تحققت تاريخياً**، ص262.

[2] محمد السيد سعيد: **مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج**، إصدار المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1992، ص68.

[3] تشيريجى: **أمريكا والسلام في الشرق الأوسط**، ص290-191.

[4] محمد أحمد العدوي: **حرب الخليج وأمن الخليج**، ط1، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، القاهرة، 1998، ص120.

بالقوى المحيطة به والقوى السائدة في النظام العالمي من ناحية، والترتيبات العربية النابعة من داخل النظام العربي فيما يتعلق بذات المسائل من ناحية أخرى[1].

وبالرغم من الحديث المتزايد في الدعاية الإعلامية والدبلوماسية الغربية عن النظام العالمي الجديد، فكان ذلك النظام لا يعني شيئاً، سوى إعادة الطابع الاستعماري التقليدي إلى العلاقات الدولية، ووضع العالم الثالث من جديد تحت الوصاية العسكرية والسياسية والاقتصادية المطلقة للدول الغربية، وإن ما قام به الأمريكيون هو المبادرة السريعة إلى ملء الفراغ الذي تركه انهيار القوة العظمى الثانية، وذلك قبل أن تسعى الدول الأخرى الصغيرة إلى الاستفادة من الفرصة السانحة لتحسين مواقعها الدولية، ووضع أسس بناء نظام عالمي جديد بالفعل[2].

ومن هنا يُلاحظ أن السياسة الأمريكية تحركت من منطلقات عدة في مواجهة "الشرق الأوسط" والخليج العربي[3]، فسعت إلى ضرب إيران بالعراق، والعراق بإيران، وقصدت استهلاك قوة بلدين لا يمكن الاطمئنان إليهما معاً على المدى الطويل[4]، وتبنت الإدارة الأمريكية مبدأ أو سياسة "**الاحتواء المزدوج**" لكلا البلدين، بمعنى عدم السماح لأي منهما بالوصول إلى قدرة معينة تمكنها من تهديد المصالح الأمريكية والاستقرار الإقليمي والوضع القائم[5]. وقد عبّر عنها هنري كيسنجر بقوله: "**هذه أول حرب في التاريخ أتمنى أن لا يخرج بعدها منتصر، وإنما يخرج طرفاها وكلاهما مهزوم**"، وكان العراق داخلاً في قضية أمن إسرائيل، بسبب عدم وجود حدود بينه وبين إسرائيل، فلم يلزم نفسه باتفاقية هدنة ولم يدخل في مفاوضات سلام، بل على العكس فإنه اتخذ أكثر المواقف تشدداً إزاء أي محاولة لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي، وفوق ذلك فإن ضغط العراق كان محسوساً على سوريا، لمنعها من اللحاق بمصر إلى عقد اتفاقية صلح مع إسرائيل[6].

وقد ترافق مع انهيار الاتحاد السوفيتي زيادة مستوى عدوانية الولايات المتحدة وبريطانيا ضد العالم العربي، وتلاحقت المواقف العدوانية بسرعة شديدة خلال النصف الأول من عام 1990، وأدى ذلك بدوره إلى إحباط بالغ للرأي العام العربي ولعدد كبير من الدول العربية، وعلى رأسها العراق وليبيا ومنظمة التحرير الفلسطينية، وخلق ذلك بدوره رصيداً لإحياء خطاب التشدد العربي، وفي المقابل كان الاتجاه المعتدل لدى دول الخليج ومصر يواجه حرجاً معنوياً كبيراً، إذ بدا من المستحيل أن يتمكن

---

[1] سمعان بطرس فرج الله: وآخرون، **أعمال ندوة، مستقبل الترتيبات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وتأثيراتها على الوطن العربي**، دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1998، ص7.

[2] برهان غليون: **ما بعد الخليج أو عصر المواجهات الكبرى**، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1992، ص216-217.

[3] فرج الله: وآخرون، **مستقبل الترتيبات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وتأثيراتها على الوطن العربي**، ص149.

[4] محمد حسنين هيكل: **الإمبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق**، ط3، دار الشروق، القاهرة، 2004، ص126.

[5] فرج الله: وآخرون، **مستقبل الترتيبات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وتأثيراتها على الوطن العربي**، ص149.

[6] هيكل: **الإمبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق**، ص126.

النظام العربي من مواجهة الغرب تحت القيادة الأمريكية، مواجهة عنيفة في ظروف إنفراده بالقوة في النظام العالمي[1].

وفي عام 1990، أشارت الولايات المتحدة بأنها لن تكترث بنشوب صراع بين العراق والكويت، ففي 25 تموز (يوليو) 1990، أعطت السفيرة الأمريكية بالعراق "أبريل غلاسبي" الرئيس العراقي "الضوء الأخضر" الذي أُحيط بأكبر قسط من الدعاية، بقولها: "**رأينا هو أن عليكم انتهاز الفرصة لإعادة بناء بلدكم... وليس لنا رأي في الصراعات العربية- العربية من مثل خلافكم الحدودي مع الكويت**"، وفي 31 تموز (يوليو)، أكد مساعد وزير الخارجية الأمريكي "جون كيلي" رداً على سؤال عما سيحدث إذا غزا العراق الكويت، فقال "**إننا سنشعر بالقلق الشديد**"، غير أنه أكد مرة أخرى "**أنه لا توجد معاهدة تُلزم الولايات المتحدة باستعمال قواتها العسكرية**"[2].

وفي 2 آب (أغسطس) 1990، أمر الرئيس العراقي صدام حسين قواته باجتياح الكويت، وبدأت بذلك أزمة الخليج التي تحولت بعد بضعة شهور إلى "حرب الخليج"[3]. ولم يكن الاجتياح العراقي للكويت نتيجة حتمية لأزمة النظام العربي، وإنما كان نتيجة صنع اختيار تاريخي فرضته القيادة العراقية على ذاتها وعلى العالم العربي ككل[4].

ومما سبق يتضح، أن العدوان على الكويت جاء نتيجة لخطأ في الحسابات، فقد اعتقد صدام أن العالم منشغل بتصفية ما تبقى من أثار الحرب الباردة إلى درجة أنهم لن يهتموا كثيراً بمصير رقعة صغيرة من الصحراء، أو عدد من آبار البترول في الخليج، وكان يعتقد أن الذين زودوه بالسلاح لمحاصرة واحتواء الثورة الإيرانية، من الممكن أن يجدوا قدراً من الفهم لدوافع موقفه.

لكن عندما وقع الاجتياح العراقي للكويت، تحركت الولايات المتحدة سريعاً على جبهات كثيرة، وضغطت واشنطن على المملكة العربية السعودية، خلافاً لرأيها السابق، لقبول تدفق هائل للقوات الغربية. وفرضت عقوبات اقتصادية شاملة على العراق برعاية الأمم المتحدة، وشرعت في التحريض المتواصل باستعمال التهديد والرشوة للدول الأعضاء في مجلس الأمن والدول المفيدة الأخرى، واستبعدت الأمين العام للأمم المتحدة فعلياً من الإجراءات كافة، ولم تبذل أي جهد للتفاوض على قاعدة جادة، وبذلك جعلت الحرب حتمية انتهاكاً لمواد ميثاق الأمم المتحدة[5].

---

[1] سعيد: **مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج**، ص86-87.

[2] جيف سيمونز: **التنكيل بالعراق العقوبات والقانون والعدالة**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، ص28-29.

[3] تشيريجى: **أمريكا والسلام في الشرق الأوسط**، ص291.

[4] سعيد: **مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج**، ص70.

[5] سيمونز: **التنكيل بالعراق العقوبات والقانون والعدالة**، ص29-30.

لذا برزت حاجة الولايات المتحدة إلى مساهمة الأمم المتحدة من خلال تدخل مجلس الأمن، والذي قام بإصدار اثني عشر قراراً، تصاعدت حدتها ودرجة إلزامها ضد العراق بالتدريج. وكان القرار الثاني عشر رقم (678) والصادر في 29 تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1990، هو الذي صرح في النهاية باستخدام القوة ضد العراق بعد أن ترك له مهلة حتى 15 كانون ثانٍ (يناير) 1991، لتنفيذ القرارات الأخرى التي اتخذها المجلس من قبل[1].

ويتضح لنا مما سبق: أن استخدام القوة المسلحة تحت بند أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، الأمر الذي يعني للدول المتعاونة مع حكومة الكويت، بتسليم إدارة الأزمة للولايات المتحدة بدلاً من الأمم المتحدة ، وتحول الأخيرة إلى أداة في يد الولايات المتحدة في ظل النظام العالمي الجديد.

بينما حرصت إيران على استغلال الحرب لتحسين علاقاتها الخليجية، وذلك من خلال التزام الحياد والمساهمة بشكل رئيسي في إنجاح الحظر المفروض على العراق، وتبادل الزيارات والمحادثات مع بقية الدول الخليجية على مستوى وزراء الخارجية بعد الحرب في نيسان (أبريل)، وأيار(مايو) عام 1991[2]. وتعد الأزمة في الخليج الناتجة عن اجتياح العراق للكويت وضمها بالقوة، هي نتيجة لغياب نظام يحقق الأمن القومي والعربي، والمسئول الرئيس عن تلك الأزمة هو غياب القرار السياسي الذي ينفرد به الحكام العرب من المحيط إلى الخليج، نتيجة لعدم الرغبة في العمل العربي الجماعي، وعدم المعرفة بأسس ممارسته على أساس الإرادات الناقصة، وأيضاً لخوف الدول العربية الصغرى من الدول العربية الكبرى[3].

أما إسرائيل فكانت لا تمثل تهديداً مباشراً للدول الخليجية بشكل عام، ويعود ذلك بالأساس إلى طبيعة الاتفاق ثلاثي الأطراف بين الولايات المتحدة ودول الخليج وإسرائيل، على عدم تهديد المنطقة باعتبارها منطقة نفوذ أمريكية، إنما توجد عدة ملاحظات بشأن التهديد الإسرائيلي، منها التأكيدات المتكررة من قِبل السعودية والكويت على أن إسرائيل تمثل تهديداً لأمن الدول العربية كافة ومن ضمنها الدول الخليجية، خاصة بعد إثبات أنها يمكنها أن تقوم بعدوان على أية دولة عربية آيا كان موقعها مثل، تدمير المفاعل العراقي والاعتداء على مقر منظمة التحرير في تونس، واختراق المجال الجوي السعودي لتدمير المفاعل[4].

---

[1] مارسيل سيرل: **أزمة الخليج والنظام العالمي الجديد**، ط1، ترجمة: حسن نافعة، دار سعاد الصباح للنشر والتوزيع، الكويت، 1992، ص74.

[2] العدوي: **حرب الخليج وأمن الخليج**، ص176.

[3] أمين هويدي: **أزمة الخليج– أزمة الأمن القومي العربي**، ط1، دار الشروق، القاهرة، 1991، ص35.

[4] العدوي: **حرب الخليج وأمن الخليج**، ص179–180.

ومنذ بداية أزمة الخليج، نصحت الولايات المتحدة إسرائيل، بأن تتصرف على نحو يمنع الرأي العام الدولي من تصور وجود "مؤامرة أمريكية صهيونية". ولقد فهم الرئيس العراقي صدام ذلك الأمر بدقة، لذا أعلن في عدة مناسبات، بأنه في حال تعرض العراق لأي اعتداء من قِبل القوات الأمريكية أو غيرها الموجودة في السعودية، فإنه سيقوم بقصف إسرائيل بالصواريخ، مما يجبر إسرائيل برأيه على دخول الصراع، ويسمح بتفكك وحدة موقف البلدان العربية ضد العراق[1].

وأثيرت احتمالات استخدام الولايات المتحدة لإسرائيل لزعزعة استقرار الخليج بشكل غير مباشر، مما يؤدي إلى تنامي دور إسرائيلي منفرد في الخليج. ولكن ذلك الاحتمال غير وارد في ظل حديث يدور حول مفاوضات إسرائيلية قطرية، لمد إسرائيل بالنفط والغاز الطبيعي، وتقارب إسرائيلي خليجي عام بمساعٍ أمريكية [2].

وأسرعت الإدارة الأمريكية في سياق تسارع الأحداث، وانهيار النظام العالمي القديم، إلى سد الطريق على أي دولة أخرى، وبالخصوص على الدول العربية، ووضع يدها على الثروة النفطية، وجعل إمارات وممالك الخليج كلها رهينة في يدها، كما هرعت الدول الغربية الأخرى إلى تقديم الولاء والدعم والمعونة للولايات المتحدة في عملياتها العدوانية [3]. واعتبرت الإدارة الأمريكية ما حدث في الخليج هو تهديد لمصالحها، وتحدٍ للنظام العالمي الجديد[4].

ومما سبق يتضح، أن الحرب تركت آثاراً سلبية على فاعلية الجامعة العربية ومصداقيتها في القدرة على التدخل لحماية الدول الأعضاء فيها، أو وجود الآليات اللازمة لذلك التدخل، بل وإن الأمر ازداد خطورة نتيجة للانقسامات العربية، مما يعيق العمل العربي المشترك فيما بعد الحرب، كما أدت الحرب إلى اختلال التوازنات في المنطقة العربية والخليج لصالح الأطراف غير العربية مثل إيران وتركيا وإسرائيل.

الموقف المصري من الاجتياح العراقي للكويت:

تكثفت المواقف المصرية بالتحرك السياسي في مواجهة اجتياح العراق للكويت، وتزامن ذلك مع جهود عربية ودبلوماسية، استهدفت التوصل إلى حل عربي جماعي للأزمة، واعتبرت مصر النزاع بين العراق والكويت اختلاف في وجهات النظر قابلاً للحل عن طريق تدخل مصري بتهيئة الظروف الملائمة للحل العربي السلمي للنزاع، وتقدمت مصر بمبادرات لحل الأزمة مثل إقناع طرفيها بالدخول

---

[1] بيار سالينجر: **حرب الخليج الملف السري**، ط11، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 1993، ص240.

[2] العدوي: **حرب الخليج وأمن الخليج**، ص180.

[3] غليون: **ما بعد الخليج أو عصر المواجهات الكبرى**، ص217.

[4] هويدي: **أزمة الخليج– أزمة الأمن القومي العربي**، ص41.

في مباحثات مباشرة لإيجاد حلاً للأزمة [1]. فبعد اجتياح القوات العراقية للكويت بساعات، تداول عدد من مفكري مصر في ذلك الحدث، واجتمعوا في مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، وخلصوا من تلك المداولات إلى ضرورة عقد قمة عربي عاجل، وفي صبيحة يوم القمة، نشروا مقالاً بصحيفة الوفد "القاهرية" مفاده: مطلوب من القمة العربية فوراً [2].

1- تكوين قوة سلام عربية على الفور، وتكون قوة محاربة وليست قوة رمزية تشارك فيها مصر والمغرب والجزائر معاً على الأقل.

2- أن تطلب القمة العربية من الرئيس صدام حسين أن يجلو عن الكويت، وأن تصر على إعادة نظامها الشرعي إلى حكم البلاد.

3- إذا لم يذُعن صدام حسين لذلك المطلب العربي والدولي المشروع. فلتدخل قوة السلام العربية للأراضي الكويتية للبدء في تحريرها، ولتساندها قوات دول مجلس التعاون الخليجي.

4- إذا لم تستطع قوة السلام العربية وقوات مجلس التعاون الخليجي أن تكون نداً للقوات العراقية. فلتترك القمة العربية الباب مفتوحاً للاستعانة بقوات دولية مساندة تحت علم الأمم المتحدة. إن الخطوات الأربع المذكورة أعلاه هي بمثابة مشاريع قرارات لا بد أن تصدرها القمة المجتمعة في القاهرة، إنقاذاً للكويت والخليج العربي والوطن العربي، وبغير ذلك الحد الأدنى من العمل العربي الحاسم، فإن مصير الكويت والعراق والوطن العربي سيتقرر لاحقاً بيد غيرنا[3].

وفي صباح 2 آب (أغسطس) كانت القاهرة في حالة نشاط مكثف، فقد تصادف في ذلك الوقت أن انعقد فيها مؤتمر لوزراء الدول الإسلامية، وكان ذلك أول اجتماع يعقد بعد عودة مصر إلى عضوية الجامعة العربية. وتقدمت مصر وسوريا "وغيرها من الدول العربية" بطلب عقد مؤتمر للقمة يسبقه على الفور اجتماع لوزراء الخارجية العرب – وبما أن وزراء الخارجية العرب كلهم حاضرون في القاهرة – فإن كل ما هو مطلوب هو توجيه الدعوة لاجتماعهم في ظرف ساعة [4].

وقد استجاب جميع الحكام العرب للدعوة المصرية باستثناء تونس، فإنها غابت عن الاجتماع لأنها طالبت بتأجيله قصد توفير الظروف الملائمة لإنجاحه بالمشاورات المسبقة[5]. وعقدت القمة العربية الطارئة بالقاهرة في 9-10 آب (أغسطس) 1990، وطالبت القمة بانسحاب العراق وعودة

---

[1] مناس مصباح: **نزاعات الحدود في النظام الإقليمي العربي**، دراسة حالتي مصر- السودان، العراق- الكويت، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر- الجزائر، 1998، ص148-149.

[2] إبراهيم: **القومية العربية الخروج من زقاق التاريخ**، ص11.

[3] إبراهيم: **القومية العربية الخروج من زقاق التاريخ**، ص12.

[4] محمد حسنين هيكل: **حرب الخليج أوهام القوة والنصر**، ط1، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1992، ص372.

[5] البكوش: **الخليج بين الهيمنة والارتزاق**، ص50.

الشرعية الكويتية، وتأييد طلب السعودية ودول الخليج الأخرى لقوات عربية وأجنبية لمساندتها في الدفاع عن سلامتها الإقليمية ضد أي عدوان خارجي [1].

ولقد أصيب النظام العربي بالشلل الكامل تقريباً منذ مؤتمر القمة العربي الطارئ بالقاهرة، حيث انتقلت إدارة تلك الأزمة للنظام الدولي، إذ أن أطرافاً عديدة في النظام العربي عزفت عن تنفيذ التزاماتها القانونية، تبعاً لميثاق جامعة الدول العربية ولمعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي فيما بين دول الجامعة، غير أن "حالة عدم التنفيذ" أظهرت عجز النظام العربي عن القيام بدوره لحل أزمة الخليج [2]. رغم قيام الرئيس المصري ولغاية نشوب الحرب في 16 كانون ثانٍ (يناير) 1991، بتوجيه نداءاته إلى العراق للانسحاب من الكويت، إلاّ أن المساعي التي بذلها النظام الرسمي المصري مع شتى فعاليات المجتمع الدولي العربي والعالمي، من أجل تفادي انفجار الموقف الخليجي العام باءت بالفشل. وفي حرب تحرير الكويت اشتركت القوات المصرية جنباً إلى جنب مع قوات التحالف الدولي، وقدر المراقبون المشاركة المصرية بأكثر من 40 ألف جندي، ولم تتعد القوات المصرية في تحركاتها الأراضي الكويتية، ولم تدخل إلى عمق الإقليم العراقي، بل توقفت عند الحدود العراقية السعودية والعراقية الكويتية [3].

ونتيجة لذلك انقسمت الدول العربية والإسلامية على نفسها، بين من تعاطفوا مع الكويت وأيدوا سعي شعبها وحكامها لتحرير أنفسهم من اجتياح العراقيين، وبين من وقفوا مؤيدين صراحة أو ضمناً للموقف العراقي [4]. فكان الأردنيون، ومن ثمَّ الفلسطينيون في الأراضي المحتلة قد أيدوا العراق، وكذلك العديد من الجماهير العربية في الدول العربية المختلفة، عندما لعب النظام الرسمي العراقي بورقة القضية الفلسطينية، وتعلقت الآمال به لإيجاد حل للقضية الفلسطينية، وتحرير الأراضي العربية المحتلة، حيث ربط صدام حسين انسحابه من الكويت بتحرير الأراضي المحتلة[5]. ولقد ردت دول الخليج، ومعها الدول العربية التي اشتركت في التحالف الدولي ضد العدوان العراقي على الكويت، باستنكار وغضب بالغ على اتخاذ منظمة التحرير والأردن وأطراف عربية أخرى موقفاً مماثلاً لصدام حسين [6].

---

[1] مصباح: **نزاعات الحدود في النظام الإقليمي العربي**، ص150.

[2] سعيد: **مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج**، ص71.

[3] مصباح: **نزاعات الحدود في النظام الإقليمي العربي**، ص152.

[4] إبراهيم: **القومية العربية الخروج من زقاق التاريخ**، ص8.

[5] العدوي: **حرب الخليج وأمن الخليج**، ص159.

[6] تشيريجى: **أمريكا والسلام في الشرق الأوسط**، ص292.

ومما سبق يتضح، أنه لم يكن بمقدور العالم العربي، والذي فشل في التنبؤ بالاجتياح العراقي للكويت، أن يعتمد على قدراته الذاتية لمعالجة الآثار الناجمة عن ذلك العدوان، ولذلك أصبح المجال مفتوحاً أمام ولوج لاعبين جدد على الساحة.

الموقف السوري من الاجتياح العراقي للكويت:

لم يختلف الموقف السوري عن الموقف المصري إزاء الاجتياح العراقي للكويت، بل اتسق الموقفان مع موقف دول مجلس التعاون الخليجي الست في ضرورة تحرير الكويت، وأن الاجتياح العراقي أضر بالتضامن العربي والمصالح العربية في الصراع مع إسرائيل. ونشطت جهود التنسيق السوري المصري خاصة بعد زيارة الرئيس السوري حافظ الأسد للقاهرة لبحث الاجتياح في 10 آب (أغسطس) 1990، لإرساء التكتل المصري السوري الخليجي، وزادت ثقة سوريا في التحرك بعد إقناع مصر برفض المشروع الأمريكي بإنشاء هيكل أمني شرق أوسطي جديد. وعقب الاجتياح العراقي وجه الرئيسان مبارك والأسد نداءات مشتركة للرئيس العراقي بالانسحاب وتجنب الصدام مع الشرعية الدولية [1]. ودفع الأسد بسوريا إلى التحالف المعارض للنظام العراقي، وانحازت سوريا إلى أكثر النظم العربية محافظة، ومع الولايات المتحدة لشن حرب ضد دولة عربية، وفجأة أصبح الأسد يقف في نفس التحالف مع مصر والمملكة العربية السعودية والولايات المتحدة [2].

وعلى حين أن نظام الأمن العربي الجماعي لم يكن قائماً، ولم يكن من الممكن استدعاؤه للتدخل في أزمة الخليج، فإن تلك الأزمة قد حفزّت تحالفاً عسكرياً عملي بين مصر وسوريا ودول الخليج [3]. ونجحت الدولتان "مصر وسوريا" في تشكيل أغلبية مناهضة للاجتياح، وأرسلت سوريا نحو 20 ألف جندي و270 دبابة ضمن قوات التحالف الدولي وخلال الحرب البرية، وقد برر الرئيس السوري قراره بإرسال قوات سورية للمشاركة في الحرب بقوله: "**إن هذه القوات للدفاع عن السعودية، لكن في حالة اندلاع الحرب بين العرب والأجانب، فإن سوريا ستكون بطبيعة الحال إلى جانب العرب، ونحن أشقاء الشعب العراقي، لكننا لا نؤيد غزو الكويت الذي هو خطأ لا يغتفر**". كما وقفت سوريا ضد العراق في بياناتها الرسمية، وطالبت سوريا بتطبيق قرارات الأمم المتحدة، وأيدت الحظر الاقتصادي ضد العراق، وأكدت في الوقت نفسه على رفض الوجود العسكري الأجنبي في المنطقة، والعمل على إصلاح التضامن العربي [4].

---

[1] مصباح: **نزاعات الحدود في النظام الإقليمي العربي**، ص152.

[2] مكي: **الملفات السرية للحكام العرب**، ص159.

[3] سعيد: **مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج**، ص95.

[4] مصباح: **نزاعات الحدود في النظام الإقليمي العربي**، ص153.

وظهرت فكرة إعطاء ذلك التحالف طابع الثبات والاستقرار بعد نهاية حرب الكويت كبداية لإحياء نظام الأمن العربي، وعبّر إعلان دمشق الصادر في 5-6 آذار (مارس) 1991، على ذلك المعنى بالنص: "**العمل على بناء نظام عربي جديد من أجل تعزيز العمل العربي المشترك، واعتبار الترتيبات التي يتم الاتفاق عليها بين الأطراف المشاركة بمثابة الأساس الذي يمكن البناء عليه من أجل تحقيق ذلك**". كما نص على أن "**وجود القوات المصرية والسورية على أرض المملكة العربية السعودية ودول عربية أخرى في منطقة الخليج... يمثل نواة لقوة سلام عربية لضمان أمن وسلامة الدول العربية في منطقة الخليج، ونموذجاً يحقق ضمان فعالية النظام الأمني العربي الدفاعي الشامل**". وعلى الرغم من الأهمية التي تضفيها مصر وسوريا من ناحية ودول الخليج من ناحية أخري على ذلك الإعلان، إلاّ أنه سريعاً ما أصبح تعبيراً عن تحالف سياسي جديد في الساحة العربية أكثر منه تحالفاً عسكرياً لضمان أمن دول الخليج [1].

ويعتقد الباحث، أن الرئيس العراقي صدام قد راهن على تضامن الدول العربية، فلم يحصد سوى الاستنكار في مرحلة أولى، ولم يتمكن في مرحلة ثانية، من استغلال الانقسام الذي أثاره تدفق القوات الأجنبية على المنطقة.

أما بالنسبة للدول العربية والتي رفضت المشاركة في التحالف وهي "الجزائر، تونس، واليمن، وموريتانيا، والسودان، والأردن، ومنظمة التحرير"، فإن إحساسها بالغضب والثورة، لم ينجم فقط عن آثار تطبيق العقوبات العسكرية في مواجهة العراق، ولكن أيضاً عن إحساس بالقلق تجاه مستقبل النظام العالمي الجديد[2].

ووقعت حرب خاطفة استمرت شهرين في أوائل عام 1991، وانتهت بهزيمة العراق أمام جيوش الائتلاف الدولي الذي قادته الولايات المتحدة، واشترك فيه العرب مع الأجانب ضد دولة عربية لأول مرة في التاريخ العربي الإسلامي. ولقد نتج عن أحداث "1990-1991" انقسامات في الوطن العربي والعالم الإسلامي، وفضلاً عن ذلك فقد العراق فعلياً استقلاله ووحدته، فقد استسلم العراق بعد هزيمته العسكرية لشروط المنتصرين من أعضاء التحالف الدولي، وضمن ذلك فرض قيود على حركة الطيران والجيش العراقي في مناطق شاسعة شمال العراق وجنوبه، وقد سمح ذلك للأكراد في شمال العراق بكيان شبه مستقل عن الحكومة المركزية في بغداد [3].

ويتضح مما سبق، أنه من المفارقات الغريبة التي مرت بها البلاد العربية في الأزمة الخليجية، أنه سُمح لقوات عربية بالتمركز على أراضي دول المجلس الخليجي، الأمر الذي كان يعتبر من

---

[1] سعيد: **مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج**، ص95.

[2] سيرل: **أزمة الخليج والنظام العالمي الجديد**، ص173-174.

[3] إبراهيم: **القومية العربية الخروج من زقاق التاريخ**، ص8.

المستحيلات قبل الأزمة، وأنشئت القيادات المشتركة بين الجيوش العربية المتعددة، وارتضت تلك الجيوش أن تعمل تحت القيادة الأمريكية، وأصبحت القوات تقوم بتدريبات ومناورات مشتركة دون صعوبات أو عوائق، وهي تواجه القوات العراقية التي اجتاحت الكويت، في حين أنها فشلت في القيام بذلك لمواجهة العدوان الإسرائيلي وهو يبتلع فلسطين.

1- دعوة الرئيس جورج بوش الأب لمؤتمر مدريد عام 1991 .

بعد حسابات دقيقة للأوضاع والظروف التي أحاطت بدول المنطقة وشعوبها جراء انهيار المعسكر الاشتراكي، ووقوع حرب الخليج، وتجدد الانتفاضة، اختارت الإدارة الأمريكية فترة آذار (مارس) 1991، كتوقيت لإطلاق مبادرة جديدة للسلام في الشرق الأوسط، ولتدعو أطراف النزاع لدخول الصف الذي قررت افتتاحه في مدريد. واختيار ذلك التاريخ لم يكن عبثاً، بل جاء بناء على خبرة ومعرفة حيث أن اختلال الأوضاع واضطرابها، بما في ذلك تبدل الأنظمة وتبدل العلاقات، هي بمثابة مناسبات قيمة لإطلاق المبادرات السياسية الناجحة[1].

والجدير بالذكر أن الإدارة الأمريكية كانت قد رفضت رفضاً حازماً مبدأ الربط بين أزمتي الخليج والشرق الأوسط، ووعدت بفتح ملف الصراع العربي الإسرائيلي بعد إجبار القوات العراقية على الانسحاب من الكويت[2]. فدفعت تلك العوامل الولايات المتحدة إلى المبادرة إلى إجراء الاتصالات بأطراف النزاع للدخول في مفاوضات من أجل إقرار السلام[3].

ومن المعلوم أن الإدارة الأمريكية لم تتحرك في العملية السلمية في ظل رئاسة رونالد ريجان، إلاّ تحت ضغط الانتفاضة الفلسطينية عام 1987، فقام "جورج شولتز" وزير الخارجية الأمريكي بعدة زيارات إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة، محاولاً إيجاد قيادة بديلة للمنظمة من بين شخصياتها، وكان الهدف من تلك التحركات إنقاذ إسرائيل من نفسها بعد أن عجزت عن قمع الانتفاضة الفلسطينية بالقوة، وتجاهلت ما يقتضيه الموقف من ضرورة تقديم حل سياسي للنزاع[4].

وكانت فكرة إقامة اتصالات مباشرة بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير قد تم استطلاعها مرات كثيرة في السنوات السابقة. ومع تجدد الاهتمام بتلك الفكرة من وقت لأخر بين المسئولين الأمريكيين، وكانت الغاية من ذلك دفع موقف منظمة التحرير إلى الاعتدال بشأن السلام مع إسرائيل،

---

[1] ممدوح نوفل: **الانقلاب- أسرار مفاوضات المسار الفلسطيني الإسرائيلي، "مدريد- واشنطن"**، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، رام الله، 1996، ص39.

[2] الشريف: **البحث عن كيان**، ص400.

[3] شاش: **المواجهة والسلام في الشرق الأوسط**، ص204.

[4] طاهر شاش: **مفاوضات التسوية النهائية والدولة الفلسطينية الآمال والتحديات**، ط1، دار الشروق، القاهرة، 1999، ص43.

وفتح الطريق للمشاركة المباشرة من جانب ممثلين فلسطينيين شرعيين في المفاوضات، وقد قبِل معظم صانعي السياسة الأمريكية، ولو بشيء من التذمر، حقيقة أن منظمة التحرير هي المتحدث باسم الفلسطينيين الذي يحظى بأوسع تأييد. وكان الملك حسين وحده هو الذي يعتبر دوماً البديل المحتمل لها. وهكذا فإن جميع الحكومات الأمريكية حاولت بطريقة أو بأخرى، إقامة بعض الاتصالات مع منظمة التحرير[1].

وفي خضم الانتفاضة المشتعلة ضد الاحتلال الإسرائيلي، عقد المجلس الوطني الفلسطيني دورته التاسعة عشر في الجزائر في 15 تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1988، حيث أعلن المجلس موافقته على كافة القرارات الدولية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية، مما يعني القبول الفلسطيني بالتعايش في دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل. وتمَّ انتخاب ياسر عرفات كأول رئيس لدولة فلسطين. وجاء إعلان الدولة ليسد الفراغ الذي خلّفه فك الارتباط الأردني بالضفة الغربية في 31 تموز (يوليه) عام 1988. كما وأصدر المجلس بياناً سياسياً أدان فيه الإرهاب، ودعا إلى مؤتمر دولي فعّال للسلام تحت إشراف مجلس الأمن الدولي وفق القرارين (242) و (338) بما يضمن الحقوق الفلسطينية[2]. واللذين يعتبرهما العالم أساساً لتسوية الصراع في تلك المنطقة، وبذلك فتحت منظمة التحرير الطريق أمام إمكانية تحقيق السلام في منطقة الشرق الأوسط[3].

وبالرغم من ذلك لم تقبل واشنطن بقرارات المجلس الوطني، حيث رفضت منح الرئيس عرفات تأشيرة دخول الولايات المتحدة لإلقاء خطاب أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، لكن الجمعية عقدت جلستها في جنيف، وتمكن عرفات من إلقاء خطابه، وفيه أشار إلى خطة السلام الفلسطينية، والمؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط[4]. وكان أهم ما في تلك المبادرة أنها طابقت بين موقف منظمة التحرير والشرعية الدولية، التي ينادي بها المجتمع الدولي كأساس لحل ممكن لقضية الشرق الأوسط بما في ذلك القضية الفلسطينية. وكان الشعور بأن الولايات المتحدة راضية إلى حد ما عن قرارات المجلس الوطني، ولكن رضاها لم يصل إلى حد فتح حوار مع المنظمة، لأن هناك قضية لا بد من الإشارة إليها بوضوح وهي نبذ الإرهاب[5].

وظلت الولايات المتحدة ترفض إقامة حوار رسمي مع منظمة التحرير، حتى اضطر ياسر عرفات في مؤتمر صحفي عقده في جنيف إلى القبول بالصيغة الأمريكية، قائلاً: " **أنا أقبل بحق**

---

[1] كوانت: **كامب ديفيد بعد عشر سنوات**، ص346-347.

[2] برهم: **إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية**، ص69، ويزيد صايغ: **الحركة الوطنية الفلسطينية 1949-1993، الكفاح المسلح والبحث عن دولة**، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2002، ص871.

[3] محمود عباس: **طريق أوسلو**، ط1، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1994، بيروت، ص34.

[4] برهم: **إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية**، ص69.

[5] عباس: **طريق أوسلو**، ص34.

جميع أطراف النزاع في الوجود في سلام وأمن، بما فيه الدولة الفلسطينية وإسرائيل وجيرانها، وفقاً للقرار (242)". وفيما يتعلق بالإرهاب أكد عرفات رفضه المطلق جميع أنواع الإرهاب بقوله: "**أننا ننبذ كلية وبشكل مطلق كل أشكال الإرهاب، بما في ذلك إرهاب الفرد، والجماعة، والدولة**"[1].

وبعد انتهاء المؤتمر الصحفي بساعات قليلة، صدر بيانان أحدهما من "جورج شولتز" وزير الخارجية الأمريكي، والآخر من الرئيس الأمريكي "رونالد ريجان"، ببدء الحوار مع المنظمة، وتكليف السفير الأمريكي في تونس بتلك المهمة وحصرها به[2]. وبدأ الحوار في 14 كانون أول (ديسمبر) 1988، بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير بواسطة السفارة الأمريكية في تونس، وكانت إدارة ريجان في البداية هي التي اتخذت ذلك القرار النهائي. وفي نهاية يناير 1989، خلفتها إدارة "جورج بوش الأب" ومعها برنامج جديد وفريق جديد. وفي إسرائيل تولى "إسحاق شامير" رئاسة "حكومة الوحدة الوطنية" في 22 كانون أول (ديسمبر) 1988، وكان يعترض كلية على أي مفاوضات مع منظمة التحرير[3]. لكنه وجد نفسه في نهاية الأمر مضطراً إلى إعلان مبادرته للسلام. وقد تلقفت الولايات المتحدة مبادرة شامير* التي أعلنها في (مايو) 1989، وبنت عليها المبادرة التي أطلقتها في أعقاب حرب الخليج لعقد مؤتمر دولي للسلام[4].

وعلى الرغم من تواصل جلسات الحوار الفلسطيني الأمريكي عبر سفارة الولايات المتحدة في تونس، فإن الحوار ظل في إطار مناقشات عامة، ولم ترتق إلى مستويات تصل إلى حد إرساء خطوات نحو تحقيق ما يؤدي إلى دفع عملية السلام في الشرق الأوسط وإبرازها إلى الوجود، وقد انقطع الحوار بعد أن استغلت الولايات المتحدة قيام مجموعة عسكرية تابعة لأبي العباس بعملية* على شاطئ

---

[1] كوانت: **كامب ديفيد بعد عشر سنوات**، ص353، **مجلة شؤون فلسطينية**، " بشأن المؤتمر الصحفي لياسر عرفات"، العدد 190، كانون ثانٍ، بيروت، 1989، ص141-142.

[2] عباس: **طريق أوسلو**، ص55-56.

[3] لورانس: **اللعبة الكبرى المشرق العربي والأطماع الدولية**، ص562.

* ولم تكن مبادرة شامير تمثل أي تغيير يذكر في الموقف الإسرائيلي الذي تسانده الولايات المتحدة منذ أعقاب حرب عام 1967، فقد تضمنت رفض إقامة دولة فلسطينية وتسوية القضية الفلسطينية على مراحل وفقاً لصيغة كامب ديفيد، وعدم إحداث تغييرات في وضع "يهودا والسامرة" وغزة إلاّ وفقاً لسياسة إسرائيل، وحل مشكلة اللاجئين بمسعى دولي، كما اقترحت إقامة سلام شامل مع الدول العربية على أساس الاعتراف بإسرائيل وإقامة علاقات دبلوماسية معها وإنهاء المقاطعة الاقتصادية لها. **انظر**، شاش: **مفاوضات التسوية النهائية والدولة الفلسطينية**، ص43.

[4] **المرجع السابق**، ص43.

* نزلت وحدة من الفدائيين الفلسطينيين في أيار (مايو) 1989، على الشاطئ خارج "تل أبيب"، واستطاع الإسرائيليون أن يعترضوا طريق تلك المجموعة وأن يبطلوا مفعولها، وكانت المجموعة تضم أعضاء من "جبهة تحرير فلسطين" التي يتزعمها "أبو العباس"، – وهي نفس المجموعة التي كانت مسئولة عن حادثة السفينة أكيلي لاورو.

انظر، كوانت: **كامب ديفيد بعد عشر سنوات**، ص370.

"تل أبيب" في أيار (مايو) 1989[1]. ورغم عدم إصابة أي مدني بأذى، فقد وصف الإسرائيليون والأمريكيون العملية بالإرهابية، واعتبروا ذلك الحدث في حد ذاته خرقاً لتعهد منظمة التحرير بنبذ الإرهاب[2]. وطلبت الولايات المتحدة من المنظمة إدانة ذلك العمل ومحاسبة "أبو العباس"[3]. فرفضت منظمة التحرير الشروط الأمريكية، واكتفت بالتنصل من ذلك العمل، والمرجح أن تكون بغداد قد شاركت فيها[4]. وفي هذا الصدد أعرب صلاح خلف "أبو إياد" عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، عن قلقه، واعتبر أن "**عرفات أصبح يخضع لتأثير صدام، وكان من رأيه أن غارة أبو العباس كانت عملية عراقية، وأن الغرض منها هو وضع نهاية لسياسة الاعتدال التي تنتهجها منظمة التحرير، وإنهاء روابطها مع كل من واشنطن والقاهرة، وإن صدام يقوم بالمناورة لكي يضع منظمة التحرير في زاويته**"[5].

ونتيجة لذلك علقت الولايات المتحدة في 20 حزيران (يونيه) 1990، الحوار الذي بدأ مع منظمة التحرير قبل ثمانية عشر شهراً[6]، وصوتت ضد قرار الأمم المتحدة بشأن الأوضاع في الأراضي الأراضي المحتلة. **وهكذا كانت مساعي السلام قد توقفت عندما بدأ صدام حسين غزو الكويت في أغسطس 1990**[7].

ويتضح مما سبق: أن الحدث الذي كان أثره الحاسم في دفع عملية السلام، هو تفجر الانتفاضة الفلسطينية في كانون أول (ديسمبر) 1987، التي أظهرت لإسرائيل وللعالم بأسره أن الشعب الفلسطيني قد هب لمحاربة الاحتلال وأنه لن يكف عن المقاومة إلاّ إذا تخلص من الأوضاع التي يرزح تحتها منذ عام 1967، وبدأ التحرك بخطى سريعة من أجل إيجاد تسوية سياسية للصراع. أما منظمة التحرير، فقد أصدر مجلسها الوطني في عام 1988، قرارات تاريخية، مهدت الطريق أمام عملية التسوية السلمية، فبدأ الحوار بين الولايات المتحدة والمنظمة، ولكن حرب الخليج علقت تلك المساعي إلى أن استؤنفت في أعقابها، وأدت التطورات المشار إليها، والتي غيّرت طبيعة العلاقات الدولية والأوضاع العربية إلى عقد مؤتمر مدريد في 30 تشرين أول (أكتوبر) 1991، وفقاً للشروط التي وضعها شامير لانعقاده.

---

[1] عباس: **طريق أوسلو**، ص58.

[2] كوانت: **كامب ديفيد بعد عشر سنوات**، ص370-371.

[3] شاش: **المواجهة والسلام في الشرق الأوسط** ، ص199-200.

[4] لورانس: **اللعبة الكبرى المشرق العربي والأطماع الدولية**، ص568.

[5] كوانت: **كامب ديفيد بعد عشر سنوات**، ص370-371.

[6] لورانس: **اللعبة الكبرى المشرق العربي والأطماع الدولية**، ص568.

[7] شاش: **المواجهة والسلام في الشرق الأوسط** ، ص200.

مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط .

عند قيام العراق بغزو الكويت في الثاني من آب (أغسطس) 1990، كانت القضية الفلسطينية قد وصلت إلى مفترق طرق، نتيجة لمستجدات عديدة تجمعت عشية ذلك الغزو. **فمن جهة** كانت الإدارة الأمريكية قد أقدمت على قطع حوارها مع منظمة التحرير ، والذي كان يحمل في طياته، اعترافاً ضمنياً من تلك الإدارة بالصفة التمثيلية للمنظمة وبدورها في عملية التسوية[1]. **ومن جهة ثانية،** كانت قد وصلت إلى سدة الحكم في إسرائيل حكومة يمينية ضمت ممثلين عن الأحزاب والحركات الصهيونية الأكثر تطرفاً. **ومن جهة ثالثة،** كانت موجات الهجرة اليهودية المتصاعدة من الاتحاد السوفيتي وبلدان أوروبا الشرقية وأثيوبيا قد أخذت تنزع من أيدي الفلسطينيين "سلاحاً" مهماً كانوا يراهنون عليه على المدى الاستراتيجي، هو العامل الديموغرافي[2]، ورأت الحكومة الإسرائيلية في ذلك معجزة ستسمح لها ولو مؤقتاً بتعديل الميزان الديموغرافي لصالح اليهود في فلسطين[3]. **ومن جهة رابعة،** كان الواقع الرسمي العربي عاجزاً عن ممارسة ضغوط فعلية على الولايات المتحدة، كما كان الدعم الذي تتلقاه منظمة التحرير قد تراجع كثيراً إثر التغييرات التي جرت في الاتحاد السوفيتي. أما "مبادرة السلام الفلسطينية"، التي أطلقها المجلس الوطني الفلسطيني التاسع عشر، فكانت قد وصلت إلى طريق مسود بفعل التعنت الإسرائيلي[4].

إضافة إلى أن الانتفاضة الفلسطينية نفسها باتت عاجزة، بعد أن ضعفت قوة دفعها، عن طريق تحقيق مكاسب سياسية جديدة للقضية الفلسطينية. وأمام ذلك الواقع الصعب والذي خيّم عليه شعور بالإحباط، صار يبرز شيئاً فشيئاً رهان فلسطيني على قوة الردع العربية المتنامية، وما قد تحمله من إمكانات لتغيير موازين القوى في المنطقة. وبعد انفجار الأزمة في الخليج، اتخذ ذلك الرهان شكل الانحياز العملي إلى جانب العراق، وانخراط منظمة التحرير في إطار المحور العربي الذي رفض التدخل العسكري الأجنبي في الخليج، وأصر على إيجاد حل عربي للأزمة[5]. واندفعت قيادة المنظمة إلى تبني المبادرة السياسية العراقية، والتي طرحت في 12 آب (أغسطس) 1990، واستندت إلى مبدأ الربط بين كل الأزمات والصراعات في الشرق الأوسط[6].

---

[1] الشريف: **البحث عن كيان**، ص393.

[2] مها بسطامي: "**هجرة اليهود السوفييت والسياسة الإسرائيلية الرسمية**"، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 212، تشرين ثانٍ، بيروت،1990، ص91-97.

[3] لورانس: **اللعبة الكبرى المشرق العربي والأطماع الدولية**، ص570.

[4] الشريف: **البحث عن كيان**، ص394.

[5] **المرجع السابق**، ص394.

[6] **مجلة الدراسات الفلسطينية**، "**مبادرة الرئيس صدام حسين من أجل حل الأزمة في الخليج**"، العدد4، خريف 1990، 1990، بيروت، ص256-257.

وكانت منظمة التحرير وجميع التنظيمات الفدائية قد تبنت موقفاً منحازاً للموقف العراقي، واعتبرت اجتياح الكويت عملاً دفاعياً استباقياً، هدفه هزيمة المؤامرة التي دبرتها الولايات المتحدة ضد العراق، وعبّر ياسر عرفات عن ذلك بقوله: "**خيارنا الثوري أن أكون في هذا الخندق المواجه لإسرائيل والمواجه لأمريكا**"[1].

ونتيجة لذلك الموقف أصدرت الولايات المتحدة تعليماتها إلى حلفائها العرب بقطع المساعدات عن منظمة التحرير، وبهذا تكون الأخيرة قد دفعت ثمناً باهظاً نتيجة فقدان تأييد مشيخات الخليج ومصر، مما أدى إلى تسريح عشرات الآلاف من الفلسطينيين من الكويت دون قدرة المنظمة على تقديم أي شيء لهم. وكان الموقف الأمريكي بمثابة ضغط على المنظمة، لسلوك مسار التسوية وبالشروط الأمريكية والإسرائيلية، واتضح ذلك بعيد توقف حرب تحرير الكويت[2].

ومما سبق يتضح، أن حرب الخليج الثانية أفرزت نتائج وانعكاسات سلبية وخطيرة على القضية الفلسطينية وعلى أوضاع الفلسطينيين داخل الأراضي المحتلة وخارجها، وتسببت في احتدام جدل فلسطيني بشكل واسع بين أطيافه.

وفي محاولة من منظمة التحرير لإصلاح الضرر الذي لحق بمكانتها، عرضت عقد مباحثات مباشرة مع إسرائيل، ولو كان ذلك برعاية الأمم المتحدة وبحضور الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، ومع أن ذلك العرض صدر بعد مُضي أسبوعين على تحرير الكويت، فإنه أخفى مدى صعوبة الموقف بالنسبة إلى منظمة التحرير، ولم يعكس الموازين الفعلية، وتجاهلت الولايات المتحدة العرض ومضت في خطتها الخاصة للسلام [3]. حيث سارعت الولايات المتحدة بعد انتهاء حرب الخليج إلى التقدم بمبادرة سياسية طرحها الرئيس جورج بوش نفسه في خطاب* ألقاه في 6 آذار (مارس) 1991[4]. في اجتماع مشترك لمجلسي النواب والشيوخ الأمريكيين أعلن فيه: "**إن علينا أن نعمل كل ما في وسعنا لسد الفجوة بين إسرائيل والدول العربية، وبين الإسرائيليين والفلسطينيين.. إن السلام الشامل يجب أن يقوم على أساس قراري مجلس الأمن رقمي (242) و (338)، وعلى مبدأ الأرض مقابل السلام، ويوفر الأمن لإسرائيل والاعتراف للفلسطينيين بالحقوق الوطنية المشروعة.. ولقد حان**

---

[1] صايغ: **الكفاح المسلح والبحث عن دولة**، ص896.

[2] برهم: **إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية**، ص74.

[3] صايغ: **الكفاح المسلح والبحث عن دولة**، ص897.

* **خطاب الرئيس جورج بوش** أمام جلسة الكونجرس المشتركة في شأن الشرق الأوسط. **انظر، مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد7، صيف 1991، بيروت، ص185-186.

وانظر، أحمد نافع: **الطريق إلى مدريد**، ط1، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، 1993ص177.

[4] برهم: **إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية**، ص74.

الوقت لوضع نهاية للنزاع العربي الإسرائيلي"[1]. وفي هذا السياق تبنت الإدارة الأمريكية موقف إسرائيل بشأن استبعاد منظمة التحرير عن المشاركة في مؤتمر السلام الجاري إعداده[2].

وكانت وزارة الخارجية الأمريكية قد أجرت خلال حرب الخليج تقويماً لمواقف أطراف النزاع بعد انتهاء تلك الحرب، وتوصلت إلى أن الموقف العام سيكون مواتياً لدفع عملية السلام. وسوف تحمل هزيمة العراق في الحرب المتشددين من العرب على الاقتناع بأن الحل العسكري سيكون مستحيلاً، وبأن قواعد اللعبة في مرحلة الحرب الباردة قد تغيّرت بدليل تعاون الاتحاد السوفيتي مع الولايات المتحدة في مواجهة صدام حسين، وسوف يقتنعون بأن الولايات المتحدة أصبحت تشغل المركز الرئيسي في قيادة العالم. كما سيدرك الفلسطينيون والأردنيون أنهم فقدوا ما كانوا يحصلون عليه من قبل من مساعدات الأنظمة العربية، ومن المتوقع بالتالي أن يصبح الفلسطينيون أكثر استجابة لأية دعوة جادة لعملية السلام[3].

أما سوريا والتي انضمت إلى التحالف ضد صدام حسين، فلم تكن الخارجية الأمريكية واثقة من موقفها بسبب اتجاهاتها السلبية من عملية السلام، وإنما رأت ضرورة وضعها موضع الاختبار خاصة بعد أن خرج الاتحاد السوفيتي من الحرب الباردة خاسراً، ولم تعد لديه الرغبة ولا القدرة على مواصلة دعمه للأنظمة العربية المتشددة. وعلقت الخارجية الأمريكية أهمية كبيرة على مشاركة سوريا باعتبارها تؤدي إلى إغراء إسرائيل على تعديل موقفها المتشدد. ولاحظت الخارجية الأمريكية أن حرب الخليج أدت إلى عودة التضامن بين دول عربية لها أهميتها مثل مصر وسوريا والسعودية. أما إسرائيل، فبالرغم من معتقدات إسحاق شامير الجامدة، فإن سياسة ضبط النفس التي انتهجتها خلال الحرب رغم تساقط الصواريخ العراقية على إسرائيل بدت مشجعة[4].

أما منظمة التحرير، فقد تأثرت عند صوغ موقفها العلني بمظاهر التأييد الفلسطيني القوي للعراق في الأراضي المحتلة[5]. وأدى موقفها الممالئ للرئيس العراقي، ورفضها إدانة اجتياحه للكويت إلى الإضرار بصورتها العامة على الساحة الدولية، فضلاً عن تدهور علاقاتها مع السعودية والكويت وبقية دول الخليج، وفتور علاقاتها مع مصر وبقية الدول العربية التي وقفت في وجه الاجتياح العراقي. وأدى تدهور علاقاتها مع الدول الخليجية، إلى فقدان الموارد المالية الضخمة التي كانت

---

[1] شاش: **المواجهة والسلام في الشرق الأوسط** ، ص204.

[2] برهم: **إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية**، ص74.

[3] كوانت: **كامب ديفيد بعد عشر سنوات**، ص373.

[4] شاش: **المواجهة والسلام في الشرق الأوسط** ، ص202-203.

[5] صايغ: **الكفاح المسلح والبحث عن دولة**، ص895.

تحصل عليها سواء من حكوماتها، أو من الجاليات الفلسطينية التي تعمل بها والتي اضطرت أعداد كبيرة إلى الرحيل منها في أعقاب الحرب[1].

وفيما يتعلق بالولايات المتحدة ذاتها، فإن نصرها في الحرب قد عزز مركز الرئيس بوش دولياً وداخلياً، الأمر الذي من شأنه تعزيز السلام الجزئي بين مصر وإسرائيل، وتخفيف أعباء الولايات المتحدة التي تتحملها نتيجة لدعمها إسرائيل سياسياً وعسكرياً ومالياً. ويمهد الطريق لبذل مساعٍ ناجحة لدفع عملية السلام. وكانت تلك خلاصة تقويم وزارة الخارجية الأمريكية للأوضاع بعد انتهاء الحرب، ولا شك في أنه تقويم سليم، ثبت صحته بقبول الأطراف الدعوة لمؤتمر مدريد[2]. ومع ذلك احتلت القضية الفلسطينية مكان الصدارة في إطار الموقف من التحرك السياسي الذي أطلقته الإدارة الأمريكية إثر حرب الخليج مباشرة، بهدف التوصل إلى سلام شامل في منطقة الشرق الأوسط[3].

ويتضح لنا مما سبق، أنه عندما طرحت الولايات المتحدة مبادرتها لعقد مؤتمر مدريد للسلام في تشرين أول (أكتوبر) 1991، كانت قد أحكمت سيطرتها على منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي، بعد أن قادت تحالفاً دولياً قام بتحرير الكويت من الاجتياح العراقي، وضمنت قواعدها العسكرية حماية حقول النفط وكفلت لها سياسة الاحتواء المزدوج للعراق وإيران تحييد الخطر الذي يعتقد أنه يهدد إسرائيل والدول المجاورة.

وبدأ وزير الخارجية الأمريكي "جيمس بيكر" رحلاته المكوكية إلى الشرق الأوسط في أعقاب خطاب الرئيس بوش[4]. وأثمرت عن إقناع جميع الأطراف بقبول المشاركة في مؤتمر مدريد بعد أن قدّم لهم عدداً من التطمينات والضمانات الأمريكية، وكانت الدعوة * مبنية أساساً على تطبيق قرار مجلس الأمن الدولي رقم (242)[5].

وجاء الاجتماع الذي اتجهت إليه الأنظار في شتى آفاق الوطن العربي في انتظار قرار المجلس الوطني الفلسطيني. حيث أن كل الدول المعنية أعلنت قبولها حضور مؤتمر السلام المزمع عقده في أواخر تشرين أول (أكتوبر)، ولم يبق غير الرد الفلسطيني، إذ لا يمكن بدون مشاركة فلسطينية أن تصبح التسوية السلمية شاملة، ومن خلال المناقشات بدت الظواهر الإيجابية متتابعة،

---

[1] شاش: **المواجهة والسلام في الشرق الأوسط** ، ص203.

[2] **المرجع السابق**، ص203.

[3] الشريف: **البحث عن كيان**، ص399.

[4] شاش: **المواجهة والسلام في الشرق الأوسط** ، ص204.

* نص الدعوة إلى حضور مؤتمر مدريد في18 تشرين أول (أكتوبر) 1991، انظر، نافع: **الطريق إلى مدريد**، ص180-182.

[5] صالح: **فلسطين سلسلة دراسات منهجية في القضية الفلسطينية**، ص274.

وكان أولاها أن المجلس أدرك أن الحوار في الدورة العشرين*– رغم الخلافات بين الفصائل الفلسطينية– يعد في واقع الأمر استكمالاً لما حدث في الدورة التاسعة عشرة، التي أطلقت المبادرة الفلسطينية للسلام، حيث أشار ياسر عرفات إلى ذلك في خطابه الافتتاحي، عندما قال: "**إن الفلسطينيين كانوا أول من اتخذ الخطوة الأولى على الطريق الصعب والطويل، وأنهم سيكونون أكثر الأطراف جدية في التعامل مع هذه الفرصة – عملية السلام– بعقل منفتح وإرادة قوية**"[1].

حيث كانت المواقف الأمريكية من القضية الفلسطينية تبدو بعد حرب الخليج، قد تطورت أكثر نحو مزيد من الاقتراب من موقف إسرائيل، وهي ترفض أي ضغط عليها، مما يجعل الخطاب الأمريكي عن السلم في الشرق الأوسط لا معنى له إلاّ الاستسلام للشروط الإسرائيلية[2].

وهنا عبّرت منظمة التحرير عن رغبتها في المشاركة في ذلك المؤتمر وبأي طريقة، حيث وافق المجلس الوطني الفلسطيني في دورته العشرين التي عقدت في الجزائر في آب (9 أغسطس) 1991، إيفاد ممثلين للشعب الفلسطيني ضمن وفد أردني فلسطيني مشترك، وعبّر فاروق القدومي عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، عن المشاركة بقوله: "**كان على منظمة التحرير الفلسطينية أن تنضم إلى عملية السلام أو تخرج من التاريخ**"[3].

كما أن المجلس الوطني الفلسطيني عُقد في ظل تأييد عربي جماعي – باستثناء العراق– للمشاركة الفلسطينية في مؤتمر السلام من أجل التسوية الشاملة في المنطقة العربية، وكان لمصر والأردن دوراً في تحسين التطمينات* والضمانات التي قدمتها الولايات المتحدة للجانب الفلسطيني[4].

وقد انعقد "مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط" في 30 تشرين أول (أكتوبر) 1991، برعاية الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي – **الذي كان يعاني حالة انهيار ألقت بظلالها على دوره الخافت في عملية السلام** – وبحضور أوروبي شكلي، وشاركت أكثر البلاد العربية في المؤتمر "مصر، الأردن، سوريا، لبنان، المغرب، تونس، الجزائر، ودول مجلس التعاون الخليجي الستة"، وتمكنت إسرائيل من فرض شروطها على التمثيل الفلسطيني، فتّم استبعاد المشاركة الرسمية لمنظمة

---

* قرارات الدورة العشرين للمجلس الوطني الفلسطيني والتي عقدت في الجزائر، 23–28 أيلول (سبتمبر)1991، انظر، أحمد نافع: **الطريق إلى مدريد**، ص178–179.

وانظر، موقع وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"..http://www.wafainfo.ps/atemplate

[1] نافع: **الطريق إلى مدريد**، ص108.

[2] البكوش: **الخليج بين الهيمنة والارتزاق**، ص239.

[3] صايغ: **الكفاح المسلح والبحث عن دولة**، ص898.

* رسائل التطمينات الأمريكية إلى القيادة الفلسطينية في 18 تشرين أول (أكتوبر) 1991، انظر، نافع: **الطريق إلى مدريد**، ص183–186.

[4] نافع: **الطريق إلى مدريد**، ص108.

التحرير الفلسطينية في المؤتمر، وشارك ممثلون فلسطينيون عن الضفة الغربية وقطاع غزة بمباركة المنظمة تحت الغطاء الأردني، وضمن وفد أردني فلسطيني مشترك[1].

ويعتبر مؤتمر مدريد أول لقاء دولي للتوصل إلى التسوية السلمية – وجوهرها حل القضية الفلسطينية – يعقد بمشاركة فلسطينية. وفكرة المؤتمر الدولي لحل الصراع العربي الإسرائيلي بدأت منذ عام 1967، بصدور قرار مجلس الأمن رقم (242)، ثم ترددت كثيراً بعد عام 1973 بتأكيد قرار (338) بعد حرب تشرين أول (أكتوبر) عام 1973، وقد انعقد بالفعل في دورة افتتاحية في جنيف عام 1974، ولكنه لم ينعقد ثانية، وإن كانت الفكرة ظلت باقية. وحتى ذلك الوقت لم يكن الطرف الفلسطيني مدعواً لذلك المؤتمر بشكل مباشر أو حتى غير مباشر، وكانت مشاركة فلسطين يشار إليها في بيانات الأطراف المختلفة وموزعة بينهم. ولكن الأمر تبدل بعد توقف العمليات العسكرية في حرب الخليج، حيث قدمت الولايات المتحدة مبادرتها[2].

ويتضح لنا مما سبق، أن الفلسطينيين شاركوا في عملية التسوية في مؤتمر مدريد في ظل مجموعة من القيود والشروط، كاستبعاد المنظمة رسمياً من المشاركة وعدم القبول بالتمثيل الفلسطيني المستقل منذ البداية، ويرجع ذلك إلى تداعيات حرب الخليج الثانية، وعدم وجود بديل حقيقي للتسوية لدى الدول العربية في ظل تصاعد القمع الإسرائيلي ضد الانتفاضة الفلسطينية، واستمرار الهجرة لإسرائيل من دول أوروبا والاتحاد السوفيتي، وازدياد عمليات التوسع الاستيطاني وضم الأراضي، إلى جانب القبول المباشر للدول العربية بالمشاركة في مفاوضات التسوية. كما هدفت القيادة الفلسطينية إلى التأكيد على جدية السير في عملية السلام، وشاركت الدول العربية الاعتقاد بأن نجاح الولايات المتحدة في قيادة ما يسمى بالنظام العالمي الجديد، يعتمد إلى حد كبير على نجاحها في تحقيق الأمن والسلام في منطقة الشرق الأوسط.

2- المسارات التفاوضية المباشرة بين العرب وإسرائيل وأثرها على العلاقات المصرية السورية:

اقترحت الولايات المتحدة أن ينعقد مؤتمر دولي للسلام تحضره الدول العربية المعنية مباشرة بالصراع العربي الإسرائيلي، وهي لبنان والأردن وسوريا ومصر، وتحضره إسرائيل والولايات المتحدة، وروسيا والأمم المتحدة، واقترحت ألاّ يتم تمثيل العرب بوفد موحد وإنما بوفود منفصلة وبهذا عملت الولايات المتحدة على ترتيب مؤتمر يتناسب تماماً مع الطرح الإسرائيلي الذي أعقب حرب عام 1967[3].

---

[1] صالح: **فلسطين سلسلة دراسات منهجية في القضية الفلسطينية**، ص274.

[2] نافع: **الطريق إلى مدريد**، ص110-111.

[3] حنان ظاهر عرفات: "**أثر اتفاق أوسلو على الوحدة الفلسطينية وانعكاسه على التنمية السياسية**"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2005، ص45.

وفي 30 تشرين أول (أكتوبر) 1991، عُقد مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط برعاية الولايات المتحدة، والاتحاد السوفيتي، وبحضور الوفدين العربي والإسرائيلي "طرفي الصراع"، وأطراف عربية ودولية أخرى، مثل: "مصر واليابان والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة". وقد تألف الوفد العربي من وفود كل من سوريا ولبنان والأردن، وشارك الفلسطينيون ضمن الوفد الأردني، أو تحت مظلته نزولاً عند الشروط الإسرائيلية، التي لم تكن تعترف حتى ذلك الوقت بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني[1].

ويتعين إلقاء الضوء على عملية السلام، التي بدأت في مؤتمر مدريد بأجزائه الثلاثة، **أولها:** المؤتمر نفسه، وكانت أداة العمل في ذلك الجزء "الخطب الافتتاحية"، والردود التي سُمح بها لرؤساء الوفود في اليوم التالي، وبرز في خطب اليوم الأول الخطاب الفلسطيني والمصري والأوروبي، وكان أقلها شأناً الخطاب السوفيتي الذي بدا ثانوياً، برغم الدور الرئيسي الذي يتكفل به كراعٍ مشارك في المؤتمر، وقد وضعت الخطب إطاراً سياسياً لعملية السلام، ورسمت خطاً واضحاً لمطالب الأطراف المختلفة في نطاق رسائل الدعوة التي وجهت للأطراف ورسائل الضمانات التي قدمت لها، وبدا واضحاً أن الأطراف المختلفة حاولت في المؤتمر أن تقنع الولايات المتحدة بعدالة موقفها والرأي العام العالمي لكسبه إلى صفها، وليس لإقناع بعضها بعضاً[2]. ثم جاءت المفاوضات الثنائية – **الجزء الثاني** من مؤتمر السلام – والتي هدفت إلى تسوية قضايا الصراع بين إسرائيل وكل من سوريا ولبنان والأردن والفلسطينيين[3]. وبرزت فيها عدة مشكلات حول الإجراء وليس المضمون، منها ظهور آلية التفاوض المباشر لأول مرة خلافاً للأسلوب الذي أدير به المؤتمر. وقد حاولت إسرائيل أن تعطل الاجتماعات الثنائية، وأن تنقلها خارج مدريد، لتجري بين إسرائيل والعواصم العربية عملاً على قطع الصلة بين المؤتمر الدولي والمفاوضات الثنائية، ولتخفيض فرص التنسيق والتعاون بين الوفود العربية، ولكسب خطوات في تطبيع العلاقات بين إسرائيل والدول العربية قبل التوصل إلى خطوات عملية للانسحاب الإسرائيلي، وقد تصدت الوفود العربية لتلك المحاولة وأصرت جميعها على البقاء في مدريد[4].

---

[1] منيب عبد الرحمن شبيب: "**نظرية الأمن الإسرائيلية في ظل التسوية السلمية في الشرق الأوسط وأثرها على عملية التحول السياسي والاقتصادي للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة في الفترة (1991–2002)**"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2003، ص110.

[2] نافع: **الطريق إلى مدريد**، ص114.

[3] مصطفى عبد العزيز مرسي: **العرب في مفترق الطرق، بين ضرورات تجديد المشروع القومي ومحاذير المشروع الشرق أوسطي**، ط1، مطابع الشروق، القاهرة، 1995، ص116.

[4] نافع: **الطريق إلى مدريد**، ص114.

أما **الجزء الثالث** من مؤتمر السلام فهو خاص بالمفاوضات متعددة الأطراف، لوضع أسس نظام إقليمي جديد في الشرق الأوسط، يقوم على التعاون في المجالات المختلفة بين دول المنطقة[1]. ذات الثقل الاستراتيجي في إطار الشرق الأوسط، لتهيئة نظام جديد من العلاقات تندمج خلاله إسرائيل في علاقات طبيعية مع مختلف دول المنطقة[2]. وهو الجزء الذي تهتم به إسرائيل الاهتمام الأكبر، وتعتبره مكافأة لها في عملية السلام، وكان من المقرر أن تشترك في ذلك الجزء مختلف الأطراف ومعها أطراف دولية أخرى، للوصول إلى اتفاقيات إقليمية حول التعاون الاقتصادي والمياه ونزع أسلحة الدمار الشامل، وقد نجحت الأطراف العربية في تأخيره. وكان ذلك النجاح عاملاً مهماً في وضع الضغط على إسرائيل، لكي تحرز تقدماً في المفاوضات الثنائية، أي وقف الاستيطان والتعهد بالانسحاب قبل أن تحصل على أي تقدم في الإجراءات الإقليمية [3].

وبإقرار خطة التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي وفقاً لمبادئ مؤتمر مدريد 1991، وجدت معظم الأنظمة العربية أن الالتحاق بعملية السلام بات أمراً محتماً، في لحظة لم تكن قد خططت فيها للدخول في تلك المرحلة بروح المبادرة، بل وتصرفت بحس الدفاع عن الذات، وهاجس الوقاية من اتساع أدوار العرب الآخرين، وهكذا دخل العرب مرحلة السلام دون تنسيق ودون استعداد وتصور مسبقين لمتطلبات تلك المرحلة وسبل حماية المصالح العربية[4].

وعقد المؤتمر في خضم أحداث دولية وإقليمية عاصفة هزت العالم بأسره، وكان لها بالغ الأثر على أجندة المؤتمر، وما ترتب بعد ذلك من تسويات سياسية مع إسرائيل، وخاصة ما يتعلق بالجانب الفلسطيني، فعلى **الصعيد الدولي**، أدى انهيار الاتحاد السوفيتي وتفتت المعسكر الاشتراكي، إلى فقدان عدد من الدول العربية ومنظمة التحرير لحليفها الإستراتيجي القديم "الاتحاد السوفيتي"، الذي قدم الدعم السياسي والمعنوي واللوجستي على مدى أكثر من عقدين من الزمان، فضلاً عن تحول معظم الدول المنبثقة عن الوضع القديم، بعد التغيرات السياسية التي شهدتها، إلى دول صديقة أو حليفة لإسرائيل. في الوقت ذاته أصبحت الولايات المتحدة الحليف الاستراتيجي لإسرائيل، تتصدر قمة الهرم الدولي كقوة عسكرية واقتصادية كبرى تمتلك بين يديها كافة خيوط اللعبة السياسية في المنطقة بلا منازع[5].

وعلى **الصعيد الإقليمي**، أدت حرب الخليج الثانية عام 1991، عدا عن تدمير القدرات العسكرية العراقية، وتصاعد وتيرة الخلافات العربية – العربية، بين مؤيد ومعارض للحرب، إلى فقدان معظم الفلسطينيين لمصادر رزقهم بعد مغادرتهم الكويت، مما أثر على الأحوال المعيشية في الأراضي

---

[1] طاهر شاش: **التطرف الإسرائيلي جذوره وحصاده**، ط1، دار الشروق، القاهرة، 1997، ص120.

[2] مرسي: **العرب في مفترق الطرق**، ص116.

[3] نافع: **الطريق إلى مدريد**، ص115.

[4] مرسي: **العرب في مفترق الطرق**، ص117.

[5] شبيب: "**نظرية الأمن الإسرائيلية في ظل التسوية السلمية**، ص111.

المحتلة. كما تعرضت منظمة التحرير لحالة من الحصار السياسي والمالي من قِبل دول الخليج العربي "الممول الرئيسي للمنظمة"، عقاباً لها على موقفها الداعم للعراق، وقد شكلت تلك المتغيرات وسواها عوامل ضغط إضافية – عدا عن تلك التي كانت قائمة بالأساس "التفوق العسكري الإسرائيلي وسيطرتها على أجزاء من الأراضي العربية "– على الدول العربية ومنظمة التحرير، للجلوس على طاولة المفاوضات مع إسرائيل في ظل الاختلال في موازين القوى بين الطرفين[1]. وقد بدأت المفاوضات بعد مدريد في لقاءات مباشرة على مسارات مختلفة. مسار سوري، ومسار لبناني، ومسار أردني، ومسار فلسطيني، وكانت المسارات كلها تبحث في مشاكل الأرض والحدود والأمن والمياه والسلاح[2].

أ– الموقف المصري من المفاوضات السورية الإسرائيلية.

يتعرض هذا الجزء من الدراسة بالتحليل لإستراتيجية التفاوض العربية السورية مع إسرائيل، منذ انطلاق عملية السلام في مدريد في تشرين أول (أكتوبر) 1991، وحتى تجميد المفاوضات على المسار السوري بعد وصول اليمين الإسرائيلي بزعامة " بنيامين نتنياهو" إلى السلطة في إسرائيل في آيار (مايو) 1996[3].

على الرغم من الصراع الذي ساد العلاقة بين النظامين في سوريا ومصر بعد السلام المصري المنفرد مع إسرائيل، فإنهما بوصول الرئيس المصري حسني مبارك إلى الحكم، والموقف المصري تجاه العدوان الإسرائيلي على لبنان عام 1982، قد وجدتا أن التحالف التاريخي بين مصر وسوريا لا بديل عنه لفائدة كلا الطرفين، وخاصة سوريا التي وجدت في إعادة علاقتها مع مصر مخرجاً لحالة العزلة التي كانت تعاني منها قبل أزمة الخليج الثانية[4]. إلاّ أن التغيّر الذي طرأ على السياسة السوفيتية وقبولها بدور الراعي الشكلي لعملية السلام، فإن الدول الرافضة لفكرة مؤتمر السلام – وعلى رأسها سوريا – وجدت أنها من دون حليف قوي، وأن أوراق ومفاتيح السلام في الشرق الأوسط، قد أصبحت

---

[1] **المرجع السابق**، ص111.

[2] محمد حسنين هيكل: **كلام في السياسة – قضايا ورجال وجهات نظر**، ط7، الشركة المصرية للنشر العربي والدولي، القاهرة، 2002، ص422.

[3] محمد عبد القادر محمد: **إستراتيجية التفاوض السورية مع إسرائيل**، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 25، أبو ظبي، 1999، ص7.

[4] **المصدر السابق**، العدد25، ص37–38.

تحت سيطرة القطب الأوحد (الولايات المتحدة)، واتضح أن الاختيار الأمثل لسوريا هو محاولة إصلاح علاقتها مع الولايات المتحدة[1].

والملاحظ أن الإستراتيجية السورية المتبعة منذ أزمة الخليج الثانية، كان لها عائد مهم تمثل في تجنيب سوريا النتائج السلبية التي كان من الممكن أن تلحق بها، نتيجة للتغيرات في النظام الدولي وظهور الولايات المتحدة كقطب أوحد[2]، حيث وجد الرئيس الأسد أن تدهور الاتحاد السوفيتي، وعزلة سوريا على المستوى العربي سوف يؤديان إلى إضعاف الموقف السوري أمام إسرائيل؛ ولذلك أعاد الرئيس السوري حساباته، فبدأ منذ عام 1989 في تحسين العلاقات مع مصر، والتخلي عن إستراتيجية الرفض التكتيكي حتى لا يصطدم بالولايات المتحدة، وجاءت أزمة الخليج الثانية – وعلى الرغم من حجم الكارثة التي سببتها للأمة العربية – لتكون فرصة لسوريا لكي تكسر طوق العزلة، فقد انضم الأسد إلى التحالف الدولي ضد العراق؛ مما جعل سوريا في موضع تُحترم فيه مصالحها كقوة إقليمية. والخلاصة: أن القيادة السورية تمكنت وبصورة تفوق أي قيادة أخرى في المنطقة من التكيف مع تطور الأحداث الإقليمية والدولية؛ مما أدى إلى خروجها من أزمة الخليج الثانية أكثر قوة مما سبق، ولذلك قررت سوريا عدم الوقوف أمام الرغبة الأمريكية في إعادة ترتيب الأوضاع في المنطقة بما يخدم مصالحها[3].

وعندما قام الرئيس السوري حافظ الأسد بزيارة الاتحاد السوفيتي في نهاية نيسان (أبريل) 1990، قال له الرئيس الروسي "ميخائيل جورباتشوف" : "**إن على سوريا التخلي عن التعادل الاستراتيجي مع إسرائيل، وإن القوة لن تقدر على تسوية الصراع العربي الإسرائيلي**"، وتعهد فقط بتزويد سوريا بمساعدة كفيلة بضمان أمنها، حتى لا تتفاوض مع إسرائيل تحت التهديد والتخويف[4].

كما بات واضحاً أن نظرية التوازن الاستراتيجي التي نادت بها سوريا طويلاً تبددت إمكانات تحقيقها بعد التحولات التي طرأت على الإستراتيجية السوفيتية في المنطقة، فضلاً عن تحولات السياسة السورية نفسها، فقد أصبح لزاماً على دمشق لكي تحافظ على دور لها بالمنطقة لعدة سنوات مقبلة أن تنفتح جدياً على الغرب وأن تواصل التقارب مع مصر، وتشارك في جهود التسوية السلمية للصراع

---

[1] مصطفى علوي: "**البيئة الدولية للمفاوضات**"، مجلة السياسة الدولية، العدد 114، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، أكتوبر 1993، ص82.

[2] جمال عبد الجواد، ومحمد منير لطفي: "**سوريا تفاوض إسرائيل**"، سلسلة كراسات إستراتيجية، العدد 45، مركز البحوث والدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، القاهرة، 1996، ص10.

[3] محمد: "**إستراتيجية التفاوض السورية مع إسرائيل**"، العدد25، ص10–11.

[4] لورانس: **اللعبة الكبرى المشرق العربي والأطماع الدولية**، ص525–526.

بشكل أو بأخر[1]. وهنا برز الدور المصري من خلال الجهود التي قامت بها مصر في إقناع سوريا بالمشاركة في العملية التفاوضية[2].

ثم بدأت العلاقات بين مصر وسوريا تأخذ شكلاً جديداً من التعاون والتنسيق، ومن ثم ظهرت سوريا بمظهر المدافع عن الحقوق العربية، مما زاد من ثقلها في المنطقة فأصبحت هي أساس قيام عملية السلام. كما تحسنت العلاقات بين سوريا ودول الخليج العربي، بعد أن كانت قد توترت بسبب تأييد سوريا لإيران في نزاعها مع العراق. وبدأ التقارب والتفاهم يسود العلاقة بين سوريا والولايات المتحدة، واتضح ذلك من خلال تأكيد الأخيرة على محورية الدور السوري في عملية السلام، وتأكيدها على الالتزام بتنفيذ القرار رقم (242) على جميع مسارات التفاوض، وأنها تقر بعدم شرعية ضم إسرائيل لمرتفعات الجولان السورية[3].

ومما سبق يتضح، أنه على الرغم من إدراك سوريا لمحورية الدور الأمريكي، خاصة وأن توازن القوة القائم بين إسرائيل والأطراف العربية لا يجبر إسرائيل على التعامل جدياً مع المطالب العربية، وأنه في غياب دور أمريكي قائم على الالتزام بمبدأ الأرض مقابل السلام، فإن الفشل والجمود هما مصير العملية التفاوضية، فإن سوريا تدرك في الوقت ذاته محدودية القدرة الأمريكية في الضغط على إسرائيل، ولذلك فإن سوريا تقتنع بتأييد أمريكي لحقوقها في الجولان، وبجهود أمريكية لتنشيط المفاوضات على المسار السوري، وبمحاولة الولايات المتحدة إقناع إسرائيل بمحورية الدور السوري من أجل استقرار المنطقة. كما تعتبر سوريا أيضاً تحسين علاقتها مع الولايات المتحدة، بمنزلة مصلحة إستراتيجية لها، وخاصة إذا حدثت تسوية مع إسرائيل.

وقبل الشروع في المفاوضات حول أسس عملية السلام، وقبل وصول وزير الخارجية الأمريكية "جيمس بيكر" للمنطقة في أول زيارة رسمية له في 10 آذار (مارس) 1991، حصل بيكر عبر القنوات الدبلوماسية على الموافقة المبدئية السورية واللبنانية على مبادرته، وتعمد أن يبدأ زيارته بالدول العربية قبل اللقاء مع الفلسطينيين، ومنذ اللقاء الأول حرصت القيادة السورية على الإعلان بشكل رسمي عن موافقتها على المشاركة في عملية السلام، ولم تنتظر رأي الأطراف الأخرى المدعوة للمشاركة[4].

وبدأت المرحلة الأولى من مسيرة مفاوضات السلام بين سوريا وإسرائيل بعد انعقاد مؤتمر مدريد في تشرين أول (أكتوبر) 1991، وجرت المفاوضات بين الوفد السوري برئاسة "فاروق الشرع"،

---

[1] وحيد عبد المجيد: "**تسوية الصراع العربي الإسرائيلي بعد أزمة الخليج**"، سلسلة كراسات إستراتيجية، العدد 4، مركز البحوث والدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 1991، ص7.

[2] محمد: "**إستراتيجية التفاوض السورية مع إسرائيل**"، ص38.

[3] **المرجع السابق**، ص12-13.

[4] نوفل: **الانقلاب- أسرار مفاوضات المسار الفلسطيني الإسرائيلي، "مدريد- واشنطن"**، ص47.

وممثلين عن حكومة الليكود برئاسة "إسحاق شامير"، واستمرت تلك المرحلة حتى نيسان(أبريل) 1992[1]، وعبّر شامير أثناء حديثه عن مستقبل المفاوضات العربية الإسرائيلية بقوله: "**بأن النية كانت معقودة على استمرار هذه المفاوضات دون نتيجة لسنوات**"[2].

ولم تكن تلك الرغبة متوافرة لدى حكومة إسحاق شامير، التي دخلت المفاوضات تحت ضغوط أمريكية مكثفة من إدارة الرئيس الأمريكي بوش، وانعكس ذلك بالتالي على المواقف التي اتخذتها في بداية المفاوضات، فقد أعلن إسحاق شامير رفضه لفكرة الانسحاب من الجولان، وأعلن الكنيست الإسرائيلي عن بناء المزيد من المستوطنات في الجولان، على اعتبار أنها ستظل جزءاً من إسرائيل[3]. كما عمد المفاوض الإسرائيلي إلى إثارة قضايا فرعية، مثل: أوضاع اليهود السوريين، وعلاقة سوريا بحزب الله[4].

وفي المقابل حاول المفاوض السوري التأكيد على مرجعية القرار رقم (242) حسب التفسير العربي له، ولكن المفاوض الإسرائيلي أصر على عدم مناقشة أي مسائل تتعلق بجوهر الصراع[5]. حيث ارتبط الموقف الإسرائيلي من "مبدأ الأرض مقابل السلام"، بالإصرار على عدم وجود تفسير وحيد للقرار (242)، والمطالبة بأن ذلك القرار موضع مفاوضات، حيث ظهرت تفسيرات إسرائيلية للقرار تتعارض جوهرياً مع مقتضيات الشرعية الدولية، ويذهب أبرز تلك التفسيرات إلى أن إسرائيل نفذت بالفعل التزاماتها المترتبة على القرار بانسحابها من سيناء، التي تمثل حوالي 91% من الأراضي التي احتلتها عام 1967، وبذلك لا يبقى من ذلك القرار إلاّ جوانبه المتعلقة بتحقيق السلام مع الدول العربية[6].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن كل من سوريا ولبنان التزمتا بوحدة مساريهما التفاوضي مع إسرائيل، واقترح الوفد السوري ربط التقدم في "المحادثات المتعددة الأطراف" بمدى ما يمكن إحرازه من تقدم في المسارات السياسية الثنائية بين العرب والإسرائيليين مباشرة ووجهاً لوجه[7]. ولذلك رفضتا (سوريا ولبنان) المشاركة في المباحثات المتعددة الأطراف طالما لم يحدث ذلك التقدم، وبصفة خاصة إعراب إسرائيل عن نيتها الحقيقية في الانسحاب الكامل من الأراضي المحتلة للدولتين المذكورتين[8].

---

[1] محمد: "**إستراتيجية التفاوض السورية مع إسرائيل**"، العدد25، ص13.

[2] شبيب: "**نظرية الأمن الإسرائيلية**، ص113.

[3] محمد: "**إستراتيجية التفاوض السورية مع إسرائيل**"، العدد25، ص13-14.

[4] عبد الجواد، لطفي: "**سوريا تفاوض إسرائيل**"، ص10.

[5] محمد: "**إستراتيجية التفاوض السورية مع إسرائيل**"، العدد25، ص14.

[6] عبد المجيد: "**تسوية الصراع العربي الإسرائيلي بعد أزمة الخليج**"، العدد 4، ص11.

[7] هيكل: **سلام الأوهام- أوسلو ما قبلها وما بعدها**، ص242.

[8] مرسي: **العرب في مفترق الطرق**، ص116.

وذلك كمحاولة للوقوف أمام الجهود الإسرائيلية في الحصول على مكاسب التطبيع مع العالم العربي، دون تقديم التزام صريح بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة[1]. ولم تحقق الجولات الخمس الأولى من المفاوضات خلال عهد رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق شامير أي نتائج ليس على المسار السوري بل على كل المسارات[2].

وعندما عبّر السوريون عن قلقهم، من توجه الحكومة الإسرائيلية بالتركيز على المسار الفلسطيني وإهمال المسار السوري، قامت مصر بدور كبير في إقناع إسرائيل بتوجيه اهتمام أكبر لتحريك المفاوضات على المسار السوري، وهو ما تحقق مع بداية الجولة السادسة للمفاوضات، فمصر تمثل بالنسبة لسوريا رصيد قوة إستراتيجية يدعم الموقف السوري في المفاوضات مع إسرائيل، كما أن العلاقات المصرية الجيدة مع الولايات المتحدة وإسرائيل توفر لسوريا قناة اتصال تمكّن سوريا من توصيل الرسائل بشكل غير مباشر إلى الأطراف المعنية[3].

وبدأت المرحلة الثانية من المفاوضات في 24 آب (أغسطس) 1992، موعد بدء الجولة السادسة من محادثات واشنطن، واستمرت تلك المرحلة ثلاث سنوات ونصف، لكنه لم يتم التوصل إلى اتفاق قبل الانتخابات الإسرائيلية في 29 أيار (مايو) 1996، التي أوصلت "بنيامين نتنياهو" إلى السلطة في إسرائيل[4]. وفي تلك المرحلة كلف رئيس وزراء إسرائيل إسحاق رابين عقب فوز حزب العمل العمل في الانتخابات "إيتامار رابينوفتش" بقيادة الوفد الإسرائيلي للتفاوض مع سورية في 23 حزيران (يونيه) 1992، بينما تولى الدبلوماسي السوري "موفق العلاف" قيادة الوفد السوري[5]. ولقد شهدت تلك الجولة انفراجة كبيرة تمثلت في إعلان "إيتامار رابينوفتش" في خطابه الافتتاحي أن إسرائيل تقبل قرار مجلس الأمن رقم (242) في كل أقسامه وشروطه كأساس لمحادثات السلام، وترى أنه ينطبق أيضاً على مفاوضات السلام مع سوريا[6].

ويتضح للباحث، في تقويم إستراتيجية التفاوض السورية: إن المتتبع للسلوك السوري منذ بدء المفاوضات عقب مؤتمر مدريد عام 1991، يلاحظ أن سوريا لم تقدم أي تنازلات جوهرية تؤدي إلى

---

[1] محمد: "**إستراتيجية التفاوض السورية مع إسرائيل**"، ص14.

[2] **المفاوضات السورية الإسرائيلية:** موقع هيئة الإذاعة البريطانية.
http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/news/newsid

[3] محمد: "**إستراتيجية التفاوض السورية مع إسرائيل**"، ص38.

[4] **المرجع نفسه**، ص13-14.

[5] **المفاوضات السورية الإسرائيلية:** موقع هيئة الإذاعة البريطانية.
http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/news/newsid

[6] محمد: "**إستراتيجية التفاوض السورية مع إسرائيل**"، ص14.

تخفيض سقف المطالب السورية. أما إسرائيل فقد تدرج موقفها من استبعاد إمكانية الانسحاب من الجولان، إلى الإعلان عن استعدادها للانسحاب من الجولان في مقابل علاقات طبيعية مع سوريا.

وقد مرت المفاوضات السورية الإسرائيلية بعدة مراحل بداية بمؤتمر مدريد، والذي فشل في الوصول إلى نتائج، ورغم الجولات العديدة التي استأنفت، خاصة بعد اغتيال رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين*، حيث استمرت المفاوضات في ولاية ميرلاند الأمريكية، وتم التركيز فيها على مسألة الترتيبات الأمنية في الجولان، ولقد وصلت أيضاً تلك المحادثات إلى طريق مسدود، نظراً للمطالب الإسرائيلية الموجهة معظمها إلى نزع سلاح حزب الله، وقطع العلاقات الإيرانية السورية[1]. وتجدر الإشارة هنا إلى أن مفاوضات السلام بين سوريا وإسرائيل تعتبر من أهم محددات العلاقات الإيرانية السورية، حيث ترفض إيران الذهاب إلى مثل تلك المؤتمرات، وتعتبرها غير منصفة ولا تخدم الأطراف المتضررة، ومع ذلك فهي تدرك الحاجة السورية لاسترجاع أراضيها، وعلى الرغم من اختلاف معالجتهما لذلك الصراع إلاّ أن العلاقات الإيرانية السورية لم تتناقض وتتقاطع نتيجة لذلك[2].

ويعتقد الباحث: أن سوريا بتحالفها مع إيران توجه رسالة إلى الولايات المتحدة وإسرائيل، بأنها تمتلك خيارات عديدة في حالة الفشل في التوصل إلى تسوية بشأن الجولان.

وبوصول اليمين الإسرائيلي بزعامة بنيامين نتنياهو إلى الحكم في إسرائيل، فقد دخل المسار السوري مرحلة من الجمود، بسبب رفض نتنياهو الاعتراف بالتقدم الذي تم تحقيقه في المفاوضات بين الجانب السوري وحكومة حزب العمل، وكان يرى في استمرار سيطرة إسرائيل على الجولان العنصر الحيوي للمحافظة على السلام، أو على الأقل لضمان بقاء حالة اللا حرب مع سوريا، ولقد أدى ذلك

---

* في الرابع من تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1995، ووسط احتفال لأنصار السلام في إسرائيل، أطلق شاب يهودي متعصب دينياً من أصل يمني، ويدرس في جامعة بر إيلان الدينية، ويدعى "يجال عامير"، أطلق ثلاث رصاصات على رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين أودت بحياته. والجريمة التي ارتكبها رابين – من وجهة نظر القاتل – والذي اعترف بجريمة الاغتيال، هي أن رابين أراد أن يجعل من إسرائيل "دولة طبيعية" يمكنها العيش في سلام وأمن مع جيرانها في القرن الحادي والعشرين، حتى إن تطلب ذلك التخلي عن أراض تم الاستيلاء عليها في حرب عام 1967. ويعتقد عامير ومؤيدوه، أن الرب لم يقدّر ذلك لإسرائيل، فالتخلي عن جزء من إسرائيل الواردة في التوراة، ومنحه للفلسطينيين لا يهدر أمن إسرائيل المعاصر فحسب، بل يهدد أيضاً روح الأمة وعلة وجودها.

رشاد عبد الله الشامي: "**إشكالية اليهودية في إسرائيل**"، عالم المعرفة، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد 224، الكويت، أغسطس1997، ص197.

[1] عبد الجواد، لطفي: "**سوريا تفاوض إسرائيل**"، ص15.

[2] عبلة مزوزي: "**العلاقات الإيرانية السورية في ظل التحولات الدولية الراهنة**"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة، الجزائر، 2009-2010، ص99.

السلوك إلى وضع عملية السلام برمتها في مأزق حرج[1]. وانتهت المفاوضات في عام 1996، بعدم التوصل إلى اتفاق[2].

ونخلص مما سبق إلى، أنه من الممكن لسوريا في حالة عودة المفاوضات مع إسرائيل أن تستفيد من خبرة المفاوض المصري في التفاوض مع إسرائيل، وخاصة فيما يتعلق بالترتيبات الأمنية في الجولان، حيث يدرك الإسرائيليون أنه ليس من الممكن التوصل إلى سلام عربي- إسرائيلي من دون سوريا، وأنهم لو وقعوا اتفاقاً مع سوريا فسوف يكونون لأول مرة غير معرضين لتهديد حقيقي ومباشر لأمنهم، ولكنهم في الوقت ذاته يريدون أن يحتفظوا لأنفسهم بورقة ضغط تمكنهم من الحصول على كل ما يريدونه من السلام مع سوريا، وتتمثل ورقة الضغط تلك في الاحتفاظ بجزء من هضبة الجولان السورية المحتلة. كما أن التحرك السوري على المستوى الدولي قد أدى إلى تكوين رأي عام عالمي مؤيد للحق السوري في الجولان، ولكنه لم ينجح في إقناع الولايات المتحدة برفع اسم سوريا من قائمة الدول الراعية للإرهاب. وعلى الرغم من صعوبة المفاوضات بين العرب والإسرائيليين، كانت تجري مفاوضات أخرى سرية في النرويج بين مجموعة من المفاوضين الفلسطينيين والإسرائيليين، والتي أفضت إلى اتفاق "أوسلو"، وهو ما سنتعرض لذكره في المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

ب- الموقف المصري والسوري من المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية.

قَبِلت منظمة التحرير الفلسطينية المشاركة في مؤتمر مدريد للسلام، بالرغم من كل الشروط غير العادلة والمجحفة التي وضعت على المشاركة الفلسطينية وعلى التمثيل الفلسطيني، ونظرت المنظمة إلى مؤتمر السلام على أنه ليس إلاّ ساحة معركة أخرى للنضال من أجل الحقوق الوطنية غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني[3].

ويرى البعض أن منظمة التحرير كانت في أسوأ أحوالها بعد انتهاء حرب الخليج الثانية. فموقف "ياسر عرفات" من حرب الخليج وضع المنظمة في صف المهزومين، وبالإضافة إلى ذلك فقد كانت المنظمة قبل الحرب بساعات، قد فقدت عدداً كبيراً من طلائع قياداتها، بينهم "صلاح خلف" و"هايل عبد الحميد"، وكلاهما جرى اغتياله غدراً في تونس برصاص فلسطيني تحيط بسيرته شكوك كثيرة. وهكذا فإن المنظمة قد فقدت صفوة قياداتها في تصفيات فلسطينية- فلسطينية، منذ اللحظة الأولى لعصر التسويات والنظام العالمي الجديد[4].

---

[1] محمد: "**إستراتيجية التفاوض السورية مع إسرائيل**"، ص48-50.

[2] عبد الجواد، لطفي: "**سوريا تفاوض إسرائيل**"، ص15.

[3] بكر عبد المنعم: **دولة فلسطين - مؤتمر السلام من مدريد إلى أوسلو**، ط1، دار الشروق، بيروت، 1994، ص8.

[4] هيكل: **سلام الأوهام- أوسلو ما قبلها وما بعدها**، ص233.

وعلى الجانب الآخر، اشترط رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق شامير أن يكون مؤتمر مدريد مجرد إطار للمفاوضات المباشرة، التي تجري بين إسرائيل وكل من الأطراف العربية منفردة، وأن يكون المؤتمر عديم السلطات والصلاحيات، لا يملك تقديم المقترحات أو يتدخل في المفاوضات[1]. كما رفضت إسرائيل أن تتمثل المنظمة بوفد مستقل، وقبلت بعد جدل أن تتمثل المنظمة ضمن الوفد الأردني، شريطة أن يكون أعضاء الوفد من مواطني غزة والضفة الغربية[2]، وألاّ يكون من بين الفلسطينيين أعضاء من خارج الأراضي المحتلة أو من القدس، وألاّ يمثل الوفد منظمة التحرير الفلسطينية[3].

ولم تستطع التطمينات التي قدمتها الولايات المتحدة إلى الفلسطينيين التخفيف من خيبة الأمل والشعور بالظلم لديهم بسبب الشروط المجحفة التي تمسك بها شامير، وانصاعت إليها الولايات المتحدة ثمناً لاشتراكهم في عملية السلام، ولم تكن منظمة التحرير في وضع يسمح لها برفض تلك الشروط – الأمريكية الإسرائيلية– فقد أفقدها الموقف الذي اتخذته إبان حرب الخليج تعاطف قطاعات كبيرة من الرأي العام الأمريكي والأوروبي، كما جلب لها عداء السعودية والكويت وعدد من الدول العربية، التي كانت تقدم لها القدر الأكبر من الدعم المالي. وكان على المنظمة أن تتخذ قراراً مصيرياً إما أن تلتحق بقطار السلام، وإما أن تفوّت على الشعب الفلسطيني فرصة يصعب تكرارها في المستقبل القريب، ولذلك قررت المنظمة قبول الشروط القاسية بأمل التمكن من تغييرها من خلال عملية السلام[4].

وجاء الاجتماع الذي اتجهت إليه الأنظار في شتى أفاق العالم العربي في انتظار قرار المجلس الوطني الفلسطيني. فكانت كل الدول العربية المعنية قد أعلنت قبولها حضور مؤتمر السلام المزمع عقده في أواخر تشرين أول (أكتوبر) 1991، ولم يبق غير الرد الفلسطيني، إذ لا يمكن بدون مشاركة فلسطينية أن تصبح التسوية السلمية شاملة، ومن خلال المناقشات بدت الظواهر الإيجابية متتابعة، وكان أولاها أن المجلس أدرك أن الحوار في الدورة العشرين– رغم الخلافات بين الفصائل الفلسطينية – يعد في واقع الأمر استكمالاً لما حدث في الدورة التاسعة عشر، والتي أطلقت المبادرات الفلسطينية للسلام. وقد أشار ياسر عرفات إلى ذلك بقوله: "**إن الفلسطينيين كانوا أول من اتخذ الخطوة الأولى على الطريق الصعب والطويل، وأنهم سيكونون أكثر الأطراف جدية في التعامل مع هذه الفرصة – عملية السلام – بعقل منفتح وإرادة قوية**"[5]. ورحب المجلس الوطني الفلسطيني،

---

[1] شاش: **التطرف الإسرائيلي جذوره وحصاده**، ص119.

[2] عرفات: "**أثر اتفاق أوسلو على الوحدة الفلسطينية**"، ص46–47.

[3] شاش: **التطرف الإسرائيلي جذوره وحصاده**، ص119.

[4] شاش: **المواجهة والسلام في الشرق الأوسط**، ص208.

[5] نافع: **الطريق إلى مدريد**، ص108.

بجهود الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي لعقد مؤتمر السلام في الشرق الأوسط، وفي البيان الختامي للدورة العشرين*، والتي عقدت في 23 أيلول (سبتمبر) 1991 بالجزائر، كلف المجلس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير بالاستمرار في الجهود الجارية لتوفير أفضل الشروط التي تكفل نجاح عملية السلام[1].

كان الاتفاق الأردني الفلسطيني نقطة بداية لا بد منها لانطلاق عملية السلام في مدريد[2]. وبدأ العاهل الأردني "حسين" يحاول من جانبه تحريك عملية السلام بالاتفاق مع منظمة التحرير، فعقد معها اتفاقاً على تشكيل وفد أردني فلسطيني مشترك للتفاوض من أجل السلام[3].

ومع انطلاق عملية السلام في الشرق الأوسط، على أثر انعقاد مؤتمر مدريد في 30 تشرين أول (أكتوبر) 1991، دخلت السياسة الفلسطينية في عراك سياسي حول المؤتمر وأعماله، فالحدث بحد ذاته شكّل نقلة نوعية، لم يشهد الصراع العربي الإسرائيلي مثيلاً لها من قبل، وألقى بتجلياته وأحداثه على الساحة الدولية والعربية والفلسطينية[4]. كما أحدثت المشاركة في المؤتمر انقساماً بين مؤسسات منظمة التحرير وبين فصائل المقاومة[5]. وكان ياسر عرفات قد رفض اقتراحاً قدمه "خالد الحسن" عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، بتأليف حكومة فلسطينية مؤقتة تتولى المفاوضات مع إسرائيل، وتعفي المنظمة من ضرورة التخلي عن المبادئ التي قامت من أجلها[6].

ويمكن القول: إن المعارضة الفلسطينية لم تستطع إيقاف الخط السياسي لقيادة المنظمة نحو التسوية، وذلك لعجزها عن إتباع الخطوات الجدية والعملية، إلى جانب تشرذم المواقف الموحدة لقوى المعارضة الفلسطينية.

وعقد الوفد الأردني الفلسطيني المشترك جولته التفاوضية الأولى بمدريد في 3 تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1991، وأثار الوفد الفلسطيني موضوع المسار الفلسطيني الذي يتولى مناقشة المسائل الفلسطينية، مشيراً إلى ما تضمنه كتاب الدعوة إلى المؤتمر، ومؤكداً أنه لا يقبل أن يكون لجنة فرعية داخل الوفد. وألقى الدكتور "حيدر عبد الشافي" رئيس الوفد الفلسطيني كلمة أشار فيها إلى حق تقرير

---

* **الدورة العشرين للمجلس الوطني الفلسطيني، انظر**، عبد المنعم: **دولة فلسطين – مؤتمر السلام من مدريد إلى أوسلو**، ص23-24.

[1] محمد بوذينة: **أحداث العالم في القرن العشرين 1990-1999**، ط1، الشركة التونسية للنشر، تونس، 2000، ص161-162.

[2] عباس: **طريق أوسلو**، ص138.

[3] شاش: **التطرف الإسرائيلي جذوره وحصاده**، ص118.

[4] سامي محمد الأخرس: **تأثير المحددات والأبعاد الإقليمية والدولية على سياسات منظمة التحرير الفلسطينية من عام 1982- 1996**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر- غزة، غزة، 2009، ص128.

[5] برهم: **إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية، إشكالية "الهيكلية والبرنامج"**، ص75.

[6] صايغ: **الكفاح المسلح والبحث عن دولة**، ص913.

المصير، وضرورة تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة*، والتمسك بالقدس العربية، كما أكد ضرورة التعامل من منظمة التحرير[1].

وقد رد "إلياكيم روبنشتاين" رئيس الوفد الإسرائيلي، فأيد وجود مسارين في المفاوضات، ولكنه ذكر أن الوفد المشترك ضروري للاتفاق على المرحلة الانتقالية، حيث أن هناك مسائل مشتركة مثل عبور الجسور، وجوازات السفر الأردنية. وعلق على ما ذكره عبد الشافي ذاكراً أنه بالنسبة لحق تقرير المصير فإن لكل من الجانبين وجهة نظره، وأما حق العودة "اللاجئين" فمعناه انتحار إسرائيل، وأما القدس فستبقى عاصمة لإسرائيل، وأما منظمة التحرير فإنها تريد تدمير إسرائيل[2].

وكانت المفاوضات الثنائية، بين وفود إسرائيلية من جهة، ووفدي كل من سوريا ولبنان والوفد الأردني الفلسطيني المشترك، والتي انطلقت من مدريد، ثم تقرر نقلها إلى العاصمة الأمريكية واشنطن، بعد أن رفضت الوفود العربية طلباً إسرائيلياً بعقدها في عواصم الدول المعنية في الشرق الأوسط[3]. كما استطاع الوفد الفلسطيني إقناع الولايات المتحدة باستحالة عقد تلك المفاوضات في إسرائيل أو في الأرض المحتلة، لمخالفة ذلك لاتفاقيات جنيف الرابعة التي تدفع بعدم شرعية أية اجتماعات لتقرير مصير مناطق تحت سلطة الاحتلال[4].

وعندما كانت المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية على وشك أن تستأنف في واشنطن، نشرت الصحف المصرية على لسان بعض القادة الفلسطينيين أن الوفد الفلسطيني في المفاوضات يعتزم الاستعانة بخبراء مصريين ممن سبق لهم التفاوض مع الإسرائيليين، وبالفعل تم الاتفاق على أن ينضم

---

* **اتفاقية جنيف:** هي مجموعة المعاهدات والاتفاقيات الدولية المنظمة لحماية ضحايا الحرب من جرحى المعارك وإغاثة المنكوبين ومعاملة أسرى الحرب وحماية المدنيين. **أما الاتفاقية الرابعة:** فقد تم توقيعها في 12 آب (أغسطس) 1949، وتعنى بالمدنيين وحمايتهم في حال الحرب. وتنص هذه الاتفاقية على طبيعة الحكم في مناطق محتلة بحرب والمبادئ الملزمة على دولة ما إذا أدارت شؤون منطقة احتلتها بقوة. ومن أبرز هذه المبادئ هي الحفاظ على الحالة القانونية القائمة في المنطقة عند احتلالها، الحظر على نقل سكان محليين خارج المنطقة قهريا والحظر على إسكان مواطني الدولة في المنطقة المحتلة. ومن أبرز المناطق الخاضعين حاليا لمبادئ اتفاقية جنيف الرابعة هي الضفة الغربية التي احتلتها إسرائيل في 1967. ويعتبر بناء مستوطنات إسرائيلية في هذه المنطقة بنظر الكثير من الدول والمنظمات الدولية مخالفة الحظر على إسكان مواطني الدولة المحتلة للمنطقة فيها.

انظر: اتفاقية جنيف: موقع، ويكيبيديا- http://ar.wikipedia.org/wiki

وانظر: الكيالي: **موسوعة السياسة**، ج2، ص112.

[1] شاش: **المواجهة والسلام في الشرق الأوسط** ، ص213.

[2] **المرجع السابق**، ص213.

[3] الشريف: **البحث عن كيان**، ص413.

[4] نافع: **الطريق إلى مدريد**، ص114-115.

إلى الوفد الفلسطيني في مفاوضات واشنطن خبراء مصريين من بينهم "طاهر شاش وعزت عبد اللطيف"، ولم تكن مهمة الخبراء ذات طابع رسمي أو تمثيلي للحكومة المصرية[1].

وانتقلت المفاوضات العربية الإسرائيلية من العاصمة الإسبانية مدريد إلى واشنطن في 10 كانون أول (ديسمبر) 1991، واستمرت لمدة عامين تقريباً من دون التوصل إلى اتفاق بين الجانبين، بسبب المماطلة والتسويف من قِبل إسرائيل، مما أفرغ المفاوضات من محتواها وجعلها تراوح مكانها، وكانت تجري على شكل جولات من المفاوضات الثنائية بين إسرائيل والأطراف العربية كل على حدة[2].

وكانت مصر تريد أن تساعد الوفد الفلسطيني بقدر ما تستطيع، ورأت أن خير ما تستطيع أن تساعد به هو أن تعطيه خبرة التفاوض المصري مع إسرائيل، واهتم الخبراء المصريون بلفت نظر المفاوضين الفلسطينيين إلى مراعاة عدة حقائق متغيرة منذ آخر مرة جرى فيها تفاوض عربي إسرائيلي وصل إلى نتائج كامب ديفيد وهي:

1- اختلاف نوعية العلاقات الأمريكية الإسرائيلية عما كانت عليه وقت كامب ديفيد، والملفت للنظر في تطور تلك العلاقة هو تميزها بالثبات والاستقرار، وتصاعدها المستمر في اتجاه التعاون وليس في اتجاه التصادم أو التناقض[3].

2- إن معادلة القوة العربية اختلفت اختلافاً كاملاً بعد حرب الخليج، وأدى ذلك إلى تشرذم في الموقف العربي، لكنه في المقابل، فإن الانتفاضة واستمرارها يعطيان للجانب الفلسطيني تعويضاً لا بأس به عن الحالة العربية[4]. حيث أسقطت الانتفاضة كافة الاستراتيجيات الأمنية الإسرائيلية التي اعتمدتها منذ نشأتها، فقد صاغت إسرائيل إستراتيجيتها الأمنية من منطلق أنها لن تحارب داخل حدودها، فكانت الانتفاضة نوع جديد من المواجهة لم تألفه إسرائيل طيلة صراعها مع العرب[5]. وحققت الانتفاضة ما هو أهم من ذلك، إذ بثّت رسالة واضحة مفادها إما أن يتم إيجاد حل سياسي أو تستمر دوامة العنف، ونتيجة لذلك انقسمت إسرائيل إلى فريقين، الأول: يعتقد أن الأمن أفضل من السلام الغامض والمشكوك فيه، والثاني: يرغب في المجازفة من أجل السلام[6].

3- إن إدارة المفاوضات الفلسطينية مع إسرائيل، سوف تختلف يقيناً عن إدارتها مع مصر في "كامب ديفيد"، فقد تفاوضت مصر وهي في وضع الدولة العربية الأكبر، وأما الفلسطينيون فإنهم سوف يفاوضون من موقف ضعف خصوصاً بعد موقف المنظمة في حرب الخليج. كما أن التفاوض بين

---

[1] شاش: **المواجهة والسلام في الشرق الأوسط** ، ص216.

[2] شبيب: "**نظرية الأمن الإسرائيلية في ظل التسوية السلمية في الشرق الأوسط** ، ص113.

[3] نافعة، وآخرون: **الأبعاد الإقليمية والدولية للقضية الفلسطينية في الوقت الراهن**، ص60.

[4] هيكل: **سلام الأوهام- أوسلو ما قبلها وما بعدها**، ص237.

[5] شبيب: "**نظرية الأمن الإسرائيلية في ظل التسوية السلمية في الشرق الأوسط**، ص106.

[6] دايفد كمحي: **الخيار الأخير 1967-1991**، ط1، مكتبة بيسان، بيروت، 1992، ص353.

الفلسطينيين وإسرائيل سوف يختلف عن التفاوض بين المصريين والإسرائيليين. ففي حالة مصر كانت إسرائيل تستهدف، إخراج مصر من معادلة القوة العربية، ولم يكن لإسرائيل مطالب تاريخية أو دينية في مصر[1].

4- لا بد أن يعرف الوفد الفلسطيني أن الأردن وعلى كل المستويات لديه قنوات مفتوحة مع إسرائيل. ولا بد من ملاحظة أن قضية العلاقة مع الأردن معقدة، وسوف تجري المحاولات لاستغلالها في إضعاف الموقف الفلسطيني[2].

وفي 16 كانون أول (ديسمبر) 1992، قامت الحكومة الإسرائيلية بإبعاد أكثر من 400 فلسطيني، كان معظمهم من أعضاء حركتي حماس والجهاد الإسلامي، من الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين إلى جنوب لبنان، وأقاموا في مخيم "مرج الزهور"، وعلى أثر ذلك أعلنت القيادة الفلسطينية تعليق المفاوضات، وتضامنت معها الوفود العربية الأخرى، وبقيت المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية والعربية الإسرائيلية معلقة أكثر من ثلاثة أشهر، إلى أن استؤنفت في 27 نيسان (أبريل) 1993، بعد التوصل إلى "حل وسط" حول قضية المبعدين[3].

اتفاق أوسلو:

واجهت مفاوضات الوفد المشترك صعوبات جمة وتحديات كثيرة، وبخاصة في واشنطن، – وعلى ما يبدو – كانت منظمة التحرير معنية بالجمود وبقاء المفاوضات تراوح مكانها لتجد لها مكاناً ولإجبار إسرائيل والولايات المتحدة للتعامل معها كونها الممثل الشرعي، وفي الوقت الذي كانت تجري فيه المفاوضات في واشنطن، تم فتح قناة سرية للمفاوضات في "أوسلو" عاصمة النرويج بين ممثلي منظمة التحرير وتحديداً مَن هُم بالخارج، وبين ممثلي حكومة إسرائيل[4].

وفي الشهر التالي بدأت مفاوضات واشنطن التي استغرقت عشر جولات، ولم تكمل الجولة الأخيرة بسبب الإعلان عن التوصل لإعلان المبادئ في مفاوضات أوسلو السرية. وقد تخللت تلك الفترة الطويلة التي امتدت إلى ما يقرب من عامين إجراء الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة، والانتخابات التشريعية في إسرائيل. وكان انتهاء حكم الليكود في إسرائيل إيذاناً بمرحلة جديدة للمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية[5].

---

[1] هيكل: **سلام الأوهام- أوسلو ما قبلها وما بعدها**، ص237.

[2] **المرجع السابق**، ص238.

[3] الشريف: **البحث عن كيان**، ص417.

[4] برهم: **إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية، إشكالية "الهيكلية والبرنامج"**، ص76.

[5] شاش: **المواجهة والسلام في الشرق الأوسط** ، ص213.

وفي 2 تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1992، انتخب الرئيس الأمريكي "بيل كلينتون" خلفاً للرئيس جورج بوش، لرئاسة الولايات المتحدة[1]. غير أن الجولة العاشرة، التي عقدت في منتصف حزيران (يونيه) 1993، بيّنت أن موقف الإدارة الأمريكية الجديدة، الذي عرضه "دينيس روس"، قد تراجع عن موقف الإدارة السابقة، كونه تنكر لمرجعية المفاوضات، معتبراً أن الاتفاق الذي سيتوصل إليه الطرفان الإسرائيلي والفلسطيني حول الوضع النهائي هو الذي سيشكل الأساس للقرارين رقم (242) و(338)[2].

وكان تخوف ياسر عرفات نابعاً من ظهور قيادة بديلة من الداخل، وبدعم من الإدارة الأمريكية، فأمر بإقامة قنوات اتصال متوازية، تولاها محمود عباس وأحمد قريع بوساطة نرويجية. وجاء الإعلان عن الاتفاق بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في أواخر آب (أغسطس) 1993، بعد تسعة شهور من المفاوضات السرية في (أوسلو) عاصمة النرويج[3].

وفي 13 أيلول (سبتمبر) 1993، جرى التوقيع رسمياً، في حديقة البيت الأبيض بواشنطن، على اتفاق "إعلان المبادئ" الفلسطيني الإسرائيلي، وقد وقع الاتفاق عن منظمة التحرير "محمود عباس" عضو لجنتها التنفيذية وعضو اللجنة المركزية لحركة فتح، وعن الحكومة الإسرائيلية "شمعون بيرس" وزير الخارجية، وذلك بحضور ياسر عرفات، وإسحاق رابين، ومشاركة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون، ووزير خارجيته "وارن كريستوفر"، ووزير الخارجية الروسي "أندريه كوزيريف"، الذين ألقوا جميعاً كلمات في تلك المناسبة[4]. وكما كان متوقعاً، فقد أثار اتفاق إعلان المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي بنصوصه الملتبسة، ردود أفعال مختلفة ومتناقضة على كل الساحتين الفلسطينية والعربية، وكان تركيز "القابلين" به في الأساس، هو ما نص عليه بعض مواده، في حين ركز "الرافضون" له على ما أغفلته وأرجأته تلك المواد[5].

فعلى الصعيد **الفلسطيني**، رفض الاتفاق أربعة أعضاء من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، في اجتماع لبحث الموقف من الاتفاق في 10 أيلول (سبتمبر) 1993، بمقرها في تونس، الأمر الذي يعني أن حوالي ثلث أعضاء الهيئة القيادية العليا للمنظمة صوتوا في مواجهة الاتفاق، كما رفضه أيضاً أعضاء من اللجنة المركزية لحركة فتح وهم: فاروق قدومي، محمد جهاد، عباس زكي،

---

[1] الشريف: **البحث عن كيان**، ص417.

[2] سميح شبيب: "**البحث عن صيغ سياسية وتنظيمية جديدة** "، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 244-245، تموز- آب، بيروت، 1993، ص106-108.

[3] برهم: **إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية، إشكالية "الهيكلية والبرنامج"**، ص84.

[4] **كلمات الوفود في اتفاق أوسلو**، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 16، خريف 1993، بيروت، ص190-192.

[5] الشريف: **البحث عن كيان**، ص421-422.

صخر حبش[1]. كذلك كونت عشرة فصائل فلسطينية، تحالفاً رافضاً للاتفاق، ومع ذلك أكدوا تمسكهم بمنظمة التحرير، وتعهدوا بحمايتها، كونها تعبير عن هوية الفلسطينيين السياسية، وكياناتهم الموحدة داخل وخارج فلسطين المحتلة*. كما طعنت بيانات حركتي الجهاد الإسلامي وحماس، والجبهتان الشعبية والديمقراطية، في الاتفاق وشككت في شرعيته، وشرعية قيادة المنظمة، وأكدت أنها لن تلتزم به، وأنه غير ملزم للشعب الفلسطيني، وراهنت الفصائل المعارضة على فشل منظمة التحرير في تنفيذ التزاماتها بموجب الاتفاق[2].

بينما استقبل "إعلان المبادئ"، بالترحاب عموماً على الساحة الدولية، وأما على الساحة العربية، فقد تباينت المواقف التي اتخذت تجاهه*. وأحدثت حالة من الجدل تراوحت ما بين الترحيب والإدانة، فأصدرت الصحف العربية، وفي صدر صفحاتها الأولى مواقف القوى الفلسطينية من الاتفاق، عكست كل واحدة منها الصيغة المعبّرة عن موقف النظام الحاكم لها من الاتفاق[3]. فكانت **مصر** من أوائل المرحبين بالتوقيع على الإعلان. كما اتخذ **الأردن** – حتى قبل التوقيع عليه– موقفاً مؤيداً، حيث ذكر العاهل الأردني "حسين" في مقابلة نشرتها صحيفة الرأي الأردنية، في 3 أيلول (سبتمبر) 1993، بقوله: "**نحن لسنا ضد الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي، ونحن نؤيد القرار الفلسطيني، ونبارك ما يخدم المصلحة الفلسطينية، وما يتفق عليه الفلسطينيون**"[4]. وبعد توقيع الاتفاق، شنت الصحف الأردنية حملة قوية على الاتفاق وعلى قيادة المنظمة، وأبرزت مذكرة وقعها أكثر من 120 عضواً من أعضاء المجلس الوطني تدين الاتفاق والتنازلات التي رافقته، ومن بين الموقعين على المذكرة أعضاء من اللجنة المركزية لحركة فتح والمجلس الثوري، وبعض الأعضاء

---

[1] نادية رفعت، أحمد بهاء الدين شعبان: **إتفاق غزة أريحا– الملامح والنتائج السياسية والاقتصادية**، ط1، دار الطباعة المتميزة، القاهرة، 1994، ص68–71.

* **الفصائل العشرة الرافضة للاتفاق** هم: حركة حماس، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين "جورج حبش"، الجبهة الديمقراطية "نايف حواتمه"، حركة فتح "الانتفاضة"، منظمة الصاعقة "سوريا"، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين– القيادة العامة "أحمد جبريل"، جبهة النضال الشعبي الفلسطيني "خالد عبد المجيد"، الحزب الشيوعي الفلسطيني الثوري، حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، جبهة التحرير الفلسطينية "أبو العباس".

انظر، رفعت، شعبان: **إتفاق غزة أريحا– الملامح والنتائج السياسية والاقتصادية**، ص74.

[2] برهم: **إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية، إشكالية "الهيكلية والبرنامج"**، ص85.

* **المواقف المتباينة من "إعلان المبادئ"** انظر، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 16، خريف 1993، ص 253–273.

[3] ممدوح نوفل: **قصة اتفاق أوسلو – الرواية الحقيقية الكاملة "طبخة أوسلو"**، ط1، الأهلية للنشر والتوزيع، عمّان، 1995، ص183–185.

[4] انظر، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 16، خريف 1993، ص 253–273.

المستقلين، مثل هاني الحسن، وعبد الله الإفرنجي، وعباس زكي، إلى جانب أعضاء الفصائل العشرة في المجلس[1].

أما **سوريا** فقد عرضت موقفها المتحفظ من الاتفاق، بعد توقيعه، على لسان رئيسها حافظ الأسد في حديث له لصحيفة "الأخبار القاهرية"، نشرته في 20 أيلول (سبتمبر) 1993، ومما جاء فيه: "**حدثت المفاجأة التي لم يكن أحد يتوقعها، مفاجأة المباحثات السرية واتفاق غزة – أريحا، نعم كانت مفاجأة مؤلمة، خاصة ونحن نعرف إخواننا في الثورة الفلسطينية، ربما أكثر من غيرنا من الأشقاء العرب بحكم التعايش اليومي المشترك. لا يوجد مبرر لهذه المباحثات السرية، ومن رأيي أنهم خسروا، كما خسر العرب، ولم يربح سوى إسرائيل، فكل نقطة في الاتفاق تحتاج إلى اتفاق، وما حدث خطوة في طريق طويل، ولذلك قلنا إنه يعود للشعب الفلسطيني حق إقرار ما يراه مناسباً... وطبعاً هذا ليس من مبدئي وليس من مبدأ سوريا، لأنها مسؤولية كل العرب، نحن كنا واضحين تماماً، لم نبارك ولم نؤيد، ولم نعارض ولم نقبل... أنا أتمنى أن يحقق هذا الاتفاق أكثر مما يستنتج المرء عندما يقرأه، لأن الاتفاق يُبقي كل شيء بيد إسرائيل**"[2].

وفي موقف عربي مشترك، صدر عن **مجلس جامعة الدول العربية**، الذي اجتمع في القاهرة في 21 أيلول (سبتمبر) 1993، حيث رحب المجلس بالاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي، واعتبره "خطوة أولى ذات أهمية نحو تطبيق مبدأ الأرض مقابل السلام، وينبغي أن تُستكمل بخطوات عاجلة على كل المسارات، بما يضمن انسحاب إسرائيل من كافة الأراضي العربية المحتلة وقطاع غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس الشريف، وفقاً لقرارات مجلس الأمن رقم (242) و(338) و(425)، وبما يضمن كذلك الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، بما فيها حق العودة للاجئين الفلسطينيين منذ عام 1948، وفق قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة"[3].

ثم وقعّت إسرائيل مع الفلسطينيين اتفاقاً جزئياً في 9 شباط (فبراير) 1994، في القاهرة حول تنفيذ إعلان المبادئ[4]، وبعد ذلك تم التوقيع في القاهرة أيضاً في 4 أيار (مايو) 1994، على اتفاق الحكم الذاتي في قطاع غزة ومنطقة أريحا[5]. وبعد مفاوضات طويلة في "طابا" المصرية تم الإعلان عن التوصل إلى اتفاق لتوسيع مناطق الحكم الذاتي. حيث وقعه الطرفان في واشنطن في 28 أيلول (سبتمبر) 1995، وسط احتفالات ضخمة، الأمر الذي يعني تأسيس "سلطة حكومة ذاتية فلسطينية"

---

[1] نوفل: **قصة اتفاق أوسلو – الرواية الحقيقية الكاملة "طبخة أوسلو"**، ص183–185.

[2] انظر، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 16، خريف 1993، ص 253–273.

[3] **المرجع السابق**، ص 253–273.

[4] مجلة السياسة الدولية: عدد 117، مؤسسة الأهرام القاهرة، يوليو 1994، ص359.

[5] أحمد إبراهيم محمود: "**اتفاق الحكم الذاتي الفلسطيني – قراءة في المضامين والإشكاليات والتطورات المستقبلية**"، مجلة السياسة الدولية، العدد 117، مؤسسة الأهرام القاهرة، يوليو 1994، ص168.

لفترة انتقالية لا تزيد على خمس سنوات، اعتباراً من يوم توقيع اتفاق غزة أريحا في 4 أيار (مايو) 1995، أي حتى عام 1999[1].

ويتضح لنا مما سبق: أنه منذ أن أُبرم اتفاق إعلان المبادئ، ومن ثم المباشرة بتطبيقه، اتضح أن آلية تنفيذ الاتفاق أسقطت كل الأوراق وأسلحة الضغط من أيدي الجانب الفلسطيني، قبل بدء المفاوضات حول الوضع الدائم، مما يُمكّن إسرائيل بالتالي من التحكم بمسار المفاوضات ونتائجها وفرض الحل الذي تراه مناسباً لمصالحها. فقد أدى اتفاق أوسلو إلى تدهور أوضاع الشعب الفلسطيني ومكانة قضيته، بينما واصلت إسرائيل جني ثمار عملية السلام دون تقديم استحقاقاته. وفي المقابل تراجعت مكانة القضية الفلسطينية بشكل خطير، بعد أن كانت في صدارة اهتمامات المجتمع الدولي، وانحسر التضامن الدولي معها، وتحررت إسرائيل من الضغوط الدولية عليها لدفعها إلى احترام الحقوق الفلسطينية، وبفضل اتفاق أوسلو خرجت إسرائيل من عزلتها الدولية أقامت علاقات دبلوماسية طبيعية بينها وبين العديد من دول العالم، كما شكل الاتفاق الركيزة الأساسية لبناء نظام إقليمي شرق أوسطي، تلعب فيه إسرائيل دور القوة الإقليمية المهيمنة على المنطقة بالتحالف مع الولايات المتحدة والغرب. كما نجحت الأخيرة في تعطيل نظام المقاطعة العربية لإسرائيل، في الوقت الذي ما زالت فيه تواصل احتلالها للأراضي العربية، كما أدى الاتفاق إلى تدمير التنسيق بين المسارات العربية، وفتح الطريق للحلول المنفردة، وإطلاق العنان لعملية التطبيع بين إسرائيل والعديد من الدول العربية، الأمر الذي أدى إلى ازدياد حالة التمزق في الصف العربي، وكانت اتفاقية "وادي عربة" 1994، أولى الثمار بعد اتفاق أوسلو، وهذا ما سنتطرق إليه في الجزء التالي.

ج- الموقف المصري والسوري من المفاوضات الأردنية الإسرائيلية.

بعد توقيع إعلان المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي في 13أيلول (سبتمبر) 1993[2]، أعلن الأردن أنه سيمضي قدماً نحو توقيع اتفاقية سلام مع إسرائيل، دون انتظار لحدوث تقدم في المسارات التفاوضية الأخرى[3]، وبالفعل وقع الأردن وإسرائيل في اليوم التالي ما سُمي "جدول أعمال مشترك"، تمهيداً لعقد معاهدة سلام بينهما. ولم تكن القضايا العالقة على مسار التفاوض بين البلدين معقدة، فكان أهمها ما يتعلق بأراضٍ أردنية محتلة مساحتها حوالي 320 كيلو متراً مربعاً، وبحقوق الأردن في

---

[1] ياسر أبو شبانة: **النظام الدولي الجديد – بين الواقع الحالي والتصور الإسلامي**، ط1، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، 1998، ص226.

[2] فرج الله، وآخرون: **مستقبل الترتيبات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط** ، ص111.

[3] مجلة السياسة الدولية: عدد 118، مؤسسة الأهرام القاهرة، يوليو 1994، ص327.

نهري الأردن واليرموك[1]. ثم تلا ذلك أن وقع العاهل الأردني "حسين" مع رئيس الوزراء الإسرائيلي اتفاقاً "إعلان واشنطن" في 25 تموز (يوليو) 1994، الذي أكد موافقة الأردن وإسرائيل على إنهاء حالة الحرب بينهما، وإلغاء المقاطعة الاقتصادية[2]، ثم وقع الطرفان معاهدة سلام بينهما في 26 تشرين أول (أكتوبر) 1994[3]، في منطقة "وادي عربة" الأردنية وسط احتفالات ضخمة شهدها الرئيس الأمريكي "بيل كلينتون"[4].

ويتضح لنا، أنه عندما تم التوصل إلى اتفاقية أوسلو وإعلان المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي، فقد أزال ذلك الاتفاق من أمام الأردنيين حاجزا نفسياً وسياسياً ساعدهم فيما بعد على الدخول في مفاوضات مباشرة مع الطرف الإسرائيلي وبدون أية إحراجات.

وكانت هناك مجموعة من الظروف والعوامل أدت إلى عقد تلك المعاهدة، وصياغتها بطريقة تختلف عن معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية عام 1979، حيث تعرض الأمن العربي، منذ منتصف العقد السابع حتى خريف عام 1991، موعد مؤتمر مدريد للسلام لمجموعة متتالية من الأحداث، أثرت فيه تأثيراً جذرياً، وأخرجته من حيز العمل العربي المشترك. وقد دخل العرب مؤتمر مدريد، وميزان القوى يميل إلى صالح إسرائيل بشكل واضح وقوي[5]. بالإضافة إلى ذلك عاملين خاصين بالأردن هما:

1- العامل الاقتصادي: فالأردن محدودة الموارد، وعانى اقتصاده من أزمة جراء وقوف الأردن إلى جانب العراق في حرب الخليج الثانية، واعتبر الأردن الاتفاق مع إسرائيل سبيلاً لاجتياز تلك الأزمة وتلك الصعوبات الاقتصادية، ومنها إمكان شطب الديون عليه للولايات المتحدة والبالغة نحو 950 مليون دولار، وإمكان تطوير الاقتصاد الأردني من خلال مساعدات مختلفة من الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية، وعبر التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري والسياحي والمشروعات المشتركة مع إسرائيل.

2- العامل السياسي: فقد كان غزو إسرائيل للبنان في حزيران (يونيه) 1982، والذي قاده وزير الدفاع الإسرائيلي وقتئذ "أرئيل شارون"، فقد أظهر ذلك علامة على احتمال نجاح مشروعه الذي ينص على أن المملكة الأردنية هي الدولة الفلسطينية، وأن الصراع مع الفلسطينيين يمكن إنهاؤه عن طريق إقامة دولتهم في الضفة الشرقية من نهر الأردن، وأن الضفة الغربية تبقى جزءاً من إسرائيل الكبرى. فكان من الطبيعي أن يكون الرد الأردني على ذلك المشروع، هو تثبيت الكيان الأردني وترسيخه دولة

---

[1] فرج الله، وآخرون: **مستقبل الترتيبات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط**، ص111.

[2] مجلة السياسة الدولية: عدد 118، مؤسسة الأهرام القاهرة، يوليو 1994، ص327.

[3] مجلة السياسة الدولية: عدد 119، مؤسسة الأهرام القاهرة، أكتوبر 1994، ص310.

[4] أبو شبانة: **النظام الدولي الجديد، بين الواقع الحالي والتصور الإسلامي**، ص225.

[5] فرج الله، وآخرون: **مستقبل الترتيبات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط**، ص111-112.

ونظاماً، وكان من الطبيعي أيضاً أن يكون مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط، المدخل لتثبيت الكيان الفلسطيني في فلسطين ذاتها، مقابل إسقاط مشروع شارون، وتأكيداً لذلك وقع الأردن جدول أعمال مشترك في 14 أيلول (سبتمبر) 1993، أي بعد يوم واحد من توقيع إعلان المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي في واشنطن[1].

وشكّل اتفاق أوسلو الانكسار الثاني في جدار الصراع العربي الإسرائيلي، وذلك بعد انكسار الجدار المصري. أما الاتفاق الإسرائيلي مع الأردن فقد قدم للأردن حلاً لمسائل المياه والحدود والأمن، كما أمَن لها حالة من الحماية من المشروع الإسرائيلي الذي مثله حزب الليكود عندما سعى لطرح أن المملكة الأردنية هي الدولة الفلسطينية[2].

ومن ناحية أخرى فإن العاهل الأردني الملك حسين كان يشعر أنه في حاجة إلى طرف عربي مؤمن بالمسيرة السلمية ومستعد لدفع خطاها على طريق المفاوضات مع إسرائيل، فكانت مصر هي الاختيار، وكانت رؤيته في ذلك، أن مصر سبقت الجميع إلى تسوية سلمية مع إسرائيل، وبنفس المنطق فإن مصر سوف تكون عنصراً مؤيداً لمسيرة السلام الذي ترعاه الولايات المتحدة[3].

وفي حقيقة الأمر– لم تختلف المأساة كثيراً – فقد أُعيدت للأردن أرضه المحتلة مع بقاء المستوطنات الإسرائيلية على حالها، وقامت الحكومة الأردنية بتأجير الأراضي لإسرائيل لمدة خمسين سنة[4]. وقد أثار توقيع معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية ردود فعل وسورية وفلسطينية، **أما سوريا**، فقد صرح رئيسها حافظ الأسد – خلال زيارته للقاهرة – "**بأن سوريا لن تؤيد أو تعارض المعاهدة، ولن تضع العراقيل في طريقها**"، وتعليقاً على ما تضمنته من تأجير مساحة من الأراضي لإسرائيل وفقاً للمعاهدة وما ذكره "شيمون بيريز" من أنه يأمل في أن تكون هذه المعاهدة نمطاً يحتذى مع سوريا، أكد الرئيس الأسد بأن سوريا لن تؤجر أي جزء من أراضيها. أما **السلطة الفلسطينية**، فقد طالبت الأردن بتعديل ما جاء في المعاهدة بشأن القدس. **وأما مصر** فقد صرح وزير خارجيتها آنذاك "عمرو موسى" بأن المعاهدة خطوة على طريق السلام الشامل، ورحب بتوقيعها[5].

فمنذ توقيع اتفاق أوسلو، عاد مصطلح "النظام الشرق أوسطي" و "السوق الشرق أوسطية" للبروز بقوة، إذ بدا الاتفاق في جوانبه السياسية عامة والاقتصادية خاصة، وكأنه أحد تجسيدات ذلك النظام. والواقع أن اتفاق غزة – أريحا، يعتبر هو البداية الفعلية له، تحت ستار إدعاء حل القضية

---

[1] **المرجع السابق**، ص114–115.

[2] شفيق ناظم الغبرا: **إسرائيل والعرب – من صراع القضايا إلى سلام المصالح**، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1997، ص149.

[3] سلام الأوهام، هيكل، ص178.

[4] أبو شبانة: **النظام الدولي الجديد – بين الواقع الحالي والتصور الإسلامي**، ص228–229.

[5] شاش: **المواجهة والسلام في الشرق الأوسط** ، ص335.

الفلسطينية، حيث رافقه لاحقاً، الاتفاق الأردني الإسرائيلي الذي عزز ذلك التوجه الإسرائيلي الأمريكي في المنطقة[1]. وكان في مقدمة ما سعت إليه إسرائيل والولايات المتحدة هو، إنهاء المقاطعة العربية لإسرائيل، وانتهى الأمر إلى استجابة دول مجلس التعاون الخليجي لهما بإلغاء المقاطعة غير المباشرة، وسارعت بعض لدول العربية إلى توجيه دعوة لعقد اجتماعات مجموعات عمل المفاوضات المتعددة الأطراف، واستقبال الوفود الإسرائيلية في أراضيها، ثم فتحت كل من المغرب وإسرائيل مكتب اتصال لدى الأخر، وتبعتها تونس، كما بدأت قطر الاتصالات والاجتماعات الرسمية مع المسئولين الإسرائيليين لعقد صفقة غاز طبيعي بين البلدين[2].

ويتضح لنا مما سبق، أن عملية السلام كانت مجزأة، وأن المفاوضات كانت عقيمة، الأمر الذي أتاح لإسرائيل أن تفرض متطلباتها الأمنية على عملية التفاوض، وأن كل المحاولات التي جرت لفرض السلام في المنطقة، هي محاولات لتحقيق الأمن الإسرائيلي، وليس لتحقيق السلام بين الدول الإقليمية في المنطقة، كما تباين الموقف المصري والسوري تجاه الاتفاقية ، فمصر باركت الاتفاقية وأيدتها، بينما تحفظت سوريا في موقفها من حيث التأييد والمعارضة. وبدأت إسرائيل بحصاد اتفاقيات التسوية أو السلام دون أن تتكلف بشيء، بل استفادت استفادة كاملة على كافة المستويات، ودخل العرب في علاقات اقتصادية معها، وبدءوا القبول بها وإدماجها في المنطقة وإلغاء المقاطعة الاقتصادية لها، والنتيجة وجد الشعب الفلسطيني في الضفة وغزة نفسه مخدوعا ومصدقا لوعود إعلان دولة بلا دولة من الناحية الواقعية، حيث تأكدت القيادة الفلسطينية بنفسها من ذلك في محادثات كامب ديفيد عام 2000 عندما حاول الرئيس الأمريكي كلينتون إقناع الراحل عرفات بالتوقيع بالموافقة على الاتفاقية التي لا تمنح الفلسطينيين دولة، وهذا ما سنتطرق إليه في المبحث التالي.

---

[1] مأمون الحسيني: **حقائق الصراع وأوهام التسوية**، دار كنعان للدراسات والنشر، دمشق، 1998، ص163.

[2] شاش: **المواجهة والسلام في الشرق الأوسط** ، ص339.

المبحث الثاني:

مباحثات التسوية السلمية منذ 2000-2004 وأثرها على العلاقات المصرية السورية.

1- تعثر قمة كامب ديفيد عام 2000 وتداعياتها.

بعد أن نجحت مفاوضات أوسلو في التوصل إلى اتفاق إعلان المبادئ بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي عام 1993، كان تصور المنظمة أن الاتفاق يُمهد لها الطريق إلى إقامة الدولة الفلسطينية[1]. وعلى قدر منسوب التفاؤل لدى قاعات واسعة من الشعب الفلسطيني تجاه عملية المفاوضات جاء منسوب التشاؤم والإحباط، وذلك لأن جميع الأطراف المنخرطة بالعملية السلمية تعهدت بالتوصل إلى حل عادل وشامل ودائم، وبأن "الأرض مقابل السلام"، وبأن الأراضي المحتلة والحقوق المغتصبة ستسترد ولو بحدها الأدنى، وبأن العملية ستقود في نهاية المطاف إلى إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس، وليس إلى إقامة "حكم ذاتي" أو أكثر من حكم ذاتي وأقل من دولة. ولكن ما حدث أن عملية المفاوضات كانت برمتها مراوغة وعقيمة لم تؤد فلسطينياً من حيث الجوهر، إلاّ إلى محاولات إسرائيلية وغير إسرائيلية لإسقاط المرجعيات العربية والدولية، ولإسقاط "ثوابت" لم يكن يجب إسقاطها، وإلى استمرار وتكريس الاحتلال بأشكاله العسكرية والاستيطانية التهويدية[2].

ونتيجة لذلك، وجدت سوريا نفسها في وضع تفاوضي صعب، بعد أن سبقتها المنظمة والأردن في الاتفاق مع إسرائيل. وكان عليها أن تقف بصلابة في وجه إسرائيل رافضة شروطها لعقد تسوية نهائية معها، حيث ترفض إسرائيل الانسحاب الكامل من الجولان وجنوب لبنان، بحجة دواعي الأمن الإسرائيلي، وضمان الحصول على حصة مجزية من مصادر المياه في البلدين[3]. فالوضع في سوريا ولبنان مختلف حيث توجد مقاومة لبنانية مدعومة من سوريا، كما توجد أرض محتلة هي الجولان ومفاوضات معطلة، ومطالب ومواقف سورية واضحة أيضاً، واستعدادات لكل الاحتمالات[4].

فالمفاوضات بين سوريا وإسرائيل ظلت تراوح مكانها، بسبب عجز الحكومة الإسرائيلية عن الإقرار بمبدأ الانسحاب الكامل من الجولان، ولم يحدث تقدم يُذكر في المواقف بالنسبة للانسحاب والترتيبات الأمنية والسلام والجدول الزمني للتنفيذ. كما أن المسار اللبناني ظل مجمداً في انتظار ما

---

[1] شاش: **المواجهة والسلام في الشرق الأوسط**، ص346-347.

[2] أسعد عبد الرحمن، نواف الزرو: **الانتفاضة الفلسطينية الكبرى 2000، مقدمات، وقائع، تفاعلات، تداعيات، استخلاصات**، دائرة المكتبة الوطنية، عمان، 2001، ص35.

[3] شاش: **المواجهة والسلام في الشرق الأوسط**، ص347.

[4] علي عقلة عرسان: "**من الانتفاضة إلى القمة وبالعكس**"، مجلة الفكر السياسي، العدد 9-10، المؤسسة العربية السورية لتوزيع المطبوعات، سوريا، ربيع – صيف 2000، ص14.

سيسفر عنه التفاوض على المسار السوري، إلى جانب تفجّر الأوضاع في الأراضي الفلسطينية، فأعمال العنف تتصاعد ويزداد عدد ضحاياها من جانب آخر، وتشتد المقاومة المسلحة ضراوة، والقوات الإسرائيلية تمارس المزيد من إجراءات القهر، وأصبحت عملية السلام مهددة بالانهيار[1].

حيث اعتمدت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ اتفاق أوسلو عام 1993، إستراتيجية ثابتة قوامها الاحتفاظ بالسيطرة على الأرض، واحتواء القيادة الفلسطينية من خلال حلقة مفرغة من المفاوضات التي لا تنتهي إلى نتائج محددة؛ بل تستهدف كسب الوقت وفرض الأمر الواقع على الأرض، وخفض سقف الطموحات العربية في عملية السلام، وتقويض فرص نشوء دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة، وقد اتفقت استراتيجيات القوى في إسرائيل في ذلك الشأن، وإن اختلفت سياسات التنفيذ[2]. ومن ثم تجاهلت إسرائيل الأحكام الصريحة للاتفاقات والتي تحدد توقيتات محددة لتنفيذها، واصطنع إسحاق رابين شعاراً غريباً مفاده أنه لا توجد مواعيد مقدسة، وسار خلفاؤه على هديه، وكانت النتيجة في نهاية الأمر أن مفاوضات الوضع الدائم لم تتم في موعدها[3].

ولذلك فإن، عملية السلام كانت تتعثر وتعترضها كثير من العقبات، بسبب السياسة الإسرائيلية التي تبدو عاجزة عن اتخاذ المواقف الضرورية لإرساء السلام، وما يترتب على كل ذلك من تعريض المسيرة السلمية للانهيار. كما استغلت إسرائيل ومعها الولايات المتحدة الوضع السياسي والإداري القائم في النظام السياسي الفلسطيني لممارسة المزيد من الضغوط السياسية والأمنية على السلطة الفلسطينية للقبول بتسوية الصراع لفلسطيني الإسرائيلي وفق الرؤية الإسرائيلية[4].

والجدير بالذكر أن المفاوض الأمريكي تعامل مع الجميع وفقاً لقاعدة المصالح وعلى أساسها لكن الحال مع المفاوضين الفلسطينيين يختلف فكان الأسلوب التفاوضي الأمريكي في الصراع العربي الإسرائيلي، يرتكز على قاعدة ما هو الممكن، وليس ما هو مطلوب[5].

وقد استطاع الإسرائيليون قيادة دفة المفاوضات على طريقتهم الخاصة، ولم يتمكن المفاوض الفلسطيني من امتلاك زمام المبادرة والتأثير عليها أو التحكم في مسارها نسبياً في أية مرحلة من مراحلها. فدولة إسرائيل التي تمتلك القوة العسكرية وآلة إعلامية ضخمة مكنتها من تصوير الاعتراضات الفلسطينية على العروض الإسرائيلية، وكأن منظمة التحرير تعرقل عملية السلام. واتضح ذلك الأمر في جولات المباحثات التي تلت قيام السلطة الفلسطينية، وحصرياً عند التباحث حول

---

[1] شاش: **المواجهة والسلام في الشرق الأوسط**، ص348.

[2] **اتفاقيات السلام العربية الإسرائيلية خلال القرن العشرين**، موقع موسوعة مقاتل من الصحراء، http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/EtefakyatS/sec10.doc_cvt.htm

[3] شاش: **مفاوضات التسوية النهائية والدولة الفلسطينية**، ص64.

[4] شبيب: "**نظرية الأمن الإسرائيلية في ظل التسوية السلمية**"، ص205.

[5] صائب عريقات: "**الحياة مفاوضات**"، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2008، ص260.

ملاحق أوسلو بالقاهرة وباريس وطابا وغيرها، واشتدت وتيرة تلك الحالة كلما قاربت المدة المحددة للفترة الانتقالية على النفاذ. وكانت الغاية تجريد الجانب الفلسطيني من أية عناصر تساعده في دخول مفاوضات الحل النهائي بقوة أكبر، ولم تنجح كثيراً محاولات القيادة الفلسطينية لطمأنة الحكومات الإسرائيلية حول نواياها وأهدافها الإستراتيجية من التسوية، ولا في عرضها للشراكة من أجل بناء السلام[1].

أدت المفاوضات الثنائية الفلسطينية الإسرائيلية التي سبقت قمة كامب ديفيد الثانية، إلى تحقيق تفاهمات محدودة بين المفاوضين الفلسطينيين والإسرائيليين، حول الموضوعات الرئيسية للحل النهائي التي تضمنت قضايا: "القدس، واللاجئين، والمستوطنات، والسيادة، والحدود". وظلت مشكلة السيادة على القدس قائمة، حيث تركت تلك المسألة للمعالجة المباشرة بين عرفات وباراك[2].

أما عن المسارين السوري واللبناني، فقد أظهر باراك بعد الانتخابات الإسرائيلية مباشرة، رغبة وجهداً للوصول إلى اتفاق مع سوريا، وحدد موعداً نهائياً للانسحاب من الجنوب اللبناني أقصاه تموز (يوليو) 2000، كما ذهب بنفسه إلى واشنطن للقاء فاروق الشرع، وأعطى وعوداً بالانسحاب التام حتى حدود الرابع من حزيران (يونيه) 1967، ثم تراجع عنها، الأمر الذي قاد إلى فشل اجتماع الرئيس حافظ الأسد والرئيس كلينتون في جنيف، وجعل الرئيس الأمريكي يحمّل الرئيس الأسد مسؤولية فشل القمة. وعلى الجبهة اللبنانية وبعد فشل قمة جنيف، قرر باراك التعجيل بالانسحاب من الجنوب اللبناني وإعادة ترسيم الحدود، استجابة لضغط داخلي إسرائيلي بالانسحاب غير المشروط، وبسبب ضغط المقاومة اللبنانية، هذا إلى جانب تكتيكات التفاوض مع سوريا لفصل المسارين اللبناني والسوري[3].

وفي تلك الأثناء كانت الاتصالات تجري للإعداد للقمة الثلاثية بين عرفات وكلينتون وباراك برغم تحفظ الرئيس الفلسطيني، الذي كان يخشى المشاركة فيها قائلاً: "**أن قمة غير معد لها جيداً سوف يكون نصيبها الفشل، وسوف تؤدي إلى تصعيد خطير**"[4].

---

[1] حمزة عبد الحميد الصمادي: **تجربة م. ت. ف السياسية من المقاومة المسلحة إلى التسوية السلمية (1964 – 2006)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2008، ص244.

[2] "**اتفاقيات السلام العربية الإسرائيلية خلال القرن العشرين**"، موقع موسوعة مقاتل من الصحراء، مرجع سبق ذكره، http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/EtefakyatS/sec10.doc_cvt.htm

[3] أحمد قريع "أبو علاء": **الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات من أوسلو إلى خريطة الطريق، مفاوضات كامب ديفيد "طابا واستوكهولم" 1995–2000**، ط2، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، رام الله، 2007، ص332.

[4] **كامب ديفيد 2000**: موقع ملف خاص بالشهيد القائد ياسر عرفات، http://www.radiolamsat.com/arafat/coloection/38.htm

ولاحقاً لاتفاقيات أوسلو التي توقفت مراحل تنفيذها، شهد منتجع كامب ديفيد في الولايات المتحدة في تموز(يوليو) 2000، قمة ثلاثية ضمت الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات ورئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود باراك، والرئيس الأمريكي بيل كلينتون، ورفض خلالها عرفات تقديم تنازلات عن الحقوق الشرعية الفلسطينية، ومنها حق اللاجئين والقدس، وذلك الأمر جعل شعبيته تزداد بين الفلسطينيين[1]. وكان للموقف "السعودي– المصري" تجاه قضية السيادة على القدس الشرقية أثر مباشر في موقف عرفات، الذي قدّم في السابق تنازلات عديدة، ولكنه لم يستطع في كامب ديفيد أن يخوض في طريق تقديم التنازلات بسبب الموقف العربي والموقف الفلسطيني الداخلي[2].

فقد جاء "إيهود باراك" وفريقه المفاوض إلى منتجع كامب ديفيد، وكأن شوطاً طويلاً من المفاوضات لم يجر بين الفلسطينيين والإسرائيليين من قبل، أتى إلى القمة وكأنه يريد أن يبدأ من الصفر، قافزاً من فوق كل التوافقات التي تم التوصل إليها في استوكهولم والقدس وواشنطن وشرم الشيخ، وما إلى ذلك من محطات تفاوضية، ولا سيما بعد أن راح المفاوضون الإسرائيليون يتراجعون بشأن المسائل التي تم التفاوض بشأنها، ويقدمون مقترحات وآراء وصيغاً تنطلق في معظمها من المربع الأول[3]. وتجلى ذلك بوضوح في قمة كامب ديفيد 2000، حينما أخذ رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك إيهود باراك والرئيس الأمريكي بيل كلينتون، بممارسة الضغوط على الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات للقبول بصيغة مؤقتة تنهي حالة الصراع بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي منذ عقود كهدف استراتيجي إسرائيلي، دون الحصول على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في أرضه كما نصت على ذلك كافة المواثيق المتعلقة بالقضية الفلسطينية[4].

والجدير بالذكر، أن باراك هدد بأن "اقتراحاته" ستكون العرض النهائي لإسرائيل، وذلك قبل الدخول في جولة المفاوضات الأولى بشأن التسوية الدائمة، وأنه إذا لم تُقبل تلك الاقتراحات فإن إسرائيل ستدرس بجدية عملية "الفصل من جانب واحد"، أي فرض التسوية عملياً[5]. ولم يكن أحد يتوقع أثناء محادثات كامب ديفيد 2000، أن يتخلى باراك عن لاءات إسرائيل، وأن يسلم بحقوق الشعب

---

[1] "**إجماع فلسطيني إسرائيلي على اعتماد خارطة الطريق كقاعدة للمفاوضات**"، جريدة الجريدة الكويتية، دوليات، العدد 139، الأحد 11 نوفمبر 2007.

[2] **اتفاقيات السلام العربية الإسرائيلية خلال القرن العشرين**، موقع موسوعة مقاتل من الصحراء، مرجع سبق ذكره، http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/EtefakyatS/sec10.doc_cvt.htm

[3] قريع : **مفاوضات كامب ديفيد "طابا واستوكهولم" 1995–2000**، ص316.

[4] شبيب: "**نظرية الأمن الإسرائيلية في ظل التسوية السلمية**، ص205–206.

[5] قريع : **مفاوضات كامب ديفيد "طابا واستوكهولم" 1995–2000**، ص339.

الفلسطيني في إنهاء الاحتلال، وحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين حلاً عادلاً على أساس قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (194)[1].

وبسبب حرص الجانب الفلسطيني على استمرار المفاوضات وعدم تحمل مسؤولية انهيارها، لم يجرؤ على التعبير عن طموحات الشعب الفلسطيني الشرعية في المحافل الدولية، وظل خطابه السياسي ضعيفاً ومهادناً، لا يتجاوز مستوى الحد الأدنى الذي سمحت فيه السياسة الأمريكية، كما أدركت القيادة الفلسطينية متأخراً حقيقة أنها لا تملك الكثير من الأوراق الضاغطة حتى تفرض رؤيتها في المفاوضات التي تخضع بشكل كلي للإرادة الأمريكية[2].

انهارت مفاوضات كامب ديفيد، في تموز (يوليو) 2000، وكان الانهيار مفصلاً في سياق سياسي، بدأ منذ توقيع اتفاق أوسلو في البيت الأبيض في 13 أيلول (سبتمبر) 1993، حيث أنهى حقبة من تفاوض دار حول نقطة الصفر، وطبّعه مسلك إملائي إسرائيلي، وتنازل متكرر من المفاوض الفلسطيني. كان يُفترض في مفاوضات كامب ديفيد الثانية أن تتناول قضايا الوضع الدائم "القدس، المستوطنات، اللاجئون، الحدود...الخ"، لكنها تعثرت عند قضية القدس. وقد أحسن "ياسر عرفات" حين رفض الرضوخ لضغوط كلينتون وباراك، وتمسك بحق الشعب الفلسطيني الكامل في القدس المحتلة[3].

وبسبب رفض الرئيس عرفات مقترحات باراك المنقوصة للتسوية السياسية، لأنها لا تتماشى مع مرجعية مدريد للسلام، ولا مع إقامة دولة فلسطينية متواصلة جغرافياً، فحمّلته الحكومة الإسرائيلية ومعها الإدارة الأمريكية المسؤولية عن فشل المحادثات، وعن افتعال أحداث العنف في انتفاضة الأقصى، وذلك – حسب زعمهما– بُغية تحقيق مطالبه وأهدافه التي لم يتمكن من الحصول عليها عبر التفاوض[4].

والجدير بالذكر، أنه عقب فشل مفاوضات السلام الفلسطينية الإسرائيلية، التي أجريت على مدى أسبوعين بمشاركة أمريكية في كامب ديفيد، وجه الرئيس الأمريكي بيل كلينتون رسالة تحذير وصفت بأنها صارمة ومباشرة إلى السلطة الفلسطينية قائلاً: "**إن واشنطن ستعيد النظر في العلاقات**

---

[1] عثمان محمود عثمان: "**مستقبل القضية الفلسطينية بين المفاوضات السياسية والمقاومة المسلحة**"، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، المجلد 21، عدد 4، كانون أول (ديسمبر) 2007، ص1122.

[2] الصمادي: **تجربة م. ت. ف السياسية من المقاومة المسلحة إلى التسوية السلمية**، ص226–227.

[3] عبد الإله بلقزيز، وآخرون: **منظمة التحرير الفلسطينية والانتفاضة، الحصيلة والمستقبل**"، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص42.

[4] طلال عوكل: "**مسيرة السلام، وممكنات الحل السياسي**"، مجلة رؤية، العدد6، الهيئة العامة للاستعلامات، فلسطين 2001، ص89.

الثنائية في حال ما إذا أعلنت الدولة المستقلة من جانب واحد، والتي وصفها بأنها ستكون خطئاً فادحاً، سيترتب عليه عواقب وخيمة وبعيدة، ليس في المنطقة وإنما في العالم بأسره". واعتبر كثيرون أن تلك التهديدات ليست موجهة فقط إلى الرئيس الفلسطيني أو السلطة الفلسطينية فقط، بل موجّهة بالأساس إلى الدول العربية في محاولة أمريكية لإجبار العرب على تشجيع عرفات وإغرائه على القبول بما سُمي ب "الحل الوسط التاريخي"[1].

كما يرجع التحليل الأمريكي أسباب الفشل في مفاوضات كامب ديفيد إلى الدور المصري، وذلك لقصوره وعدم قيامه بتشجيع عرفات على القبول بما هو معروض عليه في القمة بخصوص القدس والقضايا الأخرى، أو إقناعه بإرجاء البحث في أمر القدس لموعد آخر، والاكتفاء بالتوصل إلى اتفاق جزئي مع الإسرائيليين، يسمح بإقامة الدولة الفلسطينية، وحل عدد من القضايا الكبرى المتفق عليها، شرط إعلان الفلسطينيين إنهاء الصراع نهائياً مع إسرائيل[2].

ويرى البعض أن فشل قمة كامب ديفيد إنما كان بسبب الخلاف حول قضية القدس فقط بعد أن تم الوصول إلى اتفاقات حول القضايا الأساسية الأخرى، ويبين أن الخلاف كان شاملاً حول قضايا الحدود والانسحاب والسيادة والأمن واللاجئين والقدس. ولكن قضية القدس احتلت مكاناً بارزاً في الإعلام لأنها كانت النقطة المطروحة للتفاوض عند بروز لحظة الفشل والإعلان عنها، إضافة إلى أن الاقتراح الإسرائيلي بشأن القدس (سيادة إسرائيلية على المدينة والمسجد الأقصى) كان مفاجئاً تماماً للوفد الفلسطيني، ولم يسبق له أن عرض في أي مفاوضات سابقة، وكشف للمفاوض الفلسطيني أن إسرائيل لا تريد تسوية سياسية مقبولة إنما تريد فرض حل إذعان لا يمكن القبول به. ومن الأمور المهمة في ذلك السياق نقد الرواية السائدة القائلة بأن الإسرائيليين عرضوا الانسحاب من 91% من أرض الضفة الغربية، وذلك من خلال الكشف عن خدعة إسرائيلية دائمة تعرض رقماً عالياً نسبياً للانسحاب تحت بند (الأرض) ثم تعود لتقليص هذا الرقم والمطالبة بأراض أخرى عند بحث البنود التي تتعلق بالأمن أو بغور الأردن أو بالقواعد العسكرية أو بطرق الوصول إلى القواعد العسكرية، بحيث تكون نسبة الانسحاب الفعلية المعروضة هي ما يقارب 60% فقط من الضفة الغربية[3].

ومما سبق نرى بأن المواقف التي دافعت عنها القيادة الفلسطينية في كامب ديفيد، والمطالب التي تمسكت بها تلك القيادة، قد وضعت الأسس التي لا يمكن لأي مفاوض فلسطيني في أي وقت لاحق

---

[1] محمد السيد إدريس: "**مفاوضات التسوية النهائية والموقفان العربي والإسلامي**"، مجلة السياسة الدولية، العدد 142، القاهرة، أكتوبر، 2000، ص209.

[2] **المرجع السابق**، ص209.

[3] بلال الحسن: "**كامب ديفيد وتوابعها**"، موقع جريدة الشرق الأوسط ، العدد 8958 (يونيه) ، باريس، 2003 http://www.aawsat.com/details.asp?article=175209&issueno=8958

التنازل عنها مهما اشتدت عليه الضغوط، وبذلك فإن تلك المواقف تعتبر إرثاً تاريخياً غير قابل للتفريط.

وفي الواقع كانت الأحداث تسير على الأرض عكس ذلك تماماً. فالاستعدادات الإسرائيلية لاستخدام القوة المسلحة ضد الفلسطينيين بدأت مباشرة بعد عودة باراك من كامب ديفيد إلى إسرائيل في تموز (يوليو) 2000، حيث أعدت الحكومة الإسرائيلية في نفس الشهر، أي قبل انفجار الانتفاضة بأكثر من شهرين الخطة الأمنية المسماة "حقل الأشواك"، استعداداً لمواجهة قادمة مع الفلسطينيين[1]. ومع بداية آب (أغسطس)2000، كثف الجيش الإسرائيلي استعداداته للصدام المقبل، وتسارعت وتائر التدريب على قتال المدن واقتحام الأحياء السكنية، وبدا واضحاً أن الاستعداد الإسرائيلي للتصعيد يمضي في اتجاهات ثلاثة. سياسية وعسكرية واستيطانية[2].

ومن ثم فتح انهيار القمة الطريق أمام الشعور العام الفلسطيني بأن باب التسوية أُقفل، وأن خيارها لم يُقدم للشعب وللقضية شيئاً. وكان ذلك هو أساس اندلاع انتفاضة الأقصى في 28 أيلول (سبتمبر) 2000، " أي بعد شهرين فقط على انهيار التسوية". وليس من شك في أن الانتفاضة آذنت بانقلاب حاسم في توازن القوى الداخلي في مناطق الحكم الذاتي. حيث تراجع الفريق الداعي إلى خيار التسوية خياراً أوحد في الصراع مع إسرائيل، وتضاءل حجم نفوذه، في حين صعد التيار السياسي والشعبي الذي تراءت له الانتفاضة فرصة لإسقاط مرحلة جرى استضعافه فيها، من قِبل الفريق الأول وسلطته[3].

فكانت المسألة، مسألة وقت للانفجار الذي كان متوقعاً وليس مفاجئاً أو عفوياً، حيث تراكمت وتضافرت جملة من الأحداث والأسباب الأخرى التي أوصلت الأوضاع إلى لحظة الانفجار، والتي يمكن تلخيصها بما يلي:

إخفاقات "عملية السلام" وتجاوز إسرائيل لكل المرجعيات والاتفاقات والمواعيد المحددة، وتزايد مشاعر الغضب والإحباط لدى الفلسطينيين، وبالذات على مدار سبع سنوات من المفاوضات، وعدم الإفراج عن الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي. وعجز السلطة الفلسطينية ومن خلفها الأنظمة العربية والإسلامية، وأيضاً عجز الأسرة الدولية وهيئة الأمم المتحدة، عن الضغط على إسرائيل لإرغامها على تنفيذ الاستحقاقات المترتبة على الاتفاقيات. وإخفاق قمة كامب ديفيد الفلسطينية الإسرائيلية في التوصل إلى تسوية نهائية، مما أدى إلى سقوط الرهان الفلسطيني على التسوية. وأخيراً،

---

[1] أسامة العلي: " **ندوة الانتفاضة من وجهة النظر العسكرية**"، مجلة رؤية، العدد9، الهيئة العامة للاستعلامات، فلسطين 2001، ص140.

[2] السلام المغدور: "**الرواية الفلسطينية لأحداث عملية السلام واندلاع الإنتفاضة الفلسطينية الثانية**"، ط1، الهيئة العامة للاستعلامات، فلسطين، 2001، ص75.

[3] بلقزيز، وآخرون: "**منظمة التحرير الفلسطينية والانتفاضة، الحصيلة والمستقبل**"، ص42.

جاءت الجولة الاستفزازية التي قام بها زعيم تكتل الليكود "أرئيل شارون"، إلى ساحات المسجد الأقصى، لتوفر الشرارة التي أشعلت الانتفاضة[1].

وباندلاع انتفاضة الأقصى، توقفت عملية السلام، ولم يكد الأمر يطول حتى استقالت حكومة باراك في إسرائيل، وتولى السلطة أرئيل شارون، ، الذي عمل منذ توليه منصبه على تنفيذ مخططه الهادف إلى تدمير السلطة الفلسطينية[2].

ونخلص مما سبق إلى أن الرئيس عرفات دفع ثمناً باهظاً، لأنه أصر على المصالح الفلسطينية، ورفض الاستجابة للمطالب الإسرائيلية الأمريكية، حيث أخذت هاتان الدولتان تتهمانه بالفساد ودعم الإرهاب، وهو ما كثر الحديث عنه بعد تفجر انتفاضة الأقصى.

وبعد نجاح جورج بوش الابن في الانتخابات الأمريكية أواخر عام 2000، وقرار باراك التوجه إلى انتخابات عامة مبكرة وسط مؤشرات قوية إلى أنه سيخسرها لمصلحة مرشح حزب الليكود المعارض "أرئيل شارون"، أما على الجانب الفلسطيني فقد كانت الانتفاضة الشغل الشاغل للفلسطينيين برد الاعتداءات الإسرائيلية عن مدنهم وقراهم في الضفة الغربية وقطاع غزة. وعلى الرغم من ذلك فقد بادر الرئيس الأمريكي بيل كلينتون، والذي كان يستعد لمغادرة مكتبه في البيت الأبيض نهائياً إلى طرح أفكار فيما يتعلق بسلام فلسطيني إسرائيلي، وقد أختار كلينتون ألاّ يدوّن تلك الأفكار على ورقة رسمية أمريكية، يمكن أن تكون مستنداً ملزماً للرئيس الذي يخلفه، واستعاض عن ذلك بتلاوتها على مسامع الوفدين الفلسطيني والإسرائيلي[3].

وأما موقف الإدارة الأمريكية الجديدة، برئاسة جورج بوش الابن، فقد أعلنت بعد تسلمها الرئاسة على لسان وزير خارجيتها "ريتشارد باوتشر" في 9 شباط (فبراير) 2001، أن الأفكار التي بحثت خلال الأشهر الأخيرة كانت للرئيس كلينتون، ولمّا كان قد أنهى منصبه فلم تعد تلك الأفكار جزءاً من المقترحات الأمريكية أو الرئاسية، وتدعّمت تلك الوجهة حين جرى استقبال حار لشارون في البيت الأبيض، والذي امتنع رغم مرور الكثير من الوقت عن استقبال الرئيس عرفات أو أي مسؤول فلسطيني[4].

وبالتالي فإن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة – مدعومة في كثير من الأحيان من الولايات المتحدة – أجبرت الفلسطينيين والعرب على الانتظار والتكيف والتأقلم وفق أجندتها السياسية، وأجبرتها على انتظار الأفكار أو المقترحات الإسرائيلية أو الاشتراطات التعجيزية.

---

[1] عبد الرحمن، الزرو: **الانتفاضة الفلسطينية الكبرى 2000**، ص71-74. تلخيص بتصرف.

[2] "**إجماع فلسطيني إسرائيلي على اعتماد خارطة الطريق كقاعدة للمفاوضات**"، جريدة الجريدة الكويتية، مرجع سبق ذكره.

[3] قريع : **مفاوضات كامب ديفيد "طابا واستوكهولم" 1995-2000**، ص364.

[4] السلام المغدور: "**الرواية الفلسطينية لأحداث عملية السلام واندلاع الإنتفاضة الفلسطينية الثانية**"، ص111.

وما إن تسلم شارون السلطة في إسرائيل في بداية عام 2001 حتى تراجعت عملية السلام، إذ ساد المجتمع الإسرائيلي منطق الحل العسكري ومعاقبة الشعب الفلسطيني، ووقف العملية التفاوضية[1]. فكان من الواضح أن حكومة شارون قد اتبعت سياسة تؤدي إلى تدمير عملية السلام، أسساً وآليات وأهداف، وإلى الإجهاز التام على اتفاقية أوسلو، والاتفاقيات التي تلتها دون الإعلان عن ذلك رسمياً، ومن خلال الوقائع العملية على الأرض[2].

وكانت أحداث 11 أيلول (سبتمبر) 2001 في نيويورك وواشنطن، قد أعادت العالم إلى مناخ الحروب الساخنة تحت عنوان "مكافحة الإرهاب"، وذلك بحجة أن الأمريكيين يدافعون عن أنفسهم[3]. فتنتقل السياسة الأمريكية لتوسع رقعة حربها على كل من حملوا السلاح مطالبين بحقوقهم، ولتدخل في جملتهم فصائل المقاومة الفلسطينية، مطابقة بذلك بين جدول أعمال إسرائيل وجدول أعمالها، مسقطة بذلك الفوارق بين الإرهاب وبين المقاومة المشروعة للاحتلال[4]. وقد استغلت القيادة الإسرائيلية تلك الأحداث، للإعلان أنها تعاني الإرهاب الفلسطيني، وإرهاب المنظمات الأخرى، وأكدت وقوفها إلى جانب الولايات المتحدة في ضوء مصالح الجانبين، وكانت الشواهد على ذلك متعددة، أبرزها نعت الرئيس الأمريكي لرئيس الوزراء الإسرائيلي بأنه "رجل سلام"[5].

وبذلك فإن الموقف الأمريكي كان واضحاً بتأييده لسياسات إسرائيل، الأمر الذي مهّد لإسرائيل اجتياح وإعادة احتلال المدن والقرى الفلسطينية في الضفة الغربية، متذرعة بالقضاء على ما تسميه "الجماعات الإرهابية".

2- مبادرة السلام العربية عام 2002.

وهي المبادرة التي أطلقها الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد السعودي للسلام في الشرق الأوسط بين إسرائيل والفلسطينيين، هدفها إنشاء دولة فلسطينية معترف بها دولياً على حدود عام 1967 وعودة اللاجئين لمن يرغب في ذلك، وانسحاب من هضبة الجولان المحتلة، مقابل اعتراف وتطبيع العلاقات بين البلدان العربية مع إسرائيل، وذلك في القمة العربية في بيروت عام 2002. وقد

---

[1] **اتفاقيات السلام العربية الإسرائيلية خلال القرن العشرين**، موقع موسوعة مقاتل من الصحراء، مرجع سبق ذكره، http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/EtefakyatS/sec10.doc_cvt.htm

[2] السلام المغدور: "**الرواية الفلسطينية لأحداث عملية السلام واندلاع الإنتفاضة الفلسطينية الثانية**"، ص123.

[3] طارق البشري: "**من أيام العرب: 11 أيلول (سبتمبر) 2001، أم 28 أيلول (سبتمبر) 2000**"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 50، بيروت، ربيع 2002، ص39.

[4] بلقزيز، وآخرون: "**منظمة التحرير الفلسطينية والانتفاضة، الحصيلة والمستقبل**"، ص44.

[5] **اتفاقيات السلام العربية الإسرائيلية خلال القرن العشرين**، موقع موسوعة مقاتل من الصحراء، مرجع سبق ذكره، http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/EtefakyatS/sec10.doc_cvt.htm

نالت تلك المبادرة تأييداً عربياً، وهي من المواقف العربية التي تثبت إجماعهم على تحقيق السلام العادل والشامل[1].

وفي 28 آذار (مارس) 2002، أصدر قادة 22 دولة عربية، اجتمعوا في "قمة" بيروت، "مبادرة السلام العربية" *، التي تعرض على إسرائيل السلام العربي الكامل في مقابل الانسحاب الإسرائيلي الكامل. ولتلك المبادرة ميزة خاصة هي أنها شملت دولاً غير دول الطوق، أبرزها المملكة العربية السعودية، والعراق، وأعربت للمرة الأولى عن استعدادها لعقد سلام كامل مع إسرائيل[2].

والجدير بالذكر أن شارون قام في نهاية عام 2001، بفرض الحصار على الرئيس الفلسطيني داخل مقره في مدينة رام الله في الضفة الغربية. ذلك الأمر الذي جعل شعبية عرفات تزداد أكثر فأكثر بين صفوف الشعب الفلسطيني، وترافقت الأصوات المؤيدة لعرفات، مع الأصوات الإسرائيلية المطالبة بتصفيته أو إبعاده، فعاد عرفات من جديد للمواجهة[3].

أمّا في الجانب الفلسطيني، وعلى امتداد العام 2001، وبدايات العام 2002، أخذت الفصائل المسلحة زمام المبادرة وبسطت سيطرتها على الموقف. وفرضت على إسرائيل مكان المعركة وزمانها، ثم نقلتها إلى الداخل الإسرائيلي في قلب الأراضي المحتلة عام 1948، فضربات المقاومة أرهقت أمن إسرائيل وهزت استقراره الاجتماعي والنفسي، مثلما أرغمت السلطة الفلسطينية على ابتلاع إعلانها عن وقف إطلاق النار[4].

وبعد ختام القمة العربية في بيروت، شن الجيش الإسرائيلي في آذار (مارس) 2002، هجوماً على مقر المقاطعة "مقر القيادة الفلسطينية في مدينة رام الله" وهدم جزءاً منه، وحاصرت الدبابات الإسرائيلية عرفات في مقره[5]. وبدأ الجيش الإسرائيلي بعملية اجتياح الضفة الغربية ليعيد احتلال مدنها المستقلة، والخاضعة للسيادة الفلسطينية الكاملة بموجب اتفاق أوسلو[6]. وعُرفت تلك العملية "**بالسور الواقي**"، وكان للعملية أهداف مُعلنة اختزلت في عنوان عريض هو: "تدمير البُنية التحتية للإرهاب"،

---

[1] **مبادرة السلام العربية:** موقع المعرفة http://www.marefa.org/index.php/

[*] **النص الحرفي لمبادرة السلام العربية التي أطلقتها قمة بيروت العربية عام 2002، انظر:**
الصمادي: **تجربة م. ت. ف السياسية من المقاومة المسلحة إلى التسوية السلمية**، ص377-378.

[2] محمود سويد: "**خطة شارون لإلغاء فلسطين، جريمة بلا عقاب**"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 52، بيروت، خريف 2002، ص35.

[3] "**إجماع فلسطيني إسرائيلي على اعتماد خارطة الطريق كقاعدة للمفاوضات**"، جريدة الجريدة الكويتية، دوليات، مرجع سبق ذكره.

[4] بلقزيز، وآخرون: "**منظمة التحرير الفلسطينية والانتفاضة، الحصيلة والمستقبل**"، ص43.

[5] "**إجماع فلسطيني إسرائيلي على اعتماد خارطة الطريق كقاعدة للمفاوضات**"، جريدة الجريدة الكويتية، دوليات، مرجع مرجع سبق ذكره.

[6] سويد: "**خطة شارون لإلغاء فلسطين، جريمة بلا عقاب**"، ص35.

وعزل الرئيس عرفات، أمّا الأهداف غير المعلنة والتي بدت واضحة من حيث الطابع الذي اتخذته، وفي مقدمتها تدمير مؤسسات السلطة الفلسطينية، ونسف المقومات التي يستند إليها مشروع الدولة الفلسطينية المستقلة[1].

وكانت تلك الإندفاعة الإسرائيلية تذهب بعيداً إلى حد تدمير البُنية التحتية الاقتصادية والسياسية والأمنية، ومحاصرة "ياسر عرفات" في مكتبه في رام الله، واعتقال ما يزيد عن سبعة آلاف ناشط فلسطيني، وممارسة القتل الجماعي والتدمير الكلي للمنازل والمزارع ، واغتيال القيادات العسكرية والسياسية، وإغلاق الأراضي المحتلة كافة وعزلها عن العالم، وقد شكّلت عملية الاجتياح، وقصف مقر عرفات وحصاره، والتي جرت في اليوم التالي لاختتام القمة العربية في بيروت آذار (مارس) 2002، التي أقرت المبادرة العربية للسلام، صفعة لخيار السلام الاستراتيجي، الذي لم يتوقف لسان النظام الرسمي العربي عن أن يلهج به[2].

ولذلك فإن العملية العسكرية الإسرائيلية والتي عُرفت بالسور الواقي، هدفت إلى تغيير الواقع السياسي في الأراضي المحتلة من الأساس، إلى جانب أنه من الخطأ الاعتقاد بأن شارون يتصرف من دون رؤية سياسية ومشروع واضحين، فمن الملاحظ أن المعركة بدأت ضد الفلسطينيين في عهد باراك بعد فشل قمة كامب ديفيد، ومفاوضات طابا، وذلك عندما تبين أن الفلسطينيين شعباً وقيادة غير مستعدين للقبول بما هو أقل من دولة، وأقل من استقلال، وأقل من حدود عام 1967، فكانت الشعارات المضللة التي أطلقها باراك، ومن ثم تبناها شارون مثل: "عرفات هو المسئول عن الإرهاب"، "لا يوجد شريك فلسطيني للتفاوض"، "الفلسطينيون يريدون تدمير إسرائيل"، و...الخ. فكانت تلك الشعارات هي التي مهدت للانقلاب إسرائيلياً ودولياً، وكتلت الشعب الإسرائيلي وعبأته للمواجهة.

3- خارطة الطريق والبحث عن حلول خارج إطار القرارات الدولية.

تشكل خارطة الطريق إطاراً عاماً لتسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وهو أحد المسارات الأساسية لمشكلة الشرق الأوسط، الناجمة عن استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة وانتهاكه الدائم لحقوق الشعب الفلسطيني. وتهدف الخارطة حسبما اقترحتها اللجنة الرباعية إلى إحلال السلم بين الأطراف المتصارعة من خلال متابعة التفاوض حسب مراحل زمنية محددة بغية التوصل إلى تسوية نهائية، تؤدي إلى نشوء دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للحياة. وقد تم الإعلان عن ما يسمى بخارطة الطريق* ، عبر إصدار تصريح للإدارة الأميركية في 30 نيسان (أبريل) عام 2003، وذلك

---

[1] سمير صرّاص: "**التقويم الإسرائيلي لنتائج عملية السور الواقي**"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 51، بيروت، صيف 2002، ص75.

[2] بلقزيز، وآخرون: "**منظمة التحرير الفلسطينية والانتفاضة، الحصيلة والمستقبل**"، ص44.

* **النص الحرفي لمشروع خارطة الطريق الأمريكية**، موقع مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

قبل تسليمها من قبل مندوبي اللجنة الرباعية (الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوربي وروسيا وهيئة الأمم المتحدة)إلى السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية [1].

وتضمنت خارطة الطريق ثلاث مراحل لتطبيقها على الأرض في موعد أقصاه العام 2005. وكان من المفترض أن يبدأ الشروع في تنفيذ المرحلة الأولى من المراحل الثلاث التي تشملها خارطة الطريق في الفترة الواقعة من تشرين أول (أكتوبر) 2002، حتى آيار (مايو) 2003. أما المرحلة الثانية فتنطلق من حزيران (يونيه) 2003، وتنتهي في كانون أول (ديسمبر) 2003. وتمتد المرحلة الثالثة على مدار العامين 2004-2005[2]. ففي المرحلة الأولى من (تشرين أول (أكتوبر) 2002، حتى آيار (مايو) 2003)، يطلب من السلطة الفلسطينية الوقف الفوري للانتفاضة والمقاومة في جميع أنحاء فلسطين، ووقف ما يسمى بالتحريض ضد الاحتلال، ومن ثم عودة ا لتنسيق الأمني الفلسطيني – الإسرائيلي، هذا بالإضافة إلى تهيئة الأجواء انتخابياً ودستورياً لتعيين حكومة فلسطينية جديدة برئاسة رئيس وزراء له صلاحيات واسعة، ويكون عرفات الرئيس الفخري للدولة، في مقابل مطالبة إسرائيل بتحسين الظروف الإنسانية للفلسطينيين والكف عن المس بالمدنيين وأملاكهم، وكذلك تجميد الاستيطان، بالإضافة إلى أن انسحاب جيش الاحتلال من المناطق التي احتلها منذ 28 آيلول (سبتمبر)2000، مرتبط بقدر ما يتقدم التعاون الأمني بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل. والمرحلة الثانية من (حزيران (يونيه) 2003، وتنتهي في كانون أول (ديسمبر) 2003) فتشهد تلك المرحلة عقد مؤتمر دولي للبدء بمفاوضات حول احتمال إقامة دولة فلسطينية في حدود مؤقتة حتى نهاية عام 2003، وكذلك عودة واستئناف العلاقات بين العرب وإسرائيل التي كانت قبل انتفاضة الأقصى. أما المرحلة الثالثة (من عام 2004- حتى عام 2005) فيعقد مؤتمر دولي ثالث للتفاوض بين السلطة الفلسطينية والاحتلال حول الاتفاق الدائم والنهائي الذي يفترض أن ينجز عام 2005 ويتعلق بالحدود، والقدس، والمستوطنات، ومن ثم تنشأ علاقات طبيعية بين العرب وإسرائيل[3].

وقد وافق عرفات بدون شروط مسبقة على خطة خارطة الطريق التي عرضها الأمريكيون على الفلسطينيين والإسرائيليين عام 2003، وتم التعامل معها فلسطينياً على المستوى الرسمي بوصفها وسيلة لإعادة الجانبين إلى مسار المفاوضات، بدلاً من دوامة العنف غير المتكافئ التي انفتحت على مصراعيها. وعلى المستوى الفصائلي رفضتها المعارضة الفلسطينية وعلى رأسها حركتي: حماس

---

http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=129&a=5645

[1] ماهر ملندي: "**خارطة الطريق بين النص والتطبيق**"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد الثاني، 2009، ص392.

[2] الصمادي: **تجربة م. ت. ف السياسية من المقاومة المسلحة إلى التسوية السلمية**، ص236.

[3] "**خريطة الطريق رهان أمريكي خاسر**": موقع المركز الفلسطيني للإعلام.
http://www.palestine-info.com/arabic/analysis/2002/4_12_02.htm

والجهاد الإسلامي والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، لأن بنودها الأمنية ستعمل على تقويض الانتفاضة وتجريد الشعب الفلسطيني من سلاح المقاومة في تقديرهم. وعقب وفاة عرفات في 11 تشرين ثانٍ (نوفمبر) 2004 وتسلم "محمود عباس" وتوليه لرئاسة السلطة والمنظمة، أكد في أكثر من مناسبة رفضه للحلول المؤقتة التي جاءت بها خارطة الطريق، بما فيها الاقتراح الأمريكي بإقامة دولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة، رغم ترحيبه بخارطة الطريق والتزامه بتنفيذها[1].

في حين أعلنت الحكومة الإسرائيلية في 23 آيار (مايو) 2003، قرارها بالموافقة على قبول الخطوات المحددة في خارطة الطريق، ولكن بإيراد أربعة عشر تحفظاً إسرائيلياً على الخارطة[2]. تلك التحفظات اعتبرتها إسرائيل خطوطاً حمراء لا يمكن تجاوزها؛ ومنها: موضوع المستوطنات، وقضية القدس، وقضية اللاجئين، وأن تكون الدولة الفلسطينية دولة منزوعة السلاح، وأصدرت قراراً تعلن فيه رفضها المسبق لحق عودة اللاجئين الفلسطينيين؛ لأن عودتهم ستخلّ بالطابع اليهودي للدولة الإسرائيلية[3]. وجاء التحفظ الإسرائيلي على لسان "سليفان شالوم" وزير خارجية إسرائيل الذي أشار أمام حشد من الصحفيين في لندن، أن لدى حكومته (14) مساهمة تهدف إلى تعديل خارطة الطريق، وإلاّ فإن مصيرها سوف يكون الفشل مثل كثير من المبادرات. ومن جانب آخر تعامل الإسرائيليون مع تلك الخطة التي تحفظوا عليها من حيث المبدأ، كمحاولة للتخلص من انتفاضة الأقصى، ولم ينظروا إليها كمجرد رغبة أمريكية لفض الاشتباك بين الطرفين[4].

والواقع أن الحكومة الإسرائيلية خلال تلك الفترة برئاسة شارون، سعت إلى استنفاد الوقت، ريثما تخلق حقائق جديدة على الأرض؛ أو تستجيب الإدارة الأمريكية لمطالبها، برئاسة "بوش الابن"، والتي تشاركها في الكثير من الرؤى، وهي التي بدأت تنشغل في عام 2004 بالانتخابات الجديدة. ومن ثَم، تغافلت الحكومة الإسرائيلية عن تنفيذ خطة "خريطة الطريق"؛ فقويت على عرقلة عملية السلام، مصداقاً لمقولة رئيس الوزراء الأسبق إسحاق شامير "أنه سيفاوض العرب عشر سنوات، من دون أن يتقدم خطوة واحدة"[5].

---

[1] الصمادي: **تجربة م. ت. ف السياسية من المقاومة المسلحة إلى التسوية السلمية**، ص234-235.

[2] ملندي: "**خارطة الطريق بين النص والتطبيق**"، ص392.

[3] اتفاقيات السلام العربية الإسرائيلية خلال القرن العشرين، موقع موسوعة مقاتل من الصحراء، مرجع سبق ذكره، http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/EtefakyatS/sec10.doc_cvt.htm

[4] الصمادي: **تجربة م. ت. ف السياسية من المقاومة المسلحة إلى التسوية السلمية**، ص235-236.

[5] اتفاقيات السلام العربية الإسرائيلية خلال القرن العشرين، موقع موسوعة مقاتل من الصحراء، مرجع سبق ذكره. http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/EtefakyatS/sec10.doc_cvt.htm

أ- الموقف المصري من خارطة الطريق.

حاول الموقف المصري جاهداً التعاطي مع الخطة الأمريكية بعد أن يدخل عليها بعض التعديلات من خلال السلطة الفلسطينية، والتي بدروها حاولت فاشلة وقف عمليات المقاومة أملاً في إحراج شارون وحكومته أمام الرأي العام العالمي إن رفض الالتزام بما ورد في "خريطة الطريق" [1].

ب- الموقف السوري من خارطة الطريق.

أما الموقف السوري فقد جاء منتقداً للخطة دون رفضها، حيث جاء على لسان وزير الخارجية فاروق الشرع عندما قال: " في تقديرنا لا توجد خريطة للطريق وهي وهم آخر أدخل في أذهان بعض الدول العربية"، مضيفاً "لا توجد خريطة إلاّ في وسائل الإعلام أما في الواقع فهناك محاولة لملء الفراغ ليس إلاّ "[2].

ومما سبق فإن المتأمل بخارطة الطريق يلاحظ أن المفاوضات تفتقر إلى مرجعية دولية، وذلك لأن سياسة الإدارة الأمريكية تقوم على مبدأ التفاوض المفتوح غير الملزم، أو المتقيد بمرجعيات دولية، أو بحدود زمنية محددة، وذلك خدمة للطرف الإسرائيلي الذي يرفض وجود مرجعيات دولية. فالإدارة الأمريكية بمحاولاتها التفرد برعاية العملية التفاوضية، تعمل ما في وسعها لتهميش دور الشرعية الدولية التي يتمترس خلفها المفاوض الفلسطيني والعربي عموماً، فيما يعمل المفاوض الإسرائيلي على التملص منها لأنها في صالح أهدافه وتطلعاته.

---

[1] "**خريطة الطريق رهان أمريكي خاسر**": الموقع الالكتروني للمركز الفلسطيني للإعلام، مرجع سبق ذكره.
http://www.palestine-info.info/arabic/analysis/2002/4_12_02.htm

[2] **المرجع السابق.**

4- تباين المواقف المصرية والسورية من دعم حركات المقاومة في لبنان والأراضي الفلسطينية.

تتمحور الرؤية المصرية للصراع العربي الإسرائيلي حول فكرة استحالة استخدام القوة في الوقت الحاضر، فلا يوجد طريق غير الحوار الضاغط الواعي. ففي الوقت الراهن لا يوجد وسيلة أفضل من الحوار والسلام، نظراً لأن إدعاء القوة وإدعاء الصدام لن يؤدى إلى نتيجة إيجابية، ولذلك أصبح الصراع العربي الإسرائيلي من وجهة النظر المصرية، صراع حدود وليس صراع وجود، وبالتالي أصبحت مصر حريصة على دعم تيار السلام[1].

بينما كان الضغط الأمريكي يزداد على سوريا، بسبب مساندتها لبعض الجماعات المقاومة في العراق ولبنان وفلسطين، وكانت المطالب الأمريكية تصب في إقناع الحكومة السورية بوقف ذلك الدعم، إضافة إلى إغلاق مكاتب حركتي: حماس والجهاد الإسلامي في دمشق باعتبارهما من المنظمات الإرهابية، فسوريا لعبت دوراً مهماً في صعود حزب الله وتطوره العسكري والسياسي أثناء تواجدها في لبنان، بعد استثنائه من تطبيق اتفاق الطائف بشأن نزع سلاح الميليشيات العسكرية[2].

وإذا كانت البداية قد تمثلت في توقيع معاهده سلام مصرية مع إسرائيل في آذار (مارس) 1979، فمن وجهة النظر المصرية أن تلك المعاهدة ليست سوى خطوة أولى، وأن دور مصر هو مساعدة الأطراف العربية الأخرى، وتهيئة الظروف من أجل توسيع رقعة التسوية السياسية وبما يجعلها تسوية شاملة ودائمة، وبالتالي فإن رؤية مصر لعملية التسوية السياسية للصراع، تتعلق بالانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية السورية واللبنانية المحتلة، وتعتبره الأساس الذي تتمسك به لإنهاء الصراع، فذلك الأمر يُمثل إستراتجية مصرية وليس أمراً تكتيكياً أو عارضاً، ولذلك يجب أن يشمل كل المسارات ولا يقتصر على أحد المسارات ويغفل المسارات الأخرى. وهى عملية متكاملة، تلعب فيها مصر دوراً أساسياً وفاعلاً[3].

وعلى الرغم من تأثير الدور المصري الإيجابي في تدعيم الموقف التفاوضي السوري، فإن الدولتين لم تتوصلا بعد إلى بناء علاقة إستراتيجية تقوم على التزام قوي بالمصالح المشتركة، فسوريا ومصر عندما تعملان معاً يكون لديهما القدرة على إفشال المخططات الإسرائيلية- أو حتى الأمريكية – في المنطقة، والتي تهدف إلى تهميش دور الدولتين في المنطقة لصالح إسرائيل أو لصالح دول أخرى[4].

---

[1] عبد المنعم منصور: "**تأثير الصراع العربي الإسرائيلي على العلاقات المصرية الإيرانية**"، موقع الحوار المتمدن، العدد 2850، 6- 12- 2009.

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=194112

[2] مزوزي: "**العلاقات الإيرانية السورية في ظل التحولات الدولية الراهنة**"، ص150.

[3] منصور: "**تأثير الصراع العربي الإسرائيلي على العلاقات المصرية الإيرانية**"، مرجع سبق ذكره.

[4] محمد: "**إستراتيجية التفاوض السورية مع إسرائيل**"، ص46.

وتعتبر الحركات المقاومة لإسرائيل من المنطلقات الأساسية المحركة للتوجهات السورية الخارجية، حيث تتبنى سوريا الرسمية تدعيم تلك الحركات بكل الوسائل المتاحة، ومن خلالها يمكن لسوريا أن تلعب دوراً مهماً في المنطقة، وقد أعلنت موقفها الداعم لتلك الجماعات منذ بداية مواجهتها مع إسرائيل وقد شهدت العلاقات الأمريكية السورية بعُداً آخر بعد تولي بشار الأسد الحكم في سوريا عام 2000 حيث أثّرت أحداث 11 أيلول (سبتمبر) 2001، التي أصابت العمق الأمريكي على علاقات البلدين، ورغم عدم اقتران سوريا بها، إلاّ أن انعكاساتها كانت كبيرة. وعليه فقد أعلنت الولايات المتحدة حربها على الإرهاب، وكانت منطقة الشرق الأوسط هي ذلك المسرح التي تجسدت فيه تلك الحملة، ومنذ اللحظة الأولى أدرجت الإدارة الأمريكية سوريا ضمن الدول الراعية للإرهاب، وذلك لأنها تعتبر حزب الله اللبناني وبعض الحركات الفلسطينية هي جماعات إرهابية، وارتباط سوريا بتلك الجماعات يجعلها في خانة المشبوهين[1].

والجدير بالذكر أن علاقة التحالف بين سوريا وإيران تمثل أهم أوراق القوة السورية، ليس فقط في مرحلة المفاوضات، ولكن في مرحلة ما بعد التسوية، فكل طرف منهما ينظر إلى الآخر باعتباره حليفاً، يضمن من خلاله الاحتفاظ بعلاقات وطيدة مع عدم تهميش دوره في المنطقة[2]. في حين تتمثل مواطن الالتقاء السوري الإيراني في انتهاجهما مسلكاً واحداً، والمتمثل في دعم المقاومة ضد الاحتلال، حيث تعمل الدولتين على مساندة بعض القوى الإسلامية السياسية الرافضة لسياسات الاحتلال في فلسطين، من خلال الدعم الذي تقدمه لكل من حركتي: حماس والجهاد الإسلامي، وانعكس ذلك عملياً في مساندتهما للانتفاضة الفلسطينية، واعتبارها تعبيراً صارخاً عن رفضها للوجود الإسرائيلي على أراضيها. هذا إلى جانب دعم الدولتين لحزب الله في لبنان، مع إدراك السياستين السورية والإيرانية للأدوار التي تلعبها تلك الأطراف والحركات في إدارة عملية التسوية[3].

ويعتبر حزب الله بمثابة حلقة وصل أساسية بين سوريا وإيران، وعلى الرغم من قيام إيران بتمويل الحزب، فإن سوريا هي الطرف الفاعل على الأرض وهي التي تتحكم في توجهاته وتضبط حركته على وقع حركتها السياسية، وإيران لم تستخدم الحزب ضد المصلحة السورية، لأن ذلك يعتبر تخطياً للخطوط الحمراء في العلاقة بين دمشق وطهران[4]. وقد شكلت الحرب الإسرائيلية على لبنان عام

---

[1] مزوزي: "**العلاقات الإيرانية السورية في ظل التحولات الدولية الراهنة**"، ص64-66.

[2] أيمن السيد عبد الوهاب: "**العلاقات السورية الإيرانية – محدد التسوية**"، مجلة السياسة الدولية، العدد 125، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، القاهرة، يوليو 1996، ص98.

[3] مزوزي: "**العلاقات الإيرانية السورية في ظل التحولات الدولية الراهنة**"، ص98.

[4] محمد: "**إستراتيجية التفاوض السورية مع إسرائيل**"، ص45.

2006، حسب بعض المحللين نصراً كبيراً لسوريا، بعد الطريقة التي انسحب بها جيشها من لبنان، والضغوطات التي تحملتها من الداخل اللبناني أو من الخارج[1].

ولذلك فإنه لا بد من وقفة مهمة في تحليل النصر الذي حققته المقاومة في لبنان، وخاصة المواجهة من طرف حزب الله، ذلك الحزب الذي لم يتكون من فراغ، وإنما لا بد من معرفة المصادر الداعمة، فمن المعتقد اقتران كل من سوريا وإيران في تلك الحرب، فسوريا كانت ولا تزال أحد الأطراف المتصارعة مع إسرائيل والتي تسعى لاسترداد أراضيها المحتلة، أما إيران فمنذ الثورة الإسلامية أعلنت عدائها لإسرائيل، واعتبرت وجودها في المنطقة تهديد للأمة الإسلامية، أما بالنسبة لحزب الله فكانت أهدافه هو مقاومة وردع إسرائيل في المقام الأول.

كما تأثرت حركة حماس بتجربة حزب الله اللبناني، لكن الواقع يشير إلى أن هناك فروقات كثيرة ما بين النموذجين، وهو ما يجعل من تلك المقاربة حالة عبثية. فالتوازن في الحالة الفلسطينية بين المقاومة والسياسة يكاد يكون من الصعوبة بمكان، خاصة بعد تداعيات ما يسمى الحرب على الإرهاب[2].

بينما تجسد الموقف المصري بالحفاظ على وجود السلطة الفلسطينية باعتبارها مكسباً استراتيجياً هاماً، وخطوة من أجل استعادة كل الحقوق الفلسطينية، علماً بأن وجود السلطة من وجهة النظر المصرية ليس نهاية المطاف، بل هو مجرد مرحلة من مراحل التسوية السلمية، كذلك تؤمن مصر بأن من واجبها توفير المساندة المادية والمعنوية لهذه السلطة ومساندتها في احتواء التهديدات. ويرى كثيرون أن لوقوف مصر ومساندتها بقوة للسلطة الفلسطينية، هو أن مصر لا تحبذ الحديث المتكرر حول أساليب الكفاح المسلح، ولذلك فثمة قيود على علاقة مصر مع الجماعات التي تعلن الكفاح المسلح كإستراتيجية لها في مواجهة إسرائيل، إذ أن تلك الإستراتيجية من شأنها أن تقوض العملية السلمية من جانب، وان تضع السلطة الفلسطينية في مأزق كبير أو تزيد الضغط عليها[3]. ناهيك عن مواقف مصر الإقليمية التي رفعت لواء "دول الاعتدال" العربية بالتحالف مع إسرائيل والولايات المتحدة للتصدي لسوريا وإيران وحركات المقاومة المسلحة، خاصة حزب الله اللبناني وحماس، الأمر الذي ساهم في تشتيت الموقف العربي وانقسامه وحال دون تشكيل محور عربي واحد إزاء القضايا الإقليمية الحساسة[4].

---

[1] معن بشور: "**الحرب الإسرائيلية على لبنان**"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 332، بيروت 2006، ص23.

[2] تيسير فائق عزام: "**التجربة السياسية لحركة المقاومة الإسلامية (حماس)، وأثرها على الخيار الديمقراطي في الضفة الغربية وقطاع غزة للفترة 1993 – 2007**"، رسالة ماجستير. غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية– نابلس، فلسطين، 2007، ص125.

[3] منصور: "**تأثير الصراع العربي الإسرائيلي على العلاقات المصرية الإيرانية**"، مرجع سبق ذكره.

[4] ياسر قطيشات: "**إسرائيل ومحاولة إنقاذ النظام المصري**"، موقع الحوار المتمدن، العدد 3264، 1-2-2011.

ويتضح لنا مما سبق، أن العلاقات بين سوريا وإيران شهدت تقارباً أكثر، وفي مقابل ذلك توترت العلاقات بين سوريا وبعض الأنظمة الرسمية العربية كالسعودية ومصر، مما زاد من انكشاف النظام العربي وعدم قدرته على حماية الأمن القومي، ووجدت سوريا في علاقاتها مع إيران مخرجاً مناسباً على ذلك الأمن المفقود عربياً، والذي لا يضمن لها الحماية في حال ما تطلب الوضع ذلك. ورغم محاولات إيران التقارب مع الدول العربية، إلاّ أن التخوف من النفوذ الإيراني لا يزال هاجس تلك الدول، وبالتالي تبقى سوريا تشكل طرفاً أساسياً لتطبيع علاقات إيران بالدول العربية خاصة في الوقت الراهن. وبقاء الأوضاع على حالها في المنظومة العربية يسمح لسوريا بأن تتواصل في التقارب مع إيران، طالما أن ذلك التقارب يحقق لها ما عجز النظام العربي عن تحقيقه. في نفس الوقت فإن العلاقات غير المستقرة بين إيران والدول العربية يجعلها تتمسك أكثر بسوريا على اعتبار أنها الملاذ الوحيد الذي يربطها بالساحة العربية، الأمر الذي ساعد على ظهور محاور وتكتلات جديدة بمنطقة الشرق الأوسط وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل القادم.

---

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=243902#

الفصل الرابع:

سياسة المحاور ومستقبل العلاقات المصرية السورية في ظل التسوية السلمية.

1- بروز سياسية المحاور الإقليمية في الشرق الأوسط.

2- الوساطة التركية في المفاوضات السورية الإسرائيلية.

3- الموقف المصري من بروز الدور التركي في الشرق الأوسط.

1- بروز سياسية المحاور الإقليمية في الشرق الأوسط.

إن ممارسة التجزئة والتقسيم التي تجري في المنطقة العربية قد تخطت مرحلة النوايا، وصارت تطرح أمراً واقعاً على الأرض العربية يتم تنفيذه بنشاط وجدية، وإذا كان حلم التقسيم وتفتيت الكيانات العربية الكبرى يمثل هدفاً مستمراً للقوى العظمى من حيث المبدأ، لإضعافها وتسهيل التحكم فيها، وإحكام السيطرة عليها، ومنح إسرائيل الدور الأساسي في قيادتها، إلاّ أن أخطاء وخطايا بعض السياسات المحلية كثيراً ما تلعب الدور الرئيس في الانقسامات الداخلية والحروب الأهلية، بما يفرض على الأرض واقع التقسيم والتجزئة[1].

حيث اقترن النظام الإقليمي العربي الذي تشكل بعد الاستقلالات العربية، بمرحلة من الانقسام والتباعد على خلفية اصطفافات وإرهاصات مرحلة الحرب الباردة. وبعد تداعي ما عرف بالمثلث "المصري – السعودي – السوري"، وانسحاب مصر من معادلة الصراع العربي الإسرائيلي، ثم انقسام الأنظمة العربية إلى "ممانعة" و"اعتدال"، تعمقت حالة الفراغ الاستراتيجي، ودخلت الأنظمة العربية في تحالفات مع قوى إقليمية أخرى، لعبت فيها أدواراً ثانوية وملحقة. وفي ظل استمرار الانقسام العربي ظهرت إيران كقوة إقليمية جديدة، ودخلت مجال التنافس في المنطقة من باب العداء لإسرائيل، فراحت تتحدث عن تحويل قضية فلسطين إلى قضية إسلامية، ثم جاء الدخول القوي لتركيا وتنامي دورها الإقليمي، ليغير في معطيات الشدّ والجذب في المنطقة التي باتت تشهد نوعاً من فوضى الاستراتيجيات الدولية والمصالح الإقليمية[2].

كما تمثل إيران أحد أضلاع المثلث الذي تعتبره الدراسات السياسية والإستراتيجية، ركيزة ما يسمى بالشرق الأوسط ومركز الثقل فيه، والضلعان الآخران هما مصر وتركيا. والدول الثلاث هي الأكبر في تعداد سكان المنطقة، فضلاً عن أن لكل منها خصوصية إستراتيجية مُعينة في الموقع الاستراتيجي ووفرة الموارد الاقتصادية والعمق التاريخي[3].

فمنذ انتهاء الحرب الباردة وانطلاق عملية التسوية السلمية الشاملة للصراع العربي–الإسرائيلي عام 1991، بدأت موجة جديدة من الاستقطاب الحاد تجتاح النظام العربي[4]. كما انعكست السياسات

---

[1] سعيد رفعت: "**حسابات السياسات العربية، وعلاقتها بالتطورات الجارية بالمنطقة**"، مجلة شؤون عربية، العدد 132، صادرة عن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 2007، ص5.

[2] عمر كوش: "**العرب وسط فوضى الاستراتيجيات العالمية والمصالح الإقليمية** "، موقع صحيفة الاقتصادية الالكترونية، 10-10-2010، العدد 6269. http://www.aleqt.com/2010/12/10/article_477459.html

[3] فهمي هويدي: **أزمة الخليج العرب وإيران – وهمّ الصراع، وهمّ الوفاق**، ط1، دار الشروق، القاهرة،1991، ص38.

[4] بشير عبد الفتاح، **الثورات ومستقبل النظام العربي**، موقع مركز الجزيرة للدراسات، 11-9- 2011.
C:\Users\ahmed\Desktop

الأمريكية بصورة مباشرة على الحالة الإقليمية[1]. ونجحت في تقسيم العالم العربي والإسلامي إلى عدة محاور، الأول: محور "الاعتدال"، وتتزعمه كل من مصر والسعودية والأردن والإمارات والسلطة الفلسطينية، والثاني: أطلق عليه محور "المقاومة والممانعة"، وتتزعمه إيران وسورية وحزب الله وحماس، ومحور ثالث: على الحياد[2]. وشكَّلت مصر الركن الأساسي لمحور ما يُسمَّى "الاعتدال" الذي كان عملياً يمثل الواجهة العربية المقربة من السياسة الأمريكية في المنطقة. ومن جهة أخرى، مثَّلت سوريا المتحالفة مع إيران، الركن العربي الأساسي لما يعرف بمحور "الممانعة"، وهو الذي مثَّل كما كان يُعلن، الواجهة العربية المعارضة للسياسة الأمريكية والإسرائيلية[3].

محور الاعتدال:

نُظر إلى مجموعة من الدول العربية، والتي لا تعادي السياسة الأمريكية بالتعريف على أنها "محور الاعتدال"، تلك الدول المستعدة لإجراء توافقات وصفقات مع تلك السياسة لأنها تتلاقى ومصالح تلك الدول في نفس الوقت. ويمكن القول إن الدول الأساسية المُشكلة لذلك المحور هي: مصر والأردن بالإضافة إلى دول الخليج، أو ما يُطلق عليه البعض "6+2"، لكن بالإمكان إضافة لبنان "الحكومة" أو ما تعارف عليه "مجموعة 14 آذار"، والسلطة الفلسطينية إلى تلك القائمة[4].

فأما سياسة تقسيم الدول العربية إلى دول معتدلة وأخرى ممانعة، إنما يعبر عن سياسة أمريكية المنبت والهدف والاتجاه، ولا علاقة لها بواقع المنطقة وظروفها الموضوعية ومصالح دولها، ذلك أن إضفاء صفتي الاعتدال والممانعة على دول وحركات المنطقة يتعلق بمفهوم أمريكي، يعتبر أن المعتدلين هم مؤيدو السياسة الأمريكية، والممانعين هم معارضوها، وذلك بصرف النظر عما إذا كانت تلك المسميات تنبثق من واقع عربي فعلي، أو تعكس اتجاهات حقيقية على الساحة، أو تعبر عن مصالح وطنية لدول المنطقة[5].

فقد تبلور محور الاعتدال على خلفية الخشية من إيران، وعلى وجه الخصوص من مشروعها النووي، وتطلعات طهران الإقليمية والإستراتيجية. ومن ناحية أخرى كان تأثير إيران القوي في الملفين

---

[1] خالد خليل ذويب: "**العلاقة بين حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، والأردن 1987- 2007**"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الخليل، الخليل، 2010، ص131.

[2] حسام الدجني: **أمريكا والثورات العربية**، موقع صحيفة القدس العربي، 23-3-2011
http://www.alquds.co.uk/index.asp?fname=data\2011\03\03-23\23qpt470.htm

[3] بشير عبد الفتاح، **الثورات ومستقبل النظام العربي**، مرجع سبق ذكره.

[4] خالد الحروب: "**محاور الاعتدال والممانعة في المنطقة، ومركزية العوامل الخارجية**"، مجلة شؤون عربية، العدد 132، صادرة عن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 2007، ص17.

[5] رفعت: "**حسابات السياسات العربية، وعلاقتها بالتطورات الجارية بالمنطقة**"، ص6.

اللبناني والفلسطيني، مثار خشية من أن يتحول ذلك التأثير إلى حالة إستراتيجية دائمة. إضافة إلى تحالف إيران مع سوريا. وهكذا بدا التحدي الإيراني النووي يشكل خطراً لدول الاعتدال العربي، الأمر الذي يستدعي التنسيق مع الولايات المتحدة التي تشارك العرب خشيتهم لمواجهة الخطر الإيراني. كما أن إسرائيل لا تتوافق مع الرؤية الأمريكية فحسب، بل تضغط في اتجاه القيام بعمل عسكري ضد إيران وفي أسرع وقت. بيد أن المراهنة الأكبر في أوساط دول ذلك المحور تكمن في مدى جدية الولايات المتحدة في الدفع باتجاه إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية. بما يوفر ذلك هامش تحرك ومناورة أوسع إزاء خيارات التعامل مع إيران[1]. بينما نجد الموقف العربي الرسمي – خصوصاً لمصر والسعودية – ينطوي على التمسك بخيار السلام الاستراتيجي، الذي يعني ضمناً إدانة القوى الفلسطينية التي تمارس المقاومة المسلحة، الأمر الذي يؤدي إلى تراجع في مضمون المواقف العربية، بينما يتقدم الدور الإيراني مستغلاً حالة فراغ القوة الناجمة عن غياب الدعم العربي للمقاومة[2].

وبالتالي نرى أن ما يسمى بالمعتدلين العرب لا يجمعهم سوى سعيهم للحفاظ على وضع إقليمي لم يعد الإبقاء عليه ممكناً، رغم معرفتهم بالأهداف الأمريكية التي تسعى لخلخلة الوضع العربي ودعم إسرائيل، وتعميق تقسيم الحركة الفلسطينية، والضغط على سوريا، واستهداف إيران، وكأننا بحاجة لإضافة تقسيمات أخرى على أساس المولاة أو المعارضة للسياسات الأمريكية، بل ولا نجافي الحقيقة إذا ما قلنا بأن أتباع محور الاعتدال العربي، انساقوا بعلمٍ مسبق وراء المخططات الأمريكية لتفتيت المنطقة العربية، دون إدراك للعواقب الوخيمة التي ستؤدي إليها دولهم، وما نشهده اليوم أكبر مثال على ذلك.

محور المقاومة والممانعة:

عرفت منطقة الشرق الأوسط منذ بداية الألفية الثالثة، صعوداً ملحوظاً للدورين، الإيراني والتركي، وبات التنافس والصراع على النفوذ في تلك المنطقة ثلاثياً على المستوى الإقليمي، ما بين كل من إسرائيل وإيران وتركيا، وازدادت سطوة الاستراتيجيات الدولية والإقليمية على المنطقة العربية، في ظل حالة الفراغ الاستراتيجي، وانسداد الأفق والوهن الكبير الذي تعيشها الدول العربية، وغياب الفرص الحقيقية للإصلاح السياسي للنظم السياسية العربية، وللسلام العادل والشامل في المنطقة [3].

ويحظى ما يعرف بمحور "الممانعة"، بتعاطف لا يستهان به من عدد من الحركات الشعبية واليسارية والقومية والإسلامية، فالعلاقة القوية بين أطراف ذلك التحالف المكوّن من "إيران وسوريا

---

[1] الحروب: "**محاور الاعتدال والممانعة في المنطقة**"، ص17-18.

[2] محمود الفطافطة: "**الخريطة الإقليمية بعد العدوان على غزة**"، مجلة تسامح، العدد 24، مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، رام الله ، 2009، ص31.

[3] كوش: "**العرب وسط فوضى الاستراتيجيات العالمية والمصالح الإقليمية**"، مرجع سبق ذكره.

وحزب الله اللبناني وحركة حماس"، نمت وتطورت في ظل التهديدات الأمريكية المباشرة وغير المباشرة لكل طرف من تلك الأطراف، مجتمعة أو على حدة، فإيران كانت على مدار عقود مضت في مرمى الهدف الأمريكي والعداء الإيراني الأمريكي المتبادل، منذ الإطاحة بشاه إيران عام 1979، كما أخذت العلاقة المتوترة أبعاداً إضافية، بعد حرب الخليج الثانية، وبروز دور إيراني مركزي في المسألة العراقية، يسبقه تفاقم الملف النووي وإصرار إيران على امتلاك الطاقة النووية[1].

كما تعتبر العلاقات الإيرانية السورية من أمتن العلاقات في منطقة الشرق الأوسط، منذ أن أعلنت سوريا وقوفها إلى جانب إيران في حربها ضد العراق عام 1980، وشهدت العلاقات بينهما تحولاً كبيراً بعد تعثر عملية السلام، وتوقف المفاوضات بين سوريا وإسرائيل عام 1996. كما اتسمت العلاقات بين الدولتين بمجموعة من الثوابت الإستراتيجية التي انعكست آثارها في العديد من الجوانب السياسية والاقتصادية والعسكرية. وتجاوزت مجموعة كبيرة من التحديات والأزمات الإقليمية التي كانت موجهة لفك الترابط الموجود بينهما[2].

ومن ثم كانت أحداث 11 أيلول (سبتمبر) 2001، والتي أشعلت غرائز إعلان الحرب الأمريكية ضد أكثر من بلد، فقد تم استثمارها لتصعيد التوتر مع إيران[3]. وفي المقابل جاءت تلك الأحداث لتؤكد على ضرورة تمتين وتوثيق العلاقات أكثر، خاصة بعد إدراج الولايات المتحدة لكل من سوريا وإيران ضمن دول محور الشر والراعية للإرهاب، كذريعة للدخول في منطقة الشرق الأوسط، وعليه فكل تلك المتغيرات الجديدة يمكن أن تشكل بداية، لضغوط كبيرة على العلاقات التي جمعت سوريا وإيران طوال تلك الفترة[4].

وبالتالي فإن الاتفاق على التحرك على مسار التسوية الفلسطينية، والمسار العربي الإسرائيلي، والوصول إلى سلام بين الأطراف المعنية ضرورة، لأنه من دون حدوث ذلك فإن أي تشكيل لموقف عربي موحد ضد إيران سوف يكون صعباً إن لم يكن مستحيلاً، إذ ليس من السهل إقامة تحالف أمريكي – عربي – إسرائيلي ضد إيران في الوقت الذي لا تزال فيه إسرائيل رافضة لإنهاء احتلالها للأراضي العربية وخاصة الجولان السوري.

ورغم إجماع العديد من القوى الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة، على أن حركات المقاومة هي منظمات إرهابية، فقد فتحت سوريا المجال لحركتي حماس والجهاد الإسلامي لكي تمارس نشاطها عبر الأراضي السورية، كما دعمت حزب الله في لبنان بكل ما أُتيح لها، سواء قبل الانسحاب

---

[1] الحروب: "**محاور الاعتدال والممانعة في المنطقة، ومركزية العوامل الخارجية**"، ص14-15.

[2] مزوزي: "**العلاقات الإيرانية السورية في ظل التحولات الدولية الراهنة**"، ص1-2.

[3] الحروب: "**محاور الاعتدال والممانعة في المنطقة، ومركزية العوامل الخارجية**"، ص14-15.

[4] مزوزي: "**العلاقات الإيرانية السورية في ظل التحولات الدولية الراهنة**"، ص19.

الإسرائيلي من الأراضي اللبنانية أو بعد الانسحاب، وذلك ما زاد من توتر علاقات البلدين[1]. كما شكّلت كل من حركة حماس وحزب الله قوة أساسية في البُعد الإقليمي للمنطقة، خاصة في ظل صمود الأولى خلال الحرب الأخيرة على غزة عامي 2008-2009، وانتصار حزب الله على إسرائيل في حرب تموز (يوليو) 2006، وقد مثل ذلك العام تراجعاً في حدود القوة الأمريكية وتعزيزاً من موقع ما يسمى بمعسكر الممانعة[2].

ويرى الباحث، أن الحرب على غزة سحبت البساط من محوري الاعتدال والممانعة على حد سواء، إذ بدت مصر والسعودية وسوريا، فضلاً عن الجامعة العربية في موقف متراجع كشف حدود فعاليتها ودورها إزاء القضية الفلسطينية، وذلك ما أعطى للقوى الإقليمية الثلاث إيران وتركيا وإسرائيل القدرة على صياغة مشاريعها الخارجية الخاصة لمستقبل الشرق الأوسط، بينما الأمة العربية ظلت عاجزة حتى عن ضبط سياستها الداخلية. كما أن الشارع العربي يؤيد بقوة جهود الدولتين(تركيا وإيران) في التواجد المؤثر على الساحة، وذلك تجنباً لانفراد إسرائيل بعناصر القوة في المنطقة، وأملاً في ملء الفراغ الناتج عن الغياب العربي. وهنا نلتمس فروقاً قائمة بين الموقف المصري والسوري في الملف الفلسطيني، ويعود ذلك إلى وضعية كل دولة وأولوياتها، فإسرائيل تحتل جزءاً من أراضي سوريا، لذلك نجد الأخيرة معنية بالضغط على إسرائيل من خلال حزب الله وحماس، وفي هذه الجزئية تتقارب سوريا مع إيران لتوظيف دورهما بما بخدم المصالح المشتركة بينهما، في حين نجد مصر تحمل على عاتقها مسؤولية العملية السلمية مع باقي الأطراف.

2- الوساطة التركية في المفاوضات السورية الإسرائيلية.

اقتضت الصياغات العالمية الجديدة للعالم العربي، أن يكون على أساس يتلاءم مع مصالح أوروبا والولايات المتحدة التي استثمرت أطراف الأحداث الدولية، لوضع خارطة جديدة أدارتها الولايات المتحدة عسكرياً وسياسياً واقتصادياً، وأعطت الأقطاب الإقليمية القدرة لتدخل كدول مؤثرة في المنطقة حسب منطلقات الأمن والاقتصاد والسياسة الغربية، وبالفعل فقد أصبح القرار العربي مرهوناً إلى المصلحة الإقليمية، وموافقاً للسياسة الأمريكية. وأصبحت العلاقة الإسرائيلية العربية، والعلاقة التركية العربية، وأحياناً كثيرة العلاقة العربية العربية تُرسم بتوجيه إقليمي ودولي يكون العرب فيه متلقين فقط[3]. وتنتمي تلك القوى الإقليمية لأديان ومذاهب ومرجعيات ثقافية مختلفة تدعي كل منها تمثيلها أو تطمح إلى ذلك. فمثلاً تدعي إسرائيل تمثيلها ليهود العالم في تبرير إدعاءاتها التاريخية وممارستها الاحتلالية

---

[1] **المرجع السابق**، ص64.

[2] الفطافطة: "**الخريطة الإقليمية بعد العدوان على غزة**"، ص30.

[3] عمر الحضرمي: **العلاقات العربية التركية، تاريخها واقعها ونظرة في مستقبلها**، ط1، دار جرير للنشر والتوزيع، عمّان، 2010، ص409.

في الأراضي الفلسطينية، وتدعي إيران تمثيلها للمجتمعات الشيعية، وحركات المقاومة لتسويق سياستها الرامية لامتداد نفوذها الإقليمي إلى كافة التواجد الشيعي وساحات المقاومة الوطنية في المنطقة. وتشعر تركيا من جهتها بالرغبة في إحياء ما يسمى بالعثمانية الجديدة، واستثمار موقعها السابق كآخر قلاع الخلافة الإسلامية السُنية، لتوسيع آفاق نفوذها بالمنطقة بما يقوي من موقفها نحو الانضمام لعضوية الإتحاد الأوروبي، أو ما يتيح لها بديلاً في محيطها الإقليمي إذا ما باءت جهودها للانضمام إلى أوروبا بالفشل[1].

ولذلك بدأت تتدافع تلك الاستراتيجيات الإقليمية بشكل جلي، وخاصة مع بروز الدور الإيراني وتنامي الدور التركي، مقابل التراجع الحاد للنظام السياسي العربي وللعمل العربي المشترك، فيما تنخرط بعض الدول العربية في سياسة المحاور الإقليمية والدولية، ويشهد بعضها الآخر خطوات تفتيت وتقسيم، إلى جانب ما تشهده من محاولات شدّ وتحدّ لأمنها القومي، فضلاً عن التدخل الخارجي في شؤون أغلبية الدول العربية الذي يتخذ أشكالاً متعددة ومختلفة[2].

وقد مثلت إيران تاريخياً أحد عناصر التهديد بالنسبة لتركيا، سواء كمنافس استراتيجي في المنطقة، أو كمصدر لعدم الاستقرار، وقد تأثرت العلاقة بين البلدين بالتطورات المتسارعة في المنطقة. وفي الوقت الذي كانت فيه إيران تحصد ثمار أخطاء السياسة الأمريكية وتمد نفوذها فوق المنطقة العربية، كانت تركيا تسعى بكل قوة لإيجاد موطئ قدم لنفسها من خلال حيادها السياسي من جهة، وقوتها الناعمة من جهة أخرى. وكان من مصلحة الولايات المتحدة أن تشجع تركيا على القيام بذلك الدور، ليس فقط لإحداث قدر من التوازن مع الثقل الإيراني في المنطقة، وإنما أيضاً كمحاولة لقيام أنقرة بدور "المبرد" لعلاقة طهران بالمجتمع الدولي[3].

وكان تصاعد كل من الدورين التركي والإيراني بالمنطقة، يستهدف موقع كل منهما كقوة إقليمية مؤثرة تحقيقاً لأهداف إستراتيجية وطموحات ذاتية، بالرغم من أنهما يتحركان في المساحة التي تشهد غياباً عربياً على ساحتها. الأمر الذي يثير حساسيات عربية متباينة من نشاطهما، إلاّ أن الفارق بينهما يكمن في لجوء إيران لأسلوب تكريس الانقسام على أسس سياسية وأيديولوجية، ومن خلال إثارة مخاوف معظم الدول العربية من أهدافها، وامتداداتها، وبرنامجها النووي. بينما تسعى تركيا لبناء دورها بهدوء وعقلانية، لا يستنفر قلق الدول العربية، خاصة وأنها تتحرك من موقع أفضل باعتبارها دولة سُنية تمثل آخر قلاع الخلافة الإسلامية، ودولة ديمقراطية تتمتع بعلاقات طيبة مع كافة الأطراف

---

[1] سعيد رفعت: "**القوى الإقليمية غير العربية، وسياسات الهيمنة على المنطقة**"، مجلة شؤون عربية، العدد 140، صادرة عن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 2009، ص6.

[2] كوش: "**العرب وسط فوضى الاستراتيجيات العالمية والمصالح الإقليمية** "، مرجع سبق ذكره.

[3] علي حسين باكير وآخرون: **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**، ط1، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2009، ص159-160.

العربية والإقليمية والدولية[1]. وظلت السياسة الخارجية التركية، تراوح بين أن تكون شرق أوسطية أو إسلامية أو غربية. وعندما تبدو شرق أوسطية أو إسلامية، فإنها لا تتخلى عن أن تكون غربية[2].

أما العلاقات التركية العربية منذ تأسيس الجمهورية التركية فقد مرت بالعديد من الأزمات، كان أولها بسبب اغتصاب "لواء الإسكندرونة" عام 1939 من سوريا وضمه إلى تركيا. وبعد الحرب العالمية الثانية وارتباط السياسة التركية بالأحلاف الغربية (حلف الأطلسي*، وحلف بغداد*) الموجهة بشكل أو بآخر ضد حركات التحرر العربي، ومن ثم ساءت العلاقات العربية التركية وخاصة مع مصر وسوريا ما بين عامي 1957-1958. وكان اعتراف تركيا بإسرائيل عام 1949، قد ساهم في تأزيم تلك العلاقات[3]. وتطورت العلاقات التركية الإسرائيلية خلال الخمسينات بما أدى إلى توتر علاقات تركيا مع الدول العربية، وقد رأت تركيا أن تنمية علاقاتها مع إسرائيل سيكون مصدر أمن واستقرار لها في منطقة الشرق الأوسط، فعمدت إلى توطيد علاقاتها الاقتصادية والتجارية معها وفتحت أسواقها أمام البضائع الإسرائيلية[4]. وظلت تركيا ممقوتة عربياً حتى عدوان عام 1967، حيث حاولت إيجاد توازن في سياستها الخارجية بخصوص الصراع العربي الإسرائيلي[5]. ومن ثم أخذت تركيا تُحسّن علاقاتها بجيرانها العرب، فأدانت العدوان الإسرائيلي عام 1967، وطالبت بتطبيق قرار مجلس الأمن

---

[1] سعيد رفعت: "**غزة: الحرب الكاشفة والمحاور الزائفة**"، مجلة شؤون عربية، العدد 137، صادرة عن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 2009، ص12.

[2] رضا هلال: **السيف والهلال، الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي**، ط1، دار الشروق، القاهرة، 1999، ص 189-190.

*__حلف شمال الأطلسي (الناتو):__ يعد حلف شمال الأطلسي أو "الناتو" أكبر الأحلاف العسكرية التي نشأت ما بعد الحرب العالمية الثانية، بموجب اتفاقية واشنطن التي وقعتها في البداية أثنى عشر دولة في 4 نيسان (أبريل) 1949، وانضمت إليه كل من تركيا واليونان في عام 1951، ويعتبر الحلف كل اعتداء مسلح من قِبل دولة أجنبية على إحدى الدول الأعضاء، يعتبر بمثابة اعتداء على كل الدول الأعضاء. **انظر:** الجاسور: **موسوعة علم السياسة**، ص177.

* __حلف بغداد (السنتو):__ هو اتفاقية تعاون عسكري وأمني أُبرمت بين العراق وتركيا في شباط (فبراير) 1955، وانضمت إليه كل من بريطانيا وباكستان وإيران والولايات المتحدة، واستهدف الغرب من وراء ذلك الحلف تأمين مصالحه الدولية والمحلية، وحماية الأنظمة التابعة له، وتأمين غطاء سياسي قانوني لتواجد قواته العسكرية في المنطقة. وضرب حركة التحرر العربي التي تشكل تهديداً لمصالحه ولإسرائيل. **انظر:** الكيالي: **موسوعة السياسة**، ج1، ص548.

[3] الكيالي: **موسوعة السياسة**، ج1، ص717.

[4] وصال العزاوي: **تطورات التحالف التركي الإسرائيلي والأمن العربي**، ط1، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 12، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمّان، 2000، ص26.

[5] هلال: **السيف والهلال، الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي**، ص 175.

رقم (242) الصادر في العام نفسه، ثم شاركت في المؤتمر الإسلامي في الرباط عام 1969، وفي جدة عام 1970، مدشنة بذلك عهداً جديداً من الانفتاح على العالم العربي[1].

ومع تزايد القدرة الاقتصادية للدول العربية البترولية بعد عام 1973، تزايد التعاطف التركي مع المواقف العربية. لكن العلاقات مع إسرائيل ظلت مستمرة وحاولت تركيا الاستفادة من الإطار الدولي في تنمية علاقاتها مع إسرائيل[2]. وفي الفترة التي تلت السبعينات عملت تركيا على إتباع سياسة متوازنة سواء فيما تعلق بالغرب أو فيما تعلق بسياستها تجاه الدول العربية وإسرائيل. وأما أكثر ما ميّز التوجه التركي نحو الشرق، فهو ذاك التحوّط بعدم التورط في السياسات الداخلية لبلدان المنطقة، إضافة إلى البُعد عن التورط في النزاعات العربية العربية، ولكنها حرصت على أن لا يقوم أي ائتلاف بين أي من الدول العربية ضدها في أية قضية[3].

ومع بداية عملية السلام بين الدول العربية وإسرائيل في مدريد تشرين أول (أكتوبر) 1991، لم تعد تركيا بحاجة لإخفاء علاقاتها مع إسرائيل، بل أصبحت تطالب العرب بالاعتراف بحقيقة إسرائيل[4].

وقد أثارت عملية السلام العربية الإسرائيلية قلق تركيا وخاصة في الشأن السوري، إذ افترضت أن سوريا ستتفرغ بعدئذ للملف التركي، إلاّ أن انفراط التنسيق العربي أدى إلى تعثر عملية السلام بين سوريا وإسرائيل، وهو ما أتاح لتركيا فرصة تقوية علاقاتها مع إسرائيل، والمُضي في تحالف متسارع يتيح للطرفين إمكانية الضغط على سوريا وحصرها بين "فكي كماشة"، وفي ذلك الإطار استمر التوتر في العلاقات السورية التركية، فما إن تهدأ حتى تنفجر دورة جديدة من التوتر[5].

وفي فترة التسعينات شهدت العلاقات بين تركيا وإسرائيل نقلة نوعية وتطوراً ملحوظاً، وقد بلغ ذلك ذروته مع توقيع البلدين في 23 شباط (فبراير) 1996، اتفاقاً للتعاون العسكري والإستراتيجي، وقد مثّل ذلك الاتفاق تهديداً رئيسياً للأمن القومي العربي في ضوء استهدافه للعديد من البلدان العربية وخاصة سوريا[6]. ولعل أخطر ما في ذلك التحالف ما تبعه مباشرة من تحرك السياسة الأمريكية على صعيد إقامة تحالفات جديدة مع إسرائيل، وجذب بعض البلدان العربية إليه، مما يعني أن ذلك التحالف ربما يشكل مقدمة لإعادة المنطقة العربية إلى الدخول لدائرة المحاور والأحلاف العسكرية والتحالفات

---

[1] الكيالي: **موسوعة السياسة**، ج1، ص717.

[2] هلال: **السيف والهلال، الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي**، ص 175.

[3] الحضرمي: **العلاقات العربية التركية – تاريخها واقعها ونظرة في مستقبلها**، ص393.

[4] هلال: **السيف والهلال، الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي**، ص 175.

[5] عقيل سعيد محفوض: **سورية وتركيا – الواقع الراهن واحتمالات المستقبل**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009، ص85.

[6] سامية بيبرس: "**العلاقات التركية الإسرائيلية وانعكاساتها على العلاقات التركية العربية**"، مجلة شؤون عربية، العدد 145، صادرة عن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 2011، ص160.

الإقليمية التي عاشتها المنطقة العربية في الخمسينات. وجاء ذلك الاتفاق ليعكس رغبة متزايدة لدى الأطراف الثلاثة "تركيا– إسرائيل – الولايات المتحدة"، لتعزيز وجودها في المنطقة في إطار الترتيبات الأمنية الأمريكية، وبشكل يضمن لتركيا دوراً إقليمياً بارزاً، ويزيد من فرص إسرائيل للهيمنة على المنطقة وبإشراف وإسناد كلي للولايات المتحدة[1].

كما تعتبر العلاقات التركية الإسرائيلية بمثابة تهديد للأمن القومي الإيراني والسوري معاً، فمنذ توقيع تركيا وإسرائيل للاتفاقية العسكرية عام 1996، وتطورت علاقاتهما، كان ذلك عاملاً مؤثراً في صنع القرار الإيراني الخارجي، وذلك يرجع إلى التوسع الإسرائيلي في المنطقة، نظراً لعدم الترابط الحدودي بين إيران وإسرائيل، فقد كانت سوريا هي معبر إيران إلى فلسطين، وتركيا هي معبر إسرائيل إلى إيران، وبالتالي ستكون الحدود التركية بمثابة تهديد للأمن الإيراني، ويمكن للسلاح الجوي الإسرائيلي قصف أي منطقة في إيران. كما أن ذلك التقارب سوف يشكل تهديداً على العلاقات التركية الإيرانية في حد ذاتها، وفعلاً توترت علاقات البلدين بفعل تلك التطورات[2].

ويتضح لنا مما سبق، أن ذلك التحالف وأهدافه تتعدى العلاقات التركية الإسرائيلية والموضوع السوري إلى الطابع الإقليمي، لتشمل كل الدول المحيطة والقريبة من تركيا وإسرائيل، ويمتد إلى حيث تتلاقى المصالح التركية الإسرائيلية الأمريكية.

وقد تبع ذلك اتفاقات عديدة وصلت بالعلاقات التركية الإسرائيلية إلى مستوى التحالف الاستراتيجي، الأمر الذي أثار قلق سوريا التي شنت حملة دبلوماسية لمواجهته. وفي تشرين أول (أكتوبر) 1998، حشدت تركيا قوات عسكرية على مقربة من الحدود السورية، وأعلنت عزمها على الحرب إذا لم تنفذ سوريا مطالب محددة تخص أساساً "حزب العمال الكردستاني"، وزعيمه "عبد الله أوجلان"، وانتهت الأزمة بعد وساطات مصرية وإيرانية، ويبدو أن مسار العلاقات اتخذ بعد ذلك منحى التقارب، وقد أعربت الحكومة التركية بعد ذلك عن اعتقادها بأن العلاقات أمست جيدة، وأن سوريا لا تدعم الحركة الكردية[3].

ونخلص مما سبق، إلى أن العلاقات التركية الإسرائيلية تمثل بمختلف أنماطها تحدياً للأمة العربية، واختراقاً لأمنها القومي لأن إقامة علاقات بين إسرائيل ودولة مجاورة للعالم العربي، ترتبط معه بروابط ومصالح مشتركة، قد شجع ويشجع إسرائيل على التمادي في عدوانها، كما أنه يستغل العلاقات بالضغط على تركيا بوسائل مختلفة، أو يعمل على تأزيم العلاقات العربية التركية.

---

[1] العزاوي: **تطورات التحالف التركي الإسرائيلي والأمن العربي**، ص13، 32.

[2] مزوزي: "**العلاقات الإيرانية السورية في ظل التحولات الدولية الراهنة**"، ص36.

[3] محفوض: **سورية وتركيا – الواقع الراهن واحتمالات المستقبل**، ص86.

فمنذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا عام 2002، شهدت تركيا تحولات سياسية على شكل إعادة النظر في أولويات تلك السياسة، كان من أبرز معالمها الحد من حضور البُعد الأمريكي الإسرائيلي في السياسة الخارجية التركية، مقابل توجه تلك السياسة إلى إعادة الاعتبار لعلاقاتها مع الدول العربية ولا سيما سوريا، وكذلك مجمل الجوار الجغرافي[1]. الأمر الذي أدى إلى حدوث تحول في العلاقات التركية السورية من العداء إلى التعاون الإستراتيجي[2]. وقد حظي ذلك التحول بدعم شعبي قوي شكل رصيداً قوياً لإستراتيجية حزب العدالة والتنمية في الحكم[3]. وهكذا لم تعد تركيا تنظر إلى سوريا، كعدو يتطلب التعامل معه إنشاء علاقات أمنية قوية مع إسرائيل. بالإضافة إلى انفتاح تركيا على جوارها الإقليمي وسعيها إلى توثيق علاقاتها بكل من إيران وحزب الله وحركة حماس. وقد أفضى ذلك في مجمله إلى حدوث توتر في العلاقات التركية الإسرائيلية، واكبته العديد من المواقف الصدامية بين الجانبين بلغت ذروتها مع تهديد أنقرة بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل[4].

وفي 19 حزيران (يونيه) 2002، زار رئيس الأركان السوري آنذاك "العماد حسن توركماني" تركيا، ووقع اتفاقاً للتعاون الأمني تضمن تبادل المعلومات والتكنولوجيا والتدريب، وإمكان إجراء مناورات عسكرية مشتركة، وفي 6 كانون ثانٍ (يناير) عام 2004، قام الرئيس السوري بشار الأسد بزيارة تركيا، اعتبرها المحللون مؤشراً على تغييرات في نسق التحالفات والسياسات الإقليمية للدولتين وللمنطقة ككل[5]. وكانت تلك الزيارة الأولى لرئيس سوري منذ عام 1946، وتم خلال تلك الزيارة توقيع العديد من الاتفاقيات التجارية والاقتصادية بين البلدين، وبالإضافة إلى ذلك فقد رأت سوريا في أنقرة كسراً لطوق العُزلة التي سعت إدارة الرئيس الأمريكي بوش لفرضه عليها. وقد أشار البعض إلى أن تقارب أنقرة من دمشق لم يكن ليحدث لولا وجود ضوء أخضر أمريكي لذلك[6].

والجدير بالذكر أنه في عام 2004، وعقب قيام إسرائيل باغتيال الشيخ "أحمد ياسين" الزعيم الروحي لحركة حماس، وقيامها في وقت لاحق باغتيال خلفه "عبد العزيز الرنتيسي" اندلعت موجة من

---

[1] كمال الأسطل، وئام النجار: **العلاقات التركية الإسرائيلية وانعكاساتها على الأمن القومي العربي فترة التسعينات من القرن العشرين**، مجلة النهضة، تصدرها كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد 12- العدد الأول، القاهرة، 2011، ص165.

[2] بيبرس: "**العلاقات التركية الإسرائيلية وانعكاساتها على العلاقات التركية العربية**"، ص161.

[3] الأسطل، النجار: **العلاقات التركية الإسرائيلية وانعكاساتها على الأمن القومي العربي**، ص165.

[4] بيبرس: "**العلاقات التركية الإسرائيلية وانعكاساتها على العلاقات التركية العربية**"، ص161.

[5] محفوض: **سورية وتركيا – الواقع الراهن واحتمالات المستقبل**، ص87.

[6] باكير، وآخرون: **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**، ص162.

الاحتجاجات الشعبية في تركيا، الأمر الذي دفع رئيس الوزراء التركي "رجب طيب أردوغان"، بأن يصف إسرائيل بأنها "دولة إرهاب"، وأنها تشكل التهديد الرئيسي في المنطقة[1].

وكانت الانتخابات البرلمانية في تركيا في 22 تموز (يوليو) 2007، والتي فاز فيها أيضاً، "حزب العدالة والتنمية" بأغلبية مكنته من تشكيل الحكومة بمفرده، حدثاً مهماً بالنسبة إلى سوريا التي أملت أن تنعكس بصورة إيجابية على علاقاتها مع تركيا لتشهد دفعاً أكبر وأوسع من السابق[2].

وكانت العلاقة بين تركيا وإسرائيل قد وصلت إلى مستوى قوي خلال مرحلة ما قبل وصول حزب "العدالة والتنمية" للحكم، ولم تسع حكومة " أردوغان" إلى تغيير أسس تلك العلاقة بالرغم من حدوث بعض التوترات من حين لآخر. وتدرك تركيا أن علاقاتها بإسرائيل وإن سبب لها بعض الحرج فيما يخص رغبتها في الانفتاح على الدول العربية والإسلامية، إلاّ أنها قد حولت تلك العلاقة من خصم إلى رصيد لها في علاقتها بالمحيط العربي، من خلال إبداء الرغبة في لعب دور الوسيط بين العرب وإسرائيل[3].

ولعبت تركيا دور الوسيط في المفاوضات غير المباشرة بين سوريا وإسرائيل التي جرت في اسطنبول، وقد عبّر الرئيس السوري بشار الأسد خلال القمة الرباعية التي جمعته في دمشق برئيس وزراء تركيا في 3-4 أيلول (سبتمبر) 2008، عن تقديره للدور التركي في مساعي التوصل إلى تسوية سياسية وإحلال الاستقرار في المنطقة، ولكن ذلك لا يبدد المخاوف "الضمنية" من طبيعة العلاقات بين تركيا وكل من إسرائيل والولايات المتحدة، وخاصة مع استقبال تركيا مناورات عسكرية جوية – بحرية تجمعها مع إسرائيل وإيطاليا والولايات المتحدة، بعد أيام قليلة من القمة الرباعية المذكورة[4].

والجدير بالذكر أن دخول سوريا في المفاوضات غير المباشرة مع إسرائيل، والتي كانت بوساطة تركية قد شكل ذلك هاجساً بالنسبة لإيران، ففي لقاء صحفي للرئيس السوري مع أحد الصحافيين الإيرانيين في بدايات عام 2008، تحدث عن المحادثات التي تجري بين دولته وإسرائيل، وأكد على: "**أن هذه المحادثات لن تؤثر إطلاقاً على مستوى علاقات البلدين، لأن إيران تدرك المطالب السورية والتي لا يوجد فيها أي شيء يدعو للتخوف منها، وأن العلاقات السورية الإيرانية لا يمكن أن تسقطها أي إغراءات**"[5].

ومن المعتقد أنه إلى جانب تلك التصريحات المطمئنة للرئيس السوري فإن أي قرارات كان سيتم التوصل إليها فإنها ستنعكس حتماً على سياسة إيران الخارجية اتجاه سوريا.

---

[1] بيبرس: "**العلاقات التركية الإسرائيلية وانعكاساتها على العلاقات التركية العربية**"، ص179-180.

[2] محفوض: **سورية وتركيا – الواقع الراهن واحتمالات المستقبل**، ص89.

[3] باكير، وآخرون: **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**، ص162.

[4] محفوض: **سورية وتركيا – الواقع الراهن واحتمالات المستقبل**، ص89-90.

[5] مزوزي: "**العلاقات الإيرانية السورية في ظل التحولات الدولية الراهنة**، ص35.

وقد نجحت أنقرة بشكل كبير في مسعاها حين تم الإفصاح عن رعايتها للمفاوضات غير المباشرة بين دمشق وتل أبيب على مدار عامين، ولم يكشف عنها إلاّ في منتصف عام 2008، فقد استغل حزب "العدالة والتنمية" خلفيته الإسلامية ونزعته الاعتدالية في بناء جسر من الثقة بين الطرفين السوري والإسرائيلي في قدرته على إدارة المفاوضات غير المباشرة بين الطرفين، قد تُفضي إلى أخرى مباشرة في مرحلة متقدمة. وفي البداية لم يلق الدور التركي بالوساطة بين سوريا وإسرائيل ترحيباً أو تشجيعاً من الإدارة الأمريكية، التي كانت تسعى بكل جهد لعزل سوريا وإقصائها عقاباً لها على دورها في لبنان. بيد أنه قد تبين لاحقاً أن الولايات المتحدة كانت تعوّل على قدرة تركيا على تحقيق اختراق ما في العلاقة بين سوريا وإسرائيل، دون أن يؤدي ذلك إلى تعظيم حضور سوريا في المشهد الإقليمي على غرار ما عليه الحال مع إيران[1].

وقد استمر التوتر في العلاقات التركية الإسرائيلية مع اتخاذ أنقرة واحداً من أقوى ردود الفعل ضد العدوان الإسرائيلي على "قطاع غزة" في 27 كانون أول (ديسمبر) عام 2008، حيث وصف "أردوغان" العمليات العسكرية الإسرائيلية في قطاع غزة بأنها: "**جريمة ضد الإنسانية**"[2]. إلاّ أن السياسات العدوانية على غزة، أدت إلى توقف تلك المحادثات[3]. حيث أعلنت تركيا وقف ما تضطلع به من جهود للوساطة فيما يتعلق بالمفاوضات السورية الإسرائيلية غير المباشرة، وجاء تصريح وزير خارجيتها آنذاك "علي باباجان" بأن: "**استئناف المفاوضات في ظل هذه الظروف هي مسألة مستحيلة، وأنه من غير الممكن أن تتوصل إسرائيل إلى سلام مع سوريا، في الوقت الذي تدير فيه حرباً ضد الفلسطينيين**". ثم جاء دور موقف رئيس الوزراء التركي "أردوغان" في منتدى "دافوس" في سويسرا خلال شهر كانون ثانٍ (يناير) 2009، عندما هاجم الرئيس الإسرائيلي "شيمون بيريز"، وكذلك الحضور الذين صفقوا لكلمة الرئيس الإسرائيلي، قائلاً: "**إنه من العار عليكم أن تهللوا لهذه الخطبة بعد أن لقي آلاف الأطفال والنساء مصرعهم على يد إسرائيل في غزة**"، الأمر الذي عكس بصورة أو بأخرى الاحتجاج الشعبي الذي ساد جميع أنحاء تركيا في مواجهة العدوان الإسرائيلي على غزة[4].

ويتضح لنا مما سبق، أنه من الأسباب التي أدت إلى توتر العلاقات التركية الإسرائيلية، هو انتهاج حزب العدالة والتنمية منذ وصوله إلى السلطة في تركيا إلى سياسة خارجية جديدة، ترتكز على انخراط بلاده وقيامها بأدوار حيوية فيما يتعلق بتسوية النزاعات، ومعالجة العديد من قضايا الشرق الأوسط، الأمر الذي أدى إلى كسر العُزلة الدولية المفروضة على كل من سوريا وإيران. ومن ضمن الأسباب أيضاً التعاطي الإسرائيلي المجحف مع القضية الفلسطينية، حيث اتخذت تركيا في التشدد

---

[1] باكير وآخرون: **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**، ص163.

[2] بيبرس: "**العلاقات التركية الإسرائيلية وانعكاساتها على العلاقات التركية العربية**"، ص180.

[3] مزوزي: "**العلاقات الإيرانية السورية في ظل التحولات الدولية الراهنة**"، ص61.

[4] بيبرس: "**العلاقات التركية الإسرائيلية وانعكاساتها على العلاقات التركية العربية**"، ص180-181.

التدريجي في مواقفها الرسمية تجاه استمرار سياسة الاحتلال الإسرائيلي وممارساته في الأراضي الفلسطينية. كما أن تدهور العلاقات التركية الإسرائيلية، جاء نتيجة تراكمات كثيرة ومتغيرات سياسية داخلية وإقليمية ودولية. وعلى تلك الأرضية جاءت مواقف تركيا الإيجابية من القضايا العربية ولا سيما القضية الفلسطينية، وتحديداً خلال الحرب الإسرائيلية الأخيرة على غزة في عامي 2008-2009، والتي وضعت العلاقات التركية الإسرائيلية على المحك، حيث شهد خطاب رئيس الوزراء "رجب طيب أردوغان " تصعيداً كبيراً في لهجته تجاه إسرائيل، فمن وصفه لإسرائيل بالدولة الإرهابية، واستقبال تركيا لقادة حركة حماس، إلى ما حصل في "دافوس" بين أردوغان وبين الرئيس الإسرائيلي "شمعون بيريز"، وليس انتهاءاً بمطالبته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك بنزع السلاح النووي الإسرائيلي، وإلغاء مشاركة سلاح الجو الإسرائيلي في مناورات مشتركة مع تركيا، تلك المواقف وغيرها تعبر عن أزمة تدريجية في العلاقات التركية الإسرائيلية ستكون لها تداعياتها في المرحلة المقبلة سواء على مستوى العلاقات الثنائية أو على مستوى العلاقة بالدول المعنية بتلك العلاقة والصراع في منطقة الشرق الأوسط .

3- الموقف المصري من بروز الدور التركي في الشرق الأوسط.

تنشط حركة القوى الإقليمية غير العربية، ويشتد نفوذها ويتصاعد تأثيرها على الساحة العربية إلى حد يقارب الوصول إلى مرحلة الهيمنة على سياستها، وبالرغم من أن تلك القوى تتحرك في المنطقة وفق أهداف متضاربة ومصالح متناقضة وسياسات متنافسة، إلاّ أن مواقفها تنطلق من نفس الدوافع وهي الرغبة في ملء الفراغ الناتج عن الغياب العربي في القضايا الإستراتيجية والفضاء الإقليمي[1]. كما تلعب تركيا دوراً مؤثراً ومتزايداً في الشرق الأوسط، حيث تشير المعطيات السياسية القائمة إلى دور إقليمي تركي في الشرق الأوسط متبلور وظاهر الملامح يتعاظم بمرور الوقت. ويحظى الموقف العربي من الدور الإقليمي التركي بأهمية تحليلية استثنائية لاعتبارات مختلفة، من بينها أن العرب يشكلون شطراً كبيراً من منطقة الشرق الأوسط جغرافياً وبشرياً وتاريخياً وثقافياً، ومن ثم يمكنهم تسهيل عودة تركيا إلى توازنات المنطقة أو عرقلتها[2]. ولم تخف تركيا من جانبها رغبتها في القيام بمهمة واضحة وكبيرة في إقامة السلام في منطقة الشرق الأوسط، وتطمح لأن تكون القوة الإقليمية الكبرى، وعنصر الاستقرار والتوازن في المنطقة، بل ذهبت لأبعد من ذلك فهي تعمل على أن تكون من القوى المتقدمة في العالم[3].

---

[1] رفعت: "**القوى الإقليمية غير العربية، وسياسات الهيمنة على المنطقة**، ص5.

[2] باكير وآخرون: **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**، ص211.

[3] الحضرمي: **العلاقات العربية التركية – تاريخها واقعها ونظرة في مستقبلها**، ص422.

وتتزامن العودة التركية الحالية إلى المنطقة مع ترحيب جماهيري عربي كبير، ينظر إلى تركيا باعتبارها لاعباً إقليمياً يعود بعد غياب، ليتواجه إعلامياً ودبلوماسياً مع دولة إسرائيل، التي تعربد في المنطقة عسكرياً بغطاء أمريكي وعجز شامل من النظام العربي الرسمي، ولا يعني ذلك أن تركيا صارت تعادي دولة إسرائيل جذرياً ومبدئياً، ولكنها تعلم أن ممارسة الحضور الإقليمي في المنطقة يتطلب حداً أدنى من الصمود في مواجهة الصلف الإسرائيلي ومن خلفه القطب العالمي الأوحد، وهو ما فعلته باقتدار خلال العدوان الإسرائيلي على غزة وفشلت فيه معظم الدول العربية[1].

والجدير بالذكر أن هناك ثوابت اتسمت بها السياسة الخارجية التركية منذ قيام الجمهورية التركية، فقد اتجه النشاط الإقليمي في تلك السياسة نحو ترسيخ العلاقات مع دائرة الغرب والولايات المتحدة، مع الاحتفاظ ببعض الزخم في العلاقات مع الدائرة العربية. إلاّ أن الأحداث التي شهدتها المنطقة عصفت بالكثير من تلك الثوابت على ساحات الجوار الإقليمي، مما فرض على الدبلوماسية التركية حتمية مزاوجة نشاطها الإقليمي ببعض حقائق المستجدات، ومن ذلك حالة السيولة التي احتوت النظام الإقليمي العربي بعد أزمة الخليج، وبعد انطلاق المسيرة السلمية لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي[2].

وتتضافر مجموعة من العوامل لتؤهل تركيا للعب دور إقليمي، من بينها محفزات القوة الصلبة للدولة التركية المتمثلة في اقتصاد قوي متجانس، يحتل المركز السادسة عشر عالمياً من حيث حجم الناتج المحلي الإجمالي، وقدرات عسكرية وبشرية ضخمة، إضافة إلى أدوات القوة الناعمة: مثل جاذبية المشروع الذي تقدمه وما تظهره من تجربة نادرة في التناوب السلمي على الحكم في منطقة أصبحت فريسة للتناحر بين الأصولية والديكتاتورية. وفوق ذلك تملك تركيا موقعاً جغرافياً استثنائياً يعطيها مميزات جيوسياسية هائلة، ناهيك عما خص التاريخ به تركيا من روابط مع دول الجوار. وتعتقد تركيا أنه يمكن لها مواجهة التهديدات المحتملة من منطقة الشرق الأوسط عبر دورها الإقليمي الفاعل، مثلما يمكنها توظيف هذا الدور لتعزيز صورتها الدولية[3].

ولفهم الموقف العربي من الدور الإقليمي التركي يمكن الحديث من باب التمثيل بالموقف المصري كدولة من دول "محور الاعتدال"، وبالموقف السوري التي تصنف إعلامياً حتى الآن كدولة من دول "محور الممانعة"[4]. حيث يتشابه الموقف المصري في نقاط كثيرة مع غيره من المواقف العربية المندرجة في ما يسمى "محور الاعتدال" حيال دور تركيا الإقليمي، إذ أن ذلك الموقف يقوم بالأساس

---

[1] باكير، وآخرون: **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**، ص212.

[2] الحضرمي: **العلاقات العربية التركية – تاريخها واقعها ونظرة في مستقبلها**، ص399.

[3] **العلاقات التركية العربية:** موقع المعرفة. http://www.marefa.org/index.php/

[4] مصطفى اللباد: "**تركيا والدول العربية – شروط التعاون المثمر**"، موقع مركز الجزيرة للدراسات. http://www.aljazeera.net

على رؤية تركيا كذراع ثقل مكافئ للحضور الإيراني المتزايد في المنطقة، بمعنى أن مصر ومحورها تريان في الدور التركي ثقلاً موازياً في مواجهة إيران، وليس بالضرورة للرغبة في التعاون الإقليمي مع تركيا بحد ذاته، بالإضافة إلى ذلك الموقف الأساسي ترى القاهرة أيضاً، أن هناك مشتركات أخرى مع تركيا: مثل الرغبة في الحفاظ على وحدة التحالفات الدولية مع تركيا تحت المظلة الأمريكية[1]، حيث أصبحت الانتماءات الدولية والتحالفات الخارجية إستراتيجية عربية وتركية، وأصبح الطرفان يعملان على توضيب تصرفه السياسي وفعله الاجتماعي، حسب ما تفرضه مصالح الدول الخارجية ومقياسها[2]. وذلك يعكس الأمر بالنسبة للدور التركي الذي يحوز على ثقة الجانب العربي، والذي يطرح نفسه كقوة إقليمية مؤثرة يدعمها ما تملكه من مقومات "القوة الناعمة" التي تسعى من خلالها إلى تجميع الصفوف وتقريب المواقف، وإقامة التكتلات المتناسقة لأهداف آمنة، ومع ذلك فإن الساحة العربية لا تخلو من شكوك فيما إذا كانت التحركات التركية تعبر عن رغبة جادة في توجهاتها تجاه المنطقة، أم أنها تستهدف استثمارها كأداة ضغط ومساومة في سبيل تحقيق طموحها الأساسي في الالتحاق بركب الاتحاد الأوروبي[3].

دخلت مصر جولة الحوار الإستراتيجي مع تركيا وعينها على التوازنات بالمنطقة، إذ أن التقاء مصالح القاهرة وأنقرة على الرغبة في موازنة الحضور الإيراني، قد ساهم في تعبيد الطريق أمام الحوار. وتتابع القاهرة امتلاك تركيا لمساحات تأثير متزايدة في سياسات المنطقة عبر دور "صانع السلام"، الذي تقوم به أنقرة بين دمشق وتل أبيب بترحيب أميركي وأوروبي. وكذلك دورها في المسألة الفلسطينية وهو ما يرسخ صورة تركيا باعتبارها "صانعة السلام" الأولى في المنطقة. وتأسيساً على ذلك يبدو أن القاهرة تعتقد أن المعالجة الأفضل في ضوء التوازنات الراهنة ليس الاصطدام بالدور التركي، بل بالتحاور معه على هوامش الاتفاق والاختلاف؛ وصولاً إلى اقتسام دور "صانع السلام" معه[4].

وتقوم القراءة المصرية لسياسة تركيا الإقليمية في المنطقة على أن المنافس الرئيسي للأخيرة على الأدوار بالمنطقة هو الطرف الإيراني، وهو ما يدخل تركيا في معادلة صفرية أمام إيران. ولذلك تتابع القاهرة سعي تركيا لضمان النجاح في تلك المنافسة الصفرية عبر ثلاث خطوط متوازية[5]:

أولاً: استيعاب إيران دبلوماسياً من خلال حوار سياسي وتبادل منافع اقتصادي وعلاقات حسن جوار وعرض وساطة بين طهران وواشنطن.

---

[1] باكير، وآخرون: **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**، ص218.

[2] الحضرمي: **العلاقات العربية التركية – تاريخها واقعها ونظرة في مستقبلها**، ص420.

[3] رفعت: "**القوى الإقليمية غير العربية، وسياسات الهيمنة على المنطقة**"، ص10.

[4] **العلاقات التركية العربية:** موقع المعرفة. مرجع سبق ذكره.

[5] باكير، وآخرون: **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**، ص220.

ثانياً: إضعاف دور إيران الإقليمي عبر محاولة حشد الأطراف العربية المسماة معتدلة في معسكر تقوده تركيا.

ثالثاً: دفع أطراف أخرى متحالفة مع إيران بعيداً عنها بالتدريج (سورية).

وتأسيساً على ذلك، تعتقد القاهرة أن تركيا تتوخى من حوارها الإستراتيجي حشد التأييد لسياستها في المنطقة مع احتفاظها (أي تركيا)، بموقعها المتقدم في العلاقات مع واشنطن، ومن ثم حشد كل ذلك في مواجهتها مع إيران، وصولاً إلى تعزيز الحضور الإقليمي التركي في المنطقة. ولما كانت القاهرة منضمة ذاتها في ذات التحالفات الدولية مع تركيا، ولما كانت القاهرة والرياض قد أعلنتا في أكثر من مرة ومناسبة أن النفوذ الإيراني يهدد الاستقرار في المنطقة، تنظر القاهرة إيجاباً إلى الدور الإقليمي التركي بشرط البقاء كعامل توازن في مواجهة إيران[1].

ونخلص مما سبق، إلى أن الثابت في العلاقات التركية المصرية هو أن لا فرصة لقيام أي تكتل إقليمي يستبعد أنقرة والقاهرة حصراً، وكذلك صعوبة بناء استقرار أمني وسياسي إقليمي خارج التنسيق والتعاون المصري والتركي. والثابت أيضاً هو قدرة البلدين ودورهما في تحريك وإدارة لعبة التوازنات الإقليمية والفرص الكبيرة السانحة لهما، لملء الفراغ السياسي والأمني وتحولهما إلى قوة جذب شرق أوسطية، تمنحهما الكثير من الفرص والحظوظ والخيارات. إلى جانب الكم الهائل من القدرات الإستراتيجية والأوراق المهمة التي يملكانها بسبب تمددهما التاريخي والحضاري وشبكة العلاقات الواسعة التي يقيمانها على المستويين الإقليمي والدولي، لقيادة المشروع الريادي المحوري في بناء سلام واستقرار المنطقة.

وبالنسبة للعلاقات المصرية السورية، فإننا نجد تباين واختلاف في عدد من النقاط أهمها:

أولاً: إيران وعلاقتها بحزب الله اللبناني والذي تحتضنه سوريا، وكذلك رغبة إيران في توظيف الحزب بما يخدم مصالحها في المنطقة، لاسيما أن أمين الحزب لا يمكن أن يبتعد في علاقاته مع طهران. وما دامت سوريا قريبة من إيران فلا يتوقع أن تقترب بنفس المسافة بينها وبين مصر.

ثانياً: الملف الفلسطيني واقتراب حركة حماس من إيران، ووضعية كل من مصر وسوريا محلياً وإقليمياً ودولياً، وما يشهده العالم العربي من أحداث وتفاعلات سيكون لها تداعياتها على علاقات البلدين.

---

[1] اللباد: "**تركيا والدول العربية، شروط التعاون المثمر**"، مرجع سبق ذكره.

الخاتمة

النتائج والتوصيات

من خلال ما تقدم يمكن استخلاص مجموعة من النتائج تتمثل في:

1- أن أقدم الصلات وأوثقها قامت بين مصر وسوريا منذ فجر التاريخ، فالشام كانت تعد بمثابة جسر بري إلى مصر، ولم تستطع أي قوة أن تستقر في الشام دون السيطرة على مصر. لذلك نجد أن المعارك الحاسمة في تاريخ مصر قد حدثت على أرض الشام.

2- العالم العربي لم يعرف الحدود السياسية الفاصلة بين وحداته، ولا التمييز بين مواطنيه على أساس الهوية القطرية، إلاّ بعد قيام الدولة الحديثة في مرحلة الاستعمار المباشر، وكان زرع إسرائيل في وسط العرب اتجاهاً مقصوداً من الاستعمار الغربي لفصل جانب من العرب عن جانب آخر، وشق العالم العربي.

3- حين بدأت نكبة فلسطين بين عامي 1947 و1948، شهدت تلك المرحلة تأييداً لحركات التحرر الوطني العربي، وانشداداً للقضية الفلسطينية. وبعد وقوع العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، دخلت الولايات المتحدة كعنصر جديد تبعاً لتغيير سياستها الرسمية إزاء الشرق الأوسط.

4- كانت الوحدة الاندماجية بين مصر وسوريا، تجربة فريدة من نوعها، ويدل قصر عمرها "22 شباط (فبراير) 1958- 28 أيلول (سبتمبر) 1961"، وعدم تكرار التجربة بين أي من الدول العربية، على أن النزعة المحلية أقوى تأثيراً في العالم العربي المعاصر من نظرية الوحدة العربية.

5- تباينت المواقف العربية تجاه إسرائيل، وسيطرت الخلافات العربية مما سبب شللاً لخططها، ولما بدأت **حرب عام 1967**، كان دور القيادة العربية الموحدة معطلاً. وقد أوجدت الهزيمة في ذلك العام حقائق جديدة في المنطقة، حيث سيطرت إسرائيل على مساحات كبيرة من الأراضي العربية تفوق بكثير المساحات التي سيطرت عليها منذ عام 1948، مما أدى ذلك إلى تحسين الوضع الجيو- إستراتيجي لها، كما تصاعد التنافس الأمريكي – السوفيتي إلى درجة لم يشهدها الشرق الأوسط من قبل.

6- بعد حرب عام 1967، اتخذت الأمم المتحدة ومجلس الأمن قرارات عديدة، كان من أبرزها القرار(242) الصادر في 22 تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1967، لحل الصراع بين العرب وإسرائيل، على أساس صيغة "الأرض مقابل السلام"، والذي أصبح من أهم المشاريع التي لا تزال تستند إليها كافة مشاريع التسوية في المنطقة إلى الآن. ومن ثم وافقت مصر والبلاد العربية على القرار، ولكنه لم يُوضع موضع التنفيذ، فوقعت حرب الاستنزاف.

7- نتيجة للتنسيق المصري السوري كانت حرب عام 1973، والتي أُديرت بأسلوب سياسي وعسكري أدى إلى انتصار أفزع الإسرائيليين والغرب.

8- أوجه القصور التي شابت العلاقات المصرية السورية من فترة إلى أخرى، جاءت بالأساس لعوامل ذاتية للنظامين السياسيين خلال المراحل المختلفة، فنشبت خلافات عديدة بين مصر وسوريا، وهمّا في ذروة الانتصارات العربية منذ الأيام الأولى للحرب. منها خلافات حول العمليات العسكرية المتفق عليها، وخلافات حول وقف إطلاق النار في أوائل أيام الحرب. ثمّ خلافات حول القبول بقرار مجلس الأمن رقم (338)، وطرأت خلافات أخرى حول مؤتمر جنيف، وعلى اتفاق فض الاشتباك الأول عام 1974، وكان من المتصور والمطلوب أن يكون فض الاشتباك بتوقيت واحد على الجبهتين، ثمّ تعقّد الموقف أكثر باتفاقية فصل القوات الثانية في سيناء عام 1975، وانقسمت دول المواجهة بعد ذلك إلى قسمين: مصر في جانب، وسوريا والثورة الفلسطينية والأردن في جانب أخر، وهكذا تعطل دور مصر المركزي في العالم العربي، وتفجرت نتيجة لذلك مشاكل وقضايا عديدة منها الانفجار الدموي في لبنان عام 1975، والذي كان في حقيقته حرباً أهلية عربية.

9- انقسم العالم العربي على نفسه عقب **زيارة الرئيس السادات للقدس** عام 1977، حيث شكلت مسيرته بدايات الوصول إلى كامب ديفيد، وتلت ذلك مفاوضات بين مصر وإسرائيل انتهت إلى اتفاقية السلام عام 1979، وتكرّس الانقسام العربي في قمة بغداد العربية عام 1979، والذي قضى بتجميد عضوية مصر في جامعة الدول العربية، وقطعت معظم الدول العربية العلاقات السياسية معها، وعقب مقتل السادات عام 1981، وتولي الرئيس الجديد "حسني مبارك" مهام الرئاسة المصرية، حيث أخذ يتبع نهجاً سياسياً بعيداً عن نهج سلفه، فكان أن أعادت الكثير من الدول العربية علاقاتها مع مصر تباعاً.

10- انقسم العالم العربي على نفسه أيضاً في موضوع **حرب الخليج الأولى** التي دارت رحاها بين كل من العراق وإيران 1980- 1988، فكانت مصر ومعها أغلب الدول العربية تقف وراء العراق ماعدا سوريا، حيث أثارت تلك الحرب التوترات بين الانتماء العربي والانتماء الإسلامي في المنطقة.

11- بعد انتهاء حرب الخليج الأولى ونظراً للمتغيرات الدولية والإقليمية، **استأنفت** العلاقات بين كل من مصر وسوريا في 27 كانون أول (ديسمبر) 1989، بعد قطيعة استمرت أكثر من 12 عاماً، فأصبحت حقيقة عزل مصر وإخراجها من الصف العربي من حقائق الماضي.

12- ارتبطت **حرب الخليج الثانية** 1990- 1991، بالتغييرات الهيكلية في البيئة الدولية، والتي أحاطت بدول المنطقة وشعوبها جراء انهيار المعسكر الاشتراكي، ووقوع حرب الخليج، وتجدد الانتفاضة في الأراضي الفلسطينية، فقد تبلورت تلك المتغيرات وانعكاساتها في تدشين مرحلة جديدة من محاولات التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي، كما اتضح ذلك في دعوة الإدارة الأمريكية إلى انعقاد **مؤتمر مدريد** في تشرين أول (أكتوبر) 1991، وما تلاه من تطورات في إطار التغيّرات الجذرية، إيذاناً بدخول العالم العربي في حلقة جديدة من حلقات الصراع.

13- واجهت مفاوضات الوفد المشترك (الفلسطيني- الأردني)، مع الوفد الإسرائيلي صعوبات جمة وتحديات كثيرة، في مدريد وواشنطن، مما أدى إلى فتح قناة سرية للمفاوضات في "أوسلو"، أسفرت عن **اتفاق أوسلو** في 13 أيلول (سبتمبر) 1993، مما أدى إلى تدمير التنسيق بين المسارات العربية، وفتح الطريق للحلول المنفردة، وإطلاق العنان لعملية التطبيع بين إسرائيل والعديد من الدول العربية، وكانت اتفاقية "وادي عربة" 1994، أولى الثمار بعد اتفاق أوسلو. ثم تلا ذلك مفاوضات بين سوريا وإسرائيل لم تُسفر عن نتائج. الأمر الذي أدى إلى ازدياد حالة التمزق في الصف العربي.

14- تعثرت مفاوضات **كامب ديفيد عام 2000**، عند قضية القدس. ودفع الرئيس عرفات ثمناً باهظاً، لأنه أصر على المصالح الفلسطينية، ورفض الاستجابة للمطالب الإسرائيلية الأمريكية، حيث أخذت هاتان الدولتان تتهمانه بالفساد ودعم الإرهاب، وهو ما كثر الحديث عنه بعد تفجر انتفاضة الأقصى.

15- بعد اختتام أعمال القمة العربية في بيروت عام 2002، والتي أطلقت **مبادرة السلام العربية**، كان الرد الإسرائيلي عليها، قيامه بعملية عسكرية لاجتياح الضفة الغربية وإعادة احتلالها، ومن ثم جاءت **خارطة الطريق**، والتي هدفت حسبما اقترحتها اللجنة الرباعية إلى إحلال السلم بين الأطراف المتصارعة من خلال متابعة التفاوض، وعقب وفاة الرئيس عرفات في 11 تشرين ثانٍ (نوفمبر) 2004 وتسلم "محمود عباس" وتوليه لرئاسة السلطة والمنظمة، أكد ترحيبه بخارطة الطريق والتزامه بتنفيذها، بينما تعامل الإسرائيليون مع تلك الخطة التي تحفظوا عليها من حيث المبدأ، كمحاولة للتخلص من انتفاضة الأقصى.

16- تباينت المواقف المصرية والسورية من **دعم حركات المقاومة** في لبنان والأراضي الفلسطينية. فكانت مصر حريصة على دعم تيار السلام، بينما كانت سوريا تساند الجماعات المقاومة في العراق ولبنان وفلسطين، وشهدت العلاقات بين سوريا وإيران تقارباً أكثر، ليحقق لها ما عجز النظام العربي عن تحقيقه، وفي مقابل ذلك توترت العلاقات بين سوريا وبعض الأنظمة الرسمية العربية كالسعودية ومصر.

17- ازداد الضعف في الدور الإقليمي للعالم العربي، وانقسمت دوله إلى تحالفات ومحاور، وظهرت قوى إقليمية جديدة في المنطقة العربية، وخاصة مع **بروز الدور الإيراني، وتنامي الدور التركي**، مقابل التراجع الحاد للنظام السياسي العربي والعمل العربي المشترك. وأصبحت الانتماءات الدولية والتحالفات الخارجية إستراتيجية عربية وتركية، وأصبح الطرفان يعملان حسب ما تفرضه مصالح الدول الخارجية ومقياسها.

وفي ذلك الجو المفعم بعدم الأمان وعدم الثقة يصعب إيجاد حلول، فلربما اتفقت حكومات في معاهدات سياسية أو عسكرية تهدف إلى منع النزاع المسلح، أو تأجيله أطول فترة ممكنة، لكن ذلك

السلام الرسمي يظل على الدوام قلق غير مستقر، ويصعب تطبيقه على مستوى الشعوب، ويمكن أن ينقلب في أي لحظة.

وأخيرا يمكن القول أن: "**العملية السلمية لم تدرأ حرباً ولم تجلب سلاماً**".

التوصيات

سعت إسرائيل في العقود الأخيرة إلى التقليل من مكانة مصر، وتهميش دوريها العربي والإقليمي، وتقليص تأثيرها في تطور الأحداث في المنطقة، وفرض الأجندة الإسرائيلية عليها في ما يخص قضايا الصراع الأساسية في المنطقة، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، وفي المقابل وضعت مصر قيودًا ذاتية على دورها الإقليمي، ربما لأنها رأت أن ذلك أفضل في الظروف الراهنة من إثارة قضايا لا طاقة لها بها مع أطراف أخرى خاصة إسرائيل، ولذلك يُوصي الباحث:

1- ضرورة تفعيل دور السياسة الخارجية لمصر لحفظ التوازن بين الأطراف الفاعلة في النظام الدولي والإقليمي دون الانحياز المطلق للولايات المتحدة، وكذلك الأمر ينطبق علي سوريا.

2- أن المصالح القومية لمصر، والتي تتمثل في دورها الإقليمي المركزي خاصة بعد تحول الدور الإيراني إلى دور فاعل في المنطقة، فيجب إعادة النظر والبحث في إمكانية إعادة العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين، والتي قد تؤدي إلى تحييد أي خطر إيراني على المصالح القومية لمصر ولدول المنطقة، وينبغي ألا تخضع مصر في هذه الحالة، لابتزاز من أي طرف.

3- كما يجب إعادة التفكير في توسيع دائرة المصالح المشتركة بين مصر وسوريا والدول العربية بغية تكريس الجهود لتسوية الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، والصراع العربي- الإسرائيلي.

4- ويجب العمل على تنسيق العمل العربي المشترك وتضافر الجهود على كافة المستويات، بما يضمن وحدة واستقرار البلدان العربية، ووقف نزيف الدم والحفاظ على أمن شعوبها ومكتسباتها، لمواصلة دورها الريادي في المجتمع الدولي.

5- ضرورة استغلال الظروف والتحولات التي تشهدها المنطقة العربية لعودة العلاقات بين مصر وسوريا ضمن الصف العربي، بدلاً من سياسة المحاور التي أدت إلى انشقاقه. لوجود فرص متاحة للتحرر من القيود والبدء في طرح مبادرات فاعلة، واستعادة دور النظام الإقليمي العربي.

6- يلفت الباحث أنظار زملائه لإعداد المزيد من الدراسات والأبحاث العلمية حول أثر العملية السلمية على علاقات الدول العربية بمحيطها الإقليمي. كما يوصي الباحث بدراسة استشرافية حول مستقبل العلاقات العربية العربية في ظل الثورات العربية، والتحولات الراهنة، وأثرها على الصراع العربي الإسرائيلي.

قائمة المراجع

أولاً: الوثائق المنشورة والأبحاث
ثانياً: الرسائل العلمية غير المنشورة
ثالثاً: الموسوعات
رابعاً: الكتب العربية
خامساً: المراجع الأجنبية المترجمة
سادساً: الدوريات والمجلات والصحف
سابعاً: المراجع الأجنبية
ثامناً: المواقع الالكترونية

قائمة المراجع

أولاً: الوثائق المنشورة والأبحاث:

1. **قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي – الإسرائيلي**، 1947- 1974، جمع وتصنيف: مسلم، سامي: ط2، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1975.
2. **مؤسسة الدراسات الفلسطينية:** عرض وثائقي، ط1، بيروت، 1978.
3. **الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1975**، جمع واختيار: نصر الله، جورج خوري: ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1977.
4. **اليوميات الفلسطينية: المجلد 17**، من 1973/1/1 إلى 1973/6/31، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، 1975.

ثانياً: الرسائل العلمية غير المنشورة:

1. أبو رجيلة، سامر عبد المنعم: **العلاقات الفلسطينية اللبنانية وأثرها على الوجود الفلسطيني في لبنان، 1969- 1982**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر- غزة، غزة، 2010.
2. الأخرس، سامي محمد: **تأثير المحددات والأبعاد الإقليمية والدولية على سياسات منظمة التحرير الفلسطينية من عام 1982- 1996**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر- غزة، غزة، 2009.
3. سيسالم، سمير حلمي: **المشاريع الأمريكية لتسوية القضية الفلسطينية(1947- 1977)**، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية- غزة، 2005.
4. شبيب، منيب عبد الرحمن: "**نظرية الأمن الإسرائيلية في ظل التسوية السلمية في الشرق الأوسط وأثرها على عملية التحول السياسي والاقتصادي للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة في الفترة (1991-2002)**"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2003.
5. الصمادي، حمزة عبد الحميد: **تجربة م. ت. ف السياسية من المقاومة المسلحة إلى التسوية السلمية (1964 - 2006)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2008.
6. عرفات، حنان ظاهر: "**أثر اتفاق أوسلو على الوحدة الفلسطينية وانعكاسه على التنمية السياسية**"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2005.
7. القطشان، محمد: **اتفاقية كامب ديفيد وأثارها على النظام الإقليمي العربي (1979- 1991)**، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر- غزة، 2009.
8. مزوزي، عبلة: "**العلاقات الإيرانية السورية في ظل التحولات الدولية الراهنة**"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة، الجزائر، 2009-2010.

ثالثاً: الموسوعات:

1. الجاسور، ناظم عبد الواحد: **موسوعة علم السياسة**، دار مجدلاوي، ط1، عمان، 2004.
2. شلبي، أحمد: **موسوعة التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية**، ط7، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1986.
3. الطاهري، حمدي: **الموسوعة العربية، مشكلات العام العربي**، ط1، ج2، دار الكتب القومية، القاهرة، 1995.
4. الكيالي، عبد الوهاب: **موسوعة السياسة**، ط2، الأجزاء، ج1- ج2- ج3- ج4- ج5- ج6، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1990.
5. المدني، سليمان: **الملف العربي في القرن العشرين**، ط1، ج4، المنارة للإنتاج الفني والإعلامي، بيروت، 1998. الأجزاء، ج4- ج5- ج6- ج7- ج8- ج9.
6. المسيري، عبد الوهاب: **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية**، ج4، ط1، دار الشروق، القاهرة، 1999.
7. هيئة الموسوعة الفلسطينية: **الموسوعة الفلسطينية**، ، ط1، تصدير: صابر، محيي الدين: دمشق، 1984، الأجزاء، ج1- ج2- ج3 ج4.

رابعاً: الكتب العربية:

1. إبراهيم، سعد الدين: **القومية العربية الخروج من زقاق التاريخ**، ط2، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2000.
2. إبراهيم، محمد إبراهيم: **مقدمات الوحدة المصرية- السورية، 1943- 1958**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1998.
3. أبو الحسن، علي: **فلسطين العربية في ظل الاحتلال الصهيوني**، ط1، دار الحكمة، بيروت، 1990.
4. أبو خليل، جوزيف: **لبنان وسوريا مشقة الأخوة**، ط2، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 1991.
5. أبو شبانة، ياسر: **النظام الدولي الجديد – بين الواقع الحالي والتصور الإسلامي**، ط1، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، 1998.
6. أبو نحل، أسامة محمد: **تاريخ فلسطين القديم**، ط3، غزة، 2001.
7. أبي يونس، ماجد: **المؤثرات العربية في الحرب اللبنانية**، ط1، المنشورات الشعبية، بيروت، 1976.
8. أحمد، يوسف أحمد وآخرون: **أربعون عاماً على الوحدة المصرية السورية**، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة 1999.

9. **استخلاصات**، دائرة المكتبة الوطنية، عمان، 2001.
10. الأطرش، محمد: **السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي 1973- 1975**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987.
11. الأيوبي، هيثم: **اتفاق فصل القوات الثاني في سيناء 1975**، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1975.
12. باكير، علي حسين وآخرون: **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**، ط1، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2009.
13. بقرادوني، كريم: **السلام المفقود 1976- 1982**، الناشر: عبر الشرق للمنشورات، ط1، بيروت، 1984.
14. البكوش، الطيب: **الخليج بين الهيمنة والارتزاق**، نشر وتوزيع مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله، تونس، 1991.
15. بلقزيز، عبد الإله وآخرون: **منظمة التحرير الفلسطينية والانتفاضة، الحصيلة والمستقبل**"، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.
16. بوذينة، محمد: **أحداث العالم في القرن العشرين 1990-1999**، ط1، الشركة التونسية للنشر، تونس، 2000.
17. جرجس، فواز: **النظام الإقليمي العربي والقوى الكبرى**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997.
18. حداد، معين: **الشرق الأوسط دراسة جيوبوليتيكية في قضايا الأرض والنفط والمياه**، شركة المطبعات للتوزيع والنشر، ط2، بيروت، 1997.
19. حرب، أسامة الغزالي: **مستقبل الصراع العربي- الإسرائيلي**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987.
20. حسن، محمد: **مصر في المشروع الإسرائيلي للسلام**، ط1، دار الكلمة للنشر، بيروت، 1980.
21. حسين، عدنان السيد: **التوسع في الإستراتيجية الإسرائيلية**، ط1، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1989.
22. حسين، غازي: **الفكر السياسي الفلسطيني 1963- 1988**، ط1، دار رانية للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 1993.
23. الحسيني، مأمون: **حقائق الصراع وأوهام التسوية**، دار كنعان للدراسات والنشر، دمشق، 1998.
24. الحضرمي، عمر: **العلاقات العربية التركية، تاريخها واقعها ونظرة في مستقبلها**، ط1، دار جرير للنشر والتوزيع، عمّان، 2010.

25. حمادي، سعدون وآخرون: **دراسات في القومية العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت، 1992.
26. حمدان، جمال: **شخصية مصر وتعدد الأبعاد والجوانب**، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1982.
27. الحُمش، منير: **السلام المدان**، ط2، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1997.
28. الحوت، شفيق: **عشرون عاماً في منظمة التحرير الفلسطينية. أحاديث الذكريات (1964-1984)**. ط1، دار الاستقلال للدراسات والنشر، بيروت، 1986.
29. ربايعة، غازي إسماعيل: **الإستراتيجية الإسرائيلية** 1967- 1980، ط1، مكتبة المنار، الزرقاء، 1983.
30. رفعت، نادية، شعبان، وأحمد بهاء الدين: **إتفاق غزة أريحا- الملامح والنتائج السياسية والاقتصادية**، ط1، دار الطباعة المتميزة، القاهرة، 1994.
31. زهران، جمال علي: **السياسة الخارجية لمصر(1970- 1981)**، تقديم: علي الدين هلال، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1986.
32. السادات، أنور: **البحث عن الذات**، ط3، المكتب المصري الحديث للطباعة، القاهرة، 1979.
33. سرحان، عبد العزيز محمد: **النزاع العربي الإسرائيلي، في ضوء ميثاق وقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي**، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، 1987.
34. سعودي، هالة أبو بكر: **السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي 1967-1973**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1983.
35. سعيد، محمد السيد: **مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج**، إصدار المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1992.
36. السلام المغدور: "**الرواية الفلسطينية لأحداث عملية السلام واندلاع الإنتفاضة الفلسطينية الثانية**"، ط1، الهيئة العامة للاستعلامات، فلسطين، 2001.
37. السيد، عاطف: **من سيناء إلى كامب ديفيد، 1967- 1979**، دار عطوة للطباعة، القاهرة، 1987- 1988.
38. شاش، طاهر: **التطرف الإسرائيلي جذوره وحصاده**، ط1، دار الشروق، القاهرة، 1997.
39. شاش، طاهر: **المواجهة والسلام في الشرق الأوسط- الطريق إلى غزة أريحا**، ط1، دار الشروق، القاهرة، 1995.
40. شاش، طاهر: **مفاوضات التسوية النهائية والدولة الفلسطينية الآمال والتحديات**، ط1، دار الشروق، القاهرة، 1999.
41. الشامي، رشاد عبد الله: "**إشكالية اليهودية في إسرائيل**"، عالم المعرفة، سلسلة كتب ثقافية شهرية

يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد 224، الكويت، أغسطس1997.

42. الشرع، صادق: **حروبنا مع إسرائيل، 1947– 1973**، ط1، دار الشروق، عمان، 1997.

43. شريف، حسين: **الحرب والسلام، 1970– 1981**، ج3، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1996.

44. الشريف، ماهر: **البحث عن كيان، دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني 1908– 1993**، ط1، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، نيقوسيا، 1995.

45. شفيق، منير: **التجزئة والدولة القطرية**، ط1، دار الشروق، القاهرة، 2001.

46. شوفاني، إلياس: **طريق بيجن إلى القاهرة**، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1979.

47. صافي، عدنان: **الجغرافيا السياسية بين الماضي والحاضر**، ط1، مركز الكتاب الأكاديمي للنشر والتوزيع، عمان، 1999.

48. صالح، محسن محمد: **فلسطين سلسلة دراسات منهجية في القضية الفلسطينية**، ط1، فجر، كوالالامبور،2003.

49. صايغ، يزيد: **الحركة الوطنية الفلسطينية 1949–1993، الكفاح المسلح والبحث عن دولة**، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2002.

50. صباغ، مازن يوسف:" **لقاء النسور، القاهرة– دمشق، علاقة متميزة**"، ط1، دار الشروق، القاهرة، 1997.

51. طربين، أحمد: **التجزئة العربية كيف تحققت تاريخياً**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987.

52. عباس، محمود: **طريق أوسلو**، ط1، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 1994.

53. عبد الرحمن، أسعد، الزرو، ونواف: **الانتفاضة الفلسطينية الكبرى 2000، مقدمات، وقائع، تفاعلات، تداعيات،**

54. عبد المنعم، بكر: **دولة فلسطين – مؤتمر السلام من مدريد إلى أوسلو**، ط1، دار الشروق، بيروت، 1994.

55. عبد الهادي، مهدي: **المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية 1934– 1974**، ط1، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، 1975.

56. العدوي، محمد أحمد: **حرب الخليج وأمن الخليج**، ط1، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، القاهرة، 1998.

57. عريقات، صائب: "**الحياة مفاوضات**"، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2008.

58. عزيز، الطيب: **عن التسوية والتغيير وحرب الكتائب**، ط1، منشورات الثائر العربي، بيروت

.1976
59. العشماوي، محمد سعيد: **الصراع الحضاري بين العرب وإسرائيل**، ط1، دار المعارف، القاهرة، 1997.
60. العقاد، صلاح: **المشرق العربي المعاصر**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1998.
61. العقاد، صلاح: **مأساة يونيو 1967**، ط1، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1975.
62. علوش، ناجي: **حول الحرب الأهلية في لبنان**، سلسلة الثقافة العربية 3، بيروت، 1976.
63. علي، جمال سلامة: **إسرائيل والعلاقات المصرية السورية "دراسة في أثر الصراع العربي الإسرائيلي على علاقات الدولتين"**، ط1، دار مصر المحروسة، القاهرة، 2002.
64. علي، جمال سلامة: **من النيل إلى الفرات "مصر وسوريا وتحديات الصراع العربي الإسرائيلي"**، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003.
65. غالب، مراد: **مع عبد الناصر والسادات، سنوات الانتصار وأيام المحن**، ط1، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 2001.
66. الغبرا، شفيق ناظم:**إسرائيل والعرب – من صراع القضايا إلى سلام المصالح**، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1997.
67. غليون، برهان:**ما بعد الخليج أو عصر المواجهات الكبرى**، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1992.
68. الغول، عمر حلمي: **التحولات الفلسطينية 1967-1987**، ط1، دار الوسيم للخدمات الطباعية، دمشق، 1992.
69. فتوني، علي عبد: **المراحل التاريخية للصراع العربي- الإسرائيلي**، ط1، دار الفارابي، بيروت، 1999.
70. فرج الله، سمعان بطرس: وآخرون، **أعمال ندوة، مستقبل الترتيبات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وتأثيراتها على الوطن العربي**، دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1998.
71. فرج، عصام الدين: **منظمة التحرير الفلسطينية 1964- 1993**، ط1، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، القاهرة، 1998.
72. الفرنواني، طه: **الصراع العربي الإسرائيلي في ضمير دبلوماسي عربي**، ط1، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1994.
73. الفقي، مصطفى: **حوار الأجيال، رحلة قلم في ثلاثة عهود**، ط2، دار الشروق، القاهرة، 1999.
74. قريع، أحمد: **الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات من أوسلو إلى خريطة الطريق، مفاوضات كامب ديفيد "طابا واستوكهولم" 1995-2000**، ط2، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، رام الله، 2007.

75. **كامب ديفيد – أعلى مراحل التآمر على الشعب الفلسطيني**، ط1، إعداد: قسم الدراسات، منشورات فلسطين المحتلة، بيروت، 1980.
76. كامل، محمد إبراهيم: **السلام الضائع في كامب ديفيد**، ط1، جريدة الأهالي، القاهرة، 1987.
77. كعوش، يوسف: **الدروس المستفادة من الحروب العربية الإسرائيلية، 1947– 1986**، ط1، جمعية عمال المطابع التعاونية، عمان، 1987.
78. كمال، أحمد محمد: **انفجار الخليج، العراق المغبون وكلمة للتاريخ**، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1991.
79. كمحي، دايفد: **الخيار الأخير 1967–1991**، ط1، مكتبة بيسان، بيروت، 1992.
80. الكُنيسي، حمدي: **الحرب طريق السلام**، الناشر مجلة النهار، القاهرة، 2005.
81. الكيلاني، هيثم وآخرون: **القدس والحال الفلسطيني وقراءات في الأمن القومي العربي**، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1999.
82. محافظة، محمد عبد الكريم: **التاريخ السياسي والاقتصادي لدولة الوحدة المصرية السورية 1958– 1961**، ط1، دار جرير للنشر والتوزيع، عمّان، 2008.
83. محفوض، عقيل سعيد: **سورية وتركيا – الواقع الراهن واحتمالات المستقبل**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009.
84. محمد، عبد القادر محمد: **إستراتيجية التفاوض السورية مع إسرائيل**، دراسات إستراتيجية، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 25، أبو ظبي، 1999.
85. مرسي، مصطفى عبد العزيز: **العرب في مفترق الطرق، بين ضرورات تجديد المشروع القومي ومحاذير المشروع الشرق أوسطي**، ط1، مطابع الشروق، القاهرة، 1995.
86. **مسيرة السادات الاستسلامية:** منشورات مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، إشراف: قهوجي، حبيب: دمشق، 1977.
87. مطر، جميل، هلال، وعلي الدين: **النظام الإقليمي العربي، دراسة في العلاقات السياسية العربية**، ط7، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001.
88. معلوم، حسين، اسكندر، وأمين: **عبور الهزيمة**، ط1، دار الملتقى للطباعة والنشر، بيروت، 1997.
89. منصور، ممدوح محمود: **الصراع الأمريكي السوفيتي في الشرق الأوسط**، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1996.
90. مهنا، محمد نصر: **تحديث الخليج العربي**، ط1، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2000.
91. مهنا، محمد نصر: **مشكلة فلسطين أمام الرأي العام العالمي، 1945–1967**، ط1، دار

المعارف، القاهرة، 1979.

92. نافع، أحمد: **الطريق إلى مدريد**، ط1، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، 1993.

93. نافعة، حسن وآخرون: **الأبعاد الإقليمية والدولية للقضية الفلسطينية في الوقت الراهن**، ط1، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1983.

94. نافعة، حسن: **مصر والصراع العربي الإسرائيلي، من الصراع المحتوم إلى التسوية المستحيلة**، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1986.

95. نصر، نقولا: **حرب لبنان ومداها**، ط1، منشورات دار العمل، بيروت، 1977.

96. نوفل، أحمد سعيد وآخرون: **منظمة التحرير الفلسطينية، تقييم التجربة وإعادة البناء**، ط1، مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، بيروت، 2007.

97. نوفل، ممدوح: **الانقلاب- أسرار مفاوضات المسار الفلسطيني الإسرائيلي، "مدريد- واشنطن"**، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، رام الله، 1996.

98. نوفل، ممدوح: **قصة اتفاق أوسلو – الرواية الحقيقية الكاملة "طبخة أوسلو"**، ط1، الأهلية للنشر والتوزيع، عمّان، 1995.

99. هاشم، عمرو: **القضايا الخارجية في عهد مبارك**، تقديم: حرب، أسامة الغزالي، سلسلة كتاب الأهالي، العدد 46، إصدار جريدة الأهالي، القاهرة، 1993.

100. هلال، رضا: **السيف والهلال، الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي**، ط1، دار الشروق، القاهرة، 1999.

101. الهندي، هاني: **التقويم الفلسطيني محطات في تاريخ القضية**، ط1، المكتبة الوطنية، عمان، 1997.

102. الهور، منير، الموسى، وطارق: **مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية 1947- 1982**، ط1، دار الجليل للنشر، عمان، 1983.

103. هويدي، أمين: **أزمة الخليج- أزمة الأمن القومي العربي**، ط1، دار الشروق، القاهرة، 1991.

104. هويدي، أمين: **البيروسترويكا وحرب الخليج الأولى**، ط1، دار الشروق، القاهرة، 1997.

105. هويدي، فهمي: **أزمة الخليج العرب وإيران – وهمّ الصراع، وهمّ الوفاق**، ط1، دار الشروق، القاهرة،1991.

106. هيكل، محمد حسنين: **أزمة العرب ومستقبلهم**، ط2، دار الشروق، القاهرة، 2002.

107. هيكل، محمد حسنين: **الإمبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق**، ط3، دار الشروق، القاهرة، 2004.

108. هيكل، محمد حسنين: **الحل والحرب**، ط7، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 1988.

109. هيكل، محمد حسنين: **حديث المبادرة**، ط5، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 1984.
110. هيكل، محمد حسنين: **حرب الثلاثين سنة، الانفجار 1967**، وكالة الأهرام للترجمة للنشر، ط1، القاهرة، 1990.
111. هيكل، محمد حسنين: **حرب الخليج أوهام القوة والنصر**، ط1، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1992.
112. هيكل، محمد حسنين: **خريف الغضب**، ط1، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 2006.
113. هيكل، محمد حسنين: **سلام الأوهام- أوسلو ما قبلها وما بعدها**، ط5، دار الشروق، القاهرة، 1996.
114. هيكل، محمد حسنين: **عند مفترق الطرق**، ط1، دار الشروق، القاهرة، 2003.
115. هيكل، محمد حسنين: **عواصف الحرب وعواصف السلام**، ط8، دار الشروق، القاهرة، 2001.
116. هيكل، محمد حسنين: **كلام في السياسة – قضايا ورجال وجهات نظر**، ط7، الشركة المصرية للنشر العربي والدولي، القاهرة، 2002.
117. ياسين، عبد القادر وآخرون: **أربعون عاماً من حياة م. ت. ف**، ط1، المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات، دمشق، 2006.

خامساً: المراجع المترجمة:

1. باليت، د. ك: العودة إلى سيناء، ترجمة: محمد شفيق زيد، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1997.
2. بوداغوفا، بيير: الصراع في سورية، 1945- 1966، ترجمة: ماجد علاء الدين، ط1، دار المعرفة، دمشق، 1987.
3. بيلي، سيدني: الحروب العربية الإسرائيلية وعملية السلام، ترجمة: إلياس فرحات، ط1، دار الحرف العربي للطباعة والنشر والتوزيع،بيروت، 1992.
4. تشيريجى، دان: أمريكا والسلام في الشرق الأوسط، ترجمة: محمد مصطفى غنيم، ط1، دار الشروق، القاهرة، 1993.
5. دروزيل، ج. ب: **التاريخ الدبلوماسي**، ترجمة: نور الدين حاطوم، ط1، ج2، دار الفكر، دمشق، 1987.
6. راثميل، أندرو: "**الحرب الخفيه في الشرق الأوسط، الصراع السري على سوريا 1949- 1961**"، ط1، دار سلمية للكتاب، سلمية، 1997.
7. سالينجر، بيار: **حرب الخليج الملف السري**، ط11، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 1993.

8. سيرل، مارسيل: **أزمة الخليج والنظام العالمي الجديد**، ط1، ترجمة: حسن نافعة، دار سعاد الصباح للنشر والتوزيع، الكويت، 1992.
9. سيل، باتريك: **الأسد الصراع على الشرق الأوسط**، ط10، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2007.
10. سيمونز، جيف: **التنكيل بالعراق العقوبات والقانون والعدالة**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998.
11. كوانت، وليام ب: **كامب ديفيد بعد عشر سنوات**، ط1، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1989.
12. كوبان، هيلينا: **لبنان 400 سنة من الطائفية**، ترجمة: سمير عطا الله، ط1، منشورات هاي لايت، لندن، 1985.
13. لورانس، هنري: **اللعبة الكبرى الشرق العربي المعاصر والصراعات الدولية**، ترجمة: محمد مخلوف، ط1، دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث، ليما سول، 1992.
14. لورانس، هنري: **اللعبة الكبرى المشرق العربي والأطماع الدولية**، ترجمة: عبد الحكيم الأربد، ط2، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراته، 1993.
15. ليفريت، فلاينت: **وراثة سوريا- اختبار بشار بالنار**، ترجمة: عماد فوزي شُعيبي، ط1، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2005.
16. مانغولد، بيتر: **تدخل الدول العظمى في الشرق الأوسط**، ترجمة: أديب شيش، ط1، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، 1979.
17. مكي، ساندرا: **الملفات السرية للحكام العرب**، ط1، الدار العالمية للكتب والنشر، القاهرة، 1999.
18. هانف، تيودور: لبنان تعايش في زمن الحرب، من انهيار دولة إلى انبعاث أمة، ترجمة: موريس صليبا، ط1، مركز الدراسات العربي- الأوربي، باريس، 1993.

سادساً: الدوريات العلمية والمجلات والصحف:

1. "**إجماع فلسطيني إسرائيلي على اعتماد خارطة الطريق كقاعدة للمفاوضات**"، جريدة الجريدة الكويتية، دوليات، العدد 139، الكويت، الأحد 11 نوفمبر 2007.
2. أبراش، إبراهيم: "**مفهوم الدولة الفلسطينية: النشأة والتطور**"، مجلة السياسة الدولية، العدد 157، القاهرة، يوليه 2004.
3. إبراهيم، حسنين توفيق وآخرون: "**دور مصر في النظام الإقليمي العربي بعد قمة عمان تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1987**"، مجلة المستقبل العربي، العدد 122، بيروت، 1989.
4. أبو طالب، حسن وآخرون: " **السياسة الخارجية المصرية في البيئة العربية 1970- 1987**"،

مجلة المستقبل العربي، العدد 122، بيروت، 1989.

5. أبو طالب، حسن: "**التطورات الأخيرة في العلاقات السورية السوفيتية**"، مجلة السياسة الدولية، العدد 62، القاهرة، 1980.

6. أبو نحل، أسامة وآخرون: تأثير المتغيّرات السياسية على البناء الفكري وسياسات منظمة التحرير الفلسطينية من 1968 – 1974، بحث مقبول للنشر في حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الكويت (توجد لدى الباحث نسخة منه).

7. إدريس، محمد السيد: "**مفاوضات التسوية النهائية والموقفان العربي والإسلامي**"، مجلة السياسة الدولية، العدد 142، القاهرة، أكتوبر، 2000.

8. الأسطل، كمال، النجار، ووئام: **العلاقات التركية الإسرائيلية وانعكاساتها على الأمن القومي العربي فترة التسعينات من القرن العشرين**، مجلة النهضة، المجلد 12– العدد الأول، القاهرة، 2011.

9. بسطامي، مها: "**هجرة اليهود السوفييت والسياسة الإسرائيلية الرسمية**"، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 212، تشرين ثانٍ، بيروت،1990.

10. البشري، طارق: "**من أيام العرب: 11 أيلول (سبتمبر) 2001، أم 28 أيلول (سبتمبر) 2000**"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 50، بيروت، ربيع 2002.

11. بشور، معن وآخرون: **معوقات الوحدة العربية، المعوقات الذاتية لدى الوحدويين العرب**، مجلة المستقبل العربي، العدد 122، بيروت، 1989.

12. بيبرس، سامية: "**العلاقات التركية الإسرائيلية وانعكاساتها على العلاقات التركية العربية**"، مجلة شؤون عربية، العدد 145، جامعة الدول العربية، 2011.

13. الحروب، خالد: "**محاور الاعتدال والممانعة في المنطقة، ومركزية العوامل الخارجية**"، مجلة شؤون عربية، العدد 132، جامعة الدول العربية، 2007.

14. رفعت، سعيد: "**القوى الإقليمية غير العربية، وسياسات الهيمنة على المنطقة**"، مجلة شؤون عربية، العدد 140، جامعة الدول العربية، 2009.

15. رفعت، سعيد: "**حسابات السياسات العربية، وعلاقتها بالتطورات الجارية بالمنطقة**"، مجلة شؤون عربية، العدد 132، جامعة الدول العربية، 2007.

16. رفعت، سعيد: "**غزة: الحرب الكاشفة والمحاور الزائفة**"، مجلة شؤون عربية، العدد 137، جامعة الدول العربية، 2009.

17. سعيد، عبد المنعم وآخرون: " **العودة إلى الصف، مصر والوطن العربي 1978– 1988**"، مجلة المستقبل العربي، العدد 122، بيروت، 1989.

18. سويد، محمود: "**خطة شارون لإلغاء فلسطين، جريمة بلا عقاب**"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 52، بيروت، خريف 2002.

19. شبيب، سميح: "**البحث عن صيغ سياسية وتنظيمية جديدة** "، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 244-245، تموز- آب، بيروت، 1993.
20. شوفاني، إلياس: "**الاتفاق المرحلي في سيناء، دفعة أولى على حساب التسوية**"، مجلة، شؤون فلسطينية، العدد 50-51، بيروت، 1975.
21. صايغ، فايز: "**ملاحظات على قرار مجلس الأمن رقم 242**"، شؤون فلسطينية، العدد 15، تشرين ثانٍ(نوفمبر)، 1972.
22. صرّاص، سمير: "**التقويم الإسرائيلي لنتائج عملية السور الواقي**"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 51، بيروت، صيف 2002.
23. عبد الجواد، جمال، لطفي، ومحمد منير: "**سوريا تفاوض إسرائيل**"، سلسلة كراسات إستراتيجية، العدد 45، الأهرام، القاهرة، 1996.
24. عبد المجيد، وحيد: "**تسوية الصراع العربي الإسرائيلي بعد أزمة الخليج**"، سلسلة كراسات إستراتيجية، العدد 4، القاهرة، 1991.
25. عبد الوهاب، أيمن السيد: "**العلاقات السورية الإيرانية – محدد التسوية**"، مجلة السياسة الدولية، العدد 125، القاهرة، يوليو 1996.
26. عثمان، محمود عثمان: "**مستقبل القضية الفلسطينية بين المفاوضات السياسية والمقاومة المسلحة**"، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، المجلد 21، عدد 4، كانون أول (ديسمبر) 2007.
27. عرسان، علي عقلة: "**من الانتفاضة إلى القمة وبالعكس**"، مجلة الفكر السياسي، العدد 9-10، سوريا، ربيع – صيف 2000.
28. العزاوي، وصال: **تطورات التحالف التركي الإسرائيلي والأمن العربي**، ط1، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 12، عمّان، 2000.
29. علوي، مصطفى: "**البيئة الدولية للمفاوضات**"، مجلة السياسة الدولية، العدد 114، القاهرة، أكتوبر 1993.
30. العلي، أسامة: " **ندوة الانتفاضة من وجهة النظر العسكرية**"، مجلة رؤية، العدد9، ، فلسطين 2001.
31. عوكل، طلال: "**مسيرة السلام، وممكنات الحل السياسي**"، مجلة رؤية، العدد6، فلسطين 2001.
32. العيوطي، ياسين: "**مصر والسلام والأزمة العربية** "، مجلة السياسة الدولية، العدد57، القاهرة، يوليه، 1979.
33. غالي، بطرس بطرس: **اتفاقية فك الاشتباك الثاني في سيناء**، مجلة السياسة الدولية، العدد 42، القاهرة، 1975.
34. الفطافطة، محمود: "**الخريطة الإقليمية بعد العدوان على غزة**"، مجلة تسامح، العدد 24، رام الله ،

.2009
35. القاضي، ليلى سليم: "**تقرير حول مشاريع التسويات السلمية للنزاع العربي- الإسرائيلي 1948-1972**"، شؤون فلسطينية، العدد 22، بيروت، 1973.
36. **كلمات الوفود في اتفاق أوسلو**، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 16، بيروت، خريف 1993.
37. الكيلاني، هيثم: **التسوية السلمية للصراع العربي – الإسرائيلي وتأثيرها في الأمن العربي**، دراسات إستراتيجية، العدد3، أبو ظبي، 1996.
38. مجلة البيادر السياسي: "**عودة العلاقات السورية- المصرية**"، العدد 381، السنة 9، 1990.
39. **مجلة الدراسات الفلسطينية**، "**مبادرة الرئيس صدام حسين من أجل حل الأزمة في الخليج**"، العدد4، بيروت، خريف 1990.
40. **مجلة الدراسات الفلسطينية، خطاب الرئيس جورج بوش** أمام جلسة الكونجرس المشتركة في شأن الشرق الأوسط. العدد7، بيروت، صيف 1991.
41. مجلة السياسة الدولية: عدد 118، مؤسسة الأهرام القاهرة، يوليو 1994.
42. مجلة السياسة الدولية: عدد 119، مؤسسة الأهرام القاهرة، أكتوبر 1994.
43. **مجلة شؤون فلسطينية**، " بشأن المؤتمر الصحفي لياسر عرفات"، العدد 190، كانون ثانٍ، بيروت، 1989.
44. محمود، أحمد إبراهيم: "**اتفاق الحكم الذاتي الفلسطيني – قراءة في المضامين والإشكاليات والتطورات المستقبلية**"، مجلة السياسة الدولية، العدد 117، مؤسسة الأهرام القاهرة، يوليو 1994.
45. المشاط، عبد المنعم: "**ثلاثون عاماً على الوحدة المصرية السورية**"، مجلة المستقبل العربي، العدد96، بيروت، 1987.
46. ملندي، ماهر: "**خارطة الطريق بين النص والتطبيق**"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد الثاني، 2009.
47. هلال، علي الدين: "**الوحدة المصرية- السورية 1958-1961**"، مجلة المستقبل العربي، العدد 13، بيروت، 1980.
48. يسين، السيد: "**الحرب العراقية الإيرانية**"، مجلة السياسة الدولية، العدد 63، القاهرة، 1981.

سابعاً: المراجع الأجنبية:

1. Bregman, Ahron (2001) **Israel's Wars, 1947–93**., This edition published in the Taylor & Francis e-Library.
2. Deeb, Marius: **Syria's Terrorist War on Lebanon and the Peace Process**, Palgrave Macmillan, 2003.
3. Quandt, William B., Camp David: **Peacemaking and Politics**, Washington D.C: The Brooking Institution,1986.
4. Smith, Charles D., 2nd, **Palestine and Arab-Israeli Conflict**, New York: Martin's Press, Inc, 1992.
5. Stein, Kenneth W., **Heroic Diplomacy:Sadat,Kissinger,Carter,Begin,and the quest for peace**, New York , NY 10001ACE:Routledge 29 West 35th Street,1999.

ثامناً: المواقع الالكترونية:

1. "**خريطة الطريق رهان أمريكي خاسر**": موقع المركز الفلسطيني للإعلام. http://www.palestine-info.com/arabic/analysis/2002/4_12_02.htm
2. **اتفاقيات السلام العربية الإسرائيلية خلال القرن العشرين**، موقع موسوعة مقاتل من الصحراء، http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/EtefakyatS/sec10.doc_cvt.htm
3. **اتفاقية جنيف:** موقع، ويكيبيديا-http://ar.wikipedia.org/wiki
4. **أديب الشيشكلي، الشاذلي القليبي، مبادرة السلام العربية، العلاقات التركية العربية:** موقع المعرفة. http://www.marefa.org/index.php/
5. الحسن، بلال: "**كامب ديفيد وتوابعها**"، موقع جريدة الشرق الأوسط ، العدد 8958 (يونيه) ، باريس، http://www.aawsat.com/details.asp?article=175209&issueno=89582003
6. الدجني، حسام: **أمريكا والثورات العربية**، موقع صحيفة القدس العربي، 23-3-2011 http://www.alquds.co.uk/index.asp?fname=data\2011\03\03-23\23qpt470.htm
7. عبد الفتاح، بشير: **الثورات ومستقبل النظام العربي**، مصطفى اللباد: "**تركيا والدول العربية**"، موقع مركز الجزيرة للدراسات. http://www.aljazeera.net
8. فرسخ، عوني: **التجارب الوحدوية في أعقاب تفكك الوحدة المصرية السورية**، موقع الفكر القومي العربي، 2009.

http://www.alfikralarabi.org/modules.php?name=News&file=article&sid=4354

9. قرارات الدورة العشرين للمجلس الوطني الفلسطيني بالجزائر، 1991، موقع وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"..http://www.wafainfo.ps/atemplate
10. **كامب ديفيد 2000:** موقع ملف خاص بالشهيد القائد ياسر عرفات، http://www.radiolamsat.com/arafat/coloection/38.htm
11. كوش، عمر: "**العرب وسط فوضى الاستراتيجيات العالمية والمصالح الإقليمية** "، موقع صحيفة الاقتصادية الالكترونية، 10-10-2010، العدد 6269. http://www.aleqt.com/2010/12/10/article_477459.html
12. **المفاوضات السورية الإسرائيلية:** موقع هيئة الإذاعة البريطانية. http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/news/newsid
13. منصور، احمد صبحي: موقع "**الحوار المتمدن**"، العدد:2850، 3091 ، 3264. ttp://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=225462
14. **النص الحرفي لمشروع خارطة الطريق الأمريكية**، موقع مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=129&a=5645